

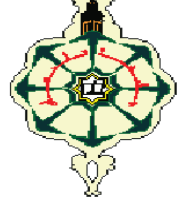
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة العربية و آدابها



مذكرة لنيل شهادة الماجستير

في الدراسات البلاغية و النقدية بين أصالة التراث و المعاصرة

بعنوان :

بلاغة التنكير و التعريف بين سيوييه و عبدالقاهر الجرجاني

تحت إشراف :

أ.د. محمد عباس

إعداد الطالب :

عبدالقادر لانصاري

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. غيتري سيدي محمد
مقررًا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عباس محمد
عضوًا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. دكار أحمد
عضوًا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. العرابي لخضر
عضوًا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر	د. مذبوح محمد

السنة الجامعية : 2010 - 2011 م / 1431 - 1432 هـ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى أمي الغالية التي بذرت في حب العلم والعلماء.

إلى روح أبي - رحمه الله - في مستقرها.

إلى مشايخي وأساتذتي الذين أناروا لي درب العلم الصحيح.

إلى كل من قاسمني صلة الأخوة والقراة والصحبة.

مقدمة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:
فلا يخفى على كل باحث في اللغة العربية أن من أهم المسائل التي حظيت بالدراسة والبحث من
الدارسين النحاة والبلاغيين مسألة التعريف والتنكير، إذ حاول كل من الفريقين أن يكشف المزية
أو الفضل الذي تتضمنه الكلمة معرفة كانت أو نكرة، وذلك بمراعاة الأسلوب الأنسب لها داخل
السياق، والبحث في الجماليات التي يكتسبها النص جراء استعمال التنكير والتعريف حسب ما
يتطلبه المقام ويستدعيه النظم، وأن كان البلاغيون هم أكثر اهتماما بالسياق وأشد التفاتا إلى
النظم.

ويبدو أن للنحاة فضل سبق في التقعيد للمسائل أو القضايا التي تتعلق بالتعريف والتنكير، وعلى
رأسهم سيويوه الذي قدم خدمة جليلة للنحو بما فيه التعريف والتنكير، إذ حاول هذا الرجل أن
يقف عند جزئيات التعريف والتنكير مبينا وجه الفرق بينها بدراسة التراكيب الإسنادية المختلفة؛
وملاحظة الأثر الذي تحدثه في المعاني أحيانا، وهو في دراسته هذه مكمل لصرح البناء الذي ابتدأه
السابقون له من علماء اللغة، ثم توالى الدراسات والأبحاث إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني الذي
اشتهر اسمه وذاع صيته بأنه مؤسس علمي المعاني والبيان في البلاغة العربية، والذي استفاد من
سابقه بمن فيهم سيويوه، وزاد في البناء، ولكن بأسلوب جديد نلمحه في مباحثه البلاغية التي من
جملتها التعريف والتنكير، إذ حاول أن يقف عند الأسرار التي تكمن فيهما، كما حاول أن يبحث
في الجماليات واللطائف التي يتضمنها النظم بسببهما.

وإذا كان من المتعارف عليه عند الدارسين اللغويين أن معرفة علم المعاني والتمكن منه تساعد
الإنسان على إقامة لسانه وصيانتته من اللحن في الكلام، ومعرفة التراكيب الصحيحة للجمل،
وتذوق النصوص الأدبية عموما والنصوص القرآنية خصوصا تذوقا صحيحا، فإن التعريف والتنكير
لبنة من اللبنة التي لا يستهان بها في حجر الأساس الذي يقوم عليه علم المعاني، فلا يصح
تجاهلها، لأن تجاهلها يحدث شرخا في البناء ويشوه من قيمته وجماله، ومن ثم فهذه اللبنة عامل من
العوامل المهمة في فهم المعنى فهما سليما، وعلى هذا الأساس كان اهتمام هذين العلمين (سيويوه
وعبد القاهر) من أعلام اللغة العربية بالتعريف والتنكير والوقوف مع وجوهه وفروقه التي بها
يتفاضل الكلام والتي تتضح من العلاقات المتعددة التي تخضع لها الكلمة تبعا لما يقتضيه السياق.

مقدمة

ويلتقي النحاة مع البلاغيين في تناولهم مسألة التعريف والتنكير في: السعي الحثيث المشترك إلى معرفة كتاب الله وفهم ألفاظه ومعانيه وتفسيرها، والغوص في الأسرار الجمالية التي يتضمنها النظم القرآني المعجز، وما عمل سيبويه في "الكتاب" وعبد القاهر في "دلائل الإعجاز" - بخاصة - وأسرار البلاغة، والرسالة الشافية، إلا دليل على هذا الهدف الجليل ومسعى جاد من أجل تحقيقه.

وإذا كان من الشائع أن سيبويه علم رائد في علم النحو، فهل يعني هذا أنه تناول مسألة التعريف والتنكير تناولاً نحويًا بحتًا، أم أنه أشار إلى قضايا بلاغية لهذه المسألة في كتابه؟ وإذا أشار إليها فما هي مواضع التقارب بينه وبين عبد القاهر في هذه المسألة؟ وما هي مواضع التباعد بينهما فيها؟.

وانطلاقًا من هذه الإشكالية كان موضوع بحثنا موسومًا: بلاغة التنكير والتعريف بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني. ويهدف هذا البحث إلى تبين علاقة التداخل التي تجمع علمي النحو والبلاغة في عهد التأسيس والتعميد لهما، ولا شك أن تبين ذلك يدل على قوة الرابطة ومتمانة الصلة التي تجمع هذين العلمين، كما يهدف إلى هدفين فرعيين :

أحدهما: ترتيب مادتي التعريف والتنكير والتنسيق بين أجزاء كل مادة، ولا يخفى دور الترتيب في أي مادة يراد البحث عنها، إذ يسهل البحث ويذلل في وقت قصير، ومن ثم يكون إبداء الرأي فيها أكثر سلامة من المادة غير المرتبة التي يتعرض لها الباحث، ولم يكن على علم بما خفي منها عند البحث، وكان رأيه فيها مطلقًا غير مقيد.

والآخر: هو محاولة الاستفادة من الشروح التي تناولت نصوص سيبويه وعبد القاهر في التعريف والتنكير بالتفسير المباشر وغير المباشر، وجمع ما تناثر منها حسب كل جزئية من جزئيات التعريف والتنكير في أبواب النحو والبلاغة حتى تكتمل الصورة في الجزئية المبحوث عنها إن كانت ناقصة، أو غامضة، وتقوى وتمتن إن كانت تامة .

وكان المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي مرفوقًا ببعض الوسائل الإجرائية كالموازنة والملاحظة والتعليق أحيانًا. أما فيما يخص الخطة المتبعة، فكانت متمثلة في: مقدمة يليها مدخل، ثم فصلان متبوعان بفصل مكمل لهما ثم الخاتمة. فأما المدخل، فوقفنا فيه عند مصطلحي التعريف والتنكير وأدواتهما في اللغات السامية، وذلك بتناولنا لمفهومهما في اللغة، وأقسام الاسم باعتبارهما، وبعض المصطلحات المستعملة فيهما، وأهميتهما في اللغات، والتفصيل في أدواتهما في اللغات السامية وذكر خصائص أدواتهما في العربية. وأما الفصل الأول، فخصصناه لجهود سيبويه في

مقدمة

التنكير والتعريف وبلاغتهما، وباعتبار ذلك تناولنا فيه مفهومهما، وقضايهما، وأغراضهما البلاغية، وإسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتهما، وصور التعريف والتنكير في ركني الإسناد وأغراضهما، والحياد الوضعي والعرضي بين التعريف والتنكير. وأما الفصل الثاني، فخصصناه لجهود عبد القاهر في التعريف والتنكير وبلاغتهما، وفي ضوء ذلك تناولنا فيه مفهومهما، وقضايهما، وإسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتهما، وصور التعريف والتنكير في ركني الإسناد وأغراضهما، والحياد العرضي بين التعريف والتنكير، والأغراض البلاغية لهما، والفروق بين بعض معانيهما، وبلاغتهما في النظم المعجز. وأما الفصل المكمل لهما، فتناولنا فيه الموازنة بينهما، وبيننا فيه مواضع التقارب، ومواضع التباعد فيما بينهما من حيث التعريف والتنكير نحوًا وبلاغة. وأما الخاتمة، فذكرنا فيها ما توصل إليه هذا البحث من نتائج.

وفي الختام لا أدعي أنني وفيت الموضوع حقه، ولكن هذا هو جهدي، فإن كنت أصبت في كثير مما بحثت فيه، فتلك هي الغاية المنشودة والهدف المأمول، وإن كنت أخطأت فحسبي أنني حاولت، والله يعلم أنني سعت سعيي لإخراج هذا البحث في صورة جيدة، إلا أن النقص كامن في العمل البشري مهما بلغ ومهما كان، ويقرر ذلك بعضهم بقوله:

والنقص في أصل الطبيعة كامن فبنو الطبيعة نقصهم لا يجحد.

ولا يفوتني في هذا الختام أن أسدي جميل شكري وتقديري واحترامي لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: محمد عباس الذي كان لي نعم السند طيلة إنجاز هذا البحث المتواضع، كما كان لي نعم المشرف الذي أشرف بتقويمه لما اعوج من قلبي ولساني. فجزاه الله عني خير الجزاء، وأمد في عمره، وبارك فيه وفي علمه، وجعله منارة للعلم تهدي الحيارى وترشد الضالين وتأخذ بأيديهم نحو الطريق الصحيح لطلب العلم، ثم أسدي شكري أيضا لأعضاء اللجنة المناقشة - دكتورا كان أو أستاذا دكتورا- لتجشمهم قراءة هذا البحث وتصويبه. والحمد لله أولا وآخرا.

- وعلى الله قصد السبيل -

تلمسان يوم: 19 ذو القعدة 1431هـ

الموافق ل: 26 أكتوبر 2010م

المدخل

التنكير والتعريف في اللغة وأدواتهما في

اللغات السامية

1- مفهوم التعريف والتنكير في اللغة، وأقسام الكلمة باعتبارهما:

- مفهوم التعريف والتنكير عند أصحاب المعاجم: سنقتصر في تناولنا لمفهوم التعريف والتنكير عند أصحاب المعاجم على معجمين: أحدهما: مقاييس اللغة لابن فارس (ت 395هـ)، والآخر: معجم أساس البلاغة للزمخشري (ت 538هـ)، والسبب في ذلك هو أن ابن فارس يرد المادة اللغوية المبحوث عنها إلى أصلها الذي تتفرع عنه فروع كثيرة، وأن الزمخشري يبين المعنى اللغوي للمادة اللغوية إن وجد بعد ما يوطئ له بالمعنى المعجمي.

معجم مقاييس اللغة:

مادة عرف: ذهب ابن فارس إلى أن مادة عرف أصلين لمعناها لا ثالث لهما، ومنهما تتفرع معاني كثيرة ترجع إليهما، وهذان الأصلان هما:

- التابع المتصل.

- السكون والطمأنينة.

ويتضح هذا أكثر من قوله في مادة عرف: " العين والراء والفاء أصلان صحيحان: أحدهما: يدل على تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض. والآخر: على السكون والطمأنينة. فالأول: العرف: عرف الفرس، وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه، ويقال: جاءت القطا عرفا عرفا، أي بعضها خلف بعض، ومن الباب العرفة وجمعها عرف، وهي أرض منقادة مرتفعة بين سهلتين تنبت، كأنها عرف فرس.... والأصل الآخر: المعرفة والعرفان. تقول: عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة. وهذا أمر معروف. وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه، لأن من أنكر شيئاً توحش منه ونبا عنه. ومن الباب: العرف، وهي الرائحة الطيبة، وهي القياس، لأن النفس تسكن إليها. يقال: ما أطيب عرفه. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا هُمْ ﴾¹. أي طيبها... . والعرف: المعروف، وسمي بذلك، لأن النفوس تسكن إليه. قال النابغة:²

أبي الله إلا عدله ووفاءه فلا النكر معروف، ولا العرف ضائع.³

¹ - محمد: 06

² - ديوانه، شرحه وحققه: كرم البستاني، بيروت، دار بيروت، د ط، 1980: 82

³ - معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق و ضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د ط، د ت: 281/4

مادة نكر: يرى ابن فارس أن مادة "نكر" تتضمن أصلاً واحداً لمعناها، وهو عدم السكون والطمأنينة، ويظهر ذلك من قوله في مادة نكر: "النون والكاف والراء أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونكر الشيء وأنكره: لم يقبله ولم يعترف به لسانه. قال [أي الأعشى]:¹

وأنكرتني و ما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا.
والباب كله راجع إلى هذا. فالنكر: الداهي. والنكراء: الأمر الصعب الشديد. ونكر الأمر نكارة، والإنكار: خلاف الاعتراف. والتنكر: التنقل من حال تسر إلى حال تكره. ويقولون لما يخرج من الحولاء من دم وما أشبهه: نكرة.²

معجم أساس البلاغة:

مادة عرف: أشار الزمخشري إلى أن هذه المادة تخرج عن معناها اللغوي إلى معنى مجازي، وهو ما عبر عنه بلفظ "المستعار"، ويؤكد ذلك قوله بعد أن ساق عدة معان لغوية لمادة عرف: "ومن المستعار: أعراف الرياح والسحاب والضباب لأوائلها... ، وأعرورف البحر: ارتفعت أمواجه...، وأميل أعرف: مرتفع... ، وأعرورف فلان للشر: اشرب له...، وقلة عرفاء: مرتفعة."³

مادة نكر: لم نقف على معان بلاغية مستعارة لهذه المادة كما رأينا من قبل في مادة عرف، ولكن الذي وقفنا عليه هو أن مدلول بعض فروع هذه المادة أبلغ من بعض، ويقرر ذلك الزمخشري بقوله: "وقيل نكر أبلغ من أنكر، وقيل: نكر بالقلب، وأنكر بالعين."⁴ وما نلاحظه من قوله هذا هو أنه لم يبين لنا كيف أن نكر أبلغ من أنكر، إلا إن كان يعني بالتفريق بين نكر بالقلب وأنكر بالعين أن نكران القلب أشد من نكران العين.

أقسام الكلمة باعتبار التعريف والتنكير:

الكلمة المعرفة: نحو: "زيد" في زيد قائم.

الكلمة المنكرة: نحو: "قائم" في زيد قائم.

الكلمة المحايدة بين التعريف والتنكير: نحو: "قائم في الدار" في زيد قائم في الدار.

¹ - ديوانه، تحقيق و شرح: كرم البستاني، بيروت، دار بيروت، د ط، 1980: 105

² - معجم مقاييس اللغة 476/5

³ - أساس البلاغة، الزمخشري، بيروت، دار صادر، د ط، 1965: 415 - 416

⁴ - المصدر نفسه: 654

ب- بعض المصطلحات المستعملة فيهما:

المصطلح المستعمل فيهما معا:

التعيين: يروج هذا المصطلح في الدراسات اللغوية الحديثة، ويراد به التعريف والتنكير.¹

المصطلح المستعمل في التعريف: مما يستخدم للدلالة على التعريف ما يلي:

الاسم المعرفة، المعروف، المعرف، المؤقت (الفراء).

المصطلح المستعمل في التنكير: مما يستخدم للدلالة على التنكير ما يلي:

الاسم النكرة، المنكر، المنكور (السيرافي)، اسم الجنس، الاسم العام.²

بعض المصطلحات التي تستعمل للدلالة على أقسام التعريف و التنكير:

مصطلحات أقسام التعريف ودلالاتها:

المعرفة المحضة، أو التامة، أو الخالصة: وتعرف بأنها هي: "التي تكون غير مقترنة بأل الجنسية التي

تقربها من النكرة وتكون معرفة بنفسها، أو بواسطة أل التعريف] يراد بأل هنا العهدية، لأن التنكير

لا يدخلها]، أو غيرها."

المعرفة الناقصة، أو غير المحضة: وهي نقيض المعرفة المحضة، أي بمعنى هي ما كان مقرونا بال

الجنسية.

المعرفة المؤقتة: تعني عند أهل اللغة: العَلَم ، والضَّمير.

المعرفة غير المؤقتة: تعني عند أهل اللغة: المشتقات التي اقترنت بأل والموصولات، كقول الشاعر:³

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويظلم أحياناً فَيَطْلَمُ.

و مثل⁴:

الشاتي عرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لم ألقهما دمي.

مصطلحات أقسام التنكير و دلالاتها:

¹ - ينظر اللغة العربية مبناها و معناها، تمام حسان، الدار البيضاء(المغرب)، دار الثقافة، د ط، 2001: 157.

² - ينظر الخليل(معجم مصطلحات النحو العربي)، تصدير: محمد مهدي غلام و جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تاري، بيروت، مكتبة لبنان، ط 1، 1990: 410 - 459 .

³ - البيت لزهير في ديوانه، تحقيق: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، دط، د ت: 91. و الشاهد فيه "الذي"، وهو من الموصلات.

⁴ - البيت لغنترة في ديوانه، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، بيروت، دار المعرفة، ط 2، 2004: 20. والشاهد فيه هو ورود اسمي الفاعل "الشاتي"، و"الناذرين" معرفين "بال" واسم الفاعل من المشتقات.

النكرة التامة، أو المحضة، أو غير المختصة: وتُعرف بأنها: " التي لا تدل على شخص معين، بل تكون شائعة لكل أفراد الجنس مثل: رجل، كتاب.

النكرة الناقصة، أو غير المحضة، أو غير المختصة: وتعرف بأنها: "التي تكون مقيدة بصفة تقلل من شيوعها، وتخصصها، مثل قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾¹. والشاهد هو مجيء النكرة مخصصة بالوصف، وهو "عنيد".

النكرة المفيدة: وتعرف بأنها: " التي تصح أن تقع مبتدأ، مثل: طالب العلم محبوب، النكرة "طالب" اختصت بالإضافة، لذلك فهي مبتدأ.

النكرة غير المفيدة: وهي نقيض النكرة المفيدة.

النكرة المقصودة: وتعرف بأنها: " نكرة بحكم المعرفة، ويصح الابتداء بها، وتكون منادى مبني على الضم مثل: يا رجل خذ بيدي...، ولها أسماء أخرى [مثل]: اسم الجنس المعين، النكرة المقصودة بالنداء، المنادى المقصود، النكرة غير الموصوفة، النكرة المقبل عليها.

النكرة غير المقصودة: وتعرف بأنها: " النكرة التي لا يصح أن تكون مبتدأ ولم يقصد تعيينها بالنداء مثل: يا غافلاً عن ذكر ربه...، وتسمى أيضا اسم الجنس غير المعين.²

ج- أهميتهما في اللغات: إن للتعريف والتنكير أهمية بالغة في اللغات لا يمكن أن تنكر، وذلك لاتحاد مفهومهما في اللغات، أوفي غالبيتها، ويبين ذلك بعض الباحثين بما نصه: " إن ظاهرة التعريف والتنكير من الظواهر المشتركة في جميع اللغات، وذلك لارتباطها بمفهوم معين في أذهان المتكلمين يتصل بالمجهول والمعلوم لديهم، ومن ثم كان مفهوم التعريف والتنكير في اللغات واحداً أو يكاد.³ ويرى باحث آخر، أن أهمية التعريف والتنكير وقيمتها تكمن في مساهمتهما في تحسين الأداء اللغوي، ويبدو هذا أكثر من قوله عن التعريف والتنكير بأنهما: "متطلبان من المتطلبات الملحة في التعبير عن حاجات أي لغة راقية.⁴

¹ - إبراهيم: 15

² - ينظر المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فؤال بابتي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2004، 1182/2 وما بعدها.

³ - اللغة وأنظمتها بين القدماء و المحدثين، نادية رمضان النجار، مراجعة وتقديم: عبده الراجحي، الإسكندرية (القاهرة)، دار الوفاء، د ط، دت: 135.

⁴ - دراسات لغوية مقارنة، إسماعيل أحمد عمارة، الأردن، دار وائل، ط1، 2003، 160.

د - أدواتهما في اللغات السامية:

أدوات التعريف: سنتناول أدوات التعريف في اللغات السامية من ناحيتين: من ناحية النشأة، ومن ناحية التطور.

النشأة: يرى بعض الدارسين العرب المحدثين أن اللغات السامية في نشأتها لم تعرف أدوات خاصة بالتعريف، مستدلاً على ذلك ببعض الكلمات التي تؤكد ذلك بقوله: "لم تكن اللغات السامية على ما يبدو تستخدم في الأصل رمزاً أو أداة بعينها للتعريف، وقد حافظت الأكادية¹ والحبشية² على ذلك الأمر، ففي اللغة الحبشية يمكن للاسم المجرد أن يدل على التعريف الإشاري الدقيق فمثلاً كلمة: yom يمكن أن يكون معناها في سياق النص: "اليوم". ولا تزال تلك المقدرة على هذا السلوك موجودة كذلك في العربية، ففي تاريخ الطبري مثلاً: "سدومٌ يوماً هالكٌ".³ يعني: سدوم اليوم هالك... ، ومثل ذلك في العبرية كلمة atta "الآن".⁴

التطور: يبين كثير من الدارسين للغات السامية أن بعض هذه اللغات - إن لم نقل أغلبها - خرجت عن الأصل، وجعلت للتعريف أدواتاً خاصة به، ويظهر ذلك في هذه اللغات لغة لغة مما يلي:

اللغة العربية: تعرف الكلمة في اللغة العربية بإدخال الألف واللام عليها في بداية الكلمة، إلا أن الألف مبدلة عن هاء عند بعض الدارسين للغات السامية، وتثبت أداة التعريف (الألف واللام) كتابةً أو خطأً حتى وإن كان الثاني منها، وهو اللام مدغماً في أول الكلمة التي يراد تعريفها، لكي يقع التمييز بينها وبين غيرها من الكلمات غير المعرفة، ويوضح هذا بعضهم بقوله: "قالوا: إن

¹ - وبين بعضهم كيف أن الأكادية لم تتضمن أداة التعريف بقوله: "لقد شاركت الأكادية العربية في اشتغالها على ما يناظر التنوين ألا وهو التميميم، ولكن التميميم في الأكادية لا يدل على أن الاسم الذي لحقت به هذه العلامة نكرة، فيقال: كلبم kalbum، وكتبم kalbam، وكتبم kalbem، وتعني: كلب، وكتباً، وكتب رفعاً ونصباً وجرأً على التوالي. ولكنها تعني أيضاً: الكلب، والكلب، والكلب بالتحديد أيضاً. وهكذا تكون الأكادية قد عرفت ما يناظر التنوين في اللغة العربية، ولكنها لم توظفه على نحو ما وظفته العربية، وبهذا كان لنا أن نقول: إن الأكادية تخلو من وجود أداة للتعريف أو التنكير". المرجع السابق: 162.

² - يرى بعض المهتمين باللغات السامية أن الحبشية والأشورية البابلية لا أداة للتعريف فيهما. ينظر تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون (أبو دؤيب)، مصر، مطبعة الاعتماد، ط 1، 1929: 19.

³ - تاريخ الأمم والملوك، ابن جرير الطبري، راجعه وصححه و ضبطه نخبة من العلماء الأجلاء، القاهرة، مطبعة الاستقامة، ط 1، 1939: 215/1.

⁴ - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 2، 1985: 241.

الألف حلت محل الهاء في العربية، كما أن اللام تدغم فيما بعدها إذا كان حرفاً من الحروف الشمسية التي جمعها أحد الشعراء في أوائل كلمات البيت التالي:¹

طب ثم صل رحماً تفض ضف ذا نعم دع سوء ظن زر شريفاً للكرم.

وهي 14 حرفاً، وما عداها لا تدغم فيه اللام، وتسمى بالحروف القمرية، واللام وإن كانت تدغم هنا مع الحروف الشمسية فإنها تظهر في الكتابة طرداً للباب على وتيرة واحدة.²، ويدعم أن الألف في "أل" التعريف مبدلة من هاء في العربية هو مجيء الهاء مع اللام للتعريف في العربية البائدة كاللحيانية والشمودية.³ وأوضح ذلك مفصلاً بعضهم بقوله: "من الأدلة الراجحة على أن أصل "ال" هو "هل" أن هذه الأداة قد استعملت للتعريف في اللحيانية وهي عربية بائدة، كما استعملت الهاء وحدها في هذه اللغة وهنّ أيضاً، وقد استعملت الشمودية، وهي عربية بائدة أيضاً الهاء في التعريف فقالوا: هفرس: الفرس، هأتن: الأتان، هجمل: الجمل، هوعل: الوعل، هشبيل: الشبيل، وغيرها كثير مما ورد في نقوشهم."⁴ وكما تبدل الهاء ألفاً في "ال" التعريف في العربية البائدة، تبدل اللام ميماً في العربية العاربة الحميرية والطيبية، ويؤكد ذلك قول ابن هشام (ت761هـ) عن "أم" أنها: "تكون للتعريف". وأنها: "نقلت عن طيء، و عن حمير، وأنشدوا:⁵

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي با مسهم وا مسلمه.⁶

وفسر بعضهم هذا الإبدال الذي انتهجته هذه القبائل العربية بتفسيرين: أحدهما: ما يعرف بـ: "الطمطممانية"، والتي يصنفها القدامى ضمن عيوب الكلام.⁷ والآخر: هو ما اصطلح عليه بإبدال الأصوات المائعة أو المتوسطة (وهي: اللام، والميم، والنون، والراء) من بعضها بعضاً.⁸

¹ - تحفة الأطفال في التوحيد ، سليمان الجمزوري ، بيروت، دار المشاريع ، ط1، 2001: 26

² - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 143-144.

³ - ينظر فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، دم، لجنة البيان العربي، ط6، 1968: 17-94 . وما بعدها

⁴ - دراسات لغوية مقارنة: 164.

⁵ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا(بيروت)، المكتبة العصرية، د ط، 1995:

59/1 .

⁶ - المصدر نفسه: 59/1.

⁷ - ينظر الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تنقيح وإشراف مكتب البحوث والدراسات، بيروت، دار الفكر، ط 1، 1998: 2/ 389.

⁸ - ينظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 246.

اللغة اليمنية الجنوبية القديمة: يسميها بعضهم بـ: "السبئية"¹، وتعرّف الكلمة في هذه اللغة - حسبما ذكره بعض المهتمين باللغات السامية - بزيادة حرف النون في آخر الكلمة² أو حرف "آن"، ويعبر عنها بالشكل الآتي: (N).³

اللغة العبرية: اختلف الدارسون للغة العبرية في ماهية أداة التعريف فيها، واتفقوا على أن موضعها يكون في بداية الكلمة، وينحصر الاختلاف في تحديد ماهية أداة التعريف فيها - فيما يبدو لنا - في ثلاثة آراء:

الرأي الأول: قال به كثير من الدارسين للعبرية، ومفاده هو أن أداة التعريف في العبرية هي "الهاء واللام"⁴ وإن لم تظهر هذه اللام في الكلمة التي يراد تعريفها حملاً على شقيقتها العربية التي يدغم فيها الحرف الثاني، وهو اللام في الحروف الشمسية والتشديد هو الدليل على ذلك، ويتضح هذا الرأي أكثر فيما ذكره بعض الباحثين بقوله: "نجد في العبرية الهاء () وحدها مشكلة بالفتحة القصيرة، ثم نجد ما بعدها مشدداً إذا لم يكن حرفاً من حروف الحلق ()، فإن كان واحداً من هذه الحروف لم يشدد وأطيلت حركة الهاء في بعض الأحيان عوضاً عن التشديد. والتشديد في نظر هؤلاء العلماء علامة على إدغام العنصر الثاني من عناصر أداة التعريف في أول حروف الكلمة المعرّفة. فما هو ذلك العنصر الذي أدغم في هذا الحرف؟! إننا نجد العنصر لأداة التعريف في العبرية هو (اللام)، فما المانع أن تكون تلك اللام هي التي أدغمت هنا في العبرية؟ كانت تلك وجهة نظر من قال بذلك من علماء اللغات السامية.⁵

الرأي الثاني: قال به "أونجناد"، حيث ذهب إلى أن أداة التعريف في العبرية هي "الهاء والنون"، قياساً على العربية الجنوبية التي تعرّف الكلمة بحرف النون، ونجد مذهبه مفصلاً في الأداة فيما ذكره بعض الباحثين بقوله: "أما العالم "أونجناد"، فهو يرى أن العنصر الثاني هو النون وليس اللام؛ لأن النون هي التي ينالها الإدغام كثيراً في العبرية إلى درجة أن الأفعال التي فاؤها نونا قد كونت تصريفاً بعينه في هذه اللغة، مثل:

¹ - ينظر محاضرات في فقه اللغة، عصام نور الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 2003، 230.

² - تاريخ اللغات السامية: 19.

³ - ينظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 242.

⁴ - تاريخ اللغات السامية: 19.

⁵ - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 242-243.

"Nātan" أعطى "nagas" "اقترب" nafal "سقط" وغير ذلك. أما الفعل: "lahah" "أخذ"، فإن إدغام فائه، وهي اللام في تصاريفه ناتج بلا شك بتأثير مقابله في المعنى، وهو الفعل: "أعطى"، بدليل وجود أفعال أخرى فاؤها لام ولا يحدث فيها مثل هذا الإدغام، مثل: "lamad" "تعلم" la ag "اسب/هجا/شتم". وقد ذهب "أونجناد" إلى هذا الرأي، حين وجد عنصر التعريف في العبرية الجنوبية هو النون () التي تلحق آخر المعرف.¹

الرأي الثالث: قال به "بروكلمان"، وهو يرى أن أداة التعريف في العبرية هي الهاء مع فتحة طويلة، ورأيه هذا مبني على أنقاض الرأيين السابقين، ويظهر رأيه بوضوح من الإشكالية التي كانت وراءه، ويفسر ذلك بعضهم متسائلاً بما نصّه: "إذا امتنع التشديد بسبب وجود أحد حروف الحلق، فلماذا لم تظهر هذه اللام (أوالنون) في نطق العبرية، كما ظهرت اللام في اللغة العبرية؟ ولماذا استعيض عن ذلك بإطالة حركة الهاء في بعض الأحيان؟! كان هذا التساؤل في رأينا، هو ما دعا "بروكلمان" إلى أن يعدّ أصل الأداة في اللغة العبرية هو: ha ()، وهذه تبقى كما هي قبل حروف الحلق، وتقصّر حركتها ويشدد ما بعدها إذا لم يكن حرف حلق؛ لأن نظام المقاطع لن يتأثر كئمه بذلك.² ويعني بعدم تأثر كئم نظام المقاطع عندما تقصّر حركة الهاء ويدغم ما يتصل بها إذا لم يكن حرف حلق - حسبما فهمنا من قوله هذا - أن التقارب في المخرج هو المانع والمؤثر في ذلك.

اللغة الآرامية: يذهب بعض الدارسين للغات السامية ك: "بروكلمان" و"برجشتراسر"³ إلى أن أداة التعريف في اللغة الآرامية، هي نفسها التي سبقت في اللغة العبرية على رأي من قال أنها الهاء المفتوحة الممدودة، ثم حذفت الهاء وبقيت الألف الممدودة، ومما يستدل به في ذلك كلمة: malka التي كان أصلها: malkha، ثم إن هذه الألف الممدودة لم يبق لها دور أو وظيفة في التعريف في بعض اللغات السامية كالسريانية إلا في مواضع قليلة منها، ويبين ذلك بعض

¹ - المرجع السابق: 243.

² - نفسه: 244.

³ - ينظر التطور النحوي للغة العبرية، برجشتراسر (G.Bergstrasser)، ترجمة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1994:

143. وينظر فقه اللغات السامية، بروكلمان نقلاً عن المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 244.

الدارسين بما نصّه أنه: " في اللغة السريانية فقدت هذه الألف الممدودة قوتها التعريفية، وأصبحت النهاية العادية للاسم، فلا تدل على التعريف إلا في المفعول المباشر، وذلك مثل :

sbakton Lbaroya تركتم الخالق.¹

أدوات التنكير:

اللغة العربية: مراعاة لأصل التنكير في اللغة العربية، كانت أدواته المعبرة عنه زيادة الميم في آخر الكلمة أو ما يعرف "بالتميم"، ثم خُولِفَ هذا الأصل في اللغة العربية الشمالية، وأصبح بدله ما يعرف "بالتنوين"، ويبدو هذا بالتفصيل مما ذكره بعض الباحثين بقوله: "وأما التنكير فله في العربية الشمالية والجنوبية أداة معينة، تلك هي الميم () في الجنوبية...، وقد تحولت هذه الميم إلى نون في العربية الشمالية، فأصبح في الجنوبية (التميم) وفي الشمالية (التنوين)². وكأننا نفهم من قوله هذا أن "التنوين" ما هو إلا اصطلاح مغاير وشكل مباين للتميم، وإن كانت الحقيقة واحدة فيما يتعلق بالمفهوم، وهو "التنكير". وفسّر "براجشتراسر" بقول مطول أوضح فيه أن مثل هذا الأمر موجود في اللغات السامية كالآرامية، وبيّن ذلك بقوله: "أن التنوين، إن كان علامة التنكير في كل ما بقي من مستندات اللغة العربية، فربما كان في الأصل علامة للتعريف، فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التميم. وأنا نرى للتميم آثاراً من معنى التعريف في الأكادية العتيقة. فإن قال قائل: كيف يمكن أن يصير ما كان يشير إلى شيء واحد في الأول مشيراً إلى ضده فيما بعد؟ قلنا: إن مثل ذلك ليس بمحال في حياة اللسان. وقد نشاهد في تاريخ اللغة الآرامية طبق ما فرضناه من تبادل التعريف والتنكير؛ وذلك أن أداة التعريف كانت في الآرامية العتيقة فتحة ممدودة ملحقة بآخر الكلمة؛ نحو: sum أي: اسم، و sma أي: الاسم. وربما كان أصل الفتحة الممدودة: (ha) التي هي آلة التعريف في العبرية، غير أنها تلحق فيها بأول الكلمة، نحو: sem أي: اسم، و hassem أي: الاسم. وتشديد الشين فيها عوض عن مد الحركة، ثم بعد ذلك صارت أداة التعريف في اللغة الآرامية تَحْلَقُ بالاستعمال الكثير وتضعف قوتها المعرفّة. ومثل ذلك كثير في تاريخ اللغات، فنجد الفتحة الممدودة في السريانية تلحق بأكثر الأسماء معرفة كانت أو نكرة؛ نحو: mdittahda أصلها: mdihta أي: مدينة واحدة، أو بالأحرى: إقليم واحد...، وبسبب ضعف آلة التعريف

¹ - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 242.

² - المرجع السابق: 246.

العتيقة احتاجوا إلى وسائل جديدة لتأدية التعريف، تتلقى كأنها نكرة، وإن الحقت بآخرها الفتحة الممدودة فصارت هي علامة للتنكير.¹

هـ- **خصائص أدواتهما في العربية:** إن من الخصائص التي تميز العربية عمّا سواها من اللغات السامية، أنها تمتلك مقدرة كبيرة في إبراز معاني التعريف والتنكير، وذلك بتوظيف الأدوات الخاصة بهما بشكل لم يوجد في غيرها من اللغات السامية عدا بعض الألفاظ الموجودة في بعض هذه اللغات التي لا يمكن تعميمها وجعلها كقاعدة. ويؤكد هذا بعضهم بقوله: "و ضد التعريف التنكير وهما متطلبان من المتطلبات الملحة في التعبير عن حاجات أي لغة راقية، وقد استوفت العربية حاجتها من هذا الجانب على نحو لم يتوفر لأي من أخواتها الساميات، فكان لها "أل" وسيلة من وسائل التعريف، وقد افتقرت إلى هذه الوسيلة الأكادية والأوغاريتية والحبشية. وفي العربية التنوين ومن وظائفه الدلالة على النكرة، وإلى هذا تفتقر العبرية والآرامية والسريانية والحبشية."² هذا من حيث ميزتها أو خاصيتها عن اللغات السامية. أما من حيث ميزتها أو خاصيتها عن بعض اللغات الأروبية كالفرنسية والإنجليزية مثلاً، فإن أداة التعريف في العربية تدخل على الاسم بمفهومه الشاسع، بخلاف اللغة الفرنسية، أو اللغة الإنجليزية، فإن الأداة فيها تدخل على الاسم بمفهومه المحدد لا غير، وتبين هذا بعض الباحثات الغربيات بقولها: "تتميز اللغة العربية الفصحى عن غيرها من اللغات التي توجد فيها أداة، بأن كل كلمة فيها تدخل في صنف الأسماء بمعناها العام] تقصد بذلك الاسم والصفة والعدد كما بيّن مترجم كتابها] يجب أن تأخذ أداة بشكل مستقل، وهكذا يعبر مضمون العبارة الإنجليزية (the big book)، أو العبارة الفرنسية (le grand livre) بالعبارة العربية (الكتاب الكبير)، حيث لا يأخذ الاسم فقط أداة التعريف "أل" (الكتاب)، بل وتأخذ الصفة الأداة كذلك (الكبير)."³ وهذه الخاصية التي تمتاز بها اللغة العربية عن اللغة الفرنسية والإنجليزية، نادراً ما يلتفت إليها في المصادر العلمية حسبما ترى هذه الباحثة.⁴

¹ - التطور النحوي للغة العربية: 118-119.

² - دراسات لغوية مقارنة: 160.

³ - نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، غرانشيا غابو تشان، ترجمة: جعفر دك الباب، دمشق، مؤسسة الوحدة، د ط،

1980:122

⁴ - ينظر المرجع نفسه: 122

الفصل الأول

جهود سيويه في التنكير والتعريف وبلاغتهما

التعريف بسيويه:

نسبه وكنيته وموطنه: جاء في بعض كتب التراجم أن سيويه هو : عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين ...، لقب سيويه، ومعناه رائحة التفاح¹ ...، وقيل: لقب بذلك للطافته، لأن التفاح من أطيب الفواكه.
كان أصله من البيضاء من أرض فارس ونشأ بالبصرة.

شيوخه : قيل أنه أخذ العلم عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش، أي الأخفش الكبير وعيسى بن عمر.

سبب طلبه للنحو: كان سبب طلبه للنحو هو أنه : كان يستملي على حماد بن سلمة حديثا للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: أي حماد بن سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء"، فقال سيويه: ليس أبو الدرداء فقال حماد : لحت يا سيويه، فقال : لا جرم، لأ طلبن علما لا تلحنني فيه أبدا، ثم لزم الخليل.²
من أقوال العلماء وفيه وفي كتابه :

قال أبو عبيدة: قيل ليونس بعد موت سيويه: إن سيويه صنف كتابا في ألف ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيويه هذا كله من الخليل! جيئوني بكتابه، فلما رآه قال: يجب أن يكون صدق فيما حكاه عن الخليل، كما صدق فيما حكاه عني .

وقال الأزهري : كان سيويه علامة، حسن التصنيف جالس الخليل وأخذ عنه، وما علمت أحدا سمع منه كتابه هذا لأنه اختصر: وقد نظرت في كتابه، فرأيت فيه علما جما. ويحكى أنه تحرق في كم المازني بضع عشرة مرة. وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيويه: هل ركب البحر! تعظيما واستصعابا لما فيه.

وقال بعضهم : كنت عند الخليل، فأقبل سيويه فقال: مرحبا بزائر لا يمل. قال :وما سمعت الخليل يقولها لغيره وكان شابا نظيفا جميلا، وكان في لسانه حبسة وقلمه أبلغ من لسانه.

¹ - وقيل سمي سيويه، لأن وجنتيه كأنهما تفاحتان، وكان في غاية الجمال.

² - ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، 1964، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية:

وقال الجرمي: في كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتا، سألته عنها فعرف ألفا ولم يعرف الخمسين وللمخشري فيه: ¹

ألا صلى المليك صلاة صدق على عمرو بن عثمان قنبر.
فإن كتابه لم يُغنِ عنه بنو قلم ولا أبناء منبر.

المسألة الزنبورية :

يروى أنه ورد بغداد على يحيى البرمكي، فجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة، فقال له: كيف تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو هو إياها؟ فقال سيبويه، فإذا هو هي، لا يجوز النصب، فقال الكسائي، أخطأت العرب ترفع ذلك وتنصبه، وجعل يورد عليه أمثلة، ومن ذلك: خرجت فإذا زيد قائم وقائما، وسيبويه يمنع النصب فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ قال الكسائي: هذه العرب ببابك قد وفدوا عليك وهم فصحاء الناس، فاسألهم، فقال يحيى: أنصفت، وأحضروا فسئلوا، فاتبعوا الكسائي، فاستكان سيبويه، وقال: أيها الوزير، سألتك إلا أمرتهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تجري عليه وكانوا إنما قالوا: الصواب ما قاله هذا الشيخ²، فقال الكسائي ليحيى: أصلح الله الوزير! إنه قد وفد إليك من بلده مؤملا، فإن رأيت ألا ترده خائبا! فأمر له بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس.

وفاته :

قيل: مات بالبيضاء، وقيل: بشيراز، وقيل: غما بالذرب سنة ثمانين ومائة، قال الخطيب، وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وقيل: نيف على الأربعين، وقيل: مات بالبصرة سنة إحدى وستين، وقيل: سنة ثمان وثمانين.³

¹ - ديوانه، تحقيق: عبد الستار ضيف، القاهرة، مؤسسة المختار ، ط1، 2004: 303

² - تحتل ما في: " ما قاله هذا الشيخ " أن تكون نافية أو موصولة بمعنى الذي أي بمعنى الصواب لم يقله هذا الشيخ، أو الصواب الذي قاله هذا الشيخ.

³ - ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي: 229/2- 230 المشهور في سنة وفاته 180هـ.

أولاً: مفهوم التنكير والتعريف وقضايهما وأغراضهما البلاغية:

مفهوم التنكير وقضايها:

مفهوم التنكير:

لم نقف على مفهوم التنكير في " الكتاب " لا عرضاً ولا قصداً، ويبدو أن سبب ذلك هو أن سيويه اكتفى بتحديد مفهوم التعريف تبينه سبب التعريف في المعارف، حيث جعل أن الشيء يقع في هذه المعارف على واحد بعينه؛¹ وبتحديده " للتعريف " بهذا المفهوم، فإنه يجعل كل ما سواه نكرة، أو بعبارة أخرى فإن مفهوم التنكير عنده هو إيقاع الشيء لا على واحد بعينه، وهذا ما يعرف بمفهوم المخالفة عند علماء أصول الفقه.

قضايها:

مميزاته: من مميزات الاسم النكرة عند سيويه ما يلي :

دخول رب: عد سيويه ما دخلت عليه رب كان نكرة، وأوضح ذلك بقول في "من" النكرة إذا كانت بمعنى "إنسان" ويقوي أن "من" نكرة قول عمرو بن قميئة :

يا رب من يبغض أذوانا
رحن على بغضائه واغتندين.

ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة.²

الاسم المعمول لكم بنوعيتها الخبرية والاستفهامية :

يرى سيويه أن ما علمت فيه كم الاستفهامية نكرة، لأنها بمنزلة العشرين إذا عملت فيما بعدها، ويتضح هذا من قوله: "اعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كم، وذلك أنك لو قلت: كم لك الدرهم لم يجز كما لم يجز في قولك: عشرون الدرهم، لأنهم أرادوا عشرين من الدرهم وهذا معنى الكلام"³ ويرى سيويه أيضاً أن ما عملت فيه كم الخبرية نكرة، لأنه منزل منزلة ما علمت فيه رب ونجد ذلك في قوله: "واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد إلا أن "كم" اسم ورب غير اسم بمنزلة "من"، والدليل على ذلك أن العرب تقول: كم رجل أفضل منك تجعله خبر

¹ - ينظر الكتاب، سيويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الجانجي، ط 1988، 3: 2/ 05 - 06

² - المصدر نفسه: 2/ 108

³ - نفسه: 2/ 157.

"كم".¹ وصرح سيويه بعمل "كم" بنوعيتها في النكرة في موضع آخر بقوله: "كم لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة."²

دخول لا النافية للجنس: ذهب سيويه إلى أن ما علمت فيه "لا" النافية للجنس لا يأتي إلا نكرة، واحتج لذلك بقول الخليل (ت175هـ) الذي يرى أنها جاءت جواباً لنكرة مجانسا وملترما لسؤال في النكرة، ويبدو هذا من قوله: "ف:"لا" تعمل إلا في النكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة."³

التنوين: يعتبر سيويه أن التنوين من دلائل التنكير في بعض المواطن منها ما يلي:

أسماء الأفعال وأسماء التنوين: ورد ذلك فيما حكاه سيويه عن الخليل قائلا: "وزعم الخليل أن الذين يقولون: عاق عاق وعاء حاء، فلا ينونون فيها ولا في أشباهها في المعرفة ... وأن الذين قالوا: عاء وحاء وغاق، جعلوها نكرة. وزعم الخليل: أن الذين قالوا: صه ذاك أرادوا النكرة، كأنهم قالوا: سكوتا."⁴ وموضع الشاهد أن المنون من هذه الأسماء يراد به النكرة.

اسم العلم المختوم بويه والألقاب المضافة غير المتمكنة:

ذكر سيويه أن اسم العلم المختوم بويه إذا نون كان نكرة، ونجد ذلك في قوله: "وفي النكرة تقول: هذا عمرويه، ورأيت عمرويه آخر."⁵ كما ذكر سيويه أيضا أن الألقاب غير المتمكنة إذا نونت كانت نكرة، ويتضح ذلك من قوله: "قولك هذا سعيد كرز، وهذا قيس قفة وهذا زيد بطة فإنما جعلت قفة معرفة لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت هذا قيس فلو نونت قفة صار اسم نكرة، لأن المضاف، إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه."⁶

¹ - المصدر السابق: 161/2.

² - نفسه: 274/2.

³ - نفسه: 275/2.

⁴ - نفسه: 302/3.

⁵ - نفسه: 302/3.

⁶ - نفسه: 294/3-295. الشاهد فيه مجيء "قفة" و"بطة" غير متمكنين للتأنيث الذي يدل على "الناء" وللعلمية المفهومة من اللقب، ومجيئها أيضا مضافين إلى كل من "قيس" و"زيد" - على الترتيب - المنونين.

تثنية العلم الخاص وجمعه: ذهب سيبويه إلى أن العلم الخاص كزيد ونحوه إذا ثني أو جمع كان نكرة، ونلمس ذلك في قوله عن تثنية العلم الخاص: "فإذا قلت هذان زيدان منطلقان وهذان عمران منطلقان لم يكن الكلام إلا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمر وليس واحد منها أولى به من الآخر."¹ وأما الجمع فمفهوم من كلامه في موضع آخر، قد جمع فيه بين تثنية العلم الخاص وجمعه، وذكر فيه أنهما يأتيان نكرة وهكذا استعملتهما العرب، ويبدو هذا من قوله: "لم يجعلوا التثنية والجمع علما لرجلين ولا لرجال بأعيانهم، وجعلوا الاسم الواحد علما لشيء بعينه، كأنهم قالوا: إذا قلت: أئت بزيد إنما تريد هذا الشخص الذي نشير لك إليه، ولم يقولوا: إذا قلنا: جاء زيدان وإنما نعني شخصين بأعيانهما قد عرفنا قبل ذلك وأثبتنا."²

موقعه من التعريف باعتبار الأصلية والفرعية عند سيبويه ومؤيديه: يرى سيبويه أن التنكير أصل للتعريف، لأنه سابق له في الوجود أو الوضع ويدل على ذلك قوله: "الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف."³ وأكد هذا الأمر في موضع آخر معللا إياه تعليلا صرفيا بقوله: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به فمن ثم كان أكثر الكلام ينصرف في النكرة."⁴ وأيد سيبويه في مذهبه هذا نحاة كثيرون - فيهم من توسع في التعليل، وفيهم من اكتفى بالقليل - منهم ابن الأنباري (ت 577هـ) الذي قال: "إن قال قائل: هل المعرفة أصل أو النكرة؟ قيل: لا، بل النكرة هي الأصل: التعريف طارئ على التنكير."⁵ ومنهم ابن يعيش (ت 643هـ) الذي توسع في التعليل ودقق فيه، بإخراج لفظ الجلالة من هذه المسألة، وذلك في قوله: "واعلم أن النكرة هي الأصل والتعريف حادث، لأن الاسم في أول أمره مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه، كقولك: رجل فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عهدا لمخاطب بعينه فتقول الرجل فيكون مقصورا على واحد بعينه، فالنكرة سابقة، لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل سائر أمته، وضعه الواضع للفصل بين الأجناس فلا تجد معرفة إلا واصلها النكرة إلا اسم الله تعالى، لأنه لا

¹ - المصدر السابق: 103/2.

² - نفسه: 103/2.

³ - نفسه: 275/3.

⁴ - نفسه: 22/1.

⁵ - أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999: 243.

شريك له سبحانه وتعالى. فالتعريف ثان أتى به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حدث عن النكرة لم يعلم المخاطب عن الحديث، ويزيد ما ذكرناه عندك وضوحاً أن الإنسان حين يولد فيطلق عليه حينئذ اسم رجلاً أو امرأة ثم يميز باللقب والاسم.¹ ومنهم ابن هشام (ت 761 هـ) في قوله عن أقسام الاسم باعتبار التعريف والتنكير: "ينقسم الاسم من ناحية التنكير والتعريف إلى قسمين: نكرة وهو الأصل، ولهذا قدمته، ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته."² ومنهم السيوطي (ت 911 هـ) الذي علل سبب كون النكرة أصل للمعرفة بأربعة وجوه نقلها عن بعض النحاة، ويتضح هذا في قوله: "الأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير... قال صاحب البسيط: النكرة سابقة عن المعرفة لأربعة أوجه:

أحدها: أن مسمى النكرة أسبق للذكر من مسمى المعرفة، بدليل طغيان التعريف على التنكير.

الثاني: أن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف النكرة، لذلك كان التعريف فرعاً على التنكير.

الثالث: أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة، فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه والجنس أصل لأنواعه.

الرابع: فائدة التعريف تعيين المسمى عند الأخبار للسامع، والأخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب لا إخبار، فلا تعريف قبل التركيب.³

¹ - شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهرسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، القاهرة، المكتبة التوفيقية، ط 1، دت: 492/5

² - شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1996: 133

³ - الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، صيدا (بيروت)، المكتبة العصرية، ط 1، 1999: 1، 2/43-44.

مفهوم التعريف وقضاياها :

مفهوم التعريف : لم يضع سيبويه "للتعريف" حدا وتعريفا بمفهومه الاصطلاحي، وإنما مفهومه للتعريف يتحدد من ذكره للسبب في كون المعارف معرفة كما مر بنا من قبل، إذ يقول في كل ضرب منها ما ملخصه : إرادة الشيء بعينه دون سائر أمته.¹

قضاياها :

ضروبه : ضروب التعريف عند سيبويه خمسة، بينها قوله: " فالمعرفة خمسة أشياء :أسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة (إذا لم ترد معنى التنوين)²، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار. فأما العلامة اللازمة المختصة³ فنحو : زيد، وعمرو، وعبد الله، وما أشبه ذلك وإنما صار معرفة، لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته. وأما المضاف إلى المعرفة، فنحو قولك: هذا أخوك ومررت بأبيك، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته. وأما الألف واللام، فنحو : الرجل، والفرس، والبعير، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة، لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنك إذا قلت:مررت برجل، فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلا بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلت الألف واللام، فإنما تذكره رجلا قد عرفه، فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا، لیتوهم الذي(كان) عهده ما تذكر من أمره. وأما الأسماء المبهمة، فنحو:هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وتلك، وذاك، وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفة، لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء بعينه دون سائر أمته.⁴ وأما الإضمار، فنحو : هو، وإياه، وأنت، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتن، وهن، وهم، وهي، والتاء التي في فعلتُ وفعلتَ و فعلتِ، وما زيد على التاء نحو قولك : فعلتما وفعلتم وفعلتن والواو التي في فعلوا والنون والألف اللتان في فعلتا في الاثنين والجميع والنون في فعلن، والإضمار الذي ليست له

¹ - الكتاب:2/05-06.

² - يريد معنى التنوين ما كان مضافا إلى المعرفة في اللفظ ومنفصلا عن الإضافة في المعنى كالمشتقات العاملة عمل الفعل (اسم الفاعل وغيره)، وسيأتي بيانه .

³ - يريد بذلك العلم الخاص.

⁴ - من المبهمات أيضا عند سيبويه الأسماء الموصولة، ومثل لها في موضع آخر بقوله : "هذا باب تثنية الأسماء التي أواخرها معتلة وتلك الأسماء : ذا ، وتا، والذي، والتي .إذا تثبت ذا قلت : ذان، وإن تثبت تا قلت:تان، وإن تثبت الذي قلت :اللذان، وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت : اللذون." نفسه:3/411.

علامة ظاهرة، نحو : قد فعل ذلك، والألف التي في فعلا، والكاف والهاء في رأيتك ورأيته، وما زيد عليها نحو : رأيتكما ورأيتكم، ورأيتها، ورأيتهم، ورأيتكن، ورأيتهن، والياء في رأيتني، والألف والنون اللتان في رأيتنا وغلامنا، والكاف والهاء اللتان في بك وبه، وما زيد عليهن نحو قولك : بكما وبكم وبكن وبهما وبهن والياء في غلامي وبني، وإنما صار الإضمار معرفة، إنك إنما تضمّر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئا يعلمه.¹ ويستوقفنا في قوله هذا ما نصه : "والألف واللام اللتان في فعلنا للثنتين والجميع." ويعني ذلك نون الجمع المعروفة ونون الاثنين التي بمعنى الجمع بدليل قوله عن هذه النون التي بمعنى الجمع في موضع آخر " وسألت الخليل رحمه عن ما أحسن وجوههما، فقال : لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذلك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء.²"

مراتبه:رتب سيبويه المعارف من حيث القوة والضعف حسبما يلي:

الضمير : يأتي الضمير عنده من أعرف المعارف، لكونه لا يوصف ولا يوصف به، ثم إن الضمائر تتفاوت من حيث التعريف عنده، فأعلاها تعريفا ضمير المتكلم ، ثم المخاطب، ثم الغائب؛ مراعاة للأقرب، ثم الذي يليه، ونستشف هذا من قوله: " فقولك :أعطانيه وأعطانيك فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال:أعطائي أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال:قد أعطاهوني فهو قبيح لا تكلم به العرب ...، وإنما قبح عندالعرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب."³ وعاب سيبويه على النحاة الذين قدموا الضمير الأبعد على الأقرب في كلامهم، لكونهم قاموا بقياس في نظره على غير أصل، ويبدو هذا من قوله : " وأما قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هينا."⁴ وأيد سيبويه في هذا الذي ذهب إليه بعض المحدثين بقوله : " فحجة سيبويه في إنكاره هذا التعبير عليهم في غاية الصحة العلمية، وهو أن ذلك لم يرد في سماع، وإنما هو قياس منهم ليس له ما يقاس عليه من كلام العرب، وبهذا تعد هاتان

¹ - المصدر السابق: 05/2- 06 .

² - نفسه : 48 /2

³ - نفسه : 363/2- 364.

⁴ - نفسه: 364/2. لم يذكر سيبويه من أنواع التعريف بالعهد سوى العهد الذهني أو العملي فيما وقفنا عليه في الكتاب، وينظر لمعرفة ما بقي من

أنواعه الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا بيروت، المكتبة العصرية د ط، 1988: 156 /2

العبارتان شاذتين في القياس والاستعمال، ولأنهما لا أساس لهما تقاسان عليه، وإذا الأصل في القياس الصحيح المسموع أن ينبنى على شيء سابق في اللغة وورد في السماع واستعمال المتكلمين.¹ وأما إذا لم يراع الترتيب من حيث قوة التعريف وضعفه، فيجب الفصل بين الضمائر غير المتكافئة من حيث التعريف بدليل قوله: "تقول: أعطاك إياك وأعطاه إياي فهذا كلام العرب."²

العلم الخاص: يحتل العلم الخاص المرتبة الثانية في قوة التعريف لكونه يوصف ولا يقع صفة لشيء، وأحق سيبويه كما يبدو لنا بالعلم الخاص من حيث المرتبة في التعريف الألقاب والكنى والعلم بالغلبة، وهذا ما يوحى به قوله: "والألقاب والكنى بمنزلة الأسماء، نحو: زيد وعمرو."³ وقوله: "قولك فلان بن الصعق، والصعق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب عليه حتى صار بمنزلة زيد وعمرو."⁴

المضاف إلى المعرفة: تكون مرتبته في التعريف في درجة العلم الخاص، ويؤكد ذلك قول سيبويه: "ومن قال: إن هذا أخاك منطلق قال: أن الذي رأيت أخاك ذاهب، ولا يكون الأخص صفة للذي، لأن أخاك أخص من الذي ولا يكون له [أي لا يكون أخاك للذي] صفة من قبل أن زيدا لا يكون صفة لشيء."⁵

الأسماء المبهمة: يجيء الاسم المبهم في المرتبة الرابعة من حيث التعريف لكونه يوصف ويوصف به، إلا أنه أخص من المعرف بالألف واللام كما قال سيبويه.⁶

¹ - دراسات نقدية في اللغة والنحو، كاصد الزبيدي، الأردن، دار أسامة، ط 1، 2003:79.

² - الكتاب: 364/2.

³ - المصدر نفسه: 97/2.

⁴ - نفسه: 101/2.

⁵ - نفسه: 149/2.

⁶ - سيأتي بيان علة ترتيب المعارف على هذا النحو في وصف المعارف في هذا البحث. نلاحظ في رتبة المبهم ملاحظتان: إحداهما هي أننا لم نقف على شواهد - في جملة ما وقفنا عليه - يبين فيها سيبويه رتبة الموصول من حيث التعريف. والأخرى: أن سيبويه يلحق المعرف بالنداء برتبة المبهم في التعريف، والدليل على ذلك - فيما يبدو لنا - هو أن سيبويه يجعل النكرة المقصودة معرفة بالقصد والإشارة، ويؤكد هذا نقله عن الخليل ما نصه: "وذلك أنه إذا قال: يا رجل يا فاسق فمعناه كمنعني يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: هذا وما أشبه ذلك" نفسه: 197/2.

أغراضهما البلاغية :

أغراض التنكير: ذكر سيويه بعض الأغراض البلاغية للنكرة - عرضا - في باب الإخبار عن النكرة بنكرة، تبدو مما يلي:

إرادة الوحدة: يكون ذلك في العدد إذا أراد المتكلم واحدا من الناس أو من الأشياء غير معين، مع ملاحظة القرينة الدالة على ذلك وعبر سيويه عن هذا الغرض بقوله: " يقول الرجل: أتاني رجل يريد واحدا في العدد لا اثنين فيقال له: ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من ذلك."¹

إرادة الجنس نصا: يأتي هذا الغرض إذا أريد جنس شيء من الأشياء، وأوضح ذلك سيويه بقوله: " يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجل، أي امرأة أتنك."²

التعظيم: نجد ذلك في قول سيويه: " يقول: أتاني اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه فتقول: ما أتاك رجل أي أتاك الضعفاء."³

إرادة العموم: ذهب سيويه إلى أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وذلك في نحو: "ما أتاك أحد."⁴

التكثير: يجيء في الاسم النكرة الذي تدخل عليه رب، أو ما هو منزل منزلتها، وهو كم الخبرية التي تكون بمعناها كما يرى سيويه، ورب تفيد التكثير فيما دخلت عليه - إلا أن تكون قرينة معنوية تمنع من ذلك⁵ - وسيويه لم يذكر ذلك باللفظ - فيما وقفنا عليه من شواهد - ولكن مفهوم من عبارته وسياق الكلام، وإلا لما كان يجمع بين كم الخبرية ورب من حيث المعنى والعمل، وذلك في قوله: "واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل رب لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم ورب غير اسم بمنزلة "من"، والدليل عليه أن العرب تقول: "كم رجل أفضل منك خبر كم"."⁶

¹ - المصدر السابق: 55 / 1

² - نفسه: 55 / 1

³ - نفسه: 55 / 1

⁴ - نفسه: 55 / 1

⁵ - قد تفيد رب التقليل، ومن الشواهد التي وردت بهذا المعنى عند سيويه :

ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلد له أبان . ينظر نفسه: 266 / 2

⁶ - نفسه: 161/2. للتحويين في المعنى الذي تفيد به رب فيما دخلت عليه كلام كثير. ينظر همع الهوامع ، السيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ،

القاهرة ، المكتبة التوفيقية، دط، دت: 430/2 وما بعدها

أغراض التعريف: لم نقف في أغراض التعريف عند سيبويه إلا على غرض واحد، وهو:

أغراض التعريف بالألف واللام: يأتي الألف واللام للتعريف لغرضين:

العهد: نجد ذلك في قول سيبويه في سبب تعريف المعرف بالألف واللام: "إنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنك، إذا قلت: مررت برجل فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلاً قد عرفه فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا ليتوهم الذي كان عهد ما تذكر من أمره.¹ فمعنى العهد ملاحظ من قول سيبويه "الذي كان عهد" وهذا العهد الذي ذكره سيبويه يدخل ضمن قسم العهد الذهني عند النحاة، أي هو رجل معهود في ذهن المخاطب.²

الجنس: تناول سيبويه - فيما ظهر لنا - في الكلام عن أغراض الألف واللام الجنسية نوعين منها: أحدهما:

الجنسية الاستغراقية: وهي عنده - بدورها - تنقسم إلى نوعين:

أ- الاستغراقية الحقيقية: تفيد استغراق الجنس كله حقيقة، وهي التي يصح أن تنوب عنها لفظة كل حقيقة كما يقدر النحاة والبلاغيون.³ وأشار سيبويه إلى هذا النوع من الألف واللام الجنسية الاستغراقية في معرض حديثه عن الفاعل الظاهر لفعل المدح والذم، حيث قال: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعم صغارهم وكبارهم إلا أن تقول: قومك نعم الصغار ونعم الكبار وقومك نعم القوم، وذلك، لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح، كما أنك إذا قلت: عبد الله نعم الرجل، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ولم ترد أن تعرف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نعم."⁴ يبين سيبويه في قوله هذا أن الألف واللام في فواعل المدح الظاهرة "الصغار، والكبار، والقوم والرجل" تفيد الاستغراق بدليل قوله في هذه الفواعل: "أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح." وكل كما هو معروف عند النحاة تفيد الاستغراق والشمول،

¹ - الكتاب: 2 / 05

² - لم يذكر سيبويه من أنواع التعريف بالعهد سوى العهد الذهني أو العملي فيما وقفنا عليه في الكتاب، وينظر معرفة ما بقي من أنواعه الإتقان في

علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا بيروت، المكتبة العصرية، ط 1988، 2 / 156

³ - ينظر نفسه: 2 / 157

⁴ - الكتاب: 2 / 177

ولو أردنا أن نتأكد من أن الألف واللام في هذه الفواعل تفيد الاستغراق حقيقة، نضع كلا بدلها، فيكون التقدير: "قومك نعم كل صغار، وقومك نعم كل كبار، وقومك نعم كل قوم، وعبدالله نعم كل رجل، ويتضح المعنى أكثر لو قدمنا وأخرنا في هذه التراكيب كأن تقول: نعم كل صغار قومك، ونعم كل كبار قومك، ونعم كل قوم قومك، ونعم كل رجل عبد الله، فلا شك أن المعنى ازداد وضوحاً، ونقصد بالتقديم والتأخير هنا ما كان لا على نية التأخير كما يصطلح عليه عبد القاهر (ت471هـ). وأشار إلى هذا النوع من الألف واللام الاستغراقية أيضاً في كلامه عن الألف واللام في الخبر، ويؤكد ذلك قوله بما نصه: "ويكون أن تقول: هذا الرجل وأنت تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل."¹

ب- الاستغراقية المجازية: تفيد استغراق الجنس كله مجازاً، وهي التي يصح أن تنوب عنها كل مجازاً كما يقدر النحاة والبلاغيون.² وذكر سيبويه الألف واللام لاستغراق الجنس مجازاً في مواضع من كتابه منها قوله: "إذا قلت: هذا الرجل فقد يكون أن تعني كماله."³ أي يعني هذا كل الرجال أو هذا الرجل الكامل الرجولة، وكأنك تعند برجولته وتفني الرجولة عن عداه، وهذا من المبالغة والتجوز، لذلك كانت كل تخلفها وتنوب عنها مجازاً لا حقيقة. ونلحق بالعرضين البلاغيين للتعريف ماله صلة بالتعريف والألف واللام من باب إتمام الفائدة، وهو: التعريف في العلم للغلبة، والألف واللام التي للمح الأصل.

التعريف في العلم بالغلبة: يذهب بعض النحاة إلى أن العلم الغلبة يغلب على علم معين، بعد أن كان في الأصل يقع على مجموعة من الأعلام تجمعها صفة أو شيء ما، وخصوه، - أي معنى الغلبة في العلم - بالمعرف بالألف واللام والمعرف بالإضافة⁴، ويبدو أن هذا الذي يذهب إليه بعض النحاة مرده إلى ما ذكره سيبويه بقوله: "هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم يكون لكل من كان من أمته، أو كان من صفته من الأسماء التي يدخلها، وتكون نكرته الجامعة لما ذكرت لك من المعاني، وذلك قولك: فلان بن الصعق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب عليه حتى صار علماً بمنزلة زيد وعمرو، وقولهم: النجم صار علماً للثريا، وكابن الصعق

¹ - المصدر السابق: 94/2. إذاً هذا القسم من الألف واللام و الاستغراقية يكون في المسند (الخبر) ويكون في المسند إليه (الفاعل) كما رأينا.

² - ينظر الإتيان في علوم القرآن: 157/2.

³ - الكتاب: 94/2.

⁴ - ينظر همع الهوامع: 287/1. وينظر النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط14، 1999: 433/1.

قولهم: ابن رألان وابن كراع صار علما لإنسان واحد وليس كل من كان ابنا لرألان وابنا لكراع غلب عليه هذا الاسم.¹ ويلفت انتباهنا في قول سيبويه هذا، هو أن الألف واللام التي للعلم بالغلبة في ابن الصعق هي داخلة عليه وليست أصلية². وأورد سيبويه قولاً آخر أكد فيه هذا الأمر، وذلك في قوله: "وأما قولهم: أعطيتكم سنة العمرين، فإنما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام كما صار الصعق معرفة بهما واختصا به كما اختص النجم بهذا الاسم [يريد اختصاص النجم بالثريا] فكأنهما جعلتا من أمة كل واحد منهم عمر، ثم عرفنا بالألف واللام، فصارا بمنزلة الغريين المشهورين بالكوفة وبمنزلة النسرين إذا كنت تعني النجمين".³ ويرى سيبويه أن معنى العلم بالغلبة لا يخص ما كان نكرة، ودخلت عليه الألف واللام للجنس، بل يكون هذا المعنى أيضاً، في ما كان معرفة بالألف واللام للعهد قبل دخول معنى الغلبة عليه، ويظهر هذا من قوله: "وأما ما لزمته الألف واللام، فلم يسقطا منه، فإنما جعلنا الشيء الذي يلزمه ما يلزمك لواحد من أمته".⁴ ثم مثل له - أي لما كان معرفة بالعهد قبل الغلبة - بقوله: "وأما الدبران والسماك والعيوق وهذا النحو، فإنما يلزم الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه، فإن قال قائل: أيقال لكل شيء صار خلف شيء دبران، ولكل شيء عاق عن شيء عيوق، ولكل شيء سمك وارتفع سماك، فإنك قائل لا"⁵

والذي نستنتجه من قوله هذا، هو أن هذه الأشياء - أي الدبران والعيوق والسماك - قبل أن تصير علما بالغلبة، كان المراد بها أشياء معهودة على سبيل البدل، ثم غلب على شيء معناها على شيء واحد، ومن ثم إذا وردت في الكلام لا تكون إلا له، ولا ينصرف الذهن إلا إليه.⁶

الألف واللام التي للمح الأصل: وهي الألف واللام الداخلة على الأصل الذي نقل منه اسم العلم - أي على المعنى الذي نقل منه - والغرض منها الإشارة على أصله ومعناه وأشار سيبويه إلى هذه الألف واللام فيما حكاها عن الخليل بقوله: "وزعم الخليل رحمه الله أن الذين قالوا الحارث والحسن

¹ - الكتاب: 100/2-101.

² - نفي بعدم أصالتها أنها ليست من صلب الكلمة، وإنما هي داخلة للتعريف، ثم للتعريف بالغلبة، ويحتمل التعريف فيها في رأينا قبل الغلبة، والعهد والجنس والله أعلم وينظر لمزيد من التفصيل حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، بيروت، دار الفكر، دط، 2009، 286/1.

³ - الكتاب: 104/2-105.

⁴ - المصدر نفسه: 101/2.

⁵ - نفسه: 102/2.

⁶ - ينظر شرح المفصل: 81/1 وما بعدها.

والعباس وإنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه ولم يجعلوه سمي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصف غلب عليه، ومن قال: حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد.¹ أي أن إدخال الألف واللام في الحارث والحسن والعباس يشير إلى ملح الأصل الذي نقل منه العلم، وهو معنى العبوسة والحسن والحراثة، وإخراجها من هذه الأسماء لا يوحي بذلك ولا يشير إليه إنما يشير ويدل على اسم علم لشخص معين كزيد مثلاً.

¹ - الكتاب: 101/2.

ثانيا: إسناد الوصف المنكر والمعرف العامل عمل الفعل وإضافته :

إسناد اسم الفاعل وإضافته:¹

إسناد اسم الفاعل المنكر وإضافته :

إِسْنَادُهُ : يذهب سيبويه إلى أن اسم الفاعل المنكر لا يسند إسناد الفعل ويعمل عمله²، إلا إذا توفرت فيه شروط منها:

كونه بمعنى الفعل المضارع الدال على الحال أو استمراره أو الاستقبال، وكونه منونا أو كالمنون: نلمس ذلك في قول سيبويه: " هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا، وذلك قولك: هذا ضارب زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه، غير منقطع كان كذلك، وتقول: هذا ضارب عبد الله الساعة فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة وكان زيد ضاربا أبك، وإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه، وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أبك، ويوافق زيدا، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا."³

وساق أشعارا في هذا الشرط منها قول امرئ القيس:⁴

وإني بجبلك واصل جبلي وبريش نبلك رائش نبلي

والشاهد فيه: واصل جبلي، ورائش نبلي بمعنى أصل جبلي وأريش نبلي. إذاً لقد اتضح من هذه الشواهد كلها كيف أن اسم الفاعل منزل منزلة الفعل المضارع، وكان معناه الحال والاستقبال، ولم يكن منقطعا وجاء منونا.

¹ - لم ندرج ضمن إسناد الوصف المنكر والمعرف العامل عمل الفعل وإضافته: اسم المفعول وصيغة المبالغة، لكون ما يجري على اسم الفاعل يجري عليهما كما نص على ذلك سيبويه بقوله: " فأما الأصل الأكثر الذي يجري مجرى الفعل من الأسماء ففاعل وإنما جاز في التي بنيت للمبالغة، لأنها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، بذلك على ذلك أنها قليلة، فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل وإنما هي منزلة غلام وعبد، لأن الاسم على فعل يفعل فاعل، وعلى فعل يفعل مفعول، فإذا لم يكن واحد منهما ولا الذي لمبالغة الفاعل لم يكن فيه إلا لرفع". المصدر السابق: 117/1. أي يعني بـ" إلا الرفع" أنه اسم محض خالص لا يعمل عمل الفعل.

² - نقصد بالإعمال هنا رفع الفاعل ونصب المفعول

³ - نفسه: 164 / 1. قوله: "غير منقطع" يعني الاستمرار

⁴ - ديوانه، جمعه وشرحه وقدم له ووضع حواشيه وفهارسه: ياسين الأيوبي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، 1998: 441.

وأما ما اشرنا إليه في هذا الشرط بإرادة معنى التنوين، فهو أن يحذف التنوين أو ما ينوب عنه، ويبقى المعنى كما كان، وهذا استنادا إلى قول سيويه: "واعلم أن العرب يستخفون، فيحذفون، التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيء".¹

اعتماده على نفي أو استفهام أو مجيئوه خبرا أو صفة أو حالا : القول الذي نبي عليه هذا الشرط، وتتخذ حجة فيه، هو قول سيويه في اسم الفاعل المنكر: "إنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره فيقول: هذا ضارب زيدا وأنا ضارب زيدا، ولا يكون ضارب زيدا على ضربت زيدا وضربت عمرا."² وبيت القصيد في هذا القول هو قوله: "إنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه"، وسنفسر أجزاء هذا الشرط مما يلي :

اعتماده على نفي أو استفهام : مفهوم - أي الاعتماد على النفي أو الاستفهام - من قوله: " أو جرى على اسم قد عمل فيه " لأن الاعتماد في رأينا يشبه العمل، وسيوضح هذا أكثر من تبين الاعتماد عليهما بذكر شاهد لكل منهما عند سيويه نفسه، فأما اعتماده على النفي، فملاحظ من قوله: "وتقول: ما زيد ذاهبا، ولا محسن زيد، الرفع أجود، وإن كنت تريد الأول."³ فيعرب زيد فاعلا⁴ مرفوعا باسم الفاعل "محسن". وأما اعتماده على الاستفهام، فيبدو من جعله "أخرج قومك؟ بمنزلة قال قومك"⁵، كما يبدو أيضا من قوله: "واعلم أنه من قال: ذهب نساؤك قال: أذهب نساؤك؟"⁶ فلولم يكن يشبهه في العمل أو شيء من هذا القبيل، ما كان ليقسه عليه.⁷

¹ - الكتاب: 165/1 - 166.

² - المصدر نفسه: 127/1.

³ - نفسه: 62/1.

⁴ - أي فاعل سد مسد الخبر

⁵ - نفسه: 36/2

⁶ - نفسه: 43/2

⁷ - يمكن إدراج هذا الشاهد - أي اعتماد اسم الفاعل المنكر على الاستفهام - ضمن غرض الابتداء بالنكرة أو تسويغ الابتداء بها .

مجئوه خبرا أوصفة أوحالا :

مجئوه خبرا: لا يعمل اسم الفاعل المنكر عمل الفعل، ولا يسند إسناده، إذا لم يكن خبرا مبنيا على ما قبله، وهو المبتدأ، وهذا ما أكده سيبويه بقوله في اسم الفاعل المنكر - كما مر بنا - : "إنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل... إذا جرى على اسم قد عمل فيه" ثم مثل لذلك بقوله: "لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولا على غيره، فيقول: هذا ضارب زيدا."¹

مجئوه صفة أوحالا: يظهر أن قول سيبويه عن صحة إعمال اسم الفاعل المنكر عمل الفعل: "إذا جرى صفة على الموصوف" يتضمن أن يكون صفة، أو حالا لأن أصل الحال هو الصفة - كما يرى عبد القاهر² - أو بعبارة أخرى الحال صفة في المعنى على حد تعبير المكودي.³ والمتتبع لشواهد "الكتاب" يرى أن كثيرا من الشواهد يتعاقب فيها الوجهان (الحال والصفة) وإن كان توجيه سيبويه لأحدهما أقوى من الآخر على حسب المعنى المراد - في بعض الحالات - وحتى نشفع كلامنا، نورد بعض الأدلة على ذلك، فمنها قول سيبويه: "هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبرا⁴ فتنصبه [ومما استدل به في هذا الباب]: "قولهم: مررت برجل معه الفرس راكبا برذونا." إن لم ترد الصفة نصبت، كأنك قلت: "معه الفرس راكبا برذونا" فهذا لا يكون فيه وصف ولا يكون إلا خبرا⁵ فالوجه في هذا الشاهد عند سيبويه بهذا المعنى هو النصب على الحال من الضمير في معه والإضمار لا يكون إلا بعد أن يعرف المخاطب من تعني كما يقول سيبويه عن الإضمار. وأما إذا لم يرد هذا المعنى، فيجوز الجر على الصفة احتكاما إلى قوله: "إن لم ترد الصفة" بمفهوم المخالفة، وهو إرادة الصفة، فيكون اسم الفاعل "راكب" صفة مجرورة للموصوف، وهو "رجل" ولا يكون حالا منصوبا من الضمير في معه.

إذا نستنتج مما سبق ذكره أن اسم الفاعل المنكر العامل عمل الفعل، يتعاقب فيه معنى الصفة والحال في النص أو الشاهد الواحد، لأن الحال صفة في المعنى كما يقولون، وتجيء فيه معنى الصفة

¹ - المصدر السابق : 127/1.

² - المتقصد في شرح الإيضاح: تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، د ط، 1982، 672 /1.

³ - شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمان بن صالح المكودي، الجزائر، دار رحاب، د ط، د ت: 112.

⁴ - يقصد بالخبر: الحال. ينظر تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، يحيى عبابنة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط 1،

2006: 141

⁵ - الكتاب : 2 / 49-50.

أو الحال من غير معاقبة، أي بمعنى أن أحد المعنيين أقوى من الآخر، ومن ثم يكون التوجيه الإعرابي له، ويتضح ذلك مما يلي :

- ما جاء صفة، نحو قوله تعالى : ﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾¹ ف"مطرنا"بمعنى ممطر لنا، وهو اسم فاعل منكر عامل عمل الفعل، وقع صفة للنكرة، وهي "عارض"²
- ما جاء حالا، نحو قول الفرزدق:³

أتاني على القعساء عادلٍ وطبه
برجلي لقيم واست تعادله

وقع اسم الفاعل المنكر "عادل وطبه" حالا من صاحبه المعرف بالألف واللام، وهو "القعساء"، ولا عبرة بإضافته، لأنها لفظية كما يرى سيبويه، وعليه فالمعنى "عادلاً وطبه".⁴

عدم فصله عن معموله بالوصف : يرى سيبويه أن اسناد اسم الفاعل المنكر اسناد الفعل لا يكون فيما انفصل عنه معموله بالوصف، لأن المنفصل بالوصف قبيح أن يعمل شيئاً في نظره، وقد خرج بالوصف من شبهه بالفعل، ودخل في شبهه بالاسم ويؤكد هذا كله قوله : " ألا ترى أنك لو قلت:مررت بضارب ظريف زيدا، وهذا ضارب أباه كان قبيحا، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء، لأنك إنما تبدئ بالاسم ثم تصفه".⁵

إضافته : تأتي إضافة اسم الفاعل المنكر عند سيبويه على ضربين :

إضافته غير الحقيقية (اللفظية أوغير المحضة أو المجازية): يذهب سيبويه إلى أن هذه الإضافة لا علاقة لها بالتعريف إن كان المضاف إليه معرفة ولا بالتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، وإنما الغرض منها التخفيف، وذلك بحذف التنوين أو ما ينوب عنه، والمعنى معنى التنوين أو ما ينوب عنه، واستدل على ذلك بقوله : " واعلم أن العرب يستخفون، فيحذفون التنوين والنون و لا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول بكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقبا للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله " في اللفظ، لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل، وليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفا شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله

¹ - الأحقاب :24.

² - ينظر الكتاب :166/1.

³ - لم أرف عليه في ديوانه،تحقيق: كرم البستاني، بيروت، دار بيروت، د ط، 1980.

⁴ - ينظرالكتاب :167/1.

⁵ - المصدر نفسه : 29/2.

عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾¹، و﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾² و﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ﴾³ و﴿غَيْرَ مُجْلِي الصَّيْدِ﴾⁴ فالمعنى معنى ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾⁵ ويزيدك هذا عندك بيانا قوله تعالى: ﴿هَدِيًّا بِالْبَعِ الْكَعْبَةِ﴾⁶ و﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾⁷ فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة.⁸ كما استدل بقول الخليل: "هو كائن أخيك" على الاستخفاف والمعنى هو كائن أخاك.⁹

ومن صور إضافته اللفظية ما يلي :

إضافته إلى اسم مضاف إلى معرفة : نحو قول الفرزدق:¹⁰

أتاني على القعساء عادلاً وطبه
برجلي لئيم واست عبد تعادله.

والأصل: عادلاً وطبه كما فسر ذلك سيبويه.

إضافته إلى اسم نكرة : نحو قول السليك بن السليكة:¹¹

تراها من يبيس الماء شهباً
مخالطاً درةً منها غرار.

والأصل مخالطاً درةً.

إضافته إلى الضمير: نحو قوله تعالى: ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾¹². والأصل ممطرٌ لنا بالتنوين.

إضافته الحقيقية (المعنوية أو غير اللفظية): هي الإضافة التي يضاف فيها اسم الفاعل إلى اسم معرفة إضافة الأسماء إلى بعضها بعضاً، أو هي الإضافة التي لا يكون فيها اسم الفاعل المنكر عاملاً عمل الفعل، وذلك يجعل ما كان معمولاً له - إذا توفرت الشروط اللازمة - مضافاً إليه على نية الاتصال، كما يقول بعض النحاة، وألمح سيبويه إلى هذه الإضافة في قوله: " لو قلت: أزيد أنت

¹ - آل عمران : 185

² - القمر : 27

³ - السجدة : 12

⁴ - المائة : 01

⁵ - المائة : 02

⁶ - المائة : 95

⁷ - الأحقاف : 24

⁸ - الكتاب : 166/1

⁹ - المصدر نفسه : 166/1

¹⁰ - لم أقف عليه في ديوانه ، وينظر الكتاب : 166/1-167

¹¹ - الكتاب : 167/1

¹² - الأحقاف : 24

ضاربه، إذ لم ترد بضاربه الفعل، وصار معرفة رفعت.¹ فضاربه هنا وقعت خبراً للمبتدأ أنت ولم تقع خبراً لزيد، لأن أنت ليست هنا فصلاً، ويفسد الكلام بإخراجها من التركيب، وضمير الفصل لا يفسد الكلام بإخراجه من التركيب، ونجد هذا في قول سيويه: "واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر."² ومن الشواهد التي ساقها لتبيان هذا الأمر، هو قوله: "وإذا أخرجت هو من قولك: "كان زيد هو خير منك، لم يفسد المعنى."³ وبناء على هذا الذي سبق، فلو أخرجنا "أنت" من قولك: "زيد أنت ضاربه"، وقلنا: "زيد ضاربه، فالهاء يحمّل أن لا تعود على زيد، وإن عادت فالكلام ركيك، ثم إن هذا التركيب الركيك فيه لبس وغموض، أما إذا قلنا: "زيد أنت ضاربه، فالهاء تعود عليه لا على غيره، والدليل الذي ارتكزنا عليه في هذا التفسير هو قول سيويه: "وإذا قلت: كان زيد أنت خير منه، أو كنت يومئذ أنا خير منك، فليس إلا الرفع، لأنك إنما تفصل بالذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول، وكان خبره، ولا يكون الفصل بما تعني به غيره، إلا ترى أنك لو أخرجت "أنت" لاستحال الكلام وتغير المعنى."⁴ ووقفنا في هذا الضرب من الإضافة في اسم الفاعل المنكر عند سيويه على صورتين هما:

إضافته إلى اسم العلم: نحو: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه، فيرى سيويه في هذه الإضافة الجر لا غير، وعلل سبب ذلك بأن معنى اسم الفاعل يدل على الزمن الماضي،⁵ وهذا ما عبر عنه سيويه بقوله: "فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين البتة."⁶

إضافته إلى الضمير: نحو: مررت بعبد الله ضاربك، بتأويل ضاربك على معنى صاحبك، وهذا التأويل الذي ذكره سيويه عزاه إلى يونس والحليل.⁷

¹ - الكتاب: 130/1 - 131.

² - المصدر نفسه: 2/390.

³ - نفسه: 2/395.

⁴ - نفسه: 2/394 - 395.

⁵ - ينظر نفسه: 1/171.

⁶ - نفسه: 1/171.

⁷ - ينظر نفسه: 1/428.

إسناد اسم الفاعل المعرف بالألف واللام وإضافته :

إسناده : يفترق اسم الفاعل المعرف بالألف واللام عن غير المعرف بما يكونه يعمل بلا شروط، لأن معناه كما يقول النحاة معنى الفعل المسبوق باسم الموصول، ويبدو أن النحاة في قولهم هذا استندوا إلى قول سيبويه: " هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيدا، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا.¹ وهذا الحكم يشمل الاسم المفرد والمثنى والجمع، فأما المفرد، فسبق ذكره وأما المثنى والجمع، فيتضح ذلك من قول سيبويه : " وإذا ثنيت وجمعت فأثبت النون، قلت: هذان الضاربان زيدا، وهؤلاء الضاربون زيدا.²

إضافته : يبدو لنا أن إضافته تأتي لفظية لا غير، سواء أكان مفردا أم مثنى أم مجموعا، وله صور في الإضافة يجدر بنا أن نشير إليها، وهي كما يلي :

المفرد :

عدم إضافته إلى اسم غير معرف بالألف واللام ونحوه : يظهر ذلك في قول سيبويه : " ولا يكون هو الضاربُ عمرٍو.³ وبين السبب في ذلك فقال: "لأن الألف واللام منعنا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين.⁴

إضافته إلى اسم فيه الألف واللام : أشار إلى ذلك بقوله: "وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم : هذا الضاربُ الرجلِ، شبهوه بالحسنِ الوجهِ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم.⁵

إضافته إلى مضاف إلى اسم فيه الألف واللام : حكى ذلك سيبويه نقلا عن الخليل، فقال : " وقد ينبغي في قياس من قال: الضاربُ الرجلِ، أن يقول الضاربُ أخي الرجلِ كما يقول : الحسنُ

¹ - ينظر المصدر السابق: 181-182

² - نفسه: 183/1.

³ - نفسه: 182/1.

⁴ - نفسه: 182/1.

⁵ - نفسه: 182/1. يعني بعدم مماثلته له في المعنى، هو أن اسم الفاعل " الضارب " يعمل في الرجل بالنصب على المفعول به باعتبار أصله أي الضارب الرجل، وأن الصفة المشبهة " الحسن " تعمل في الوجه بالرفع على الفاعل أي الحسن وجهه ويعني بعدم المماثلة في الأحوال حسب ما فهمناه - هو أن ما عمل فيه اسم الفاعل هنا ليس من سببه، وهو معرف بالألف واللام، وعمله أقوى من عمل الصفة المشبهة، وفي المقابل الصفة المشبهة - هنا وفي غيره - لا تعمل إلا فيما كان من سببها، ومعمولها هنا معرف بالإضافة إلى الضمير، وعملها أضعف من عمل اسم الفاعل، وهذا التباين في أحوالهما باعتبار الأصل .

الأخ، والحسنُ وجهِ الأخِ ، وكان الخليل يراه.¹

المثنى والجمع :

إضافته إلى اسم ظاهر مع حذف النون : نحو : هما الضاربا زيد، والضاربو عمرو.²

إضافته إلى الضمير مع حذف النون : نحو "هم الضارباك"³، ونحو "الضاربي".⁴

ونلحق بكلامنا عن إسناد اسم الفاعل وإضافته من حيث التعريف والتنكير شيئاً لا يقل أهمية

عن ذلك، وهو:

تقديم معمول اسم الفاعل باعتبار التعريف والتنكير :

- يجوز أن يتقدم معمول اسم الفاعل إذا كان مفعولاً به عليه بشرط أن يكون اسم الفاعل غير

معرف بالألف واللام، ولا يجوز ذلك إذا كان معرفاً بهما، ونجد هذا في قول سيبويه: "ألا ترى

أنك لا تقول : أنت المائة الواهب، كما تقول : أنت زيدا ضارب."⁵

- يجوز أن يتقدم المفعول به لاسم الفاعل على فاعله، سواء أكان معرفاً بالألف واللام أم غير

معرف بها ويؤكد هذا قول سيبويه في اسم الفاعل المعرف بالألف واللام: "تقول: مررت بالرجل

الملازمه أبوه"⁶، وقوله في اسم الفاعل غير المعرف بالألف واللام (أي المنكر) ما نصه: "مررت

برجل ضاربه رجل."⁷

إسناد الصفة المشبهة وإضافتها :

إسنادها : مما ينبغي أن يعلم، هو أن الصفة المشبهة سميت بهذا الاسم، لأنها تشبه اسم الفاعل في

العمل، وعملها يكون في رفع ما كان من سببها، بخلاف اسم الفاعل الذي يعمل فيما كان من

سببه وما لم يكن كذلك، ولا تكون الصفة المشبهة أثناء عملها بمعنى الفعل المضارع الدال على

الحال والاستقبال، وإنما معناها يدل على الثبوت والدوام. وألمح سيبويه إلى هذا بقوله: "هذا باب

الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت فيه ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل [يريد اسم الفاعل]،

¹ - المصدر السابق: 193/1.

² - نفسه: 184/1.

³ - نفسه: 187/1.

⁴ - نفسه: 369/ 2 ولزيد من التفصيل ينظر شرح المفصل: 496/2 وما بعدها.

⁵ - الكتاب: 130/1.

⁶ - المصدر نفسه: 30/2.

⁷ - نفسه: 425/1.

لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، وإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم إنما تعمل فيما كان من سببها معرفة بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا لأنه ليس بفعل ولا اسم هو معناه.¹ وتخضع الصفة المشبهة في إسنادها إسناد الفعل وإعمالها عمله في سببها المرفوع بها لبعض ما اشترط في اسم الفاعل إذا كانت غير معرفة بالألف واللام. أما إذا كانت غير معرفة بهما، فلا يشترط في عملها شيء، وهذا واضح من بعض شواهد سيويه.² ومما وقفنا عليه فيما اشترط في عملها عمل الفعل عند سيويه ما يلي :

اعتمادها على استفهام أو نفي أو مجيئها خبرا أو صفة أو حالا :

اعتمادها على استفهام : جعل سيويه الصفة المشبهة إذا اعتمدت على استفهام عاملة عمل الفعل، ويبين ذلك قوله: "أحسن أبواه" ... هذا بمنزلة قال: أبواك.³ والشاهد فيه هو أن الصفة المشبهة "حسن" عملت في "أبواه" بالرفع على الفاعلية كما عمل الفعل "قال" في "أبواك" بالرفع على الفاعلية.

اعتمادها على نفي : نحو: "ولا حسنا وجه الأخ فيها."⁴ والشاهد هو أن الصفة المشبهة "حسنا" اعتمدت على أداة النفي "لا" وعملت في "وجه الأخ" بالنصب على التشبيه بالمفعول به. **مجيئها صفة :** نحو: "مررت برجل حسن الوجه أبوه."⁵ فالشاهد هو وقوع الصفة المشبهة "حسن الوجه" صفة لـ: "رجل"، ورفع "أبوه" على الفاعلية بـ: "حسن الوجه".

مجيئها حالا : نحو قول أبي زيد يصف الأسد:⁶

كأن أثواب نقاد قدرن له
يعلو بجملتها كهباء هدايا.

وموضع الشاهد في البيت هو وقوع الصفة المشبهة "كهباء" حالا من الضمير في "بجملتها"، ونصبت "هدايا" بـ "كهباء" على التشبيه بالمفعول به.

مجيئها خبرا : نحو قول أبي زيد:⁷

¹ - المصدر السابق: 194 /1

² - ينظر نفسه: 201 /1

³ - نفسه: 36/2.

⁴ - نفسه: 290/2.

⁵ - نفسه: 30/2.

⁶ - نفسه: 196/1.

⁷ - نفسه: 196/1.

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة محطوطة جدلت شنباءً أنياباً.

فنجد أن الصفة المشبهة "شنباء" وقعت خيراً لمبتدأ محذوف تقديره: "هي"، ونصبت أنياب على التشبيه بالمفعول به بالصفة المشبهة "شنباء".

فصلها عن معمولها بالوصف : لا يميز سيبويه في الصفة المشبهة أن تعمل عمل الفعل وتسد كإسناده، إذا فصل بينها وبين ما يصح أن تعمل فيه بوصف، وبين ذلك بما نصه: "وإن وصفته فقلت: مررت برجل حسن ظريف أبوه، فالرفع فيه الوجه والحد، والجر فيه قبيح، لأنه يفصل بوصف بينه وبين العامل."¹

إضافتها : يرى سيبويه أن إضافة الصفة المشبهة لمعمولها غير محضة (غير حقيقية أو لفظية)، وعلل وجهة نظره بقوله: "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب²، وذلك قولك: "هذا الحسن الوجه أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة، ولا يجاوز به معنى التنوين."³ وأكد على هذا الأمر في موضع آخر - وكان يتكلم عن إضافة الصفة المشبهة مبيناً أنها نكرة - فقال: "لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلا نكرة على حاله منونا."⁴ يفهم من قوله هذا أن ترك التنوين أو النون أن يضاف الاسم أو أن تضاف الصفة المشبهة إلى معمولها، وتبقى مع ذلك نكرة. وللصفة المشبهة المعرفة بالألف واللام وغير المعرفة بهما مع معمولهما - صور في الإضافة وغيرها تبدو مما يلي :

¹ - المصدر السابق: 29 / 2

² - يريد بالباب : الصفة المشبهة.

³ - نفسه : 199/1-200 .

⁴ - نفسه : 195/1.

المفردة :

المعرفة بالألف واللام :

المضافة إلى معمولها المعرف بالألف واللام: نحو: هو الحسن الوجه¹ على تشبيهه بالضارب الرجل.²

المضافة إلى معمولها المضاف إلى معرف بالألف واللام: نحو: الحسن وجه الأخ.³ فالشاهد هو أن "الحسن" صفة مشبهة أضيفت إلى معمولها، وهو "وجه" الذي أضيف هو أيضا إلى معرف بالألف واللام، وهو "الأخ".

غير المضافة إلى معمولها، ومعمولها نكرة : نحو : الحسن وجهها⁴ ونحو: قول رؤبة⁵ :

الحزن بابا والعقور كلبا.

ف نجد أن "وجهها"، و"بابا"، و"كلبا" أسماء نصبت على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز على تعبير بعض النحاة⁶؛ أو على التمييز على رأي الكثيرين.⁷ ولا يجوز أن تضاف الصفة المشبهة إلى معمولها في هذه الصورة، فلا يقال: الحسن وجه، وهذا هو معنى قول سيبويه: "فأما النكرة، فلا يكون فيها إلا الحسن وجهها."⁸ وعلل السيرافي (ت368هـ) عدم جواز إضافة المشبهة المعرفة بالألف واللام إلى معمولها النكرة، فقال: "وليس شيء في الإضافات لفظا أو حقيقة ما يكون المضاف معرفة والمضاف إليه نكرة."⁹

¹ - أصل هذا التركيب "حسن وجهه" بالرفع على الفاعلية .

² - المصدر السابق: 201/1

³ - نفسه: 193/1.

⁴ - نفسه : 200/1.

⁵ - مجموع أشعار العرب الذي اشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد

البروسي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط2، 1980 : 15

⁶ - ينظر نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة ، مصطفى جطل ، حلب، منشورات جامعة حلب، د ط، 1979:

108.

⁷ - ينظر جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ضبطه وخرج آياته وشواهد الشعرية: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت (لبنان)، دار

الكتب العلمية، ط2000، 1: 211/3.

⁸ - الكتاب : 200/1

⁹ - شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، بيروت ، دار الكتب العلمية، ط1، 2008: 59 /2

غير المضافة إلى معمولها، ومعمولها مضاف إلى ضمير الموصوف: نحو قول سيويه: "تقول: مررت بحسن أبوه، وقد مررت بالحسن أبوه." ¹

وموضع الشاهد هو أن الصفة المشبهة "الحسن" غير مضافة إلى معمولها، ورفعت ما كان من سببها على الفاعلية، وهو أبوه.

غير المضافة إلى معمولها ومعمولها معرف بالألف واللام: نحو: هو الحسن الوجه تشبيها بالضارب زيدا. ²

والشاهد هو أن الصفة المشبهة "الحسن" التي وردت معرفة بالألف واللام، نصبت معمولها المعرف بالألف واللام هو أيضا، على التشبيه بالمفعول به، ويرى سيويه أن هذه الصورة جيدة، ويؤكد ذلك قوله: "فإنما أدخلت الألف واللام، ثم أعملته، كما قال: الضارب زيدا، وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسن الوجه وهي عربية جيدة." ³

غير المعرفة بالألف واللام:

المضافة إلى معمولها المعرف بالألف واللام: نحو: هذا حسن الوجه. ⁴ وهذه الصورة مستحسنة عند سيويه، لأن الإضافة توحى بالاسمية، والصفة المشبهة أقرب إلى الأسماء منها إلى الأفعال، بخلاف إعمالها. ويؤكد هذا قوله: "والإضافة فيه أحسن وأكثر [يريد إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها]، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء [يريد أن الصفة المشبهة شبهها بالفعل ضعيف، بخلاف اسم الفاعل]." ⁵

المضافة إلى معمولها المضاف إلى معرف بالألف واللام: نحو: "هو أحمر بين العينين، وهو جيد وجه الدار." ⁶

¹ - الكتاب: 23/2.

² - المصدر نفسه: 201/1.

³ - نفسه: 201/1.

⁴ - نفسه: 201/1.

⁵ - نفسه: 194/1.

⁶ - نفسه: 195/1.

المضافة إلى معمولها النكرة: " هو حديثٌ عهدٌ بالوجع " ¹، ونحو قول حميد الأرقط: ²
لاحقٌ بطنٍ بقرا سمين.

إلا أن سيبويه على الرغم من إجازته لهذه الصورة، فإنه يفضل الإضافة إلى المعرف بالألف واللام، ويوضح ذلك قوله: " واعلم أن الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام. " ³ ويقصد بالاسم الآخر معمول الصفة المشبهة.

المضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف: نحو: " حسنة وجهها ". ولم يستحسن سيبويه هذه الصورة، لكون المعنى ضعيف، وبين أنها تجيء في الشعر، والشعر - كما هو معروف - يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، ويتضح ذلك من قوله: " وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها، شبهوه بحسنة الوجه وذلك رديء، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام. " ⁴ ووجه ضعف هذه الصورة فسره أحد النحاة بما مفاده هو: أن الضمير في " وجهها " الذي هو الهاء أغنى عنه الضمير في " حسنة " والدليل الذي ساقه واحتج به هو أنه لو قال قائل: مررت بامرأة حسن وجهها، وجعل الضمير الذي في " وجهها "، وهو الهاء في " حسن " يصير التركيب: مررت بامرأة حسنة أي حسنة " هي " فلا معنى لإضافة حسنة إلى الوجه باعتبار هذا المعنى. ⁵

غير المضافة إلى معمولها (منونة)، ومعمولها غير مضاف (منون): نحو قول عدي بن زيد: ⁶
من حبيب أو أخي ثقة
أو عدو شاحطٍ درا.

فالشاهد في البيت هو أن الصفة المشبهة " شاحط " جاءت منونة (نكرة) وعملت في " دارا " بالنصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به على رأي بعض النحاة كما سبق.

غير المضافة إلى معمولها (منونة) ومعمولها معرف بالألف واللام: نحو قول النابغة: ⁷

¹ - المصدر السابق : 197/1.

² - نفسه : 197/1.

³ - نفسه : 196/1.

⁴ - نفسه : 199/1، ضعف سيبويه هذه الصورة، لكون الصفة المشبهة ترفع الضمير العائد على المرأة فاعلا لها بتقدير الكلام : حسنة وجهها هي

- أي المرأة - وكان الأولى أن يقال : حسنة وجهها برفع الوجه على الفاعلية ، ونستنتج من تضعيف سيبويه لهذه الصورة هو مدى التفاته إلى معنى التركيب وحرصه على سلامته وصحته، والبلاغة كذلك تقضي ولو في أدنى مراتبها ، الحرص على حصة المعنى وسلامته.

⁵ - المقتصد في شرح الإيضاح : 548/1 ولو عبر عن هذا المعنى الرديء بحسنة الوجه لكان أفضل .

⁶ - الكتاب : 198/1.

⁷ - ديوانه ، شرحه وحققه : كرم البستاني ، بيروت ، دار بيروت ، دط ، 1980 : 110.

ونأخذ بعده بذناب عيش أجبَ الظهر ليس له سنام.

ف نجد في البيت أن الصفة المشبهة "أجب" جاءت نكرة، وعملت في "الظهر" بالنصب على التشبيه بالمفعول به، ولم يظهر التنوين في "أجب"، لأنه اسم ممنوع من الصرف، ولا يصح في هذه الصورة - عند البصريين - أن ينصب معمول الصفة المشبهة على التمييز لأنه معرف بالألف واللام، والتمييز لا يكون إلا نكرة في نظرهم.¹

غير المضافة إلى معمولها (منون)، ومعمولها مضاف إلى معرف بالألف واللام: نحو قول زهير:²
أهوى لها سفح الخدين مطرقاً ريش القوادم لم ينصب لها الشبك.

يتضح من البيت أن الصفة المشبهة "مطرق" جاءت نكرة (منونة)، وعملت في معمولها، وهو "ريش" بالنصب على التشبيه بالمفعول به، لأنه جاء مضاف إلى معرفة، وهي "القوادم".

غير المضافة إلى معمولها (منونة)، ومعمولها مضاف إلى ضمير الموصوف: نحو: حسنٌ وجهه.³
ويبدو أن هذه الصورة من الصور المستحسنة عند سيبويه قياساً على استحسانه للصورة التي تنفرع عنها - وهي "حسنٌ الوجه" - واستنبطنا ذلك من قوله: "واعلم أن الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام [يريد بذلك معمول الصفة المشبهة]، لأن الأول في الألف واللام وغيرهما ههنا على حالة واحدة [يريد - فيما يبدو - أن الصفة المشبهة المعرفة بالألف واللام وغير المعرفة بهما سواء، لأنها لا تكتسب بالألف واللام تعريفاً]، وليس كالفاعل [يريد بأن الفاعل قد يكتسب التعريف بإدخال الألف واللام عليه] فكان إدخالهما أحسن وأكثر [أي على معمول الصفة المشبهة] كما كان ترك التنوين أكثر [يريد بكثرة ترك التنوين أن الصفة المشبهة يكثر إضافتها إلى معمولها]، وكان الألف واللام أولى [أي في معمول الصفة المشبهة] لأن معناه: حسن وجهه فكما لا يكون هذا إلا معرفة اختاروا في ذلك المعرفة [يريد بـ"هذا" وجهه، ويريد بـ"ذلك" الوجه] ⁴ وموضع الشاهد في قوله هذا هو فيما عبر عنه بما نصه: "فكان إدخالهما [أي الألف واللام] أحسن وأكثر [أي على معمول الصفة المشبهة، وهو

¹ - ينظر همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2006: 269/2.

² - ديوانه، شرح وتحقيق: كرم البستاني، بيروت، دار بيروت، دط، 1979: 49.

³ - الكتاب: 196/1: جاءت الصفة المشبهة، وهي "حسن" في هذه الصورة غير مضافة إلى معمولها (منونة)، و معمولها، وهو "وجهة" مضاف إلى ضميرها أو ضمير الموصوف، وهو "الهاء"، ورفع معمولها بما على الفاعلية.

⁴ - المصدر نفسه: 196/1-197.

"الوجه" في "حسن الوجه" [إلى أن قال] لأن معناه: "حسن وجهه". فيفهم منه أن "حسن وجهه" صورة مستحسنة من باب أولى، مادام فرعها، وهو "حسن الوجه" صورة مستحسنة عنده.

المثناة والمجموعة :

المعرفة بالألف واللام :

غير المضافة إلى معمولها، ومعمولها معرف بالألف واللام أو غير معرف بهما : نحو : الحسان الوجوه وهم الطيبون الأخبار¹، ونحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾² فنجد أن الصفتين المشبهتين "الطيبون والحسان" - الأولى منهما مجموعة، والثانية مثناة - عملتا في معمولهما بالنصب على التشبيه بالمفعول به في كل من الأخبار والوجوه، لأن معموليهما جاء معرفين. أما "الأخسرين" فهي صفة مشبهة مجموعة عملت في معمولها، وهو "أعمالاً" بالنصب على التمييز لأنه نكرة، والشيء نفسه بالنسبة للصفة المشبهة المثناة إذا عملت في نكرة، فإنها تنصبها على التمييز، وإن لم نقف على شاهد على ذلك عند سيبويه في باب الصفة المشبهة، ولكنه مفهوم بالقياس.

غير المضافة إلى معمولها، ومعمولها مضاف إلى معرف بالألف واللام: نحو قول الخرنق القيسية:³

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر.
النازلون بكل معترك والطييون معاقد الأزر.

وموضع الشاهد في قولها، هو مجيء الصفة المشبهة "الطيبون" مجموعة غير مضافة إلى معمولها، ومجيء معمولها مضافا إلى معرف بالألف واللام، وهو "الأزر" ويمكن أن نقيس على هذا الشاهد الصفة المشبهة المثناة، وإن لم يستشهد لها سيبويه في هذا الباب فيما بدالنا.

المضافة إلى معمولها : نحو : هما الطيبو أخبار⁴ والملاحظ في هذه الصورة عند سيبويه هو عدم تفرقة بين معمول الصفة المشبهة المنكر أو المعرف، إذ كلاهما يصح أن تضاف إليه الصفة المشبهة

¹ - المصدر السابق: 201/1.

² - الكهف : 103.

³ - ديوانها، شرحه وحققه وعلق عليه، يسري عبد الغني عبد الله، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1990 : 43.

⁴ - الكتاب: 202/1.

ويؤخذ ذلك من قوله: " فإن كفت النون جررت، كان المعمول فيه نكرة أوفيه ألف ولام." ¹ حيث يفهم منه أن تضاف الصفة المشبهة إلى معمولها المعرف بالألف واللام، فيقال: هم الطيبو الأخبار، وما قيل هنا عن الصفة المجموعة، يقال مثله عن الصفة المثناة بالقياس.

غير المعرفة بالألف واللام:

المضافة إلى معمولها النكرة: نحو قول عمرو بن شأس: ²

ألكني إلى قومي السلام رسالة

بآية ما كانوا ضعافا وعزلا.

ولا سيئي زي إذا ما تلبسوا

إلى حاجة يوما مخيسة بزلا.

الشاهد فيه هو مجيء الصفة المشبهة بالمجموعة "سيئي" مضافة إلى معمولها النكرة "زي"

المضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف: نحو قول الشماخ: ³

أمن دمنتين عرس الركب فيهما

بحقل الرخامي قد عفا طلالهما.

أقامت على ربيعهما جارتا صفا

كميتا الأعالي جونتنا مصطلاهما.

والشاهد هو مجيء الصفة المشبهة - المثناة - "جونتنا" مضافة إلى معمولها، وهو "مصطلى" الذي أضيف بدوره إلى ضمير الموصوف، وهو "هما"، لأن "هما" يعود على موصوف، وهو "جارتا صفا". ومن ثم عد سيبويه هذه الصورة رديئة أو ضعيفة، لأن المعنى يكون "أقامت على ربيعهما جارتا صفا كميتا الأعالي جونتنا مصطلاهما" بجعل فاعل الصفة المشبهة "جونتنا" لجارتا صفا وليس ل: "مصطلاهما"، والأحق أن يكون ل: "مصطلاهما"، وإلا كان الأفضل والأحسن عدم إضافة الضمير "هما" العائد على "جارتا صفا" للمصطلى، وجعل بدله - أي هذا الضمير العائد على جارتا صفا - "الألف واللام"، فيقال: جونتنا المصطلى. ⁴

وسبقت الإشارة إلى مثل هذه الصورة في الصفة المشبهة المفردة. ⁵ وقلنا بأن سيبويه يرى أنها تجيء في الشعر، والشعر قد يجيء فيه ما لا يجيء في غيره.

¹ - المصدر السابق: 202/1.

² - نفسه: 197/1.

³ - نفسه: 199/1.

⁴ - ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 549-550.

⁵ - ينظر: 39 من البحث.

ويلفت انتباهنا في صور إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها، وصور عدم إضافتها إليه - معرفة كانت أو منكرة - بعض الفروق في معاني بعض الصور أشار سيبويه إلى بعضها، منها تفرقه بين معنى ما يشبه: "حسن وجهه" في حالة الإتيان لما قبله وحالة القطع عنه (أي التفرقة بين المعنى لاختلاف الاعراب)، حيث ذهب إلى أن معنى ما يشبه: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه يظهر فيه معنى الفعل، أي مررت برجل حسن وجهه، وإلا لما كانت الصفة المشبهة "حسن" تعمل عمل الفعل وترفع وجهه على الفاعلية، وأما معنى ما يشبه: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، فيظهر فيه معنى الاسم عنده - والاسم يدل على الثبوت بخلاف الفعل الذي يدل على التغير والتجدد - ولما كان في "حسن" وجهه معنى الاسم كان على التقديم والتأخير، لأن أصل الكلام "مررت برجل وجهه حسن" وقد أشار إلى ذلك سيبويه نفسه من تشبيهه لبعض الأسماء "كأفعل منه، ومثلك، وأخواتهما، وحسبك...". بالاسم الذي لا يعمل عمل الفعل، حيث قال عنها، أي هذه الأسماء: "فلما جاءت مضارعة للاسم الذي لا يكون صفة ألبتة إلا مستكرها، كان الوجه عندهم فيه الرفع إذا كان النعت للآخر، وذلك قولك: مررت برجلٍ حسنٍ أبوه."¹

وموضع الشاهد في قوله هذا هو: "كان الوجه عندهم فيه الرفع إذا كان النعت للآخر، وذلك قولك مررت: برجل حسن أبوه." أي أن الصفة المشبهة "حسن" لا تجر باعتبار هذا المعنى - معنى الاسم - لأن النعت كما قال سيبويه للآخر، وهو "أبوه" وليس للأول، وهو "حسن"، ومن ثم يكون أصل الكلام "مررت برجل أبوه حسن". وما يستنتج من هذا، هو أن سيبويه عندما أول معنى الاسم برفع الصفة المشبهة وقطعها عما قبلها - على التقديم والتأخير كان يستحضر في تأويله غرض التقديم والتأخير في مثل هذا التركيب - وهو الاهتمام وإن كان جميعا يهملهم ويعنيانهم.²

ومن هذه الفروق في صور إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها وصور عدم إضافتها إليه، تفرقه بين معنى "حسن الوجه" بإضافة الصفة إلى الوجه، وبين معنى "حسن الوجه" بإعمال الصفة فيه، والفرق بينهما هو الفرق السابق نفسه، وإن اختلف التفصيل هنا عن هناك، لأن التركيبين هنا لا يتماثلان كما تماثلا هناك، وهذا هو سر الاختلاف في التفصيل، ويكمن الفرق هنا في أن "حسن الوجه" فيه معنى الاسمية، لأن الإضافة من مميزات وخصائص الأسماء لا الأفعال. وأما "حسن

¹ - الكتاب 25/2.

² - المصدر نفسه : 34/1.

وجهه" ففيه معنى الفعل، لأن "حسن" عمل فيما بعده بالرفع على الفاعلية، والاسم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا أشبهه وكان بمعناه.¹

وحاول بعض الناهبين كالرضي (ت 684 هـ وقيل 486 هـ) أن يقف عند صورة من صور الصفة المشبهة التي مرت بنا عند سيبويه، وهي "حسن وجهها" حيث قال في تبين معناها ما نصه: "أما حسن انتصاب المعمولين في القياس، فلأنك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن، فنصب "وجهها" على التمييز، ليحصل له الحسن إجمالاً وتفصيلاً، ويكون أيضاً أوقع في النفس للإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً."²

وعلى غرار الرضي فسر ابن هشام هو الآخر معنى صورة من صور الصفة المشبهة السابقة، ونلمس ذلك في تفسيره وشرحه لسر انتصاب "وجهه" في مثل "زيد حسن وجهه" بما نصه أنك: "أردت المبالغة فحولت الإسناد إلى ضمير زيد فجعلت زيدا نفسه حسناً، وأخرت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به، لأن العامل، وهو "حسن" طالب له من حيث المعنى، لأنه معموله الأصلي ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية - والحالة هذه - لاستيفائه فاعله، وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك: زيد ضارب عمراً، لأن ضارب طالب له ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية، فنصب لذلك."³ ومما بان لنا أنه له علاقة بإسناد الصفة المشبهة من حيث التعريف والتنكير هو الكلام عن تقديم معمولها عليها.

تقديم معمول الصفة المشبهة: لا يجوز سيبويه تقديم معمول الصفة المشبهة عليها سواء أكان معرفاً بالألف واللام أم غير معرف بها، ونجد ذلك في قوله، وهو يقايس بين اسم الفاعل المعرف بالألف واللام والصفة المشبهة في كون كل منهما لا يتقدم معموله عليه، بما نصه: "ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: ما زيدا أنا الضارب، ولا وزيدا أنت الضارب، وإنما تقول: الضارب زيدا على مثل قولك: الحسن وجهها"⁴ وأكد سيبويه على عدم تقديم معمول الصفة المشبهة عليها في موضع آخر عقد فيه موازنة بين صيغة المبالغة وبين الصفة المشبهة، فقال: "وليس هذا [يقصد صيغة المبالغة] بمنزلة قولك: حسن وجه الأخ، لأن هذا [أي الصفة المشبهة] لا يقلب، ولا يضم، وإنما حده أن

¹ - ينظر: 27 وما بعدها و 34 وما بعدها من البحث

² - شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، الرضي، بيروت، دار الكتب العلمية، د ط، 1995، 209/2.

³ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، القاهرة، دار الطلائع، د ط، 2004: 406-407.

⁴ - الكتاب: 130/1.

يتكلم به في الألف واللام أو نكرة¹ والحجة في قوله هو أن الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها، وهو ما عبر عنه بقوله: " لا يقلب " ومن ثم فلا يقال: وجه الأخ حسنٌ على إعمال الصفة المشبهة في وجه الأخ.

إسناد المصدر وإضافته :

إسناده : يعمل المصدر عمل الفعل ويسند إسناده إذا كان فيه معنى الحدث أو كان في محل الفعل المسبوق ببعض الحروف المصدرية، ونجد هذا في قول سيبويه: " هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك : عجبت من ضرب زيدا فمعناه أنه يضرب زيدا.² أما إذا لم يكن فيه معنى الحدث، ولم يكن في محل الفعل المسبوق ببعض الحروف المصدرية لم يسند إسناد الفعل ولا يعمل عمله، وأكد هذا سيبويه بقوله: " وليس من ضرب اليوم زيدا مثل الله در اليوم من لامها، لأنهم لم يجعلوه فعلا أو فعل شيئا في اليوم، وإنما هو بمنزلة الله بلادك.³

إضافته: إضافته إلى معموله من الإضافة اللفظية التي توجد في المشتقات العاملة عمل الفعل، أما إذا لم يعمل عمل الفعل فإن إضافته إلى اسم يليه تكون معنوية، وهي المقصودة بتشبيه سيبويه، عندما جعل الله در اليوم من لامها بمنزلة الله بلادك " أي بمعنى أن المصدر " در " لا يعمل في "اليوم" عمل الفعل، لأنه ليس بمعناه - كما في اسم الفاعل- وبالتالي فإن إضافة المصدر " در " إلى "اليوم" إضافة معنوية. هذا إن كان المصدر نكرة. أما إن كان معرفة، فلا تصح فيه الإضافة.⁴

وللمصدر العامل عمل الفعل صور باعتبار التعريف والتنكير هي كما يلي :

المصدر المعرف بالألف واللام : يعمل المصدر المعرف بالألف واللام عمل الفعل، ولا يضاف إلى اسم يعمل فيه، ويتضح ذلك من قول سيبويه: "تقول : عجبت من الضرب زيدا.⁵

المصدر المضاف : يأخذ المصدر المضاف في إضافته إلى معموله إشكالا أو صورا عدة، فهو إما أن يضاف إلى فاعله أو مفعوله أو الظرف فإذا أضيف إلى فاعله انتصب المفعول به أو الظرف، وإن أضيف إلى المفعول به أو الظرف ارتفع فاعله إن كان اسما ظاهرا، ومثل سيبويه لهذه الأشكال أو

¹ - المصدر السابق : 115/1.

² - نفسه : 189/1.

³ - نفسه : 194/1 ، 178/1.

⁴ - ينظر نفسه : 189 /1 وما بعدها

⁵ - نفسه : 192/1. و ينظر نظام الجملة : 127.

الصور بشواهد، وذلك في قوله: تقول: عجت من ضربه زيدا، وعجت من ضربه زيد.¹ وفي قوله: "تقول: عجت من ضرب اليوم زيدا."²

فالمصدر "ضرب" في المثال الأول أضيف إلى فاعله، فهو مجرور لفظا مرفوع محلا على الفاعلية، وانتصب زيد على المفعولية. وفي المثال الثاني جاء المصدر "ضرب" مضافا إلى مفعوله، فهو مجرور لفظا منصوب محلا على المفعولية وارتفع زيد على الفاعلية. وفي المثال الثالث أضيف المصدر "ضرب" إلى الظرف "اليوم" فهو مجرور لفظا منصوب محلا على الظرفية، وانتصب "زيدا" على المفعولية والفاعل - فيما يبدو - هنا مقدر أي محذوف ويكون التقدير مثلا في هذا المثال على معنى عجت من ضرب اليوم عمر زيدا.

المصدر غير المضاف (المنون) : يعمل المصدر غير المضاف عمل فعله، فيرفع فاعله، وينصب مفعوله، ومثل له سيبويه بقوله: "تقول: عجت من ضرب زيدا بكر ومن ضرب زيد عمرا... كأنه قال: عجت من أنه يضرب زيد عمرا، ويضرب عمرا زيد."³

إسناد اسم التفضيل وإضافته :

إسناده : اسم التفضيل أضعف المشتقات العاملة إسنادا، ومن ثم فهو أقل من الصفة المشبهة في الإسناد، وأقرب إلى الأسماء منه إلى الأفعال، وفي إسناده يقول سيبويه: "ولم تقو هذه الأحرف⁴ قوة الصفة المشبهة [إلى أن قال] لأنها ملحقة بالأسماء لا تعمل عمل الفعل، فلم تقو قوة المشبهة كما لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل."⁵، وقال في موضع آخر عن اسم التفضيل: "لا يعمل إلا في نكرة."⁶ وعمله يكون في النكرة بالنصب على التمييز.

إضافته : إضافة اسم التفضيل فيما يبدو من كلام سيبويه في بعض المواضع تكون محضة (حقيقة)، ونلمس هذا في قوله: "إنما أثبتوا الألف واللام في قولهم: "أفضل الناس، لأن الأول قد يصير به معرفة، فأثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينون، وفرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين"⁷ وما

¹ - المصدر السابق: 190/1. وينظر نظام الجملة: 126-127.

² - نفسه: 193/1.

³ - نفسه: 189/1.

⁴ - المراد بالأحرف: أسماء التفضيل

⁵ - نفسه: 204-203/1.

⁶ - نفسه: 203/1.

⁷ - نفسه: 204/1.

نستخلصه من قوله هذا هو أن إضافة اسم التفضيل محضة سواء كان المضاف إليه معرفة أو نكرة. فأما وجه كونها محضة في المضاف إلى المعرفة، فهو قوله في اسم التفضيل المضاف، وهو "أفضل" يتعرف بالمضاف إليه، وهو "الناس" (المعرف بالألف واللام). وأما وجه كونها محضة في المضاف إليه النكرة، فمفهوم من كلامه: " وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم: أفضل الناس، لأن الأول قد يصير به معرفة. " من مفهوم المخالفة، أي إذا لم تثبت الألف واللام في الثاني كان الأول نكرة، كما هو مفهوم أيضا من كلامه: " وفرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين، وإلا لما كان يجمع بين ترك النون والتنوين " أي بين معنى الإضافة والتمييز كما قال السيرافي¹، وإذا كان أحد المعنيين للإضافة، فإن الإضافة تحتمل التعريف والتنكير بحسب المضاف إليه.

ولاسم التفضيل² صور باعتبار الإضافة، تبدو مما يلي :

غير المضاف : نحو : " هو خير منك أبا، وهو أحسن منك وجها. "³

ف نجد أن كلا من خير منك وأحسن منك قد وقع اسم تفضيل نكرة غير مضاف، وعمل الأول منهما في "الأب" والثاني في "الوجه" بالنصب على التمييز في كل منهما، ومنع من ظهور التنوين في أحسن ما يمنع من الصرف في أفعال.

المضاف إلى نكرة : نحو : " هذا أول رجل. "⁴

المضاف إلى معرفة : نحو : " أفضل الناس. "⁵

¹ - شرح كتاب سيبويه: 76 / 2

² - يرى سيبويه أن اسم التفضيل لا يكون معرفا بالألف واللام . ينظر الكتاب : 203/1.

³ - المصدر نفسه: 202 / 1

⁴ - نفسه : 203/1.

⁵ - نفسه : 204/1.

ثالثاً: صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد:

صور التعريف والتنكير وأغراضهما في المبتدأ والخبر: وقفنا على أربع صور هي كما يلي:

الصورة الأولى: (اجتماع معرفة ونكرة) نحو: عبد الله منطلق.¹

الغرض: يرى سيويه أن الغرض الذي كان وراء مجيء هذه الصورة هو أصل الكلام، ويبين ذلك قوله: "وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام."²

الصورة الثانية: (اجتماع نكرة ومعرفة) نحو: خير منك زيد، ونحو: كم جرياً أرضك.³

الغرض: يكمن الغرض في هذه الصورة في أن النكرة في الشاهد الأول، وهي "خير" خصصت بالجار والمجرور "منك" فقربت من المعرفة. وأما النكرة في الشاهد الثاني، وهي "جرياً" فقد سبقت بأداة الاستفهام "كم"، واسم الاستفهام له الصدارة عند سيويه⁴، وكما له الصدارة، له تعيين النكرة الداخل عليها، شأنه في ذلك شأن النفي والنهي إذا دخلا على النكرة.⁵ والتعيين هنا في الاستفهام - فيما يبدو لنا - يكمن في السؤال عن عدد أجربة الأرض، والسؤال عموماً فيه تحديد، ووقع التحديد في السؤال عن العدد، أي عدد أجربة الأرض.

الصورة الثالثة (اجتماع معرفتين) : نحو: أنت أنت.⁶

الغرض: يتلخص الغرض في هذه الصورة في أن الثانية من المعرفتين نكرة في المعنى.

الصورة الرابعة: (اجتماع نكرتين) نحو: راكب من بني فلان سائر.⁷

الغرض: يكمن الغرض في أن النكرة المبدوء بها جاءت مخصصة بمخصص ما أو ما هو بمعناه يحوي فائدة، وهذا الغرض هو ما يصطلح عليه النحاة بمسوغات الابتداء بالنكرة والمسوغ أو الغرض هنا هو التخصيص بالوصف أي جاءت النكرة، وهي "راكب" موصوفة بشبه الجملة، وهو "من بني فلان" وعبر سيويه عن التخصيص بالوصف في الشاهد الذي مر في هذه الصورة بـ: "التعريف"، ويتضح ذلك في قوله: "ولو قلت: رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء، فتقول: "راكب من

¹ - المصدر السابق: 48/1.

² - نفسه: 328/1.

³ - نفسه: 25 / 2، 160 / 2.

⁴ - نفسه: 128 / 2.

⁵ - ينظر شرح كافية ابن الحاجب في النحو، الرضي، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، عالم الكتب، ط1، 2000: 232 / 4.

⁶ - الكتاب: 359 / 2.

⁷ - المصدر نفسه: 329/1.

بني فلان سائر.¹ ومن المسوغات أو الأغراض التي نجدتها عند سيبويه في هذه الصورة من غير التخصيص بالوصف ما يلي :

النكرة الدالة على الدعاء :

يخيز سيبويه أن يتبدأ بالنكرة إذا كان فيها معنى الدعاء، ويوضح ذلك قوله: " هذا باب من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء وذلك قولك: "سلام عليك ولبيك"، و"خير بين يديك"، و"ويل لك"، و"ويح لك"، و"ويس لك"، و"ويلة لك"، و"عولة لك"، و"خير له"، و"شر له"، و﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾² فهذه الحروف كلها مبتدأ مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، وليست في حال حديثك تعمل في إثباتها وترجيحها³ وفيها ذلك المعنى، كما أن حسبك فيها معنى النهي، وكما أن رحمة الله عليه فيها معنى رحمه الله⁴ ثم بين سيبويه أن هذا الحكم ليس عاماً، ولا يجوز أن يتجاوز به هذه الأسماء أو المصادر التي سمعت عن العرب فقال: ألا ترى أنك إذا قلت: "طعاما لك"، و"شرابا لك"، و"مالا لك" تريد معنى سقيا أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز، لأنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله، فهذا يدلك ويصرك أنه ينبغي لك أن تجري هذه الحروف كما أجرت العرب، وأن تعني ما عنوا بها.⁵

النكرة في سياق الحصر :

ذهب سيبويه إلى أن الحصر من مسوغات الابتداء بالنكرة، ويبدو ذلك من تعليقه على قولهم: "شيء ما جاء بك"، حيث قال فيه: "فيه معنى ما جاء بك إلا شيء."⁶ واستحسن سيبويه هذا الابتداء بالنكرة وإن لم يكن فيه معنى المنصوب - أي معنى الفعل - لهذا الغرض، فقال: " فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمّر."⁷ وجعل على غرار هذا الشاهد المثل العربي: " شر أهر ذا ناب."⁸

¹ - المصدر السابق: 329/1.

² - هود : 18.

³ - يريد أن المعنى فيهن ثابت وليس بعارض وهذا ما يدل على الاسم لا على الفعل، وإن كان فيها معنى الفعل الدال على الدعاء.

⁴ - الكتاب : 330/1.

⁵ - المصدر نفسه : 330/1-331.

⁶ - نفسه : 329/1.

⁷ - نفسه : 329/1.

⁸ - ينظر نفسه : 329/1.

أي بمعنى ما أهر ذا ناب إلا شر، لكن هذا الشاهد يتميز عن الذي قبله بأنه يمكن أن يدرج ضمن غرض الابتداء بالنكرة إذا كانت مثلاً، وسيأتي بيان ذلك في موضعه.

النكرة بعد الموصوف النكرة وليست بصفة له : يجعل سيبويه النكرة إذا كانت بهذه الصفة من أغراض الابتداء بالنكرة، ومثال ذلك عنده: " قوله: مررت بر قبل قفيز بدرهم قفيز بدرهم." ¹ إن كلمة "قفيز" مرفوعة بالابتداء، ولا يمكن أن تكون صفة ل: " بر"، لأن ذلك قبيح في نظر سيبويه وعلل ذلك بما نصه: " لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد." ² ويتضح رأي سيبويه أكثر في هذه المسألة من قوله في موضع آخر: " هذا باب الرفع فيه وجه الكلام وهو قول العامة، وذلك قولك : مررت بسرج خز صفته، ومررت بصحفية طين خاتمها، ومررت برجل فضة حلية سيفه، وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قبل أنه ليس بصفة لو قلت: له خاتم حديد أو هذا خاتم طين، كان قبيحاً، إنما الكلام أن تقول: هذا خاتم حديد، وصفة خز وخاتم من حديد وصفة من خز." ³ فالنكرة المرفوعة في هذه الأمثلة (خز) و (طين) و (فضة) ضارعت أو شابهت (قفيز) في كونها لا يمكن أن تكون صفة للموصوف النكرة الذي سبقها، والعلة في ذلك أن هذه النكرات التي رفعت على الابتداء تسمى عند النحاة بأسماء الجواهر والأجناس ⁴، وأسماء الجواهر لا ينعت بها كما قال السيرافي. ⁵

النكرة الدالة على النهي :

يعد سيبويه النكرة الدالة على النهي من أغراض الابتداء بالنكرة، ومن النكرات التي تدل على النهي "حسبك"، وأوضح ذلك سيبويه عندما قال: "حسبك فيها معنى النهي" ⁶ وقيد ذلك بالابتداء بقوله: " لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ." ⁷ وقد يتبادر إلى الذهن أن هذه الكلمة - أي حسبك - معرفة لكون "حسب" مضاف إلى ضمير بارز، وهو "الكاف"، ولكنها مع ذلك - حسب رأي سيبويه - نكرة، لأن النكرة توصف بها، ومن الأدلة التي تؤكد ذلك قول سيبويه :

¹ - المصدر السابق : 396/1

² - نفسه : 396/1

³ - نفسه : 23/2

⁴ - نظام الجملة : 117.

⁵ - ينظر شرح كتاب سيبويه : 286 - 287

⁶ - الكتاب : 330 / 1

⁷ - المصدر نفسه : 347 / 2

"ويدلك على أنه [أي حسبك] نكرة أنك تصف به النكرة، فتقول: هذا رجل حسبك من رجل."¹ فوَقعت "حسبك" صفة لرجل. وأما الشاهد في كونها مبتدأ نكرة، فهو قول سيبويه: "ألا تراهم يقولون: "حسبك هذا."² فحسبك هذه فيها تخصيص بالإضافة للإبهام الذي يعتربها، وهذا ما يعرف عند بعض النحاة المحدثين بالشبه اللفظي بالمعرفة،³ أي أن هذه الكلمة مضافة إلى معرفة ولم تتعرف، ومن ثم حاول بعضهم أن يطلق عليها مصطلح: "الاسم المحايد بين التعريف والتنكير."⁴ فهي تشبه المعرفة من ناحية الشكل، وتشبه النكرة من ناحية المضمون، ويمكن لنا أن نسميها بتسمية أخرى، "وهي النكرة معنى لا لفظاً".

النكرة المعطوف عليها نكرة موصوفة :

يرى سيبويه أن النكرة المعطوف عليها نكرة موصوفة من مسوغات أو أغراض الابتداء بالنكرة، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾⁵، حيث علق على هذه الآية بقوله: "فإنما أن يكون أضمير الاسم وجعل هذا خبره، كأنه قال: "أمري طاعة وقول معروف"، أو أن يكون أضمير الخبر فقال: " طاعة وقول معروف أمثل"⁶ وموضع الشاهد في تعليقه هذا " أو يكون أضمير الخبر فقال: " طاعة وقول معروف أمثل" إذ أقر بجعل " طاعة " مبتدأ مع كونها نكرة لعطف النكرة الموصوفة " قول معروف " عليها.

النكرة الواقعة بعد واو الابتداء أو واو الحال:

إذا جاءت النكرة بعد واو الابتداء أو واو الحال بتعبير بعض النحاة⁷ يصح الابتداء بها، ومن ذلك عند سيبويه قوله تعالى: ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾⁸ حيث وجهها - تبعا لمن قبله - بقوله: " فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم، وطائفة في هذه الحال] إلى أن

¹ - المصدر السابق: 2/ 111.

² - نفسه، علق عليه ووضع فهارسه وحواشيه: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1999: 1/ 114.

³ - ينظر الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي، خصائصه واستعمالاته، أحمد عفيفي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، د ط ، 2003:

24 وما بعدها (لم يمثل ل: "حسبك"، و لكن مثل لأخواتها كمثلك، وما يعني أخواتها يعنيها).

⁴ - ينظر المرجع نفسه: 56 وما بعدها. قد تتعرف هذه الكلمة أحيانا، وسيأتي بيان ذلك في وصف الأسماء الواقعة صفة للمعرفة والنكرة.

⁵ - محمد: 21.

⁶ - الكتاب، بتحقيق و شرح: عبد السلام محمد هارون: 1/ 90.

⁷ - ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، و معه كتاب السبك العجيب في نظم مغني اللبيب، مولاي عبد الحفيظ سلطان

المغرب، تحقيق: صلاح عبد العزيز علي السيد، القاهرة، دار السلام ، د ط، د ت: 2/ 616.

⁸ - آل عمران: 154.

قال] إنما هي واو الابتداء.¹ ويذهب بعض الباحثين معتمداً على رأي ابن هشام - فيما بدا لنا - إلى أن واو الحال ليست هي العلة في غرض الابتداء بالنكرة، بدليل ورود المبتدأ نكرة في جملة الحال خالياً من هذه الواو، وكقول الشاعر:²

الذئب يطرقتها في الدهر واحدة
وكل يوم تراني مدية بيدي.

والشاهد فيه "كلمة" مدية جاءت مبتدأ نكرة في أول الجملة الحالية من غير ذكر الواو، وعلى هذا الأساس رأى هذا الباحث أن السياق هو المسوغ أو الغرض لاغير.³

النكرة الواقعة في مثل :

يدرج بعض النحاة النكرة الواقعة في المثل ضمن أغراض الابتداء بالنكرة، والسبب في ذلك في نظره هو أن المثل فيه شيء من التخصيص لشهرته أو لشيء يقرب من ذلك⁴، وعليه يمكن أن يحمل المثل الذي ساقه سيبويه، وهو قولهم: "أمت في الحجر لا فيك" على هذا الغرض، لأن سيبويه نفى أن يكون الغرض في هذا المثل وقوع النكرة في سياق الحصر كما في المثل الذي جاء عن العرب، وهو "شر أهر ذا ناب"، ثم نفى أيضاً أن يكون الغرض في هذا المثل حمل النكرة على دلالة الفعل.⁵ إذاً ما يمكن أن نستنتجه من نفي سيبويه أن يكون هذا المثل ابتدئ فيه بالنكرة للحصر أو لمعنى الفعل، هو أنه يحمل الابتداء على غرض آخر لم يذكره، وأولناه تبعاً لبعض النحاة بأنه وقوع النكرة في "المثل" كما مر، وأوله السيرافي بأنه يعني عند سيبويه الإخبار المحض، إلا أن هذا الغرض (المسوغ) لا يصح في نظر المبرد الذي يرى أن النكرة في هذا المثل تحمل معنى الدعاء، والدعاء عند النحاة فيه معنى الفعل، والمبرد بمذهبه هذا يخالف سيبويه الذي لا يرى في هذا المثل الدعاء ولا ما هو من مقتضاه، وهو الفعل. ويؤكد هذا التباين بينهما السيرافي بقوله معلقاً على هذا المثل: "جعل سيبويه إخباراً محضاً، وقال المبرد: أنه خبر يراد به الدعاء، كأنهم قالوا: جعل الله في حجر أمتاً لا فيك."⁶ ومما سبق نرى أن التفريق بين معنى الخبر المحض والخبر المراد به الدعاء،

¹ - الكتاب: 90 / 1.

² - ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 615 - 616.

³ - ينظر المركب الاسمي الإسنادي وأتماطه من خلال القرآن الكريم، أبو السعود حسنين الشاذلي، إسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1990:

32.

⁴ - ينظر النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، مصر، دار النشر للجامعات، ط1، 2007: 55 / 1.

⁵ - ينظر الكتاب: 329 / 1.

⁶ - شرح كتاب سيبويه: 220 / 2.

إنما يكون ويعلم من معرفة القرائن - أي قرائن الكلام - التي تصحبه. ومعنى الخبر المحض في هذا المثل، هو إخبار المتكلم المخاطب، بأن الأمت موجود في الحجر حقيقة. ويرى السيرافي أن الغرض في الابتداء بالنكرة في هذا المثل غرض آخر، وهو "التعجب".¹

التخصيص بتقديم الجار والمجرور:² هذا الغرض مفهوم من بعض شواهد، نحو: "لعبدالله مال".³ صور التعريف والتنكير وأغراضهما في معمولي كان وأخواتها: يرى سيويه أن معمولي كان وأخواتها من حيث التعريف والتنكير يخيئان على صور مختلفة، ويذهب إلى أن لكل صورة من هاتين الصورتين غرضاً يكمن وراء مجيئها، وتتضح هذه الصور وأغراضها مما يلي:

الصورة الأولى (اجتماع معرفة ونكرة) : يذهب سيويه إلى أنه إذا تركب الكلام من معرفة ونكرة فالمعرفة هي اسم كان والنكرة خبرها سواء أتقدمت المعرفة أم تأخرت في تركيب الكلام، ويوضح ذلك قوله: " فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حلوما فقد أعلمته مثلما علمت، فإذا قلت: كان حلوما، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ."⁴

ولم يقصر سيويه هذا الذي ذهب إليه في اجتماع معرفة ونكرة، يجعل المعرفة اسماً لكان وأخواتها والنكرة خبراً لها ولأخواتها على الجملة الإخبارية، وإنما أجراه أيضاً على الجملة الاستخبارية - أي الاستفهامية - والدليل على ذلك قوله: " وتقول: أسفها كان زيد أم حلوماً، ورجلا كان زيد أم صبيلاً تجعلها لزيد، لأنه ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده، كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك، فالمعروف هو المبدوء به."⁵ والذي نستنتج منه مما سبق، هو أن سيويه يؤكد على أن المعرفة هي الاسم والنكرة هي الخبر إذا اجتمعا وكانا معمولين لكان وأخواتها، وأضاف سيويه إلى هذه الصورة شيئاً آخر متمماً لها، وهو أن المعرفة المبدوء بها قد يعترتها التباس، فتحتاج في هذه الحالة إلى ما يزيله، كالوصف مثلاً، ويبين ذلك قوله: " وقد تقول: " كان زيد الطويل منطلقاً إذا خفت التباس الزيدين."⁶

¹ - المصدر السابق: 2/ 220

² - يشترط في الجار والمجرور أن يكون معرفة كما يرى بعضهم . ينظر الأشباه والنظائر: 2/ 64

³ - الكتاب: 2/ 376

⁴ - المصدر نفسه: 1/ 47-48.

⁵ - نفسه: 1/ 48

⁶ - نفسه: 1/ 48

الغرض: إن الغرض الذي يجعل سيبويه يحرص على أن تكون المعرفة اسماً لكان وأخواتها والنكرة خبيراً لها ولأخواتها، هو خشية وقوع الالتباس في المعنى إذا قلبنا التركيب وجعلنا النكرة اسماً لكان وأخواتها والمعرفة خبيراً لها ولأخواتها، وهذا ما نقف عليه عند قوله: "فإن قلت: حلیم فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور...، فكرهوا أن يقربوا باب لبس"¹، ويؤكد سيبويه هذا الغرض بأكثر من عبارة في كتابه، فهو حين يقول: "واعلم أنه إذا وقع في الباب [يقصد باب كان وأخواتها] نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حد الكلام."² يؤكد هذا الغرض، وهو حين يقول- وكان يتكلم عن الابتداء -: "وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام."³ يؤكد هذا الغرض. فإن قال قائل: ما دخل هذه العبارة التي تتكلم عن الابتداء باسم كان واسم أخواتها وخبرها وأخواتها، فنقول: إن أصل معمولي هذه الأفعال مبتدأ وخبر، والشيء لا بد فيه من مراعاة الأصل، و إذا كان القياس يصح في اللغة في أمور متشابهة، فما بالك بأمور أصلها واحد، وسيبويه نفسه أشار إلى أن معمولي هذه الأفعال مقيسان على الابتداء عندما قال حاكياً عن اسم كان وخبرها: "وهما في كان بمنزلتها في الابتداء إذا قلت: عبد الله منطلق تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر."⁴

الصورة الثانية (اجتماع نكرة ومعرفة): ذكر سيبويه أن الصورة التي سبقت قد تجيء معكوسة، ومثل لذلك بقول حسان بن ثابت:⁵

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء.

الغرض: يرى سيبويه أن الغرض من وراء مجيء الصورة الأولى (اجتماع معرفة ونكرة) معكوسة، أي (اجتماع نكرة ومعرفة) هو الضرورة الشعرية، أو الكلام الضعيف الذي يدرك منه أن هذه الصورة معكوسة بالتأمل في معناه، ويبدو هذا من قوله: "فكرهوا أن يبدووا بما فيه اللبس ويجعلوا

¹ - المصدر السابق: 48 / 1 . ذكر الفاكهي (ت 972 هـ) توجيهاً لطيفاً في غرض جعل المبتدأ معرفة والخبر نكرة يستحق الذكر، وهو قوله: "واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الغرض حصول الفائدة، و المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عن غير معين لا يفيد، ولأن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، والأمور الكلية قل أن يجهلها أحد، وإنما تجهل الأمور الجزئية." مجيب الندا في شرح قطر الندى، الفاكهي، دراسة وتحقيق: مؤمن عمر محمد البدارين، عمان (الأردن)، الدار العثمانية، ط 1، 2008: 214

² - الكتاب: 47 / 1.

³ - المصدر نفسه: 328 / 1. يصطلح على الابتداء بالأعرف إذا اجتمع معرفة و نكرة- عند بعض المحدثين- بقرينة البنية. ينظر الأصول، دراسة إيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي (النحو- فقه اللغة- البلاغة)، تمام حسان، الدار البيضاء (المغرب)، دار الثقافة، د ط، 1991: 140.

⁴ - الكتاب: 47 / 1.

⁵ - ديوانه، تحقيق و شرح: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط، د ت: 08

المعرفة خبراً لما يكون فيه اللبس، وقد يجوز في الشعر، وفي ضعف من الكلام، و أنه قد يعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام.¹ وذهب الرضي إلى أنه يجوز الإخبار بمعرفة عن نكرة - بلا قيد حسبما فهمناه من كلامه - في هذا الباب، أي باب كان وأخواتها، لأن إعراب المعمولين فيه اختلاف، أي إعراب الاسم يختلف عن إعراب الخبر، على عكس المبتدأ والخبر اللذين لاختلاف بينهما في الإعراب.² وهذا الرأي - فيما يبدو لنا - ليس بالقوي، لأنه شكلي.

الصور الثالثة (اجتماع معرفتين): إذا تركب الكلام من معرفتين، فإن سيبويه يميز أن تجعل إحداهما اسماً لكان وأخواتها والأخرى خبراً لها ولأخواتها على التخيير. وهذا الحكم جارياً عنده سواء أتقدمت كان على معموليها أم توسطت أم حصر أحد معموليها³، ونلمس ذلك في قوله: "وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار؛ أيهما ما جعلته فاعلاً رفعتَه ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب. وذلك قولك: كان أخوك زيدا، وكان زيد صاحبك، وكان هذا زيدا، وكان المتكلم أخاك. وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك، كما تقول: من ضرب أبك إذا جعلت "من" الفاعل، ومن ضرب أبوك إذا جعلت "الأب" الفاعل، وكذلك أيهم كان أخاك، وأيهم كان أخوك. وتقول: ما كان أخاك إلا زيد، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁴: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁵... وإن شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيدا. وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع.⁶ " 7

الغرض: أجاز سيبويه أن يكون معمولا كان وأخواتها معرفتين معاً على الخيار، وهذا في ظاهره فيه التباس ومخالفة للأصل الذي ينبني عليه الكلام، وهو أن يكون الاسم معرفة والخبر نكرة - كما بينا في غرض الصورة الأولى - إلا أن هذه المخالفة للأصل، وهذا الالتباس له ما يدفعه، وهو أن المعنى هو الذي يحدّد الاسم من الخبر، ولذلك قاس سيبويه المعرفتين اللتين ترد إحداهما اسماً لكان

¹ - الكتاب: 1/ 48.

² - ينظر شرح كافية ابن الحاجب في النحو، الرضي، بيروت، دار الكتب العلمية، د ط، 1995: 2/ 229.

³ - يضاف إلى هذا الحكم الاستفهام، أي سواء دخل عليها استفهام أم لا.

⁴ - الجاثية: 25.

⁵ - الأعراف: 82.

⁶ - ينظر البحر المحيط في تفسير، أبو حيان الأندلسي، عناية: زهير جعيد، بيروت، دار الفكر، دط، 1992: 101/5، 424-423/9.

⁷ - الكتاب: 1/ 49-50.

وأخواتها، والأخرى خبراً لها ولأخواتها على سبيل الخيار أو البدل، بالفاعل والمفعول اللذين يرد أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً على سبيل الخيار أو البدل، وهذا القياس تضمنه قوله الذي سبق، وذلك عندما قال: "وتقول: من كان أخاك؟، ومن كان أخوك؟، كما تقول: من ضرب أباك؟ إذا جعلت "من" الفاعل، ومن ضرب أبوك؟ إذا جعلت "الأب" الفاعل." فلو لم يكن سيبويه يراعي معنى التركيب في الحالتين ما كان ليقبضه على تركيب آخر لتبيين الفارق بينهما، وإن لم يفسر معنى كل تركيب على حدة¹، ويدعم هذا قول بعض الباحثين - موضحاً مدى أهمية الالتفات إلى مضمون التركيب والاهتمام به في بعض التراكيب التي لا يبين معناها بالاعتماد على الشكل فقط (كالإعراب مثلاً) - بما نصه: "يقوم العنصر الدلالي أحياناً - عند فقدان ما يميز الوظائف النحوية بعضها من بعض - بالتمييز بين الوظائف النحوية مما يتيح لها حرية الرتبة، فتقدم من تأخير، أو تؤخر من تقديم، ومن ذلك أن النظام النحوي يلزم أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر إذا استوى الطرفان في التعريف والتنكير ولم تكن هناك قرينة لفظية أو حالية معنوية تبين أحدهما من الآخر، ويمثل النحويون لاستواء الطرفين بهذا المثال: "زيد أخوك." "²

الصورة الرابعة (اجتماع نكرتين): يرى سيبويه أن معمولي كان وأخواتها يجوز أن يكونا نكرتين، وذلك نحو: كان رجل من آل فلان فارساً، ونحو: ما كان أحد مثلك³، ونحو: قول الشاعر:⁴

لتقربن قرباً جُلْدِيًّا مادام فيهن فيصل حيًّا.
فقد دجا الليل فَهَيَّا هَيًّا.

الغرض: إن ما ذهب إليه سيبويه من أن معمولي كان وأخواتها يجوز أن يكونا نكرتين، له غرض قائم من ورائه، وهو المعنى. أو هو ما عبر عنه كثير من النحاة بالفائدة.⁵ ويتضح ذلك من قول سيبويه: "هذا باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة، حيث أردت أن

¹ - وما يبين أن سيبويه يراعي المعنى في مثل هذه الصورة تفسيره معنى "أنت أنت" بأنه "أنت الذي أعرف." ينظر المصدر السابق: 359/2

² - النحو و الدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي و الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار غريب، د ط، 2005: 177-178.

³ - ينظر الكتاب: 54/1.

⁴ - ينظر المصدر نفسه: 56/1. سنين موضع الصورة في البيت وغرضها فيما سيأتي.

⁵ - ينظر مثلاً شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمان السيد و محمد بدوي المختون، حيزة، هجر، ط1، 1990: 1/189.

تنفي أن يكون في مثل حاله شيء، أو يفوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ...، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً حسن، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله.¹ فلوم يكن سيبويه يراعي معنى النكرتين اللتين وقعتا معمولين لكان في هذه الشواهد، ما أجاز فيها - أي هذه الشواهد - الإخبار عن النكرة بنكرة واستحسنه. والذي نستنتجه مما سبق، هو أن سيبويه يُجيز لمعمولي كان وأخواتها أن يكونا نكرتين إذا اقتضى المعنى ذلك وأوجبه. أما إذالم يكن شيء من ذلك، فلا يجوز أن يكون معمولاً كان نكرتين، لئلا يقع التباس في المعنى ويختل الكلام أو يفسد من أصله. وقد عبر سيبويه عن هذا الغرض في موضع آخر في هذا الباب - أي باب كان وأخواتها - بقوله: "وحسنت النكرة ههنا في الباب، لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر، وهما متكافئتان كما تكافأت المعرفتان، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك²، وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك."³ فهذا القول يبين مدى مراعاة سيبويه للشكل والمضمون (أي اللفظ و المعنى) في تركيب الكلام من حيث التعريف والتنكير. فأما مراعاته للشكل، فعبر عنها بقوله: "لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر، وهما متكافئتان كما تكافأت المعرفتان." وأما مراعاته للمضمون، فعبر عنها بما ملخصه: عدم معرفة المخاطب بالخبر وجهله له.⁴ إذن هذا هو الغرض لهذه الصورة بشكل مجمل وموجز، لكن تناول سيبويه لغرض هذه الصورة بشيء من التفصيل، يستدعي الاهتمام والوقوف عنده، ووجه التفصيل فيه، هو أن سيبويه أشار إلى جملة من الأحكام تندرج تحته، تقتضي منا أن نبينها حكماً حكماً، وذلك مما يلي:

الحكم الأول: وجوب تعيين اسم كان النكرة أو تخصيصه مع الإفادة:⁵

¹ - الكتاب : 54/1

² - سبق بيان ما أراده بالذكر في قوله: "قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك" في تفسير الغرض من مجيء كان وأخواتها نكرتين. ينظر أول قول لسيبويه في غرض معمولي كان النكرتين.

³ - المصدر نفسه: 55/1.

⁴ - ذهب بعض النحاة إلى أن لا عبرة بالتعريف والتنكير في المبتدأ والخبر - بل العبرة بالفائدة - ويبدو هذا من قول ابن الدهان بما نصه: "إذا حصلت الفائدة، فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك، لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أم لا". وتبعه في ذلك الرضي الذي نقل لنا قوله هذا. ينظر شرح كافي ابن الحاجب في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم: 1/225. وتبع ابن الدهان في قوله هذا أيضاً أبو البقاء الكفوي. ينظر الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، قابل نسخته وأعدده للطبع ووضع فهرسه: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1998: 1015.

⁵ - وباعتبار أي ابن الدهان ومن تبعه أو سبقه إن وجد، فإن هذا الحكم والذي يليه لا يعلمان على هذه الصورة، وإنما هما نسبيان.

التعيين مع الإفادة: يراد به أن يكون اسم كان النكرة مسبوقةً بما يدل على تعيينه من أشكال العموم التي تحدد دلالة النكرة وتعينها عند النحاة كالنفي والاستفهام والنهي والشرط¹، ومما ذكره سيبويه من أشكال العموم والشمول التي تحدد دلالة النكرة، النكرة الواقعة في سياق النفي المفيد، وذلك في قوله: "هذا باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك. وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو يفوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه ذلك". فما نلاحظه من قوله هذا، هو أن اسم كان النكرة في كل هذه الشواهد كلمة "أحد" جاء مسبوقةً بأداة النفي "ما"، وهذا ما أكسبه العموم و الشمول وعيّن دلالاته، حيث شملت كل فرد من الناس ولم تُبق منهم أحداً، وتعيين اسم كان النكرة هنا بعموم النفي لكل الجنس كان طرفاً في الفائدة التي دعت إلى جواز الإخبار عن النكرة بنكرة، وأكد سيبويه على هذا الذي لاحظناه في هذه الشواهد في قول آخر بما نصه: "ولا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب. لو قلت: كان أحد من آل فلان لم يجز، لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عاماً."² فالمراد من كلامه هذا، هو أن كلمة "أحد" إذا أريد بها العموم لا تستعمل في موضع "الإثبات"، وهو ما عبّر عنه سيبويه بـ: "الواجب"، وإنما تستعمل في موضع النفي. وما قيل عن كلمة "أحد" - إذا كانت بمعنى العموم - يقال عن أخواتها، ككراب، وأرم، وكتيع، وعريب، ونحو ذلك، لأن معاني هذه الكلمات كمعنى كلمة "أحد"، ومن ثمّ سوى سيبويه بين هذه الكلمات وكلمة أحد بكونهن لا يستعملن في الإثبات، وذلك بقوله: "وأما أحد، وكراب، و أرم، وكتيع، وعريب، وما أشبه ذلك فلا يقعن واجبات... ولكنهن يقعن في النفي مبنياً عليهن، ومبنية على غيرهن."³ أي يقعن في النفي مسندا، ومسندا إليه، وقيدامن قيود الإسناد.

التخصيص مع الإفادة: يعني أن اسم كان النكرة يجيء مقيداً بما يقلل إبهامه وشيوعه ويتضمن فائدة في الإخبار عنه، وهذا التخصيص المفيد عنده - حسب ما فهمناه - يمكن أن يتخذ أشكالاً معينة، ذكر منها ما يلي:

¹ - ينظر شرح كافية ابن الحاجب في النحو، الرضي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم: 232 /4 .

² - الكتاب: 1/ 55.

³ - المصدر نفسه: 2/ 181. قد توسّع القالي (ت355هـ) في ذكر الأسماء التي تشبه كلمة "أحد" في معناها الذي يدل على العموم. ينظر الأمالي، القالي، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال وسيد بن عباس الحلبي، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2001: 239/1 وما بعدها

التخصيص بالوصف: التخصيص بالوصف أنواع¹، لكون الوصف يتنوع: بين الوصف بالمعنى، مثل التصغير كأن تقول: رجيل بمعنى رجل صغير، ومثل ما التعجبية التي تعني شيء عظيم؛ وبين الوصف بالمقدر، مثل قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾² بمعنى وطائفة من غيركم؛ وبين الوصف بالظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾³. ومما ذكره سيبويه من أنواع التخصيص بالوصف في باب كان وأخواتها، التخصيص بالوصف الظاهر، ونجد ذلك في قوله: "ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً حسناً، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله."⁴ فيبدو من هذا القول أن اسم كان النكرة، وهو "رجل" خصص بالوصف الظاهر، وهو شبه الجملة "من آل فلان"، واحتوى هذا التخصيص - في نظر سيبويه - على فائدة، لأن المخاطب قد يجهل ما أخبر به من وصف، وهو اتصاف رجل من آل فلان بالفروسية. أما إذا لم يتضمن التخصيص بالوصف - سواء أكان ظاهراً، أم مقداراً، أم معنوياً - فائدة، فلا يجيز سيبويه أن تكون النكرة المخصصة - بمثل هذا التخصيص - اسماً لكان وأخواتها، ويدل على ذلك قوله: "ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون في قوم"⁵ فالتخصيص هنا عند سيبويه لم يتضمن فائدة، ومن ثم لم يستحسن أن تكون النكرة المخصصة بالوصف الظاهر في هذا الشاهد اسماً لكان وأخواتها، وما ذكره سيبويه في التخصيص بالوصف الظاهر إذا لم يفد؛ يمكن أن يذكر في التخصيص بالوصف المقدر أو التخصيص بالوصف المعنوي بالقياس.

التخصيص السياقي العام: ذكر بعض الباحثين أن النكرة إذا وردت في سياق عام خصصت، وهذا السياق العام المخصص للنكرة له أشكال عدة منها ما يلي:

التخصيص بالتقديم، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾⁶.

وتخصيص النكرة بقرابة معناها، كقولهم: بقرت تكلمت. وتخصيص النكرة بخصوصية معناها،

¹ - ينظر الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي خصائصه واستعمالاته: 34 وما بعدها.

² - آل عمران: 154.

³ - البقرة: 221.

⁴ - الكتاب: 1/ 54.

⁵ - المصدر نفسه: 1/ 54.

⁶ - ق: 35.

نحو: سلام عليكم¹. وما يهمننا من أشكال التخصيص السياقي العام في باب كان وأخواتها، التخصيص بالتقديم، لكون سيبويه خصه بالذكر من بين جميع الأشكال الأخرى - فيما يبدو لنا - ويتضح ذلك من استشهاده بقول الشاعر:²

لتقربن قريباً جُلديّاً ما دام فيهن حيّاً.

فقد دجا الليل فهَيّاً هَيّاً.

وموضع الشاهد في البيت، تقديم شبه الجملة "فيهن" على اسم "ما دام" النكرة، وهو "فصيل"، للتخصيص مع الإفادة، وشبه الجملة "فيهن" مخصّص في أصله لخبر "ما دام"، وهو "حيّاً"، لأن أصل التركيب: ما دام فصيل حيّاً فيهن، لكن الإخبار عن النكرة المحضة بنكرة مخصصة لا يفيد، ومخالف لأصل الكلام ومُلبس للمعنى عند سيبويه، ولذا قُدّم ما كان مخصصاً للخبر على الاسم النكرة المحضة لأجل التخصيص والإفادة.³

الحكم الثاني: جواز تخصيص خبر كان:

أشار سيبويه إلى أن خبر كان وأخواتها قد يأتي مخصصاً، ولكن ذلك ليس واجبا، بل جائزاً، لأن خبرها قد تكون الفائدة فيه، وهو نكرة محضة أو مخصصة، بخلاف اسمها الذي لا بد أن يكون مخصصاً أو معيناً في نظره، ومن الشواهد التي ذكرها في مجيء خبر كان وأخواتها مخصصاً: "ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك." فنجد أن الخبر في هذه الشواهد جاء مخصصاً: إما بالإضافة كما في "مثلك"، وإما بالعمل كما في "خيراً منك" و"مجترئاً عليك".

الحكم الثالث: جواز الخيار في جعل إحدى النكرتين المخصصتين اسماً لكان والأخرى خبراً لها، بقلب التركيب الذي وردتا فيه إذا اتضح المعنى:

بيّن سيبويه أنه يجوز أن تجيء إحدى النكرتين المخصصتين اسماً لكان والأخرى خبراً لها على الخيار بقلب التركيب الذي وردتا فيه، لكن هذا مرهون بسلامة المعنى ووضوحه. ومن الشواهد التي استشهد بها سيبويه في هذا الحكم: "ما كان أحد مثلك"، حيث فسّره بأن المتكلم يخبر

¹ - ينظر الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي، خصائصه واستعمالاته: 82 وما بعدها.

² - سبق تحريجه. ينظر: 56 من البحث.

³ - ينظر النحو العربي: 358.

المخاطب بالأ يشبهه أحد¹، ثم قدّم وأخّر في هذا التركيب فقال: "ما كان مثلك أحداً"، وذهب إلى أنه يصح على وجه تصغيره.² أي على وجه احتقار المخاطب. فالتركيب نفسه لم يتغير؛ وإن قدّم فيه و أخّر، لكن الذي تغير هو المعنى.

الحكم الرابع:³ جواز كون الخبر أخصّ من الاسم أو أقل منه، ويبدو ذلك مما يلي:

الخبر أخص من الاسم:⁴ مثل: "ما كان أحد خيراً منك فيها". فالخبر هنا، "وهو خيراً" مخصص بالعمل في "منك"، ومخصص بالوصف، وهو شبه الجملة "فيها"⁵، ومعيّن بالنفي، وهو دخول أداة النفي "ما" على التركيب كله، والتعيين يلاحظ فيه التخصيص، والتعيين في الخبر هنا يظهر في أن الخبرية منفية عن أي أحد سوى المخاطب. أما الاسم، فلم يخصص أولم يعيّن بتعبير أدق بسوى دخول النفي عليه. ومن الشواهد أيضاً التي ورد فيها الخبر أخص من الاسم: "ما كان فيها أحد خيراً منك". فنجد فيه أن الخبر، وهو "خيراً" مخصص بالعمل في "منك"، ومخصص مرتين بشبه الجملة "فيها": مرة بالوصف باعتبار الأصل، أي يعني أن أصل هذا التركيب "ما كان أحد خيراً منك فيها"⁶، ومرة بالتقديم، كما يتضح من تقديم شبه الجملة "فيها" على الاسم، وهو "أحد"، وعلى الخبر، وهو "خيراً" العامل في "منك"، ومعيّن - أي خبر كان - بدخول أداة النفي "ما" على التركيب كله. أما الاسم فقد عيّن بالنفي الداخل على التركيب، ومخصص بتقديم شبه الجملة، وهو "فيها" - المخصص في أصله للخبر - عليه، لا غير. ومنها⁷: "ما كان أحد مثلك". فجاء الخبر، وهو "مثل" مخصص بإضافته إلى ضمير المخاطب، وهو "الكاف"، ومعيناً بدخول النفي على التركيب كله، أي بمعنى عدم كينونة مثل المخاطب في جميع الناس. وأما الاسم، فقد

¹ - الكتاب: 1/ 54.

² - المصدر نفسه: 1/ 55.

³ - هذا الحكم يركز على الشكل أكثر من المضمون.

⁴ - لمعرفة موضع شواهد كون الخبر أخص من الاسم. ينظر نفسه: 1/ 54 وما بعدها.

⁵ - نقصد بالتخصيص بالوصف شبه الجملة "فيها" التحوز فقط، لأن الوصف المخصص محذوف ويقدر ب: مستقر، أي بمعنى: ما كان أحد خيراً منك مستقراً فيها، على اعتبار أن "مستقراً" في هذا الشاهد وصف للخبر "خيراً منك". وفسرنا هذا التركيب بالقياس على شواهد أخرى. ينظر جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ضبطه وخرج آياته وشواهد الشعرية: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000: 173/3. لكن ينبغي أن يُعلم أن هذا الوصف المقدر ب "مستقر" لا يتكلم به في العربية، وإنما هو لشرح فقط. ينظر الواضح في النحو، محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث، ط5، 1997: 300. ويذهب بعض النحاة إلى أن شبه الجملة "فيها" هو نفسه الواقع صفة ومخصصاً للخبر ينظر المرجع نفسه: 319.

⁶ - كذلك نقصد بالتخصيص بالوصف شبه الجملة "فيها" التحوز فقط.

⁷ - الضمير في "منها" وفي "مثيلاً" من بعدها يعود على شواهد الخبر الأكثر خصوصية من الاسم.

عَيَّن بالنفي الداخل على التركيب كله فقط. ومنها: " ما كان أحد خيراً منك " فوجد أن الخبر، وهو " خيراً " مخصصٌ بالعمل في " منك "، ومعيَّن بالنفي الداخل على التركيب كله، أي نفي كينونة الخيرية في جميع الناس سوى المخاطب. أما الاسم، فقد عَيَّن بالنفي لا غير. ومنها: " ما كان أحد مجترئاً عليك ". حيث ورد الخبر، وهو " مجترئاً " مخصصاً بالعمل في " عليك "، ومعيناً بالنفي الداخل على التركيب كله، أي بمعنى عدم كينونة جراءة أي أحد على المخاطب. أما الاسم، فقد عين بالنفي لا غير. ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَمَ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾¹. فقد جاء الخبر، وهو " كفؤاً " مخصصاً بمعموله، وهو " له " مرتين: مرة بالعمل فيه باعتبار أصل التركيب، أي بمعنى ولم يكن أحد كفؤاً له، ومرة بتقديم معمله عليه، كما هو في الآية، ومعيناً - أي خبر يكن - بالنفي الداخل على تركيب الآية كلها، أي عدم كفاءة أحد من المخلوقات لله عز وجل. أما الاسم، فقد خصص بتقديم معمول الخبر عليه - أي على الاسم - وعَيَّن بالنفي الداخل على تركيب الآية كلها.

الاسم أخص من الخبر:² مثل: " ما كان فيها أحدٌ خيراً منك ". فقد ورد الاسم، وهو " أحد " مخصصاً " بخير منك " التي بدورها فيها تخصيص من داخلها، أي تخصيص " خير " بالعمل في " منك "، وورد - أي الاسم - معينا بدخول النفي على التركيب كله، أي عدم كينونة أي أحد خيراً من المخاطب مستقراً فيها³. أما الخبر، فقد خصص بمعموله شبه الجملة، وهو " فيها "، لأن الخبر هنا مقدر ب: " مستقر "، أي ما كان مستقراً فيها أحد خير منك، ثم عَيَّن - أي الخبر - بالنفي الداخل على التركيب كله. ومن الأمثلة أيضاً التي جاء فيها الاسم أخص من الخبر: " ما كان أحدٌ مثلك فيها ". حيث نجد أن الاسم، وهو " أحد " قد خصص ب: " مثلك " التي جاءت هي الأخرى مخصصة بنفسها، بإضافة " مثل " إلى ضمير المخاطب، وهو " الكاف "، كما نجده - أي الاسم - قد عَيَّن بالنفي الداخل على التركيب كله، أي عدم كينونة أي أحد مثيلاً للمخاطب مستقراً فيها. أما الخبر، فقد خصص بمعموله، وهو " فيها " على تقدير الأصل: ما كان أحد مثلك مستقراً فيها. وكما خصص بمعموله، وهو " فيها "، فقد عين بالنفي الداخل على التركيب كله. ومن هذه الأمثلة أيضاً: " ليس أحد فيها خير منك ". فقد جاء الاسم، وهو " أحد " مخصصاً ب: " خير منك "

¹ - الإخلاص: 04.

² - لمعرفة شواهد الاسم الأخص من الخبر. ينظر: الكتاب: 1/ 55

³ - الهاء في " فيها " تعود على الدار ويتضح ذلك من بعض شواهد سيبويه بما نصه: " آدار أنت رجل فيها. " ينظر المصدر نفسه: 1/ 109.

التي تضمنت هي الأخرى تخصيصاً في حد ذاتها بعمل "خير" في "منك"، ثم جاء الاسم أيضاً معناً بالنفي الداخلة على التركيب كله، أي بمعنى عدم كينونة أي أحد خيراً من المخاطب مستقراً فيها. أما الخبر، فقد خصص بمعموله، وهو "فيها" باعتبار التقدير الأصلي لهذا التركيب، وهو: ليس أحد مستقراً فيها خير منك، وعين بالنفي الداخلة على التركيب كله.

الحكم الخامس: تفضيل تقديم الظرف¹ المخصص للخبر المحذوف² على الاسم مع جواز تأخيره عنه أو توسطه بينه وبين مخصصه [أي بين الاسم وبين مخصصه]: فأما الجواز، فيبينه قوله: "وتقول: ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد خير منك فيها إذا جعلت فيها مستقراً، ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم أجريت الصفة على الاسم."³ وأما التفضيل، فنجدته في قوله: "وإذا أردت أن يكون مستقراً [أي الظرف] تكتفي به، فكلما قدمته كان أحسن."⁴

الحكم السادس: تفضيل تأخير الظرف المخصص للخبر المذكور عن الاسم مع جواز تقديمه؛ ما لم يرد مانع معنوي يقتضي تقديمه:

فأما جواز تقديم الظرف المخصص للخبر المذكور على الاسم مع تفضيل تأخيره، فقد ذكره سيبويه في قوله: "فإن جعلته [أي الظرف] على قولك: فيها زيد قائم نصبت، تقول: ما كان فيها أحد خيراً منك، وما كان أحد خيراً منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن."⁵ وأما التقديم لأجل المانع المعنوي، فأشار إليه مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾⁶، وعلق عليه بقوله: "و أهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد، كأنهم أخروها، حيث كانت غير مستقرة"⁷. فيفهم من قوله هذا أنه يستنكر عليهم تأخير الظرف، وهو "له"، لأن المقام هنا يتطلب تقديمه ومخالفة القاعدة النحوية التي ترى أن الأفضل أن تؤخره إذالم

¹ - يطلق سيبويه على شبه الجملة (الجار والمجرور): مصطلح الظرف. ينظر نظام الجملة: 23.

² - أي الجار والمجرور هو المخصص للظرف المحذوف، وهو مستقر، وتسمية سيبويه للجار والمجرور: الظرف من باب التجوز في الاصطلاح لا غير. ينظر المصدر السابق في الهامش: 55/1.

³ - نفسه في المتن: 55/1.

⁴ - نفسه: 56/1.

⁵ - نفسه: 55-56/1.

⁶ - الإخلاص: 04.

⁷ - الكتاب: 56/1.

يكن مستقراً بتعبير سيبويه، ويفهم من قوله هذا أيضاً أنه صاحب حسن بلاغي يتذوق به نصوص اللغة.

الخلاصة: نستنتج من صور التعريف والتنكير في معمولي كان وأخواتها عند سيبويه أن الصورة الأولى هي الأصلية والصور الأخرى فروع عنها، والسبب في ذلك أن هذه الصورة ينبنى عليها أصل الكلام [في الجملة الخبرية والجملة الإنشائية غالباً] والصور الأخرى تبع لها، وإن أوهم ظاهرها عكس ذلك، ويتبين ذلك من النظر في هذه الصور الفرعية وأغراض مجيئها. ونبدأ بالصورة الثانية، وهي (اجتماع نكرة ومعرفة)، فليست بأصل، لأنها تجيء لضرورة الشعر أو الكلام الضعيف، ونثني بالصورة الثالثة، وهي (اجتماع معرفتين)، فليست هي الأخرى بأصل، لأن إحدى المعرفتين نكرة عند المخاطب، ونثالث بالصورة الرابعة، وهي (اجتماع نكرتين)، فليست هي كذلك بأصل، لأنه لا يخبر عن إحدى النكرتين التي تقع اسماً لكان وأخواتها إذا لم تُخصَّص أو تُعَيَّن لتقترب بذلك من المعرفة.

صور التعريف والتنكير وأغراضهما في معمولي "إن" وأخواتها: بيّن سيبويه أن لمعمولي "إن" صوراً من حيث التعريف والتنكير هي كما يلي:

الصورة الأولى (اجتماع معرفة ونكرة): مثل لها ب: "إن زيداً قريب منك أو بعيد"¹ وب: "إن فيها زيداً قائماً، وإن شئت رفعت على إلغاء فيها."² أي بمعنى إن فيها زيد قائم إذا أريد وجه الإلغاء.

الغرض: سبق تفسير هذا الغرض في معمولي كان وأخواتها عند اجتماع معرفة ونكرة، وهو أن أصل الكلام أن يُبدأ بما هو أعرف³، وهذا الغرض يُراعى حتى وإن كان الخبر نكرة مخصصة، كما جاء في هذه الأمثلة الثلاثة⁴، حيث نجد أن الخبر في المثال الأول - وهو "قريب" قد خصص بالعمل في "منك"، كما نجد أيضاً أن الخبر - في المثال الثاني مقدر بـ: "مستقر" قد خصص بالعمل في

¹ - المصدر السابق: 2/ 142.

² - نفسه: 2/ 132.

³ - ينظر: 54 من البحث.

⁴ - حاولت أن أقف على شاهد يتضمن مجيء خبر "إن" نكرة محضة في الصورة الأولى، وهي (اجتماع معرفة ونكرة)، فلم أقف عليه في الكتاب.

"فيها". أما المثال الثالث على وجه إلغاء فيها في شاهد المثال الثاني، فقد خصص الخبر، وهو قائم بشبه الجملة فيها.

الصور الثانية (اجتماع نكرة ومعرفة): نحو: "إن قريباً منك زيد."¹

الغرض: أجاز سيبويه هذه الصورة، لأن اسم إن "قريباً" مخصص بالعمل في "منك" فقرب من المعرفة، ولأنه مفهوم من التركيب أن المعنى على العكس، كما سبق في الصورة الثانية لمعمولي كان وأحواتها، أي المعنى: إن زيد قريباً منك؛ ومع إقراره لهذه الصورة، فقد ضعفها عندما قال: "وتقول: إن قريباً منك زيد، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيداً قريب منك أو بعيد، لأنه اجتمع معرفة و نكرة."² وشرح ابن الشجري (ت 542هـ) كلام سيبويه هذا بقوله: "أجاز قولك: إن قريباً منك زيد على أنك جعلت قريباً هو زيداً واستضعفه، لأنك جعلت اسم إن نكرة وخبرها معرفة فهكذا قال، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيداً قريب منك، وإنما استجاز إن قريباً منك زيد لاتصال منك بقريب، فقد حصل له باتصال منك به شيء من التخصيص فقرب بذلك من المعرفة."³

الصورة الثالثة (اجتماع معرفتين): أشار إليها سيبويه عرضاً في قوله: "إن زيداً الظريف منطلق، فإن لم يذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر."⁴ كما أشار إليها في نحو: "إن زيداً أخوك."⁵

الغرض: لعل الغرض في مجيئها معرفتين، هو نفسه - الذي سبق في مجيئها معرفتين في معمولي كان وأحواتها - وهو المعنى، لأن التنكير في إحداها عند المخاطب، وهي الثانية.⁶

¹ - المصدر السابق: 2/ 142.

² - نفسه: 2/ 142.

³ - الأمالي للشجرية، ابن الشجري، د ط، د ت: 2/ 255 - 256.

⁴ - الكتاب: 2/ 131 - 132.

⁵ - المصدر نفسه: 2/ 131 - 132.

⁶ - قلنا هي الثانية انطلاقاً من قول ابن الطراوة (ت 528هـ) في تقسيم الكلام وذكر تراكيبه التي عد منها: كلام مركب من جائزين، حيث قال: "وكلام مركب من جائزين [يقصد بالجائز المعرفة] لا يجوز، نحو: زيد أخوك، لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الإخبار به، لأنه مجهول في حق المخاطب. فالجائز يصير بتأخيره واجباً، فصح الإخبار به، لأنه مجهول في حق المخاطب. فالجائز يصير بتأخيره واجباً. " ورد عليه أبو حيان بقوله: "وهذا مذهب غريب، قال: و ما قاله من أن الجائز يصير بتأخيره واجباً ممنوع؛ لأن معناه مقدماً ومؤخراً واحداً. " ينظر كلا القولين: فيض نشر الإنشراح من روض طي الانشراح، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجال، الإمارات العربية المتحدة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 2000: 1/ 404 وما بعدها. ونرى أن التعارض بين ابن الطراوة وأبي حيان مدفوع، لأن ابن الطراوة نظر إلى التراكيب من غير اعتبار التقديم والتأخير فيه، وأبا حيان وضع في ذهنه معنى التركيب مع اعتبار التقديم والتأخير الذي يدرك من قرائن الكلام.

الصورة الرابعة (اجتماع نكرتين): ذهب سيبويه إلى أن معمولي "إن" يأتيان نكرتين، واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس:¹

وإن شفاء عبرة مهراقة
فهل عند رسم دارس من مُعَوَّل.

واستحسن سيبويه مجيئهما نكرتين بقوله: "فهذا أحسن، لأنهما نكرة."² كما استشهد في هذه الصورة أيضا بـ: "إن ألفاً في دراهمك بيض، وإن في دراهمك ألفا بيض."³

الغرض: هو الغرض نفسه الذي سبق في صورة معمولي كان وأخواتها النكرتين، إنه المعنى، أو هو الفائدة بتعبير النحاة. ولذا قال سيبويه بعد أن ساق بعض الشواهد في مجيء معمولي "إن نكرتين": "فهذا يجري مجرى النكرة في كان، ولأن المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه ههنا، كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك: ما كان أحد فيها خيراً منك."⁴

وإذا تأملنا في هذا الغرض عند سيبويه، وجدنا جملة من الأحكام منها ما يتعلق بالشكل، ومنها ما يتعلق بالمضمون، وهي كما يلي:

الحكم الأول: وجوب تعيين اسم "إن" وأخواتها أو تخصيصه مع الإفادة:

التعيين مع الإفادة: يجيء اسم "إن" معيّنًا إذا كان جواباً للنفي على حد تعبير السخاوي (ت 643هـ)⁵ الذي استشهد على ذلك بالشاهد نفسه الذي استشهد به سيبويه في هذا الباب - أي باب مجيء معمولي إن نكرتين - وهو قول امرئ القيس الذي سبق ذكره، ويتضح التعيين في كلمة "شفاء" النكرة الواردة في بيت امرئ القيس اسماً "لأن"، بافتراض أن الشاعر يردّ على من نفى أن يكون الشفاء في عبرة مهراقة، كأن يقول القائل: ما شفاء عبرة مهراقة، فيكون الرد عليه من الجيب: إن شفاء عبرة مهراقة. ومن ثم بان لنا أن التعيين هنا في اسم "إن" النكرة تضمن فائدة، وإلا ما كان لسيبويه أن يستحسنه وهو بلا فائدة. ويبدو لنا أن اسم "إن" النكرة كما يتعيّن بوقوعه جواباً للنفي، قد يتعين أيضا بوقوعه جواباً للاستفهام أو النهي.

¹ - ديوانه، جمعه وشرحه وقدم له ووضع حواشيه وفهارسه: ياسين الأيوبي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، 1998، 44. في الديوان: وإن شفائي عبرة... وعلى هذا الوجه: لا شاهد فيه.

² - الكتاب: 142/2 - 143.

³ - المصدر نفسه: 143/2.

⁴ - نفسه: 143/2.

⁵ - ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: محمد أحمد الداني، قدّم له: شاعر الفحاح، بيروت، دار صادر،

ط 2، 1995: 746/2

التخصيص مع الإفادة: يستقبح سيويه أن يأتي "إن" نكرة محضة، ومن ثم يرى أنه إذا لم يعين، يخصّص بنوع من أنواع التخصيص: كالتخصيص بالوصف الذي سبق ذكره في باب كان وأخواتها¹. ومما ذكره سيويه من أنواع التخصيص - في باب "إن"-: التخصيص بالوصف الظاهر، وذلك في قوله: "لو قلت: إن خيارهم رجلاً، ثم سكت، كان قبيحاً حتى تعرفه بشيء، أو تقول: رجلاً من أمره كذا وكذا."² ويلفت انتباهنا في قول سيويه هذا، حسه البلاغي واهتمامه بدلالة التركيب؛ إذ لم يكن يراعي دلالة النكرة هنا ومجيئها محضة عارية عن الوصف، ما استقبحها إذا لم توصف. ويمكن أن نفسر قبح النكرة هنا إذا لم توصف - بمحاكاتنا لبعض عبارات سيويه - بأن المخاطب يعلم أن الدنيا لا تخلو من أن يكون فيها رجلاً، وأن يكون فيها الخيرون، وإذا عرفنا من أين استقبح سيويه النكرة المحضة في "إن من خيارهم رجلاً"، تبين لنا مدى اهتمام سيويه بفاعلية السياق في فهم المعنى وإدراكه.

الحكم الثاني: جواز كون الخبر أخص من الاسم، أو مساوياً له، أو أقل منه:

الخبر أخص من الاسم: نحو قول امرئ القيس السابق:³

وإن شفاءً عبرةً مهراقةً فهل عند رسم دارس من مُعول.

ونحو: "إن خيارهم رجلاً من أمره كذا وكذا"، ونحو: "إن ألفاً في دراهمك بيض"، وإن في دراهمك ألفاً بيض⁴. فأما الشاهد الأول، وهو قول امرئ القيس السابق، فقد ورد فيه الخبر، وهو "عبرة" مخصّصاً بالوصف الظاهر، وهو "مهراقة"، كما ورد مخصّصاً أيضاً بوقوعه في جواب النفي الداخل على التركيب كله. أما الاسم، وهو "شفاء"، فلم يتخصص بسوى وقوعه في جواب النفي الداخل على التركيب كله⁵. وأما الشاهد الثاني، فنجد فيه أن الخبر وهو "خيارهم" جاء معرفاً بالإضافة - أي بإضافة خيارهم إلى ضمير الغائب "هم" - و"من" هنا زائدة في اللفظ لتوكيد المعنى، والأصل: إن خيارهم رجلاً من أمره كذا وكذا. أما الاسم، وهو "رجلاً"، فقد خصص بالوصف الظاهر المعبر عنه بـ "من أمره كذا وكذا". أما الشاهد الثالث، فجاء فيه الخبر، وهو "بيض" مخصّصاً ثلاث

¹ - ينظر: 59 من البحث.

² - الكتاب: 153/2. وقوع هذا يصح إن لم يحمل على أن "رجلاً" واقعاً في جواب النفي.

³ - ينظر: الصفحة السابقة من البحث.

⁴ - المصدر نفسه: 143 / 2.

⁵ - سبق تفسير ذلك في الحكم الأول من غرض جيء معمولي "إن" نكرتين. ينظر الصفحة السابقة من البحث.

مرات: اثنين منها تضمنها المتعلق به¹، وهو "في دراهمك"، مرة باعتبار أصل التركيب، أي الأصل: إن ألفاً بيضاً في دراهمك، ومرة باعتبار التقديم - أي تقديم متعلقه عليه، كما هو في - الشاهد؛ وواحدة كانت بوقوعه في جواب النفي الداخل على التركيب كله. وأما الاسم، فقد خصص بوقوعه جواباً للنفي الداخل على التركيب كله فقط. وأما الشاهد الرابع، فوقع فيه الخبر، وهو "بيض" مخصصاً كما وقع مخصصاً في الشاهد الثالث، أي في الشاهد الذي قبله. وأما الاسم، فقد وقع مخصصاً بالنفي الداخل على التركيب كله، ووقع مخصصاً أيضاً بتقديم مخصص الخبر أو المتعلق به عليه، أي على الاسم.

الخبر أقل من الاسم في التخصيص: نحو: إن في دراهمك ألفاً بيضاً.² فقد جاء الخبر مخصصاً مرتين هنا: مرة بمتعلقه، وهو "في دراهمك"، لأن الخبر يقدر هنا بموجود؛ ومرة بوقوعه في جواب النفي الداخل على التركيب كله. وأما الاسم، وهو "ألفاً"، فقد جاء مخصصاً ثلاث مرات: مرة بالوصف الظاهر، وهو "بيضاً"؛ ومرة بتقديم متعلق الخبر، وهو "في دراهمك"؛ ومرة بوقوعه في جواب النفي الداخل على التركيب كله.

الخبر مساوياً للاسم في التخصيص: نحو: إن ألفاً في دراهمك بيضاً.³ فنجد أن الخبر، وهو الاسم المقدر بـ: "موجود" قد خصص بمتعلقه، وهو "في دراهمك"، وخصص بالنفي الداخل على التركيب كله. أما الاسم، وهو "ألفاً"، فقد خصص بالوصف الظاهر، وهو "بيضاً"، وخصص بالنفي الداخل على التركيب كله.

الحكم الثالث: تفضيل تقديم الظرف المخصص للخبر المحذوف على الاسم، مع جواز تأخيره عنه، أو توسطه بينه وبين مخصصه [أي بين الاسم وبين مخصصه]: يرى سيبويه في الظرف المخصص للخبر المحذوف أن الأفضل أن يقدم على الاسم، ومن ثم نقول على وجه التقديم والأفضلية - مثلاً - : "إن في دراهمك ألفاً بيضاً" بتقديم الظرف "في دراهمك" على الاسم الذي هو "ألفاً"، وعلى صفته التي هي "بيضاً"، لأنه - أي الظرف - هو المخصص للخبر (على تقدير أن الخبر محذوف

¹ - المتعلق به تجوزاً، وإنما هو متعلق باسم محذوف يقدر بـ: موجود.

² - هذا الشاهد أشار إليه سيبويه معلقاً على: "إن في دراهمك ألفاً بيضاً" بما نصه: "وإن شئت جعلت فيها مستقراً، وجعلت البيض صفة". ينظر المصدر السابق: 2/ 143.

³ - كذلك هذا الشاهد أشار إليه سيبويه معلقاً عن: "إن ألفاً في دراهمك بيضاً" بما نصه: "وإن شئت جعلت فيها مستقراً، وجعلت البيض صفة". ينظر نفسه: 2/ 143.

مقدره: "موجود")، ويجوز أن يتوسط بين الاسم وصفته، فنقول: "إن ألفاً في دراهمك بيضاً"، كما يجوز أيضاً أن يتأخر عنها، فنقول: "إن ألفاً بيضاً في دراهمك".

الحكم الرابع: تفضيل تأخير الظرف المخصص للخبر المذكور عن الاسم، مع جواز تقديمه: يذهب سيبويه إلى أن الظرف المخصص للخبر المذكور من الأفضل أن يؤخر عن الاسم، وعلى هذا الأساس نقول: "إن ألفاً في دراهمك بيضاً"، لأن الظرف هنا هو "في دراهمك" وخصص الخبر المذكور، وهو "بيضا". ويجوز أن يتقدم على الاسم، فنقول: "إن في دراهمك ألفاً بيضاً".

وقد أشار سيبويه إلى الحكم الثالث والرابع من غير تفصيل أو توضيح مكثفاً بقياسهما على ما جاء في باب "كان" وأخواتها.¹ ويتضح هذا من قوله: "واعلم أن التقديم والتأخير، والعناية والاهتمام هنا [أي في باب "إن"] مثله في باب "كان".²

ونلحق بصور التعريف والتنكير وأغراضهما في المبتدأ والخبر، وما في حكمهما كمعمولي "كان" وأخواتها و"إن" وأخواتها³، الكلام عن ضمير الفصل، لكونه ذا أهمية بالغة في فهم ركن من الإسناد، وهو المسند (الخبر)، إذ لولا ضمير الفصل لاحتُمِلَ أن يكون ما هو واقع بعد المبتدأ، خبراً أو غيره (كالنعت والبدل).⁴ ويكون كلامنا عنه منصباً على الشرطين اللذين يشترطان فيه باعتبار التعريف والتنكير لصحة وقوعه ضمير فصل.

شرط صحة مجيء ضمير الفصل باعتبار التعريف والتنكير عند سيبويه:

يخضع ضمير الفصل عند سيبويه لشرطين باعتبار التعريف والتنكير، لا يصح - من دونهما - أن يكون ضمير فصل، وهما كما يلي:

- أن يتوسط بين معرفتين.

- أن يكون بين معرفة أو ما شابهها مما لا تدخل عليه الألف واللام.

ويؤكد هذين الشرطين، الشواهد التي استشهد بها سيبويه في باب ضمير الفصل. فأما وقوع ضمير الفصل بين معرفتين، فاحتج له سيبويه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كل مولود يولد على

¹ - نقصد بأخواتها - أينما ذكرت - التي تصح عليها أحكام "كان" عند سيبويه من حيث التعريف والتنكير. وكذلك الأمر بالنسبة لأخوات "إن".

² - المصدر السابق: 2/ 143. لم نغفل في باب "إن" الاستشهاد على العناية والاهتمام بالمقدم، ولكن لم نقف على شاهد عند سيبويه لكي نستشهد

به.

³ - لم ندرج "ظن" وأخواتها، قياساً على أن غالبية هذه الأحكام التي ذكرت في "كان وإن" هي نفسها في باب "ظن" وأخواتها.

⁴ - ينظر معاني النحو: 1/ 47-48.

الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذين يهودانه وينصرانه.¹ حيث نجد عند سيبويه أن نصب "اللذين" على الخبرية، أي خبر "يكون" يجعل "هما" فصلاً، ويوضح ذلك قوله: "و النصب على أن تجعل هما فصلاً."² وأما وقوعه بين معرفة وما شابهها مما لا تدخل عليه الألف واللام، فاحتج له بقوله: "واعلم أن" هو "لا يحسن أن تكون فصلاً، حتى يكون ما بعدها معرفة، أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيداً وعمراً. نحو: خير منك، ومثلك، وأفضل منك، وشر منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة، أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة، أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام."³ وتعليل سيبويه عدم جعل الضمير "هو" وأخواته "فصلاً" في النكرة إذا لم تضارع المعرفة بالمعنى الذي ذكره، مردّه إلى أن الضمير لا يكون توكيداً لنكرة، كما أن ألفاظ التوكيد المعنوي لا تؤكد النكرة، وجمع هذا كله في قوله: "قولك: ما أظن واحداً هو خيرٌ منك، وما أجعل رجلاً هو أكرم منك وما أخال رجلاً هو أكرم منك، لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران⁴ على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة، كما جعلوها فصلاً في المعرفة، لأنها معرفة، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن و صفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة."⁵ وجعل سيبويه لتعليه عدم جعل الضمير "هو" وأخواته فصلاً في النكرة - إذا لم تكن بالمعنى الذي ذكره - سبباً آخر، وهو أن النكرة المحضة لا يبدأ بها إلا إذا خصصت أو قيدت بقيد ما، ونجد هذا في قول الخليل كما حكاها عنه سيبويه قائلاً: "ومما يقوي ترك ذلك في النكرة [أي ترك الفصل في النكرة] أنه لا يستقيم أن تقول: رجل خير منك، ويقول: لا يستقيم أظن رجلاً خيراً منك، فإن قلت: لا أظن

¹ - فتح الباري: شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: عبد العزيز عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الكافي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1997: 320/3. (نص الحديث بهذه الرواية موجود في شرح باب ما قيل في أولاد المشركين من كتاب الجنائز).

² - الكتاب: 2/ 394

³ - المصدر نفسه: 2/ 392.

⁴ - يقصد بالتكرير: التوكيد. ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1981: 140. يقصد بالصفة والبدل: التوكيد. ينظر المرجع نفسه: 140.

⁵ - الكتاب: 2/ 395-396. من أغراض مجيء ضمير الفصل عند سيبويه:

أ - الفصل في أن ما بعده خبر لا غير. ينظر المصدر نفسه: 2/ 388-389. إذن هو يزيل الالتباس أو الغموض الذي قد يكتنف المعنى بتحديدته أن ما بعده خبر لا غير.

ب - التوكيد. ينظر نفسه: 2/ 395/396. والتوكيد له قيم بلاغية كما يرى بعض الباحثين، من أهمها: تقرير الكلام. ينظر فن البلاغة، عبد القادر حسين، القاهرة، دار غريب، د ط، 2006: 219-224.

رجلاً خيراً منك، فجيد بالغ. ولا تقول: أظن رجلاً خيراً منك حتى تنفي وتجعله بمنزلة أحد، فكما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجز في النفي مجراه، لأنه قبيح في الابتداء وفيما أجرى مجراه من الواجب، فهذا مما يقوي ترك الفصل.¹ ومما له علاقة بصور التعريف والتنكير في ركني الإسناد وأغراضهما، معرفة سبب التعريف والتنكير في اسم "لا" النافية للجنس، ومعرفة صور التعريف في فاعلي المدح والذم الظاهرين وغرضه:

سبب التنكير و التعريف في اسم لا النافية للجنس:

سبب التنكير: يشترط سيويه في اسم "لا" النافية للجنس أن يكون نكرة، كقول العرب: لا رجل أفضل منك²، لأنها لا تعمل في معرفة حسب رأيه. وذهب الخليل إلى أن السبب في دخولها على النكرة، هو أنها جواب عن سؤال نكرة، فجاء الجواب نكرة ليجانس السؤال، ويظهر هذا من قوله فيما حكاه عنه سيويه بقوله: "ف: "لا" لا تعمل إلا في نكرة، من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة.³ وفصل السيرافي ما أجمله الخليل بقوله: "لا رجل في الدار جواب هل من رجل في الدار؟، وذلك أنه إخبار، وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة، ولما كان لا رجل في الدار نفيًا عامًا، كانت المسألة عنه مسألة عامة، ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال "من"، وذلك أنه لو قال في مسألته: هل رجل في الدار؟ لجاز أن يكون سائلاً عن رجل واحد، كما تقول: هل عبد الله في الدار؟ فالذي يوجب عموم المسألة دخول "من"، لأنها لا تدخل إلا على منكور في معنى الجنس.⁴ ويقصد "بمن" هذه "الاستغرافية"، لأنها تستغرق في جميع أفراد الجنس ولا يستثنى منه فرد، ويبدو أن الاصطلاح الذي اصطلح عليها عند النحاة بأنها "لا النافية للجنس"، كان لهذه العلة التي سبق ذكرها.

سبب التعريف: أكد سيويه في مواطن كثيرة من كتابه أن "لا" لا تعمل إلا في نكرة، من ذلك قوله: "لا تذكر بعد" لا" إذا كانت عاملة شيئاً بعينه، كما لا تذكر ذلك بعد رب.⁵ وقوله

¹ - الكتاب: 2/ 397.

² - المصدر نفسه: 2/ 276.

³ - نفسه: 2/ 275.

⁴ - ينظر نفسه في الهامش: 2/ 275.

⁵ - نفسه في المتن: 2/ 274.

أيضاً: "واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأن "لا" لا تعمل في معرفة أبداً.¹ ومما سبق، فإذا جاءت معرفة بعد "لا"، فهي مؤولة بنكرة، من ذلك قول الشاعر:²

لا هيثم الليلة للمطي.

فموضع الشاهد هو "هيثم"، حيث وقع اسم علم، وهو هنا مؤول بنكرة ولا يراد به واحداً بعينه، بدليل قول سيبويه فيه: "فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين."³ ومثل ذلك قولهم: "قضية و لا أبا حسن لها."⁴ فإنه لا يحمل على ظاهره، وإنما هو مؤول بنكرة، ونلمس هذا من حوار سيبويه مع الخليل: "قلت - أي سيبويه - : كيف يكون هذا، وإنما أراد علياً رضي الله عنه. فقال - أي الخليل -: لأنه لا يجوز لك أن تعمل "لا" في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة، حسن لك أن تعمل "لا"، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي، وأنه قد غيَّب عنها، فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفي كل اسمه من علي؟، وإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي، كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية، ودلّ هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيَّب عنها."⁵ وردّ بعض الباحثين هذا التأويل - أو بتعبير أدق ما يشبهه في المعنى ويختلف عنه في اللفظ - إذ لا يراه مناسباً لظاهر التركيب في اسم "لا". واستدل على ذلك بأقوال بعض النحاة، ونستشف ذلك من قوله: "وهذا التقدير [يريد مثل: قضية ولا مثل أبي حسن لها]⁶ وإن كان سليماً من حيث الدلالة على المعنى، ضعيف من أكثر من وجه، من ذلك: إن العرب التزمت تجريد الاسم الداخلة عليه (لا) من (أل)، فلا تقول: (ولا أبا الحسن)، ولا (لا البصرة)، أو (لا الصعق)، بل لا بد من تجريده من أل⁷، ولو كانت إضافة (مثل) منوية، لم يحتج إلى ذلك الالتزام⁸، لأن (مثلاً) لا تخرج عن التنكير. ومن ناحية أخرى، أن العرب أخبروا عن الاسم المذكور ب(مثل). قال الشاعر:

¹ - المصدر السابق: 2/ 296.

² - نفسه: 2/ 296.

³ - نفسه: 2/ 296.

⁴ - نفسه: 2/ 297.

⁵ - نفسه: 2/ 297.

⁶ - ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرؤوف طه سعد، دم، المكتبة التوفيقية، ط، د، ت: 2/ 06.

⁷ - ينظر الكتاب: 2/ 296 - 297.

⁸ - ينظر شرح كافية ابن الحاجب الرضي، غير محقق، بيروت، دار الكتب العلمية: 1/ 260. بتصرف.

بكيت على زيد و لازيد مثله بريء من الحمى سليم الجوانح.

فلو كانت إضافة (مثل) منوية، لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله، وهو فاسد.¹ "وما كان هذا التأويل ضعيفاً في نظر هذا الباحث، رجح أن يكون التأويل على معنى آخر، وهو أن اسم العلم المذكور بعد "لا" المراد منه الوصف الذي يعرف به صاحب العلم، لا اسم العلم على حقيقته، واستند في ترجيحه لهذا التأويل إلى بعض النحاة القدامى، وهذا مفهوم من قوله: "فقولك (لا حاتم اليوم) معناه لا كريم، وقوله (لا هيثم الليلة للمطي) معناه لا سائق، وقولهم (قضية و لا أبا حسن لها) معناه لا فيصل لها وهكذا."³

صور التعريف في فاعلي المدح والذم الظاهرين وغرضه: يشترط سيبويه في فاعلي الدح و الذم الظاهرين أن يكونا معرفين بالألف واللام الجنسية، أو ما كان مضافاً إليها، أو ما يشابههما⁴، لأنهما على معنى الاستغراق والشمول.⁵ ويتضح هذا من قوله: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعم صغارهم وكبارهم، إلا أن تقول: قومك نعم الصغار، ونعم الكبار، وقومك نعم القوم، وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح، كما أنك إذا قلت: عبد الله نعم الرجل، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئاً بعينه بالصلاح بعد "نعم" [إلى أن قال] فالاسم الذي يظهر بعد "نعم" إذا كانت "نعم" عاملة فيه، الاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: الرجل، وما أضيف إليه، وما أشبهه، نحو: غلام الرجل إذا لم ترد شيئاً بعينه."⁶ ويستوقفنا في قوله هذا جملة: "وما أشبهه"، فهي تعني كما أورد بعضهم: المضاف إلى مضاف إلى معرّف بالألف واللام، أو المضاف إلى ضمير يعود على معرّف بالألف واللام، نحو: نعم أخو الهيجا و نعم شبابها."⁷ وما قيل عن نعم يقال عن بئس بالقياس.

¹ - ينظر حاشية الصبان: 07 / 2

² - معاني النحو: 362 / 1

³ - المرجع نفسه: 363 / 1. النحوي المتقدم الذي استند إليه هذا الباحث في ترجيحه هذا هو الرضي . ينظر شرح كافية ابن الحاجب في النحو،

الرضي: 260 / 1

⁴ - هذه هي صور التعريف في فاعلي المدح والذم الظاهرين.

⁵ - هذا هو غرضها، وسبق بيانها في الأغراض البلاغية للمعرّف بالألف واللام الجنسية، وأعدناه للمنهج المتبع.

⁶ - الكتاب: 177 - 178

⁷ - ينظر همع الهوامع ، السيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة، المكتبة التوفيقية ، د ط ، د ت : 27 - 28

رابعاً : الحياد الوضعي والعرضي بين التعريف و التنكير

1- الحياد الوضعي : نريد به أن يجيء اللفظ بوضعه وذاته محايداً بين التعريف والتنكير ، ونجد ذلك فيما بدلنا في اسم العلم للجنس .

- تفسير الحياد الوضعي في اسم العلم للجنس: يكون الحياد بين التعريف والتنكير في اسم العلم للجنس لمحيته معرفة في اللفظ ونكرة في المعنى، ويبدو هذا من قول سيبويه حين يقول في تعريفه وتنكيره في آن واحد : "هذا باب من المعرفة يكون الاسم شائعاً في الأمة ليس واحد منها أولى به من الآخر ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامة، وللثعلب : ثعالة وأبو الحصين وسمسم، وللذئب : دألان وأبوجعدة، وللضبع : أم عامر وحضاجر وجعار وجيال وأم غثل وقتام، ويقال للضبغان قثم، ومن ذلك قولهم للغراب : ابن جريح. فكل هذا يجري خبره مجرى عبد الله، ومعناه إذا قلت: هذا أبو الحارث أو هذا ثعالة أنك تريد هذا الأسد وهذا الثعلب؛ وليس معناه كمعنى زيد وإن كانا معرفة."¹ ومن الشواهد التي استدلت بها سيبويه على الحياد بين التعريف والتنكير في اسم العلم العام أو اسم العلم للجنس قوله: "هذا ابن عرس مقبل فرفعه على وجهين: فوجه مثل هذا زيد مقبل؛ وجه على أنه جعل ما بعده نكرة فصار مضافاً إلى نكرة بمنزلة قولك: هذا رجل منطلق."² وتبعاً لتفسير الحياد الوضعي في اسم العلم للجنس استوقفنا شيئان في كلام سيبويه عنه هما:

أ- التمييز بين معنى العلم للجنس ومعنى العلم الخاص ومعنى المعرف بالألف واللام: بين سيبويه وجه الفرق بين معاني التعريف في كل من العلم الخاص، والمعرف بالألف واللام، والعلم للجنس بقوله: "وإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد أي هذا الذي سمعت باسمه، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدا، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم فاختص هذا المعنى باسم كما اختص الذي ذكرنا بزید، لأن الأسد يتصرف تصرف الرجل ويكون نكرة، فأرادوا أسماء لا تكون إلا معرفة وتلزم ذلك المعنى."³ فمن قول سيبويه هذا نصل إلى أن التمايز الذي يقع بين المعارف الثلاثة (العلم الخاص)، والعلم العام (الجنس)، والمعرف بالألف واللام (الجنسية) مرده إلى ما يلي:

¹ - الكتاب: 93 / 2

² - المصدر نفسه : 97 / 2

³ - نفسه: 94 / 2

- العلم الخاص معرفة لفظا ومعنى لا يحتمل الشيوخ والإبهام في الأصل، لكونه يقع علي شيء واحد بعينه. وقد ينكر حسب السياق الذي يرد فيه، ومن تنكيره قول سيويه: "تقول: هذا زيد منطلق، ألا ترى أنك تقول: هذا زيد من الزيدين أي هذا واحد من الزيدين، فصار كقولك: هذا رجل من الرجال."¹

- العلم العام (الجنس) معرفة لفظا، لأنه يراد به جنس واحد بعينه، ونكرة في المعنى، لأنه لا يختص بواحد دون آخر من ذلك الجنس، ويلزمه التعريف في اللفظ لا غير.

- المعرف بالألف واللام الجنسية معرفة لفظا بدخول الألف واللام للتعريف عليه، إذ تحدد الشيوخ والإبهام الذي يتضمنه ويأتي نكرة معنى، لأنك لا تريد واحدا بعينه كما في العلم الخاص، وإنما تريد واحدا لا بعينه ممن تعرفهم، ولا يلزمه التعريف في اللفظ، لأن تعريفه من غيره لا من ذاته.

ب- خصائصه: ذكر سيويه لاسم العلم الجنس بعض الخصائص باعتبار التعريف والتنكير منها :

- عدم إدخال الألف واللام عليه فيما جاء فيه بدون ألف ولام، والدليل على ذلك قول سيويه: "ويدلك على أن ابن عرس وأم حبين وسام أبرص وابن مطر معرفة أنك لا تدخل في الذي أضيف إليه الألف واللام، فصار بمنزلة زيد وعمرو، ألا ترى أنك لا تقول: أبو الجحاذب."²

- اختصاصه بمعنى معين، بخلاف المعرف بالألف واللام الذي تتعدد معانيه ولا يختص بمعنى معين، ويدلك على ذلك قول سيويه: "ولكنها [أي أسماء العلم للجنس] لزمتم اسما معروفا، وتركوا الاسم الذي تدخله المعاني المعرفة والنكرة، ويدخله التعجب وتوصف به الأسماء المبهمه كمعرفته بالألف واللام نحو: الرجل، والتعجب كقولك: هذا الرجل وأنت تريد أن ترفع شأنه، ووصف الأسماء المبهمه، نحو قولك: هذا الرجل قائم، فكأن هذا اسم جامع لمعان. وابن عرس يراد به معنى واحد كما أريد بأبي الحارث ويزيد معنى واحد واستغني به."³

- ترك صرف ما جاء فيه غير مصروف، ويظهر هذا من قول سيويه: "وأما ابن قتره وحمار قبان وما أشبههما فيدلك على معرفتهن ترك صرف ما أضفن إليه."⁴

¹ - المصدر السابق: 103 / 2

² - نفسه: 96/2

³ - نفسه: 96/2

⁴ - نفسه: 96/2

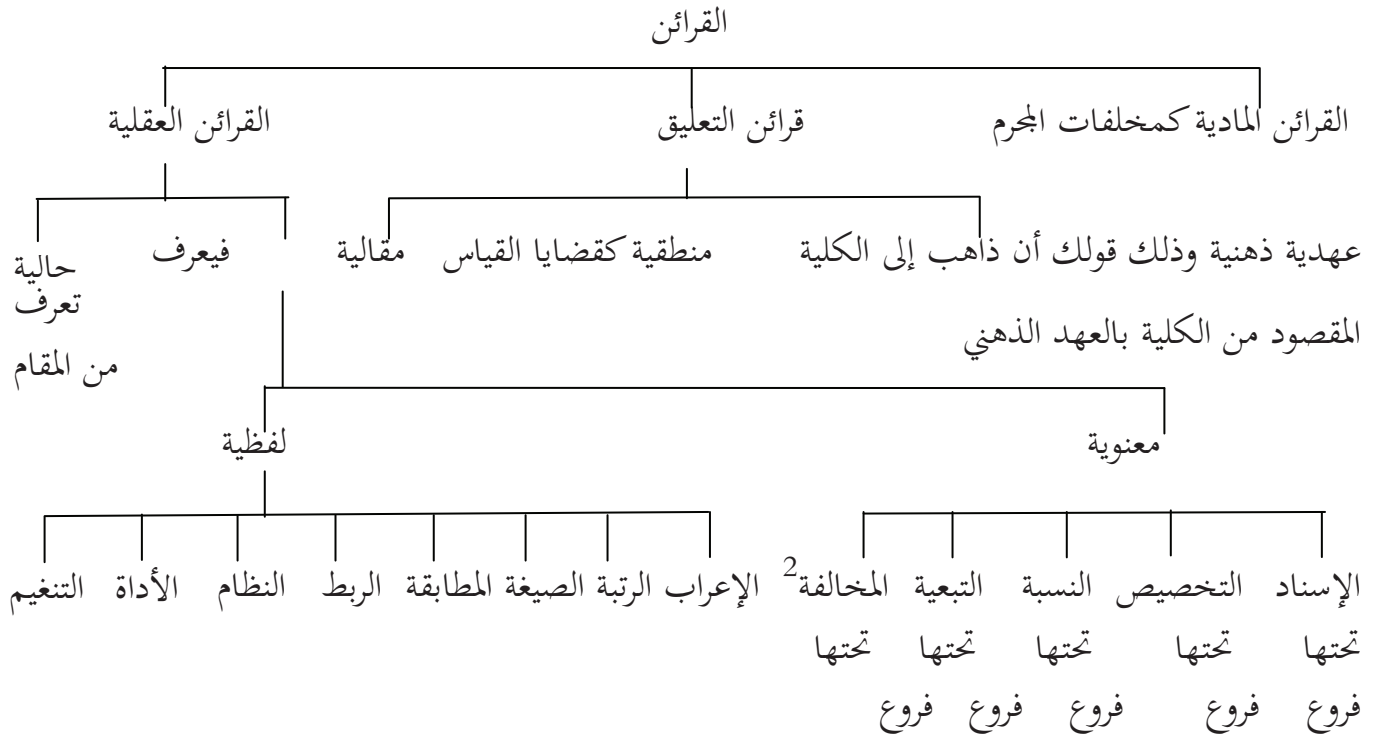
2- **الحياد العرضي:** ونعني أن يجيء اللفظ أو التركيب لا بلفظه أو لا بذاته، محايدا بين التعريف والتنكير، وهذا ما يصطلح عليه ب: "التعليق، أو التقييد، أو التخصيص".

أ- **مفهوم التخصيص:** يعني حسب ما اطلعنا عليه من قول أحد النجاة: جعل الإسناد، أو طرفا منه مقيدا بقيد من القيود التي تزيل إبهامه وغموضه. ويرى هذا النحوي أن التخصيص ثلاثة أقسام: قسم مخصص للإسناد بكامله، ويضم هذا القسم المفعول به (التعدية)، المفعول فيه (الظرفية)، المفعول معه (المعية)، الحال (الملايسة)، الاستثناء (الإخراج) المفعول المطلق (التحديد)، المفعول لأجله (السببية).

قسم مخصص لطرف من الإسناد، ويضم هذا القسم النعت، عطف البيان، الإضافة، البدل. قسم مخصص للإسناد بكامله أو لطرف منه، ويضم هذا القسم التمييز، الجار والمجرور.¹ ويصطلح نحوي آخر على ما سماه النحوي السابق بالتخصيص مصطلح "قرائن التعليق المقالية المعنوية".

¹ - نظام الجملة: 129 - 130

وتتضح هذه القرائن من الشكل الذي أورده في كتابه مما يلي:¹



وما نلاحظه من الشكل الذي سبق هو أن هذا النحوي يرى أن مصطلح التخصيص هو إحدى قرائن التعليق المقالية المعنوية، وهذا يخالف مفهوم النحوي السابق الذي يرى أن مصطلح التخصيص يشمل كل قرائن التعليق المقالية المعنوية - على حد تعبير صاحب المخطط أو الشكل السابق - عدا قرينتي المخالفة والإسناد. إذاً الفارق بين هذين النحويين في مصطلح التخصيص هو أنه عند الأول أعم وأوسع، وعند الثاني أخص وأضيق. وذهب نحوي آخر إلى اصطلاح آخر لما اصطلاح عليه

¹ - اللغة العربية مبناها ومعناها: 190. وحتى يتضح الشكل أكثر نذكر فروع هذه القرائن قرينة قرينة، وذلك مما يلي:

فروع قرينة الإسناد: وهي ما عبر عنه بـ"العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، أو بين الفاعل والفاعل".

فروع قرينة التخصيص: التعدية، الغائية، المعية، الظرفية، التحديد، التوكيد، الملابس، التفسير، الإخراج، المخالفة.

فروع قرينة النسبة: الجار والمجرور، المضاف والمضاف إليه.

فروع قرينة التبعية: النعت، العطف، التوكيد، الإبدال.

² - فيما يخص قرينة المخالفة لم نقف على قول له يعدد فيه فروعها، ولاحظنا في تناوله لهذا المصطلح مصطلحين: فهو مرة يجعله قرينة بذاتها، ومرة

يجعله معنى ضمن قرينة، كما فعل ذلك عندما عددها ضمن معاني قرينة التخصيص. ينظر الرجوع نفسه: 190.

بمفهوم "التخصيص"، و "قرائن التعليق المقالية المعنوية"، وهو: "معاني النحو، أو المعاني الذهنية"، ويعني به ما عناه صاحب اصطلاح "قرائن التعليق المقالية المعنوية" تقريباً.¹

- مفهوم التخصيص عند سيويه: لم يشر سيويه إلى مفهوم التخصيص بمعناه الاصطلاحي - فيما بدالنا - وإنما يدرك ذلك من كلامه عن المخصصات التي تخصص الإسناد. وهذه المخصصات أشرنا إليها فيما سبق؛ وستناولها عند سيويه بالتفصيل مبينين فيها شيئين هما: معانيها وصورها من حيث التعريف والتنكير.

ب- معاني المخصصات:

التعدية: يذهب النحاة في تعريف المفعول به إلى أنه هو من وقع عليه الفعل، وهنا يمكن التخصيص في المفعول به للفعل، لأن الفعل وقع من فاعل على مفعول به، و ما دام المفعول به معلوم، ففيه حصر للفعل وتقييد له. وعبر سيويه عن هذا بمعنى آخر، فقال: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك ضرب عبد الله زيدا... وانتصب زيد، لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل".² فالذي وقع عليه فعل الضرب هو "زيد" أي هو المضروب، فذكر زيد حصر لفعل الفاعل ووقوعه على شخص واحد، ولو جاء الإسناد خالياً منه لاحتمل وقوع الضرب عليه وعلى غيره. هذا فيما يخص وقوع الفعل على مفعول به واحد، أما إذا وقع على مفعولين، فإن الإسناد يكون حينئذ أكثر تخصيصاً، ونجد ذلك في قول سيويه: "هذا باب الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعولين. فإن شئت اقتصر على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهماً، وكسوت بشرا الثياب الجياد". هذا إن حملناه على قوله: "وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول".³ فزيد هو الذي وقع عليه فعل الإعفاء، ثم أتبع بالدرهم ليحدد الإعطاء، فكان ذكر الدرهم مفيداً معنى جديداً، ومن ثم كان الإسناد أكثر تخصيصاً.

التحديد (المفعول المطلق): يخصص المفعول المطلق الإسناد بما يعرف بـ: "التحديد"، ويوضح ذلك قول سيويه: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى اسم الحدثان الذي أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليبدل على الحدث، ألا ترى أن قولك: قد ذهب بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب، وإذا قلت:

¹ - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، الأردن، دار وائل، ط1، 2003: 175 وما بعدها.

² - الكتاب: 34 / 1

³ - المصدر نفسه: 37 / 1

ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو، ولا يدل على صنف كما أن ذهب قد دل على صنف، وهو الذهب، وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهب الشديد، وقعد قعدة سوء، وقعد قعدتين. لما عمل في الحدث عمل في المرة والمرتين، وما يكون ضرباً منه، فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقري، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه.¹ والشاهد في قوله هذا تخصيص المفعول المطلق الإسناد بتحديدته، وذلك في نوعين منه هما: المفعول المطلق المبين للتنوع، نحو: "الذهب الشديد، وقعدة سوء، القرفصاء، والصماء، والقهقري". والمفعول المطلق المبين للعدد، نحو: "قعدتين". وأما المفعول المطلق المؤكد للفعل، وهو الذي استشهد له بـ"الذهب"، فمعنى التخصيص فيه أقل من اللذين سبقا، لكونه لا تحديد فيه.

التوكيد: يرد معنى التخصيص في التوكيد لطرف من الإسناد فقط فيما نسميه "دفع الشك حول شيء ما وتثبيته" ويلمح إلى ذلك سيويه في قوله بما نصه: "قولك: مررت بهم كلهم، أي لم أبق منهم أحدا"².

الظرفية: (ظرف الزمان وظرف المكان): يظهر معنى التخصيص في المفعول فيه مما يعرف بـ: "الظرفية"، ويقع تخصيصه للإسناد بنوعيه، أي الإسناد الاسمي والفعلي.

- تخصيص الظرف للإسناد الفعلي:

ظرف الزمان: يخصص ظرف الزمان الإسناد الفعلي، لكون معنى الحدث الذي يتضمنه الفعل يحدث في الزمان ماضياً كان أو مضارعاً، أو أمراً، والفعل اللازم والمتعدي في ذلك سواء. و يبرز ذلك من قول سيويه: "يتعدى إلى الزمان [أي الفعل] نحو قولك: ذهب لأنه بني لما مضى منه. وما لم يمض... كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث، وذلك قولك: قعد شهرين وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبت أمس وسأذهب غداً."³

- **ظرف المكان:** يخصص ظرف المكان هو أيضاً الإسناد الفعلي، لكون معنى الحدث الذي يتضمنه الفعل يحدث في مكان ما، والفعل اللازم والمتعدي في ذلك سواء، ونلمس ذلك في قول سيويه: "ويتعدي [أي الفعل] إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال: ذهب أو

¹ - المصدر السابق: 35 / 1

² - نفسه: 11 / 2

³ - نفسه: 35 / 1

قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما أنه قد كان ذهاب، وذلك قولك: ذهبت المذهب البعيد، وجلست مجلساً حسناً، وقعدت مقعداً كريماً.¹

- تخصيص الظرف للإسناد الاسمي:

- **ظرف الزمان:** لا يقع التخصيص للإسناد كله في تخصيص ظرف الزمان للإسناد للاسمي، وإنما يقع لظرف من الإسناد؛ وهو الخبر إذا تضمن معنى الفعل. ونجد هذا في قول سيويه: "اليوم منطلق زيد واليوم قائم زيد."² باعتبار أن اليوم في المثالين مخصصة للخبرين المقدمين وهما "منطلق، وقائم"؛ لأن كلاً من "منطلق، وقائم" فيه معنى الفعل، وهو الانطلاق والقيام.

- **ظرف المكان:** الشيء نفسه بالنسبة لظرف المكان، فإن التخصيص يقع لظرف من الإسناد، وهو الخبر إذا تضمن معنى الفعل، ومثال ذلك عند سيويه: "هو خلفك، وهو قدامك وأمامك..."³ بتقدير أن في "خلفك وقدامك وأمامك" فعل محذوف، وهو استقر، وهو العامل في هذه الظروف التي خصصته، نابت عنه تجوزاً بكونها هي الخبر لا هو.

- **تفاوت التخصيص في الظروف:** تتفاوت درجة التخصيص في الظروف من ظرف لآخر، وذلك راجع لكون بعض الظروف أكثر تقييداً من غيرها سواء أكانت زمانية أم مكانية، ويتضح هذا مما يلي:

- **تفاوت التخصيص في ظروف الزمان:** إن في كلام سيويه عن الظروف المعدودة وغير المعدودة ما يوحي لنا بأن بعض الظروف أخص من بعض، وقبل أن نكشف عن الأخص في ظروف الزمان، أهو في المعدودة أم في غير المعدودة، أو العكس؟ يجدر بنا أن نقف عند كل قسم منها معرفين إياه، لأن ذلك سيسهل في الحكم عن كون أيهما أخص.

- **الظروف المعدودة:** يراد بالظروف المعدودة ما كانت محددة بالعدد، أو نزلت منزلته، ووقع العمل - أي الفعل - فيها متصلاً حقيقة أو مجازاً (مبالغة)، وكانت جواباً "لكم".⁴ ويتضح هذا من تقسيم الظروف المعدودة إلى ما يلي:

¹ - المصدر السابق : 35 / 1

² - نفسه : 124 / 2

³ - نفسه : 104 / 1

⁴ - ينظر نفسه : 216 / 1. ونظر نظام الجملة : 139 وما بعدها.

- **الظرف المحدد بالعدد:** نجد ذلك في قول سيبويه: "ومن ذلك مما يكون متصلاً قولك: سير عليه يومين أو ثلاثة أيام، لأنه عدد ألا ترى أنه لا يجوز أن تجعله ظرفاً، وتجعل اللقاء في أحدهما دون الآخر، ولو قلت: سير عليه يومين وأنت تعني أن السير كان في أحدهما لم يجز." ¹ كما نجد ذلك في قوله: "وكذلك شهراً ربيع حين ثنيت جاء على العدد عندهم، لا يجوز أن تقول: يضرب شهري ربيع وأنت تريد في أحدهما كما لا يجوز لك في اليومين وأشباههما، فليس لك في هذه الأشياء إلا أن تجربها على ما أجروها ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غير ما أرادوا." ²

- **أسماء الشهور غير المقيدة بإضافة كلمة شهر إليها:** يتضح ذلك من قوله: "ومما أجزى مجرى الأبد والدهر والليل والنهار: المحرم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة، لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا: سير عليه الثلاثون يوماً." ³

- **ما حمل على عدة الأيام والليالي:** نلمس ذلك في قوله: "ومما يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله قولك: سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد، وهذا جواب لقوله: كم سير عليه؟ إذا جعلته ظرفاً، لأنه يريد في كم سير عليه؟، فتقول مجيباً له: الليل والنهار والدهر والأبد على معنى في الليل والنهار وفي الأبد، ويدلك على أنه لا يكون أن تجعل العمل فيه في يوم دون الأيام، وفي ساعة دون الساعات، أنك لا تقول: لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوماً منه ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات، وكذلك النهار إلا أن تريد سير عليه الدهر أجمع والليل كله على التكثر." ⁴ ونلاحظ من نصوص سيبويه هذه في الظروف المعدودة أنها وقعت في جواب "كم" كما بين سيبويه في الظروف التي حملت على عدة الأيام والليالي في قوله: "قولك سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد... جواب لقوله: كم سير عليه؟ إذا جعلته ظرفاً". ووقع العمل أو الفعل فيها متصلاً، وهو ما عبر عنه سيبويه في بعض أقواله السابقة بقوله: "ومما يكون العمل فيه متصلاً في الظرف كله قولك: سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد". ووقع هذا الاتصال حقيقة كما في الظرف المحدد بالعدد وفي أسماء الشهور غير المقيدة بإضافة كلمة شهر إليها، ووقع مجازاً ومبالغة فيما حمل على عدة الأيام والليالي، وهو ما عبر سيبويه بـ "التكثر". ولجأنا إلى هذا الشرح

¹ - المصدر السابق : 1 / 217

² - نفسه : 1 / 218

³ - نفسه : 1 / 217

⁴ - نفسه : 1 / 216 - 217

وبهذا التفصيل لكي نميز بين الظروف المعدودة وأختها غير المعدودة، لأنهما متداخلان ومتشابكان من حيث المعنى والدلالة، كما سيتضح مما يأتي.

- **الظروف غير المعدودة:** وهي ما كانت غير محددة بالعدد، وكان المراد بها التوقيت، ووقع الفعل فيها متصلاً أو منقطعاً حقيقة أو مجازاً، وكانت جواباً "متى".¹ ويتجلى هذا من تقسيم هذه الظروف إلى ما يلي:

- **أسماء الشهور المقيدة بإضافة كلمة شهر إليها:** نحو قول سيبويه: "ولو قلت: شهر رمضان، أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة وصار جواب متى".²

- **أسماء الفصول الأربعة:** نحو قول سيبويه: "وتقول: ذهب الشتاء، ويضرب الشتاء، وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الصيف أجروه على جواب متى، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت ولم يرد العدد وجواب كم".³

- **مجموعة أخرى من الظروف:** نحو قول سيبويه: "هذا باب وقوع الأسماء ظرفاً وتصحيح اللفظ على المعنى، فمن ذلك قولك: متى يسار عليه؟ وهو يجعله ظرفاً فيقول: اليوم أو غداً أو بعد غد أو يوم الجمعة، وتقول: متى يسير عليه؟ فيقول: أمس، أو أول أمس فيكون ظرفاً على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم، أو حين دون سائر أحيان اليوم. ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله، لأنك قد تقول: سير عليه في اليوم، ويسار عليه في يوم الجمعة، والسير كان فيه كله".⁴، ونحو قوله: "وأما متى، فإنما تريد بها أن يؤقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً فإنما الجواب فيه اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا أو الآن أو حينئذ وأشباه هذا".⁵ ونرى من نصوص سيبويه في الظروف غير المعدودة أنها وقعت في جواب متى ويراد بها التوقيت لا العدد كما في قوله فيما سبق: "وأما متى" فإنما تريد بها أن يؤقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً. " ووقع الفعل فيها -أي في هذه الظروف - منقطعاً كما في قوله: "وتقول: متى سير عليه؟ فيقول: أمس، أو أول أمس، فيكون ظرفاً على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم أو حين دون سائر الأحيان".

¹ - ينظر المصدر السابق: 1/ 216-217. وينظر نظام الجملة: 139 وما بعدها.

² - نفسه: 1/ 217-218

³ - نفسه: 1/ 219

⁴ - نفسه: 1/ 216

⁵ - نفسه: 1/ 217

ووقع الفعل فيها متصلاً حقيقة عندما فسر أن جعل السير في أمس أو أول أمس منقطع، أتبع هذا التفسير بأن فعل السير يمتثل أن يكون متصلاً حقيقة، ويتضح هذا من قوله: "ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله." وأما وقوع الفعل في الظروف غير المعدودة متصلاً بمبالغة ومجازاً، فقد أشار إليه سيبويه في موضع آخر بقوله: "وتقول: سير عليه الليل تعني ليل ليلتك وتجري على الأصل كما تقول في الدهر: سير عليه الدهر وإنما تعني بعض الدهر ولكنه يكثر."¹ ويقصد بالتكثير المبالغة والمجاز لا الحقيقة. وقلنا فيما سبق أن التداخل يقع بين معاني الظروف المعدودة وغير المعدودة، ومرده - بالنظر إلى ما سقناه من أقوال سيبويه - يكمن في أن الظروف غير المعدودة تكون بمعنى المعدودة، ولذلك نجد أن الفعل يقع متصلاً حقيقة ومبالغة فيهما معاً، ويؤكد هذا قول سيبويه: "وجميع ما ذكرت لك مما يكون على متى يكون مجرى على كم ظرفاً وغير ظرف."² ومثل لقوله هذا بيت ابن الرقاع:³

فقصرت الشتاء بعد عليه وهو للذود أن يقسمن جار.

وقال بعد أن أورد هذا البيت: "فهذا يكون على متى ويكون على كم ظرفين وغير ظرفين."⁴ لكن هذا التداخل مدفوع من جهة أخرى هي: أن الظروف المعدودة لا يكون الفعل فيها إلا متصلاً حقيقة أو مبالغة (مجازاً). أما الظروف غير المعدودة، فإنها الفعل يكون فيها متصلاً حقيقة ومجازاً كما يكون منقطعاً حقيقة. إذاً يمكن أن نستنتج مما سبق أن كل ظرف غير معدود يمكن أن يكون معدوداً وليس كل ظرف معدود يمكن أن يكون غير معدود، ويقوي هذا قول سيبويه: "وجميع ما ذكرت لك مما يكون على متى يكون مجرى على كم ظرفاً وغير ظرف، وبعض ما يكون في كم لا يكون في متى نحو: الليل والنهار والدهر، لأن كم هو الأول فجعل الآخر تبعاً له، ولا يكون الدهر والنهار إلا على العدة جواباً لكم."⁵ ورد السيرافي هذا الفارق الذي ذكره سيبويه بين الظروف المعدودة وبين الظروف غير المعدودة إلى أن: "الدهر والليل والنهار قد تكون جواباً لكم لما فيه من التكثير ولا يكون جواباً لمتى، لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه."⁶ ومن هنا يتبين لنا - حسب

¹ - المصدر السابق: 218 / 1

² - نفسه: 218 / 1

³ - نفسه: 219 / 1

⁴ - نفسه: 219 / 1

⁵ - نفسه: 218 / 1

⁶ - شرح كتاب سيبويه: 112 / 2

فهنا - أن الظرف المعدود إذا كان بمعنى التكثر أقل خصوصية من الظرف المعدود على الحقيقة، ثم إن الظرف المعدود على الحقيقة. أخص من نظيره أي غير المعدود، إذا لم يحمل دلالة المحدود وأطلق على توقيت وأريد بعضه هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون غير المعدود أخص من المعدود إذا روعي فيهما التعيين، حيث أن غير المعدود يطلق على شيء بعينه غير محدود، والمعدود لا يطلق على شيء بعينه محدد، لأن كل ما عين حدد، وليس كل ما حدد عين. وألفت انتباهنا سيبويه في كلامه عن الظرف غير المعدود إلى أمر مهم، وهو أنه قد يقتصر فيه على التوقيت أي يكون جواباً لمتى فقط إذا ورد ذلك سماعاً عن العرب، وبين هذا سيبويه بقوله: "وسمعا العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الصيف أجروه على جواب متى، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت، ولم يرد العدد وجواب كم."¹

- **تفاوت التخصيص في ظروف المكان:** تتفاوت ظروف المكان في التخصيص إذا ما نظرنا في معانيها، فبعضها أخص من بعض، ويتضح ذلك مما ذكره بعضهم، وهو أن ظروف المكان باعتبار العدة نوعان: معدودة وغير معدودة، وأن المعدودة ما حددت مسافتها كالفرسخ والميل والبريد وكانت جواباً "لكم" كما كان الأمر في ظروف الزمان، وأن غير المعدودة ما كانت مسافتها غير محددة أي مبهمة كخلفك وأمامك، وكانت جواباً ل: "أين"²، ويظهر هذا من الأمثلة التي جاء بها سيبويه في كل منهما، وذلك حسبما يلي:

- **الظروف المعدودة:** نحو قوله: "فمن ذلك أن يقول: كم سير عليه من الأرض؟ فتقول: فرسخان أو ميلان أو بريدان كما قلت: يومان ...، وإن شئت نصبت وجعلت كم فعلت ظرفاً كما فعلت ذلك في اليومين، فلا يكون ظرفاً وغير ظرف إلا على كم، لأنه عدد كما كان ذلك في اليومين."³

- **الظروف غير المعدودة:** نحو قوله: "ويقال: أين سير عليه؟ فتقول: خلف دارك، وفوق دارك."⁴ ويبدو لنا من ذكر مفهوم كل منهما أن الظروف المعدودة أخص من الظروف غير

¹ - الكتاب: 1/ 219

² - ينظر المصدر نفسه: 1/ 219 - 220. وينظر: نظام الجملة: 153 - 154

³ - نفسه: 1/ 219

⁴ - نفسه: 1/ 220

المعدودة من حيث حصر وتحديد المكان، وأن الظروف غير المعدودة أخص من المعدودة من حيث التعيين. ومما له صلة بالتخصيص في الظرف ما أسميناه بـ:

الدلالة المعينة في ظروف الزمان المعرفة والمنكرة غير المتمكنة:

- **ظروف الزمان المعرفة: وهي قسمان:**

- **المعرف بمعنى الألف واللام:** وذلك نحو: سحر الملازمة للنصب على الظرفية إذا أريد بها سحر يوم بعينه، وأشار إلى ذلك سيويه بقوله: "تركوا سحر ظرفاً، لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام، أو يكون نكرة إذا أخرجنا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم كما عدلت آخر عندهم."¹

- **المعرف بالعلمية:** نحو: غدوة وبكرة، لكونها بمنزلة أسماء الأيام والشهور التي للأعلام، وهذا ما ذكره السهيلي (ت 581هـ) في فصل الظروف الأعلام بقوله: "وأما غدوة وبكرة فهما "اسمان علمان."² وعلل ذلك بأنهما: "بمنزلة الشهور الأعلام، وأسماء الأيام الأعلام."³ كما علل سبب عدم تمكنهما بقوله: "وعدم التنوين فيهما للتعريف والتأنيث."⁴ ويبدو أن تعليل السهيلي هذا بأن غدوة وبكرة ظرفان علمان غير متمكنين، هو التعليل نفسه الذي ذهب إليه سيويه، ونجد ذلك في قوله في "باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف": "اعلم أن غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسماً للحين كما جعلوا أم حبين اسماً للدابة معرفة."⁵ وأما دلالتهما على معنى معين، فقد أشار إليه سيويه إجمالاً عند ذكره علة عدم تمكنهما بقوله: "وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيضاً، وهو القياس أنك إذا قلت: لقيته العام الأول، أو يوماً من الأيام، ثم قلت: غدوة وبكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ولم تذكر إلا المعرفة ولم تقل يوماً من الأيام، كأنك قلت: هذا الحين في جميع هذه الأشياء. فإذا جعلناها اسماً لهذا المعنى لم تنون وكذلك تقول العرب."⁶ ثم إن دلالتهما على معنى معين مدركة مما يعرف بمفهوم المخالفة، ونلمس ذلك فيما

¹ - المصدر السابق: 3/ 283 - 284

² - نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، الرياض، دار الرياض، ط2، 1984 : 380

³ - المصدر نفسه: 381

⁴ - نفسه: 380

⁵ - الكتاب: 3/ 293

⁶ - المصدر نفسه: 3/ 293

ذكره أبو الخطاب (ت 177هـ) [أي الأخفش الأكبر] - كما حكى سيويه - أنه سمع من العرب من يقول: آتيك بكرة بالتونين - وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده.¹

- **ظروف الزمان المنكرة:** وردت بعض ظروف الزمان أسماء نكرة وصفة مخصصة لموصوف محذوف مفهوم من سياق الكلام، وفيها دلالة على وقت بعينه كمثّل:

- ضحوة، وضحي، وعشية، وظلاماً، وبصراً، وصباحاً، ومساءً، ويؤكد هذا السهيلي في فصل "فيما لا يتمكن من الظروف"، عندما ذكر الوجه الفارق بين هذه الظروف، وبين سحر، حيث قال: "وأما ضحوة، وعشية، ومساءً ونحو ذلك، فإنها مفارقة سحر من حيث كانت منونة وإن أردتها ليوم بعينه، وهي موافقة له في عدم التصرف والتمكن، والفرق بينهما أن هذه أسماء فيها معنى الوصف، لأنها مشتقة مما توصف به الأوقات التي هي ساعات اليوم، فالعشي من العشاء، والضحوة من قولك: ... ليلة إضحيان، تريد البياض، والصبح من الأصبح، وهو لون بين لونين، فإذا قلت: خرجت اليوم عشياً وظلاماً وضحي و بصراً... فإنما تريد خرجت اليوم في ساعة وصفها كذا، أو خرجت وقتاً مظلماً، أو مبصراً، أو معشياً، أو نحو ذلك. فقد بان لك أنها أوصاف لنكرات، وتلك النكرات هي أجزاء اليوم وساعاته. ألا ترى أنك إذا قلت: خرجت اليوم ساعة منه، أو مشيت اليوم وقتاً منه، لم يكن إلا منوناً، إلا أن ساعة ووقتاً غير معين، وضحوة وعشية قد تخصصا بالصفة، ولكنه لم يتعرف، وإن كان ليوم بعينه، لأنه غير معرف بمعنى الألف واللام كما كان سحر.² وهذه الظروف غير متمكنة، لأنها موضوعة للوصف الدال على وقت معين، ويبرز هذا السهيلي بقوله: "لم تتمكن، فتقول: سير عليه يوم الجمعة ضحوة وعشية، لأن تمكنها يخرجها إلى حيز الأسماء ويبطل منها معنى الوصفية؛ فلا ترتبط حينئذ باليوم الذي أردتها له."³ ويبدو أن هذا الذي وقف عنده السهيلي فيما يتعلق بالظروف المنكرة ذات الدلالة المحدودة على وقت معين مستقى مما ذهب إليه سيويه، حينما تناول هذه الظروف وبسط القول فيها مبيناً أنها تدل على وقت معين إذا كانت غير متمكنة، ونجد ذلك في كلامه عن الظروف التي جعلها مثل سحر إذا أريد بها سحر معين نصبت على الظرفية ولم تتمكن. وإن كانت سحر تختلف عنها في كونها معرفة؛ وتلك الظروف نكرة، حيث قال: "وما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم: سير عليه سحر، لا

¹ - ينظر المصدر السابق: 294 / 3

² - نتائج الفكر في النحو: 378

³ - المصدر نفسه: 379

يكون فيه إلا أن يكون ظرفاً، لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام، يقولون: هذا السحر، وبأعلى السحر، وإن السحر خير لك من أول الليل، إلا أن تجعله لكثرة فتقول: سير عليه سحر من الأسحار، لأنه لا يتمكن في الموضع [أي في هذا الموضع]، وكذا تحقيره إذا عنيت سحر ليلتك، تقول: سير عليه سحيراً، وسير عليه ضحى إذا عنيت ضحى يومك، لأنهما لا يتمكنان من الجر في هذا المعنى، لا تقول: موعذك ضحى، ولا عند ضحى، ولا موعذك سحير إلا أن تنصب.¹ يريد أن "سحيراً" و"ضحى" لا يتمكنان تمكن الأسماء المتمكنة التي تقع مواقع مختلفة في الكلام، كأن تكون مبتدأ، أو مضافاً وغيرهما، وإنما تلزم حالة واحدة، وهي النصب على الظرفية، وألحق سيويه ظرفاً أخرى بهذا الباب منها: صباحاً، مساءً، وعشية، وعشاء، وبكراً، وضحوة، وعممة، وليلاً، ونهاراً، وبصراً، وظلاماً، وعشياً.²

- الملابسة (الحال): تخصص الحال الإسناد الاسمي والفعلية بما يعرف بـ: "الملابسة"، والملابسة تعنى أن يجيء صاحب الحال على حال مخصوصة في حال وقوع الفعل، أو إسناد الخبر إلى المبتدأ كما ورد عن بعض النحاة.³ وبين سيويه كيف يجيء صاحب الحال على حال مخصوصة حين وقوع الفعل عندما قال: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته، وذلك قولك: فيها عبد الله قائماً [إلى أن قال] فصار قولك: فيها كقولك: استقر عبد الله، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر فقلت: قائماً، فقائم حال مستقر فيها."⁴ أما تخصيص الحال للإسناد الاسمي، فنجد ذلك في مثل قول سيويه: "أنت الرجل علماً و أدباً... أي أنت الرجل في هذه الحال."⁵

- الإخراج (الاستثناء): يكمن التخصيص في الاستثناء بتحديد الإسناد بأدوات تخرج ما قبلها عما بعدها أو تخص شيئاً بحكم ما تنفيه عن غيره، وأدوات الإخراج كثيرة، ك: إلا، وغير، وسوى، ولكن... إلخ. وذكر سيويه تخصيص الإخراج في مواضع كثيرة، نكتفي بذكر واحد منها، وذلك في كلامه عن إلا، حين قال: "اعلم أن إلا" يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد

¹ - الكتاب: 225 / 1

² - ينظر المصدر نفسه: 225 / 1 - 226 ، 294 / 3

³ - نظام الجملة : 170

⁴ - الكتاب: 89 / 2

⁵ - المصدر نفسه: 384 / 1

الوجهين: أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق... ولكنها تجيء بمعنى... فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد... تجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيد، ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء وتنفي ما سواها. فصارت هذه الأسماء مستثناة. والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام.¹ ومثل سيويه لهذا الوجه بأمثلة منها: "قولك: أتاني القوم إلا أباك."² فكلا الوجهين اللذين ذكرهما سيويه فيهما تخصيص للإسناد بالإخراج باستعمال أداة الاستثناء "إلا". فأما الوجه الأول، فبين فيه سيويه الصورة الأولى للتخصيص بالإخراج باستعمال إلا، وهو على حد قوله: "إدخال الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه". ومثل له ب: "ما أتاني إلا زيد" فالتخصيص وقع هنا بجعل الإتيان لزيد ونفيه عما سواه. وأما الوجه الثاني، فأوضح فيه الصورة الثانية لهذا التخصيص، وهو جعل الاسم بعد إلا خارجاً من شيء قبله يدخل فيه، ومثال ذلك عنده: "أتاني القوم إلا أباك". فالأب مخرج مما قبله وهو إتيان القوم، وهذا الإخراج هو الذي أدى وظيفة التخصيص في الإسناد.

- **التفسير (التمييز):** يكون التخصيص بالتمييز ب: "التفسير" كما يسميه بعض النحاة³، وتخصيصه للإسناد تخصيصان: تخصيص للإسناد كله إذا كان التمييز تمييز نسبة، و تخصيص لطرف من الإسناد إذا كان التمييز تمييز مفرد، ويكون التخصيص بالتمييز برفع الإبهام أو الغموض الذي يقع في الإسناد أو في طرف منه، وكلاهما وقف عنده سيويه.

- **تخصيص التمييز للإسناد:** يخص التمييز الإسناد سواء أكان فعلياً أم اسمياً.

تخصيصه للإسناد الفعلي: نحو قول سيويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره، مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء، و تفقأت شحماً."⁴ فنجد أن الاسمين اللذين وردا تمييزاً منصوباً هما: الماء والشحم، وهذان الاسمان خصصا كلاً من "امتلات"، و"تفقأت"، ولولا هذا التخصيص لبقى الإسناد مبهماً، والتمييز هنا تمييز نسبة، لأنه فسر أن نسبة امتلاء المتكلم كانت من الماء، وأن نسبة تفقئه كانت من الشحم.

¹ - المصدر السابق: 310 / 2

² - نفسه: 331 / 2

³ - نظام الجملة: 222

⁴ - الكتاب: 104 / 1

تخصيصه للإسناد الاسمي: نحو قول سيويه: "لا كزيد فارساً إذا كان الفارس هو الذي سميته، كأنك قلت: لا فارس كزيد فارساً."¹ فنجد أن الاسم الذي وقع تمييزاً منصوباً هو كلمة فارس في "لا كزيد فارساً." وخصص هذا التمييز "لا كزيد"، وميز نسبة عدم وجود شبيه له في الفروسية.

تخصيصه لطرف (ركن) من الإسناد: لتخصيص التمييز لطرف من الإسناد مواضع وصور عدة منها ما يلي:

العدد: أكد سيويه بأن العدد مبهم ويحتاج إلى ما يبينه في كثير من المواضع، منها تمييز ما جاوز أدنى العقود من أحد عشر إلى تسعين، حيث قال: "ولم يجز حين تجاوزت أدنى العقود [أي إذا جاوز العشرة] فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً، ولا يكون فيه الألف واللام."² وموضع الشاهد في قوله هذا هو قوله: "فيما تبين به من أي صنف العدد" إذ فيه دلالة على أن العدد مبهم يحتاج إلى ما يبينه. وكان سيويه صريحاً وواضحاً أكثر مما سبق. في موضع آخر عندما استند إلى قول الخليل وأتى به حجة في كون العدد يحتاج إلى ما يبينه، فقال: "وزعم الخليل... إذا قلت: لي عشرون فقد أجهمت الأنواع. فإذا قلت: درهماً فقد اختصت نوعاً وبه يعرف من أي نوع ذلك العدد."³ فهذا القول فيه حجة شافية على أن العدد مبهم، والتمييز يخصه ويبينه.

كناياته: وهي كم بنوعيتها الخبرية والاستفهامية وكأين وكذا، وهذه الألفاظ مبهمة لما كانت كناية عن العدد، فإنه يجرى عليها ما يجرى عليه، وهو التخصيص والتبيين. وتناول سيويه هذه الألفاظ المبهمة وما يخصها، ويبدو ذلك مما يلي:

- كم الاستفهامية: نحو: "كم درهماً لك."⁴ ف: "كم" هنا وقعت مبتدأ مبهما خصصت باسم منصوب بها على التمييز، وهو الدرهم، إذ بين الإبهام الموجود في كم بجعل السؤال عن العدد يقع على الدرهم لا غير.

كم الخبرية: نحو: "كم رجلٍ أفضل منك."⁵ فالاسم المجرور، وهو الرجل ميز "كم" ورفع إبهامها،

¹ - المصدر السابق : 2 / 173

² - نفسه : 1 / 207

³ - نفسه : 2 / 272

⁴ - نفسه : 2 / 158

⁵ - نفسه : 2 / 161

ويلاحظ في هذا الشاهد أن التمييز جاء مجروراً، ووجه الجر فيه عند سيبويه أن العرب قالت به، بل هو المقدم فيما يبدو لنا، حسب رأيه ويبين ذلك قوله: "واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد، إلا أن كم اسم و رب غير اسم بمنزلة من. والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجل أفضل منك تجعله خبر "كم". أخبرناه يونس عن أبي عمرو.¹"

- كَأَيْنَ: نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِّنْ قَرْيَةٍ﴾² فالتمييز في هذه الآية الذي رفع إبهام "كأين"، هو "من قرية"، وجاء تمييز "كأين" هنا مجروراً بـ"من" المؤكدة، وهذا هو الغالب عليه عند العرب كما بين ذلك سيبويه بقوله: "إن أكثر العرب يجرون تمييزها بمن التي تفيد معنى التوكيد."³

- كذا: نحو قولهم: "له كذا وكذا درهماً."⁴ فالدرهم هنا منصوب على التمييز، ومبين للإبهام الموجود في "كذا". ويلفت انتباهنا في "كذا" أن سيبويه لم يحتج بها إلا مكررة كما في هذا الشاهد الذي وقفنا عنده. ولو أردنا أن نستدل على أن "كم" بنوعيتها الخبرية والاستفهامية، و"كأين"، و"كذا وكذا" من كنايات العدد من كلام سيبويه، فإن الدليل هو قوله: "هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام. وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة كم، وهو كناية للعدد [إلى أن قال] وكذلك كأين رجلاً قد رأيت: زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلاً، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من. قال عز وجل: ﴿وَكَأَيِّنْ مِّنْ قَرْيَةٍ﴾.⁵ 6

المقدار: ألفاظ المقدار تقع مبهمه، ولذلك لا بد من اسم تعمل فيه، يوضح الإبهام، أو الغموض الذي يسودها، واستدل سيبويه على ما قلناه بأمثلة كثيرة منها قوله: "هذا راقود خلاً."⁷ فالراقود من أسماء المقدار جاء مبهماً، ووضحه وكشف عن الغموض الذي كان فيه، الاسم المنصوب به على التمييز، وهو الخل.

¹ - المصدر السابق: 161 / 2

² - الحج: 48، محمد: 13، الطلاق: 08

³ - الكتاب: 170 / 2

⁴ - المصدر نفسه: 170 / 2

⁵ - الحج: 48، محمد: 13، الطلاق: 08

⁶ - الكتاب: 170 / 2

⁷ - المصدر نفسه: 117 / 2

- **الضمير المبهم الذي لا مفسر له قبله:** يذهب بعض النحاة إلى أن الضمير المبهم، أو المميز على حد تعبيره، إذا كان عائداً إلى مجهول في الإسناد، فإن الاسم الذي يأتي بعده تمييزاً يتوجه إليه بالتخصيص - ليزيل إبهامه ويفسر من يعود إليه، وهو صاحب الضمير أو الذات المبهمة كما اصطلاح عليه هذا النحوي - أولى من أن يتوجه إلى تفسير النسبة المبهمة في الإسناد. ويكون هذا الضرب من الضمائر - أي الضمائر المبهمة التي لا عائد لها قبلها يوضح إبهامها - في أسلوب التعجب السماعي ك: "لله دره فارسا"، والقياسي في صيغته المعروفتين، وهما "ما أفعله وأفعل به". ويكون أيضاً في أسلوب المدح والذم كنعم وبئس، ويوضح هذا أكثر قول هذا النحوي: " وإنما يكون التمييز في مثل: لله در خالد فارساً من تمييز النسبة إذا كان المتعجب منه (وهو المميز) اسماً ظاهراً مذكوراً في الكلام كهذا المثال، أو كان ضميراً مرجعه معلوم؛ نحو: سجل التاريخ أبدع صور البطولة لخالد بن الوليد لله دره بطلاً أو ياله رجلاً أو حسبك به فارساً ... فالضمير هنا- وهو الهاء- معروف المرجع، فإن جهل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المفرد، لأن الضمير مبهم، فافتقاره إلى التمييز ليكون مرجعاً يبين ذات صاحبه، ويوضح حقيقته، أشد من افتقاره إلى بيان نسبة التعجب إليه (أي إلى صاحب الضمير) ... ومثل هذا يقال في الضمير المتصل بالصيغتين القياسيتين في التعجب وهما: ما أفعله وأفعل به، أما تمييز الضمير المستتر في نعم وبئس في مثل: الفارس نعم رجلاً. الجبان بئس جندياً. فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد، برغم أن مرجعه مذكور دائماً وهو التمييز، ومثله: ربه رجلاً.¹ ومثال هذا الضرب عند سيبويه: " ويحه رجلا ... وحسبك به رجلا.² فالهاء في كلا المثالين في موضع الفاعل ووقعت ضميراً مبهماً لا مفسر له قبله، ففسرت بالتمييز، وهو الرجل في المثالين. وهذا هو الأولى بدل من أن يكون التمييز مفسراً لنسبة الإعجاب إلى صاحب الضمير كما اصطلاح عليه ذلك النحوي .

- **السببية:** السببية من مخصصات الإسناد ومقيداته، وذلك يجعل الفعل المسند إلى الفاعل يقع سبباً لشيء ما، وعدد النحاة مجموعة من الحروف تحمل معنى السببية، وأهمها لام التعليل³، ويتضح معنى السببية عند سيبويه من قوله: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوف له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ... وذلك

1 - النحو الوافي : 2 / 427

2 - الكتاب: 2 / 174

3 - نظام الجملة : 243

قولك: فعلت ذلك حذار الشر، وفعلت ذلك مخافة فلان، وادخار فلان، وفعلت ذلك أجل كذا وكذا. فهذا كله ينتصب لأن مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله.¹ فالكلمة التي تعبر، أو تدل على معنى السببية في قوله هذا، كلمة "عذر" التي تعني حسب تفسير النحاة السبب.² والمفعول لأجله، أو معنى السببية الذي خصص الإسناد في هذه الشواهد، هو "حذار الشر"، و"مخافة فلان"، و"ادخار فلان"، و"أجل كذا وكذا"، إذاً فلولا هذه المفاعيل، أو هذه الأسباب لما وقعت هذه الأفعال.

- **المعية**: تخصص المعية الإسناد بحصره في معناها، ويتحقق هذا التخصص بحروف معينة أهمها ما يسمى ب: واو المعية، وبين بعض الدارسين المحدثين معنى المعية، أو المصاحبة المقيدة للإسناد، فقال: "ويتضح معنى التخصص باتجاه المصاحبة عندما نلاحظ الفرق بين جملة: نام الطفل، وجملة: نام الطفل واللعبة- فالإسناد في الجملة الأولى مطلق عام غير مخصص- أما الإسناد في الجملة الثانية، فقد خصص وضاق إطلاقه بذكر ما يصاحبه.³ ومعنى المعية عند سيبويه يبرز لنا من قوله: " هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه ... وذلك قولك: ما صنعت وأباك؟ ... إنما أردت: ما صنعت مع أباك؟".⁴ إذن فالمفعول معه هنا - كما فسر سيبويه- هو "أباك" وخصص الإسناد الفعلي، وهو " ما صنعت " ولولا هذا التخصص لاحتمل الكلام معنى آخر أعم وأشمل.

- **البدل**: يخصص البدل ما يبدل منه بتبيينه كما يقول بعض النحاة⁵، هذا على خلاف بينهم في إطلاق مصطلح البدل على بعض أنواعه.⁶ وبين سيبويه معنى التخصص في البدل في قوله: "تقول: رأيت قومك، ثم تبين من رأيت منهم، فتقول: ثلثهم أو ناساً منهم".⁷ والتخصص في البدل يقع على جزء من الإسناد.

1 - الكتاب: 1/ 367، 369

2 - ينظر هامش المصدر نفسه: 1/ 367

3 - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم: 209

4 - الكتاب: 1/ 297

5 - نظام الجملة: 269

6 - هناك خلاف في مفهوم البدل - باستثناء بدل الغلط والنسيان- أهو مستقل عن عطف البيان، أم هما شيء واحد، ينظر قواعد النحو في ضوء

نظرية النظم: 264

7 - الكتاب: 1/ 151

- **الصفة** : يذهب النحاة إلى أن الصفة تخصص جزءاً من الإسناد بتحديد دلالاته وحصرها في شيء ما، ويبين هذا بعض الدارسين المحدثين العرب بقوله : " النعت يقيد المنعوت بذكر صفته ولا شك أن ذكر الاسم من غير صفته أعم واشمل من ذكره مع صفته ويتضح هذا الفرق بين قولك: امتحنت الطلاب وقولك : امتحنت الطلاب الدارسين، ففي الجملة الثانية تحديد وتقييد ل:(الطلاب) بكونهم (الطلاب الدارسين) وليس عموم الطلاب.¹ ويظهر معنى التخصيص في الصفة عند سيبويه في قوله: " فأما النعت الذي جرى على المنعوت، فقولك : مررت برجل ظريف قبل فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد. وإنما صاراً كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف.² ويكون معنى التخصيص في الصفة في النكرات فقط. أما المعارف، فيكون فيها معنى التوضيح - كما هو معروف عند النحاة - ونجد معنى التوضيح في المعارف عند سيبويه في قوله : " وقد تقول: كان زيد الطويل منطلقاً إذا خفت التباس الزيدين.³ فالطويل فسرت الالتباس الكائن في زيد ووضحته، ولولا هذا التوضيح لبقى الكلام ملتبساً، لا يدري أي الزيدين المقصود، أهو الطويل أم القصير؟ .

- **عطف البيان** : يلاحظ معنى التخصيص في عطف البيان لجزء من الإسناد من تبيينه لما يعطف عليه، والبيان فيه مفهوم من اسمه، ويتبين لنا التخصيص في عطف البيان عند سيبويه مما نقله عن الخليل في هذا الشأن بقوله : " قلت : رأيت قول العرب يا أحنانياً زيداً أقبل. قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب.⁴ فنجد أن زيداً هنا يكون عطف بيان معطوفاً على الأخ ، حيث بينه بأنه زيد لا غير .

- **الإضافة المباشرة** : يكون معنى التخصيص في الإضافة المباشرة بما يسمى ب:" النسبة المباشرة . " ولم نقف على نص واضح لسيبويه يبين فيه معنى هذا التخصيص، ولكن يفهم ذلك من بعض تعابيره، ويبين ذلك ما ذهب إليه في إضافة الألقاب من أن المضاف يعرف وينكر بالمضاف إليه، واستدل على ذلك ب: "هذا قيس قفة " بتنوين قفة إذا أريد معنى التنكير، ونزعه منها إذا

¹ - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم : 256

² - الكتاب 421/1-422

³ - المصدر نفسه : 48/1

⁴ - نفسه : 184/2-185

أريد معنى التعريف¹، ومن ثم فإنه مفهوم من كلامه هذا إذا قيل: "هذا قيس" بلا إضافة احتمال مجموعة من القيسيين وإذا أضيف إلى قفة المنونة التي تفيد التنكير انحصر في القيسيين أصحاب القفف، وإذا أضيف إلى قفة غير المنونة انحصر في قيس صاحب القفة المعروف بها.

الإضافة غير المباشرة (الجار والمجرور): يتضح معنى التخصيص في الجار والمجرور للإسناد أو طرف منه مما يعرف بـ: "النسبة غير المباشرة." فأما تخصيصه للإسناد، فيتضح من إحلاله محل ما يخصص الإسناد كله، كالمفعول به، والمفعول لأجله وغيرهما، ومثال ذلك في شواهد سيبويه التي ساقها في تخصيص الإسناد كله وجاءت على صورة الجار والمجرور قوله: "وإذا قلت: مررت بزيد فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء."² فنرى من قوله هذا أن الفعل "مر" المسند إلى تاء المتكلم خصص المفعول به، وهو زيد الذي جاء غير معدى بنفسه، بل جاء معدى بحرف الجر، وهو "الباء" وهذه التعدية غير المباشرة - أي عن طريق حرف الجر - تعرف عند بعض النحاة بالمفعول به غير الصريح.³ إذن التخصيص الذي يكون للإسناد كله في المفعول به بالتعدية، يقوم به الجار والمجرور كما رأينا. وأما تخصيص الجار والمجرور لطرف من الإسناد، فيبدو من تخصيص تمييز المفرد لجزء من الإسناد، وذلك إذا كان التمييز مفسراً للمقدار، ومثال ذلك عند سيبويه قوله: "هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، وذلك قولك: هذا راقود خلا، وعليه نحي سمناء. وإن شئت قلت: راقود خل وراقود من خل."⁴ وموضع الشاهد في قوله هذا "راقود من خل"، حيث أجاز سيبويه أن ينوب الجار والمجرور، وهو "من خل" عن تمييز المفرد الصريح، وهو "خلاً"، لأن كليهما يدل على معنى واحد وهو تمييز المفرد، وإن كانا في الشكل مختلفين.

ج- صورها من حيث التعريف والتنكير:

أ- صور التعريف والتنكير في الحال: تدور صور التعريف والتنكير في الحال عند سيبويه في

غالبيتها بين الاسم والمصدر.

¹ - ينظر المصدر السابق: 294/3-295

² - نفسه: 421/1

³ - ينظر نظام الجملة: 315

⁴ - الكتاب: 117/2 التمييز في هذا راقود خلا، وراقود خل، وراقود من خل خصص جزءاً من الإسناد وهو راقود، لأن راقود من المقادير والمقدار لا يكون إلا ضمن تمييز المفرد، وتقوم حروف الجر في تخصيصها للإسناد بمعان عديدة أهمها الإضافة التي أشار إليها سيبويه عند كلامه عن حروف الجر الذي مر بنا وذلك في قوله: "وإذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء". ولمعرفة باقي المعاني التي تقوم بها حروف الجر عند تخصيصها للإسناد ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها: 203

- **المصدر** : يبدو أن المصدرالذي يأتي حالاً تتراوح صوره بين المصدر النكرة، والمصدر المعرف بالألف واللام ، والمصدر المضاف إلى المعرفة .

المصدر النكرة : يأتي المصدر نكرة في مواطن أهمها ما يلي :

المصدر بمعنى اسم الفاعل: ذكر سيويه أن بعض المصادر جاءت حالاً ومعناها معنى اسم الفاعل، وأورد منها قوله: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع منه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبراً ولقيته فجاءة ومفاجأة وكفاحاً ومكافحة...¹ وعد سيويه هذا الضرب من المصادر غير مطرد، لكونه مقصوراً على السماع بقوله : " وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأن المصدر هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً...²

• **المصدر الواقع بعد إما أو بعد الألف واللام الكمالية** : جعل سيويه المصدر الواقع بعد إما، أو الألف واللام الكمالية حالاً، ونجد ذلك في قوله : " هذا باب ما ينتصب من المصادر، لأنه حال صار فيه المذكور، وذلك قولك: أما سمناً فسمين، وأما علماً فعالم وزعم الخليل رحمه الله، أنه بمنزلة قولك : أنت الرجل علماً ودينياً وأنت الرجل فهماً وأدباً أي أنت الرجل في هذه الحال.³

• **المصدر الدال على العموم** : وينقسم هذا المصدر إلى قسمين: قسم جمده على الحالية، وقسم لم يجمده عليها .

الجماد على الحالية : مثل: قاطبة وطراً وعمماً، وبين سيويه كيف كونها جامدة ونكرة بقوله: "قولك: مررت بهم قاطبة ومررت بهم طراً أي جميعاً، إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل المصادر بمنزلة العراك، كأنه قال : مررت بهم جميعاً فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به فصار طراً وقاطبة بمنزلة سبحان الله في بابه، لأنه لا يتصرف كما أن طراً، وقاطبة لا يتصرفان، وهما في موضع المصدر، ولا يكونان معرفة.⁴ وزاد إليهما "عمماً" فقال : "ومثل قولك: مررت بهم

¹ - الكتاب : 369/1

² - المصدر نفسه : 370/1

³ - نفسه : 384/1

⁴ - ينظر نفسه : 376/1

عماءً، ولا يكون مثل "جميعاً" لما ذكرت لك.¹ يريد ما سبق ذكره في تفسير "طراً وقاطبة"، وهو أنهما لا يتصرفان تصرف "جميعاً" وما أشبهه.²

غير الجامد على الحالية : مثل : "جميعاً وعمامة وجماعة". وعلل سيويه عدم جمودها بقوله : "هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم وذلك قولك : مررت بهم جميعاً وعمامة وجماعة كأنك قلت : مررت بهم قياماً. وإنما فرقنا بين هذا الباب والباب الأول (يريد بالأول باب قاطبة وطراً)، لأن الجميع وعمامة اسمان متصرفان، تقول : كيف عامتكم؟ وهؤلاء قوم جميع. فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم تضيف."³

المصدر المعرف بالألف واللام : يجيء في مواضع منها ما يلي :

المصدر بمعنى اسم الفاعل : مثل له سيويه بقول لبيد بن ربيعة:⁴

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال.

فلقد جعل سيويه المصدر المعرف بالألف واللام، وهو "العراك" منصوباً على الحال، ومؤولاً بنكرة في المعنى، وجعل ما أتى من هذا الباب مقصوراً على السماع، ويبدو هذا من تعليقه على بيت لبيد ابن ربيعة السابق، حيث قال : "كأنه قال: اعتراكاً. وليس كل مصدر في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل مصدر في باب الحمد لله والعجب لك تدخله الألف واللام."⁵ هذا تأويل الحال على معنى المصدرية، أما تأويله على معنى اسم الفاعل فهو كأن تقول: فأرسلها معتركة، ومفهوم هذا من إدراج سيويه هذا الضرب من المصادر - أعني العراك وما يشابهه - مع المصادر النكرة التي جاءت بمعنى اسم الفاعل ووقعت حالاً ضمن باب واحد.⁶

المصدر الدال على العموم : يتضح ذلك من قول سيويه : "هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو: العراك، وهو قولك : مررت بهم الجماء الغفير، والناس فيها الجماء الغفير. فهذا ينتصب كانتصاب العراك"⁷ واحتج سيويه لنصب الجماء الغفير كنصب العراك

¹ - المصدر السابق : 378/1

² - ينظر نفسه : 376/1

³ - نفسه : 376/1-377

⁴ - ديوانه، بيروت، دار صادر، د ط، د ت : 108. في الديوان : فأوردها بدل فأرسلها.

⁵ - الكتاب : 372/1

⁶ - ينظر المصدر نفسه : 370/1 وما بعدها

⁷ - نفسه : 375/1

بقول الخليل: "إنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام." ¹ ومما سبق نرى أن معنى "الجماء الغفير" جامين غافرين بالنصب على الحال، فهو معرفة مؤول بنكرة كما بين السيرافي. ²

المصدر المضاف إلى معرفة: يكون المصدر المضاف إلى معرفة حالاً في مواضع منها:

المصدر بمعنى اسم الفاعل: مثاله قول سيبويه بما نصه: "قولك: طلبته جهدك كأنه قال: اجتهداً، وكذلك طلبته طاقتك." ³ يريد أن المصدر في كلا الشاهدين مؤول بنكرة أي بمعنى اجتهداً وطاقة، وما دام أول بنكرة يصح فيه معنى الحال، ويصح في هذين الشاهدين معنى الحال بمعنى اسم الفاعل على تقدير: "مجتهداً ومطيقاً"، وهذا وجه الشاهد فيهما وإن لم يفسره سيبويه، إلا أنه مفهوم من إدراجه هذين الشاهدين مع المصدر النكرة بمعنى اسم الفاعل في باب واحد. ⁴ وهذا الضرب من المصادر أعني "جهدك وطاقتك" مقصور هو أيضاً على السماع، بدليل قول سيبويه: "وليس كل مصدر يضاف كما أن ليس كل مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب." ⁵

المصدر المخصص بالجار والمجرور: ذكر منه سيبويه: "رجع فلان عوده على بدئه وانثنى فلان عوده على بدئه." ⁶ واعتبره مؤولا بنكرة، حيث قال في ذلك: "كأنه قال انثنى عوداً على بدء ولا يستعمل في الكلام رجوع عوداً على بدء، ولكنه مثل به." ⁷

المصدر غير المخصص بالجار والمجرور وليس بمعنى اسم الفاعل: نحو قولك: "هذه مائة ضرب الأمير وهذا ثوب نسج اليمن." ⁸ وهو أيضاً مؤول بنكرة، يبين ذلك قول سيبويه: "كأنه قال: نسجاً وضرباً." ⁹

¹ - المصدر السابق: 375 / 1

² - ينظر: شرح كتاب سيبويه: 262/2

³ - الكتاب: 373/1

⁴ - ينظر: المصدر نفسه: 370/1 وما بعدها

⁵ - نفسه: 393/1

⁶ - نفسه: 391/1 - 392

⁷ - نفسه: 392/1

⁸ - نفسه: 2: 120

⁹ - نفسه: 120/2

المصدر الدال على العموم : نحو قول سيويه : " ومررت بهم قضهم بقضيضهم. " ¹ أي جميعاً كما فسره سيويه ²، ومن ثم فهو مؤول في المعنى بنكرة، ونجد ذلك في قول سيويه : " كأنه يقول: مررت بهم انقضاضاً، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به كما كان إفراداً تمثيلاً. " ³

المصدر المضاف إلى نكرة : يبدو ذلك من المصدر التشبيهي العلاجي بقول سيويه فيه: " ويدلك على أنك إذا قلت : فإذا له صوت صوت حمار، فقد أضمرت فعلاً بعد " له صوت "، وصوت حمار انتصب على أنه مثال أوحال يخرج عليه الفعل - أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضرمه. فمن ذلك قول الشاعر: ⁴

إذا رأني سقطت أبصارها دأب بكار شايت بكارها.

ويكون على غير الحال، وإن شئت بفعل مضمر، كأنك قلت : تدأب، فيكون أيضاً مفعولاً وحالاً، كما يكون غير حال. " ⁵ فما نلاحظه من قوله هذا هو أنه يجيز في المصدر التشبيهي العلاجي - وهو هنا " صوت حمار، ودأب بكار " - المضاف إلى نكرة أن يكون حالاً، وهو عبر عنه بالمثال أو المفعول أو الحال، كما يجيز فيه أن يكون مفعولاً مطلقاً، وهو ما عبر عنه بغير الحال. ⁶

الاسم : تجيء صور الحال في الاسم نكرة ومضافاً إلى معرفة .

الاسم النكرة : يأتي نكرة في مواضع أهمها ما يلي :

الاسم الدال على السعر : نحو : " بعته داري ذراعاً بدرهم، وبعته البر قفيزين بدرهم. " ⁷ فمعنى التسعير هو أنه جعل قيمة الذراع وسعره تساوي درهماً، وهكذا بالنسبة للقفيزين، وهذا ما أوضحه السيرافي بقوله: " فإذا بعت الشاة بدرهم فالمعنى بعت الشاة مسعراً على شاة بدرهم. " ⁸ ومنع سيويه في هذا الموضوع أن يحذف المخصص للحال، وهو الجار والمجرور - أي بدرهم - لئلا يختل المعنى المراد، ويبدو هذا من قوله : " ولا يجوز أن تقول : بعت داري ذراعاً

¹ - المصدر السابق : 374/1

² - ينظر نفسه : 377/1

³ - نفسه : 375 /1

⁴ - نفسه : 357/1

⁵ - نفسه : 358 - 357 /1

⁶ - شرح كتاب سيويه : 2 / 242 - 243

⁷ - ينظر الكتاب : 392/1

⁸ - شرح كتاب سيويه : 284/2

وأنت تريد بدرهم فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع.¹ ونقل سيبويه عن الخليل أنه لا يجوز تعريف الاسم المنصوب على الحال بالألف واللام إذا كان دالاً على التسعير، وإلا ارتفع هذا الاسم على الابتداء وما بعده خبره، ونستشف هذا من قوله: "وزعم أنه يقول [أي الخليل] : بعت داري الذراعان بدارهم وبعث البر القفيزان بدرهم."²

الاسم الدال على الترتيب والموالاتة : نحو: بينت له حسابه باباً باباً، وتصدقت بمالي درهماً درهماً³ ولم يجز سيبويه في هذا الضرب حذف أحد الاسمين المتواليين، لأن دلالتهما على الترتيب والموالاتة تكون بتلازمهما. وبحذف أحدهما يخرج الكلام من معنى الترتيب والموالاتة إلى معنى آخر، ويفسر هذا قوله: "ولا يجوز أن تقول: بينت له حسابه باباً فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حساباً باباً واحداً غير مفسر، ولا يجوز تصدقت بمالي درهماً فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهم واحد."⁴

الاسم الدال على الأطوار : نحو: "هذا بسرّاً أطيب منه رطباً."⁵ ف: "بسرّاً ورطباً" حالان من هذا عند سيبويه وليس خبرين لكان المحذوفة كما بين سيبويه.⁶ والمعنى كما قدره السيرافي " هذا إذ كان بسرّاً أطيب منه إذا كان رطباً أو تمرّاً."⁷

الاسم الدال على جنس صاحبه أو أصله : نحو: "هذه جبتك خزاً."⁸ فالحال هنا بينت أصل الجبة وجنسها وهو الخبز.

الاسم الدال على المفاعلة : نحو: "بايعته يداً بيداً."⁹ ومعناه عند سيبويه أنه بايعته نقداً وبالتعجيل.¹⁰ ومنع سيبويه في هذا الموضع أيضاً أن يحذف الجار والمجرور المخصص للحال، لأن

¹ - الكتاب : 393/1

² - المصدر نفسه : 394/1

³ - ينظر نفسه : 392/1

⁴ - نفسه : 393/1

⁵ - ينظر نفسه : 400/1

⁶ - ينظر نفسه : 400/1

⁷ - ينظر : شرح كتاب سيبويه : 289/2

⁸ - ينظر الكتاب : 118/2

⁹ - ينظر المصدر نفسه : 391/1

¹⁰ - ينظر نفسه : 391/1

معنى المفاعلة لا يكتمل ولا يتضح إلا به، ونلمس هذا من قوله : " ولا يجوز أن تقول : بايعته يداً، لأنك إنما تريد أن تقول : أخذ مني وأعطاني، وإنما يصح المعنى إذا قلت : بيد لأنهما عملاقان." ¹

الاسم المضاف إلى معرفة : من ذلك ما يلي :

الاسم الدال على المفاعلة : نحو : " كلمة فاه إلى في." ² وهو مؤول في المعنى بنكرة بدليل قول سيويه : " كأنه قال : كلمته مشافهة." ³ ولا يجيز فيه سيويه أيضاً أن يحذف الجار والمجرور المخصص له - كما سبق في الاسم النكرة - لأن معنى المفاعلة متعلق به، ويؤكد هذا قوله : " ولا يجوز أن تقول : كلمته فاه حتى تقول : إلى في، لأنك تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، وإنما يصح المعنى إذا قلت : إلى في." ⁴

الاسم الدال على العدد : نحو : " وحده "، ونحو: " ثلاثهم إلى عشرتهم." ⁵ وهو أيضاً مؤول بنكرة، كما أوضح سيويه مستنداً في ذلك إلى قول الخليل أن نصب "وحده"، و" خمستهم " بمعنى أفردتهم إفراداً. ⁶

ومما يلحق بصور التعريف والتنكير في الحال عند سيويه معرفة حكم صاحب الحال من حيث التعريف والتنكير.

تعريف صاحب الحال : ذهب سيويه إلى أن الأصل في صاحب الحال أن يكون معروفاً، وإلا صار الحال صفة ⁷، لأنه صفة في المعنى كما قال بعض النحاة فيما سبق ذكره ⁸، ويبدو هذا من قول سيويه : " وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مررت بماء قعدة رجل؛ والجر الوجه. وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا : هذا زيد الطويل، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة

¹ - المصدر السابق: 392/1

² - نفسه : 391/1

³ - نفسه : 391/1

⁴ - نفسه : 392/1

⁵ - ينظر نفسه : 373/1

⁶ - ينظر نفسه : 374/1

⁷ - ينظر نظام الجملة : 182. وينظر الكتاب : 08 /2

⁸ - ينظر : 29 من البحث.

النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة؛ وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها.¹

وهذا يستدعي أن نشير إلى الفرق بين الحال من النكرة والحال من المعرفة، وهو أن الحال من النكرة تنوب عنها الصفة النكرة، لأنها من جنسها - أي من جنس النكرة - ولما كانت من جنسها يصح أن تكون صفة لها، وليس الأمر كذلك بالنسبة للمعرفة، إذ لا يصح أن تنوب الصفة النكرة عن الحال من المعرفة، إذ لا يصح أن توصف المعرفة بنكرة، ونقصد بالنكرة هنا النكرة المحضة، وأكد هذا السيرافي مع زيادة بيان بقوله: "الحال من النكرة كالحال من المعرفة فيما يوجبه العامل غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة، والصفة مشاكلة للفظ الأول فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول، وذلك قولك: جاءني رجل راكب في حال مجيئه، ولست تريد بيان رجل في حال إخبارك، وإذا قلت: جاءني رجل راكباً، فذلك المعنى تريد [أي تريد في حالة مجيئه] فكرهوا العدول عن لفظ مشاكل للفظ الأول يخالفه لغير خلاف في المعنى، فلذلك آثروا الصفة في النكرة على الحال. وأما المعرفة، فإن فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة، لأنك إذا قلت: جاءني زيد أمس الراكب. فالراكب صفة لزيد في حال إخبارك؛ لأن زيدا معرفة تحتاج إلى أن يعرفه المخاطب في حال إخبارك. فإذا قلت جاءني [زيد] أمس راكباً. فالركوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك."² والذي نفهمه من قول السيرافي هذا الذي ذكر فيه الفارق بين الحال من النكرة، والحال من المعرفة، هو أن الحال من النكرة والصفة منها بمعنى واحد نحو: جاء رجل راكب وجاء رجل راكباً. أما الحال من المعرفة، فيختلف عن الصفة منها، نحو: جاء زيد الراكب، وجاء زيد راكباً، لأن قولنا: "زيد الراكب" - على الصفة - فيه معنى الثبوت والرسوخ، وقولنا: "زيد راكباً" - على الحال - فيه معنى التغير وعدم الثبوت والرسوخ. أي أن صفة الركوب حالة تعترضه وليست صفة دائمة فيه. وربما لهذا السبب لم يأت الحال إلا نكرة - حتى وإن سمع معرفة في ألفاظ معينة، فهو مؤول بنكرة - ويبدو أن سيبويه أكد على هذا الذي ارتأيناه من كون الحال لا يكون إلا نكرة بكلام مفصل أعمق مما قلناه، وذلك بقوله: "ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للنكرة كما جاز حالا للمعرفة، ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما

¹ - الكتاب: 112/2 - 113

² - شرح كتاب سيبويه: 441/2 - 442

تكون النكرة فتلتبس بالنكرة، ولوجاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبد الله إذا كان عبد الله اسمه الذي يعرف به وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه، إنما تكون المعرفة مبنياً عليها، أو مبنية على اسم أو غير اسم، وتكون صفة لمعروف لتبينه وتؤكدده، أو تقطعه من غيره، فإذا أرادت الخبر الذي يكون حالاً وقع فيه الأمر، فلا تضع في موضعه الاسم الذي جعل ليوضح به المعرفة أو تبين به. فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك. فهذا أمر النكرة، فأجره كما أجره، وضع كل شيء موضعه.¹

تنكير صاحب الحال : قلنا فيما سبق أن أصل صاحب الحال أن يكون معرفة، ولكن قد يأتي نكرة مخصصة بنوع من أنواع التخصيص، وهو ما يعرف بمسوغات مجيء الحال من النكرة، ومن أهم ذلك ما يلي :

تقديم الصفة على الموصوف : يرى سيبويه أن الصفة إذا تقدمت موصوفها انتصبت على الحال، لأنه يستقبح أن يقع صفة لها ما كانت صفة له، ويظهر هذا من قوله : " هذا باب ما ينتصب بأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله، وذلك قولك : هذا قائماً رجلاً، وفيها قائماً رجلاً. لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم وجعلت القائم حالاً، وكان المبني على الكلام الأول ما بعده.² وأجاز سيبويه النصب على الحال من الاسم النكرة، لأنه تخصص بتقديم ما كان وصفاً له، وبالرغم من إجازة سيبويه النصب على الحال من النكرة في هذا الموضع، فقد استقله في الكلام العربي، واستكثره في الشعر بقوله : " وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام.³ ويصح أن يأتي الحال في هذا الموضع من المعرفة - أي من الضمير في الجار والمجرور، وهو الهاء في "فيها"، ومن الاسم المبهم، وهو " هذا " في نحو : " فيها قائماً رجلاً، وهذا قائماً رجلاً " - وهو أقوى من إتيانه من النكرة التي هي " رجل " في نحو : " فيها قائماً رجلاً " وغيره. وهذا ما عبر عنه ابن جني بقوله: "باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعاً فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟"⁴ وجعل من هذا الباب جواز مجيء الحال من المضمرة في الجار

¹ - الكتاب : 113/2 - 114

² - المصدر نفسه : 122/2

³ - نفسه : 124/2

⁴ - الخصائص ، ابن جني ، حققه : محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط 1 ، 2006، : 630/2

والمجرور، كما جاز أن يجيء من النكرة في نحو قولك: "فيها قائماً رجل"، وبين: أن سيبويه لم يكن ليغفل عن ذلك، ولكنه أفتى بالوجه الأضعف، لأنه وجه صحيح، وهكذا فعلت العرب.¹ وما ذهب إليه ابن جني انتقضه ابن القيم (ت751هـ)، إذ يرى أن تقدير المضمرة في الجار والمجرور (أو الظرف بتعبير سيبويه) المقدم، وهو "فيها" في نحو: "فيها قائماً رجل" يشبهه بالفعل، والفعل إذا كان فاعله ضمير مقدر لا يبرز، ومن ثم، فإن تقدير المضمرة في "فيها" لا يصح مع وجود الهاء التي أغنت عنه، بل من التناقض أن يقدر مع وجودها، ويؤكد هذا كلامه حينما علق على ما ذهب إليه سيبويه من أن الحال وقعت من النكرة في مثل:²

لمية موحشاً طلل

حيث قال: "فاعلم أن الظرف إذا تقدم وقدرت فيه الضمير صار بمنزلة الفعل العامل، فإنه لا يحتمل الضمير إلا وهو بمنزلة الفعل أو ما أشبهه، وإذا صار بمنزلة الفعل وهو مقدم وجب أن يتجرد من الضمير قضاء لحق التشبيه بالفعل وقيامه مقامه. فتعدي الضمير فيه ينافي تقديره."³

النكرة الموصوفة: أجاز سيبويه أن يأتي الحال من نكرة موصوفة، واحتج بقول بعض الثقات، فقال: "وزعم من نثق به أنه سمع رؤية يقول: هذا غلام لك مقبلاً جعله حالاً ولم يجعله من اسم الأول."⁴

النكرة المضافة إلى نكرة: يصح أن يأتي الحال من نكرة مضافة إلى نكرة حسب ما ذكره سيبويه، ويتجلى هذا من قوله: "ومن قال: هذا أول فارس مقبلاً، من قبل أنه لا يستطيع أن يقول: هذا أول الفارس، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أن درهماً في قولك: عشرون درهماً معرفة، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا يجزئهم عن ذلك."⁵ ويذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن السبب في مجيء الحال من النكرة ليس مثل هذا التسويغ، أو التخصيص، وإنما هو المعنى. وبين ذلك قوله: "ونحن نرى أن لا داعي لهذه المسوغات، وإنما المسوغ المعنى، فمعنى الحال

¹ - ينظر المصدر السابق : 632/2-633

² - ديوانه، جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت، لبنان، دار الثقافة، د ط، 1971: 506

³ - بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، بيروت، دار الكتاب العربي، د ط، د ت : 187/1-188

⁴ - الكتاب : 113/2

⁵ - المصدر نفسه : 112/2

غير معنى الصفة، فإن أردت الحالية نصبت، وأن أردت الصفة أتبعته.¹ وركز هذا الباحث على التفريق بين معنى الصفة ومعنى الحال، لأن فيهما يبرز الاشتباه من ناحية المعنى، ويحتاجان إلى ما يفرق بينهما، ولذلك لجأ كثير من النحاة إلى التسويغ اللفظي (الشكلي)، ولجأ هذا الباحث إلى التسويغ المعنوي للتفريق بين معانيهما، ومن ثم فهو يرى أن معنى الحال سوغه غرض التقديم، وهو العناية بالمقدم والاهتمام به.² ومن هنا يتبين لنا أن النحاة المتقدمين كانوا أحياناً يهتمون بالشكل كثيراً ويهملون المعنى.

ب- صور التعريف والتنكير في العدد وتمييزه : نظراً لكون سيبويه يعد التمييز نكرة عدا تمييز العدد، سنقصر البحث هنا على صور التعريف والتنكير في العدد وتمييزه³، لأنهما يجيئان معرفة ونكرة عدا بعض الصور التي يجيء فيها العدد وتمييزه نكرة فقط.

من ثلاثة (03) إلى عشرة (10) : بين سيبويه أن العدد من ثلاثة إلى عشرة تلزمه الإضافة. ويأتي نكرة أو معرفة تبعاً لتمييزه، فإن كان تمييزه نكرة كان نكرة، وإن كان تمييزه معرفة كان معرفة، ويوضح هذا قوله : " تقول : فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما بيني لجمع أدنى العدد، إلى أدنى العقود⁴، وتدخّل في المضاف إليه الألف واللام، لأنه يكون الأول به معرفة. وذلك قولك : ثلاثة أبواب وأربعة أنفس وأربعة أثواب. وكذلك تقول : فيما بينك وبين العشرة؛ وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب، وستة الأجمال. فلا يكون هذا أبداً إلا غير منون يلزمه أمر واحد.⁵"

من أحد عشر (11) إلى تسعة عشر (19) : لا يأت العدد ولا تمييزه في هذا الصورة عند سيبويه معرفةً بدليل قوله : " فإذا زدت على العشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول اسماً واحداً استخفافاً، ويكون في موضع اسم منون. وذلك قولك : أحد عشر درهماً، وإحدى عشرة جارية. فعلى هذا يجري من الواحد إلى التسعة.⁶ فموضع الشاهد قوله : " ويكون في موضع اسم

¹ - معاني النحو : 192/2

² - ينظر المرجع نفسه : 193/2 - 194

³ - ذكرنا صور التعريف والتنكير في العدد من باب إتمام الفائدة لا غير

⁴ - أدنى العقود : العشرة

⁵ - الكتاب : 206/1

⁶ - المصدر نفسه : 206/1

منون " يعني أنه نكرة، وأكد على هذا بقول آخر قال فيه: "ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما يبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا تكون فيه الألف واللام".¹

من عشرين (20) إلى تسعين (90): حكمه حكم سابقه في أنه لا يكون إلا نكرة، هو وتمييزه، ويظهر هذا من مجموع قولين لسيبويه، الأول منهما قوله: " فإذا ضاعفت أدنى العقود، كان له اسم من لفظه ولا يثنى العقد. ويجرى ذلك الاسم مجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للثنائية ... وذلك قولك: عشرون درهماً. فإن أردت أن تثبت أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجري مجرى الاسم الذي كان للثنائية، وذلك قولك: ثلاثون عبداً. وكذلك إلى أن تتسعه، وتكون النون لازمة له، كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة. وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً، لأنها ليست كالصفة التي فيها معنى الفعل، ولا التي شبهت بها، فلم تقو تلك القوة، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً، ولا تكون فيه الألف واللام ... وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أي صنف العدد".² والثاني قوله بما نصه: " قولهم عشرين درهماً، إنما أرادوا عشرين من الدراهم. فاختصروا واستخفوا. ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته، فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه".³ فنجد من هذين القولين أن سيبويه أشار في الأول منهما إلى لزوم التنكير لتمييز العدد من عشرين إلى تسعين، وهو ما عبر عن بقوله: " ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما يبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً، ولا تكون فيه الألف واللام ... وكذلك هو إلى تسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أي صنف العدد." وأشار في الثاني منهما إلى لزوم التنكير للمميّز، وهو العدد من عشرين إلى تسعين، وإن اكتفى بذكر عشرين، لأن حكم ثلاثين إلى تسعين حكم عشرين بالقياس. وقلنا بلزوم التنكير لهذا الصنف من العدد، لأن سيبويه قاسه على أفعل التفضيل الذي لا يرى فيه إلا لزوم التنكير إن لم يضاف إلى اسم معرف إذا قصد تعريفه. وعشرون وما يجري مجراها لا تصح فيه الإضافة. إذن هي ألزم للتنكير. ثم أن لزوم التنكير لعشرين وما يجري مجراها مفهوم من قول السيرافي بما نصه: " إذا ذكرنا المقدار الذي هو العدد، لم يعلم على ماذا وقع، لأن الأنواع كلها مشتملة على المقادير، فلا بد من ذكر

¹ - المصدر السابق : 207/1

² - نفسه : 206/1-207

³ - نفسه : 203/1

النوع المذكور مقداره؛ ليعلم أنه المقصود بالكلام، فلما كانت الحاجة إلى ذكر النوع ... وجب أن نذكر منه نكرة شائعة فيه؛ لأن كل ما كان معروفاً هو في حكم نفسه، ولا يذهب الوهم إلى غيره، والنكرة شائعة في نوعها، فإذا أردنا إبانة النوع أبناه بالشائع فيه دون المنفرد منه.¹

المائة (100) والألف (100) ومضاعفاتها : يرى سيبويه أن المائة والألف ومضاعفاتها يأتيان نكرة ومعرفة مع تمييزهما، ويتضح هذا من مجموع قولين له. الأول منهما قوله : " فإذا بلغت العقد الذي يليه [يعني العقد الذي بعد عقد العشرين ومايجري مجراها، وهو عقد المائة وما يجري مجراها] تركت التنوين والنون وأضفت، وجعلت الذي يعمل فيه ويبين به العدد من أي صنف هو واحداً، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه، إلا أنك تدخل فيه الألف واللام، لأن الأول يكون به معرفة ... وذلك قولك: مائة درهم ومائة درهم. وذلك أن ضاعفته قلت: مائتا درهم ومائتا الدينار. وكذلك العقد الذي بعده، واحداً كان أو مثنى، وذلك قولك: ألف درهم وألفا درهم.² والثاني قوله: "وزعم يونس والخليل رحمهما الله، أن الدرهم ليست نكرة؛ لأنهم يقولون: مائة الدرهم التي تعلم، فهي بمنزلة عبد الله.³

صور التعريف والتنكير في بعض التوابع (الصفة ، البدل) : قبل أن نتكلم عن صور التعريف والتنكير في هذين التابعين نتكلم عن شيء لصيق بذلك، وهو ما يعرف بالمطابقة، لأنه يراعى فيها جانب التعريف والتنكير.

الصفة : يشترط فيها سيبويه المطابقة، إذ لا يصح أن توصف نكرة بمعرفة، أو معرفة بنكرة عنده، ونجد ذلك في قوله : "واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة.⁴ ويؤكد على هذا الأمر في موضع آخر بقوله : " وألزموا صفة النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة.⁵

¹ - شرح كتاب سيبويه : 66/2

² - الكتاب : 207/1

³ - المصدر نفسه : 428/1

⁴ - نفسه : 06/2

⁵ - نفسه : 113-112/2

البدل : لا يشترط فيه سيويه المطابقة، إذ يصح أن تبدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، وفي عدم مراعاة هذه المطابقة في البدل من حيث التعريف يقول ما نصه : " هذا باب بدل المعرفة من النكرة"¹

واستشهد على ذلك بنحو : " مررت برجل عبد الله."² هذا فيما يتعلق ببدل المعرفة من النكرة، أما فيما يخص بدل النكرة من المعرفة فاحتج له بمثل : " مررت بأخويك مسلماً وكافراً."³ ووجه الاحتجاج فيه يتضح من تعليقه على هذا الشاهد بقوله : " هذا على من جر وجعلهما صفة للنكرة، ومن جعلهما بدلاً من النكرة جعلهما بدلاً من المعرفة."⁴ يريد أن الصفة المفردة وهي " مسلماً وكافراً " لو كان موصوفها نكرةً لكانت مجرورة، فلما كان معرفة انقلبت الصفة إلى الحال، لأن النكرة لا توصف بمعرفة، ولا المعرفة توصف بنكرة، أي لا بد من مراعاة هذا التطابق في الصفة كما ذكرنا من قبل، هذا معنى قوله: " هذا على من جر وجعلهما صفة للنكرة." أما معنى قوله : " ومن جعلهما بدلاً من النكرة جعلهما بدلاً من المعرفة. " فهو توجيه آخر لهذا الشاهد، وهو بيت القصيد، لأنه هو الحجة في جواز إبدال النكرة من المعرفة، ومن ثم فالشاهد على معنى البدل يكون بأن تقول: مررت بأخويك مسلم وكافر على وجه الجر، وصح إبدال النكرة من المعرفة، لأنه لا يشترط فيه المطابقة من وجه التنكير والتعريف. وكلامنا عن المطابقة من حيث التعريف والتنكير في هذين التابعين يقودنا إلى الكلام عنها فيما بقي من التوابع، ويتضح ذلك مما يلي :

التوكيد : يشترط فيه سيويه المطابقة، لأن النكرات لا تؤكد بالمعارف عنده، وفي هذا يقول: "كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه معطوفاً على نكرة في قولهم: مررت برجلٍ نفسه، ومررت بقومٍ أجمعين."⁵ ويريد بالعطف هنا التوكيد.

العطف :

عطف البيان : يشترط فيه سيويه المطابقة من حيث التعريف والتنكير فيما يبدو لنا من بعض النصوص التي وقفنا عليها عنده، حيث نجد أنه ضرب في مطابقة عطف البيان للمعرفة مثلاً

¹ - المصدر السابق : 14/2

² - نفسه : 14/2

³ - نفسه : 09/2

⁴ - نفسه : 09/2

⁵ - نفسه : 386/2

هو: "مررت بأخيك زيد." ¹ فزيد عطف بيان لأخيك حسبما يراه سيبويه، وهما معاً معرفة. ونجد في المقابل أن سيبويه استشهد في مطابقة عطف البيان للنكرة بقول العجاج: ²

خوى مستوياتٍ خمسٍ كركرةٍ وثفناثٍ ملسٍ.

وعلق عليه بقوله: " وهذا يكون على وجهين: على البدل وعلى الصفة." ³ ويقصد بالصفة هنا عطف البيان، حيث وقعت " كركرة " عطف بيان لمستويات. ⁴ ومن هذين النصين نرى أن عطف البيان يطابق المعطوف عليه في التعريف والتنكير.

- **عطف النسق** : لا يشترط فيه سيبويه المطابقة، والدليل على ذلك قوله: " واعلم أن المعرفة والنكرة في باب الشريك والبدل سواء." ⁵ فيفهم من هذا القول - فيما بدا لنا - أن عطف النسق، وهو ما عبر عنه بالشريك لا تشترط فيه المطابقة، كما هو الشأن في البدل. وخلاصة القول التي نخرج بها في كلامنا عن التطابق من حيث التعريف والتنكير في التوابع، هي أن التطابق لا يعمها كلها - كما رأينا - ويبدو أن عدم شمول التطابق من حيث التعريف والتنكير للتوابع كلها يلفت انتباهنا إلى ما توصل إليه بعض الباحثين المحدثين في هذه المسألة، وهو أن بعض القواعد النحوية تتطلب أحياناً عدم المطابقة من حيث التعريف والتنكير كالحالة التي يكتسي فيها المضاف التعريف من المضاف إليه، ومثال ذلك: كلية دار العلوم، فنجد أن كلمة "دار" نكرة اكتست التعريف من كلمة "العلوم" المعرفة بالألف واللام، كما نجد أن كلمة "كلية" نكرة اكتست التعريف مما أضيف إلى معرفة، وهو "دار العلوم". هذا من جانب، ومن جانب آخر، نجد أن اللغة تستوجب أحياناً عدم المطابقة من حيث التعريف والتنكير للتمييز بين تراكيبها، ويتضح هذا من قولنا مثلاً: عاد محمد المبتهج، وعاد محمد مبتهجاً، لا شك أن هناك فرقاً بينهما، وهو أن الأول الابتهاج سجية فيه، والآخر حالة يمر بها فقط، ثم تزول، ومن ثم يتبين لنا أنه لولا عدم التطابق من حيث التعريف والتنكير، ما كنا لنميز بين هذه التراكيب. ⁶

¹ - ينظر المصدر السابق : 194/2

² - ديوانه، تقدم وتحقيق : سعدي ضناوي ، بيروت ، دار صادر ، ط 1 ، 1997 : 358

³ - الكتاب : 432/1

⁴ - ينظر هامش المصدر نفسه : 432/1

⁵ - متن المصدر نفسه : 432/1

⁶ - ينظر :الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم ، القاهرة ، دار غريب ، ط 1 ، 2006 : 208

صور التعريف والتنكير في الصفة : لما كان سيويه يشترط المطابقة بين الصفة والموصوف من حيث التعريف والتنكير، كان لا بد من الفصل بين صور تعريفها، وصور تنكيرها.

صور الصفة المعرفة : تدور صور الصفة المعرفة عند سيويه بين ضروبها الأربعة، أي بين العلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة، والمبهم، والمعرف بالألف واللام¹، وذلك حسبما يلي :

العلم الخاص : يوصف العلم الخاص بثلاث معارف، هي : المضاف إلى المعرفة، والمعرف بالألف واللام، والأسماء المبهمة، وفي وصفه يقول سيويه : "واعلم أن العلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء : بالمضاف إلى مثله [يريد بمثله المضاف إلى المعرفة]، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة . فأما المضاف فنحو: مررت بزيد أخيك. والألف واللام نحو قولك : مررت بزيد الطويل، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام. وأما المبهمة فنحو: مررت بزيد هذا وبعمره ذاك."² واستثنى من وصف العلم الخاص بالمضاف إلى المعرفة التراكيب الإضافية المبهمة كمثلك إذا كانت بمعنى كل الكمالية. أما إذا كانت بمعنى الشبه جاز أن تكون صفة للعلم الخاص، ويبين ذلك قوله : " لا يحسن " ما يحسن بعبد الله مثلك على هذا الحد " [أي على معنى إرادة ذات المخاطب لا غير]...، لأنه بمعنى كل الرجل [أي الكامل الرجولة]...، فإن قلت : مثلك وأنت تريد أن تجعله المعروف بشبهه جاز وصار بمنزلة أخيك."³ إذن ردّ سيويه صحة وصف العلم الخاص نحو: "عبد الله" بـ: "مثلك" على معنى شبهك، إلى وقوع الالتباس بمسمى علم خاص آخر مثله. وهذا مفهوم من قوله في عدم وصف العلم الخاص بخير منك : "واعلم أنه لا يحسن " ما يحسن بعبد الله مثلك على هذا الحد [أي على معنى إرادة ذات المخاطب لا غير] ألا ترى أنه لا يجوز " ما يحسن بزيد خير منك"، لأنه بمنزلة كل الرجل في هذا، فإن قلت: مثلك وأنت تريد أن تجعله المعروف بشبهه جاز وصار بمنزلة أخيك، ولا يجوز ذلك في "خير منك"، لأنه نكرة ولا تثبت به المعرفة، ولم يرد في قوله : " ما يحسن بالرجل خير منك " أن يثبت له شيئاً بعينه، ثم يعرفه به إذا خاف التباساً."⁴ فمن قوله هذا- وبهذا التوضيح- يصح أن يكون "مثلك" وصفاً للعلم الخاص نحو : "عبد الله"، لأنه يكون فيه إثبات معنى الشبيه، ونفي ما عداه ممن يسمى بهذا الاسم، ومن ثم نجد أن كلمة " مثلك " ردت

¹ - لم يذكر الضمير ضمن وصف المعارف، لعله سيأتي ذكرها .

² - الكتاب : 06/2

³ - المصدر نفسه : 14/2

⁴ - نفسه : 14/2

التباس "عبد الله" بغيره من العبادله الذين لا يشبهونه. ولم يذكر الضمير في وصف العلم الخاص، لأنه عنده أخص منه، ولو لم يكن أخص منه لذكره فيما وصف به العلم الخاص من معارف. والحجة في ذلك قوله: "واعلم أن المضمّر لا يكون موصوفاً، من قبل أنك إنما تضر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني، ولكن لها أسماء تعطف عليها تعم وتؤكد، وليست صفة؛ لأن الصفة تحلية نحو: الطويل، أوقرابة نحو: أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة...."¹ ويفهم من هذا القول استلزماً أن الضمير لا يوصف به، لأنه ليس بتحلية أو قرابة وما أشبههما بدليل جعله تأكيد الضمير يكون بألفاظ التوكيد التي ليست من الصفة في شيء، لأن الصفة تكون تحلية أوقرابة أو ما أشبه ذلك. ويؤكد هذا الفهم الذي بدا لنا في عدم جعل الضمير صفة لأي من المعارف عند سيبويه قول المبرد (ت285هـ): "والمضمّر لا يوصف به، لأنه ليس بتحلية ولا نسب."² هذا فيما يتعلق بما يوصف به العلم الخاص. أما أن يكون هو صفة لمعرفة من المعارف، فلا يجوز ذلك عند سيبويه. والمانع من ذلك في نظره تبعاً لرأي الخليل هو أن العلم الخاص ليس بجيلة ولا قرابة ولا مبهم على حد تعبيره.³

المضاف إلى المعرفة: يوصف المضاف إلى المعرفة عند سيبويه بثلاث معارف هي: المضاف إلى المعرفة - أي ما كان مثله - والمعرف بالألف واللام، والأسماء المبهمة، وفي وصفه يقول سيبويه: "والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة، وذلك: مررت بصاحبك أخي زيد، ومررت بصاحبك الطويل، ومررت بصاحبك هذا."⁴ ولم يذكر - كما يبدو - فيما يوصف به المضاف إلى المعرفة من معارف: الضمير، والعلم الخاص، لكونهما أخص منه عنده، وتعليل ذلك قد سبق في وصف العلم الخاص ولا داعي لإعادته. هذا من جهة ما يوصف به. أما فيما يخص وقوعه صفة لمعرفة ما، فهو يقع - كما سبق - صفة للعلم الخاص، ويقع صفة لما كان مثله - كما سبق - فيما يوصف به.

المبهم: يوصف المبهم إذا كان اسم إشارة بما كان فيه الألف واللام، سوى أكان اسم جنس أم وصف له، وفي وصفه يقول سيبويه: "واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام،

¹ - المصدر السابق: 11/2

² - المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب، د ط، د ت: 284/4

³ - ينظر الكتاب: 12/2

⁴ - المصدر نفسه: 07/2

والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً، وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها والمبهما كشيء واحد، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو إذا قلت: مررت بزيد الطويل، لأني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفة له يعرف بها، وكأنك أردت أن تقول: مررت بالرجل، ولكنك إنما ذكرت هذا لتقرب به الشيء وتشير إليه، ويدلك على ذلك أنك لا تقول: مررت بهذين الطويل والقصير، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل، ولا تقول: مررت بهذا ذي المال، كما قلت: مررت بزيد ذي المال.¹ لقد ذكر سيويه في هذا النص العلة الموجبة لوصف المبهم بأسماء وصفات الجنس المعرفة بالألف واللام، وهي أن المبهم ووصفه كالشيء الواحد المتلازم، ومن هذا الباب قال المبرد: "قولك: مررت بهذا الرجل، ورأيت هذا الفرس يا هذا، فالفرس وما قبله بمنزلة اسم واحد، وإن كان نعتاً له، لأنك إذا أومأت وحب أن تبين. فالبيان كاللزام له، وتقول: مررت بهذا الظريف. إذا جعلت الظريف كالاسم له؛ لأنه ينبغي أن تبين عن النوع الذي تقصده؛ لأن هذا يقع على كل ما أومأت إليه."² وهذه العلة التي ذكرها سيويه في وصف المبهم بما فيه الألف واللام - اسماً وصفة - وتبعه فيها المبرد، يحتج لها سيويه بدليلين: الأول منهما هو مطابقة الوصف - أي ما فيه الألف واللام - للموصوف - أي المبهم - في إفراده وتثنيته وجمعه، وفي هذا الدليل يقول سيويه - كما مر في نصه السابق: "لا تقول: مررت بهذين الطويل والقصير، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل." وساند سيويه في قوله هذا ابن السراج (ت316هـ)، حيث قال: "في المبهم لا يجوز أن تقول: مررت بهذين الراكع والساجد وأنت تريد الوصف، لأن المبهم اسم وصفته اسم، فهما اسمان يبين أحدهما الآخر، فقاما مقام اسم واحد، ولا يجوز أن يفرقا، لا يُثنى أحدهما ويفرد الآخر، بل يجب أن يكون مناسباً له في توحيدته وتثنيته وجمعه ليكون مطابقاً له، لا ينفصل أحدهما عن الآخر."³ والثاني منهما هو عدم وصف المبهم بالمضاف إلى المعرف بالألف واللام، وفي ذلك يقول سيويه - كما مر أيضاً في نصه السابق - : "ولا تقول: مررت بهذا ذي المال." وهذا الذي ذكره سيويه - في هذا الدليل - مجملاً ذكره المبرد مفصلاً، إذ بين سبب عدم نعت المبهم بالمضاف إلى المعرف بالألف واللام، فقال: "ولا يجوز أن نعتها [أي

¹ - المصدر السابق : 08-07/2

² - المقتضب : 283/4

³ - الأصول في النحو : 33/2

الأسماء المبهمة] بما أضيف إلى الألف واللام، لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها. فلما كانت هي لا تضاف، لأنها معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف لم يجز أن تضاف، لأن المضاف إنما يقدر نكرة حتى تعرفه، أو ينكره ما بعده، فلذلك لا تقول: جاءني هذا ذو المال، ورأيت ذاك غلام الرجل إلا على البدل، أو تجعل رأيت من رؤية القلب، فتعديها إلى مفعولين.¹ ويقرّ سيبويه نفسه قبل المبرد، بأن المبهم - أعني اسم الإشارة - لا يضاف، وذلك في قوله " هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة ... [وفي آخر الباب قال]: واعلم أن هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول: هذا زيدك، لأنها لا تكون نكرة، فصارت لا تضاف، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام."² ولم يذكر سيبويه المضمرة والعلم الخاص في وصف المبهم، لأنهما أخص منه عنده، وسبق تفسير ذلك في وصف العلم الخاص. هذا فيما يخص ما يوصف به المبهم. أما وقوعه صفة لمعرفة ما، فيقع صفة للعلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة كما مر.

المعرف بالألف واللام : يوصف المعرف بالألف واللام عند سيبويه بمعرفتين هما: المعرف بالألف واللام - أي ما كان مثله - والمضاف إلى ما عرف بالألف واللام، وفي وصفه يقول سيبويه: "فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام. نحو : مررت بزید أخيك، وذلك قولك : مررت بالجميل النبيل، ومررت بالرجل ذي المال."³ فنرى من هذا القول أن سيبويه جعل ما أضيف إلى الألف واللام نعتاً لما فيه الألف واللام، وما ليس فيه الألف واللام نعتاً لما ليس فيه الألف واللام، وهذا يؤكد على أمر مهم عنده، وهو مراعاة درجة التعريف في الوصف، ومن ثم لم يذكر الضمير، والعلم الخاص، والمبهم، وما أضيف إلى واحد من هذه الثلاثة فيما يوصف به المعرف بالألف واللام، لأنها وما أضيف إليها أخص منه، وقد بينا فيما سبق كيف أن المضمرة والعلم الخاص أخص من المعرف بالألف واللام.⁴ وبقي أن نبين كيف أن المبهم - أعني اسم الإشارة - أخص من المعرف بالألف واللام، ويتضح ذلك من قول سيبويه: " وإنما منع "هذا" أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب

¹ - المقتضب : 283/4

² - الكتاب : 411/3-412

³ - المصدر نفسه : 08-07/2

⁴ - ينظر : 110 من البحث .

به شيئاً ويشير إليه لتعرف بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء. وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفك بعينك، فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بهذا، لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين والقلب. وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه. فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص.¹ فاجتماع المعرفة الحسية - أي معرفة العين - والمعرفة المعنوية - أي معرفة القلب - في المبهم² هي التي جعلته أخص من المعرف بالألف واللام الذي يحتوي على المعرفة المعنوية - أي معرفة القلب - فقط كما يرى سيويه. وأشرنا من قبل أن ما أضيف إلى تلك المعارف هو أيضاً أخص من المعرف بالألف واللام، وذكرنا علة ذلك مجملة من غير تفسير، وتفسيرها هو أن المضاف في حكم ما أضيف إليه، ومن ثم فهو يتبعه في درجته من حيث التعريف عدا المضاف إلى الضمير، فإنه عند سيويه - كما نسب إليه - في درجة العلم الخاص، لأنه - يوصف به - أي بالمضاف إلى الضمير - كنحو: "مررت بزيد أخيك"، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف باعتبار هذا الرأي.³ ويشهد له قول سيويه: "ومن قال: إن هذا أخاك. قال: إن الذي رأيت أخاك ذاهب ولا يكون الأخ صفة للذي، لأن أخاك أخص من الذي، ولا يكون له صفة من قبل أن زيدا لا يكون صفة لشيء.⁴ والهاء في " له " تعود إلى الأخ، ومعنى قوله: " ولا يكون له صفة من قبل أن زيدا لا يكون صفة لشيء "، هو أن المضاف إلى الضمير في درجة العلم من حيث التعريف، وبما أن العلم الخاص لا يكون صفة لشيء كما بين سيويه، كذلك ما كان في درجته من حيث التعريف، وهو المضاف إلى الضمير فإنه لا يوصف به - عدا العلم الخاص، فإنه يوصف بالمضاف إلى الضمير، لأن المضاف إلى الضمير وإن كان في درجة العلم الخاص فإنه يأتي بعده، وإلا لما كان العلم الخاص يوصف به - ويخالف بعضهم هذا الرأي، ويرى أن المضاف في درجة ما أضيف إليه مطلقاً من حيث التعريف عند سيويه، ومن ثم فإن المضاف إلى الضمير في درجة الضمير من حيث التعريف.⁵ وبالرغم من وقوع الخلاف في درجة المضاف إلى الضمير من حيث التعريف، فإنه أخص من المعرف بالألف واللام،

¹ - المصدر السابق : 07/2

² - إذا استعملنا مصطلح " المبهم " فإننا نزيد به " اسم الإشارة " غالباً.

³ - ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 185/1

⁴ - الكتاب : 149/2

⁵ - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ابن الأنباري ، ومع كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط4 ، 1961 : 107/2 وما بعدها.

ومن ثم فإن المضاف إلى الضمير لا يكون صفة لما فيه الألف واللام، ويؤكد ذلك قول سيبويه نفسه: " وإنما منع أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخص، لأنه مضاف إلى الخاص وإضماره.¹ وبمفهوم الاستلزام وبالقياس على هذا القول نرى أن المضاف إلى العلم الخاص، والمضاف إلى المبهم أخص من المعرف بالألف واللام، لأنهما مضافان إلى الخاص، وبذلك يكون سيبويه قد نبه إلى كونهما أخص من المعرف بالألف واللام بالقياس على هذا النص، وبالتالي لا يكونان صفة له. وزاد سيبويه في موضع آخر أن المعرف بالألف واللام يوصف ببعض التراكيب الإضافية المبهمة كمثلك، ونجد هذا في قوله: " ومن الصفة في قولك: " ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل."² واحتج سيبويه لجواز ذلك بما ذكره الخليل قائلاً: " وزعم الخليل رحمة الله أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام."³ ويرى الأخفش الأوسط(ت215هـ) حجة مخالفة لرأي الخليل في جواز وصف الرجل بمثلك، وهي أنهما متساويان في إبهام معانيهما، وأنهما لا يقعان على شيء بعينه، ويظهر ذلك من قوله: " ألا ترى أنك إذا قلت: "إني لأمر بالرجل مثلك." إنما تريد برجل مثلك، لأنك لا تحد له رجل بعينه، ولا يجوز إذا حددت له ذلك إلا أن تجعله بدلاً، ولا يكون على الصفة. ألا ترى أنه لا يجوز مررت بزید مثلك إلا على البدل."⁴ وتبع الأخفش في رأيه هذا أبو علي الفارسي (ت 377هـ) زاعماً أن الألف واللام في الرجل زائدة عند الأخفش، ويؤكد هذا ابن جني(ت392هـ) مفصلاً رأي أبي علي الفارسي في وصف الرجل بمثلك، وميله إلى الأخفش على حساب الخليل، وذلك في قوله: " وكان أبو علي يقوي قول أبي الحسن في نحو قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك: إن اللام زائدة حتى كأنه قال: إني لأمر برجل مثلك لما لم يكن الرجل هنا مقصوداً بعينه، على قول الخليل إنه زاد اللام في المثل حتى كأنه قال: إني لأمر بالرجل المثل لك، أو نحو ذلك."⁵ وتعليل ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من زيادة اللام في الرجل، حسبما ذكره ابن جني يكمن في أن " الدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية، أي أن اللام في قول أبي الحسن ملفوظ بها، وهي في قول الخليل مرادة

¹ - الكتاب : 07/2

² - المصدر نفسه : 13/2

³ - نفسه : 13/2

⁴ - معاني القرآن، الأخفش الأوسط، دراسة وتحقيق : عبد الأمير محمد أمين الورد، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 1985 : 166/1

⁵ - الخصائص : 698/3

مقدرة.¹ ولم يوافق ابن جني أبا علي الفارسي في تعليقه هذا، ورأى أن الدلالة معنوية أيضاً على مذهب الاخفش باعتبار أن الرجل ورجل يستويان في المعنى إذا كانت الألف واللام للجنس، ويتضح هذا من قوله: "واعلم أن هذا القول من أبي علي غير مرضي عندي لما أذكره لك، وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها، وهذا محال، وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته، وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا سلبها. وإنما الذي يدل على زيادة اللام هو كونه مبهماً لا مخصوصاً. ألا ترى أنك لا تفصل بين معنيي قولك: إني لأمر برجل مثلك، وإني لأمر بالرجل مثلك في كون كل واحد منهما منكوراً غير معروف، ولا موماً به إلى شيء بعينه. فالدلالة أيضاً من هذا الوجه كما ترى معنوية، كما أن إرادة الخليل اللام في (مثلك) إنما دعا إليها جريه صفةً على شيء هو في اللفظ معرفة. فالدالتان إذن كلتاهما معنويتان."² ويستوقفنا في رد ابن جني هذا على أبي علي الفارسي، هو جعله اسم الجنس المنكر والمعرف سواء من حيث المعنى، والأمر ليس كذلك، بل بينهما فارق، وإن تقاربا في المعنى، وهو حسبما بينه بعض النحاة يتحدد في أن المعرف بالألف واللام الجنسية "يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على الحقيقة لا باعتبار قيد."³ ومثال ذلك إذا قال القائل: مررت بالذئب، فإن المراد أنه مرّ بهذا الجنس من الحيوان المعروف بالحيلة وكذا وكذا. أما إذا قال: مررت بذئب، فإن المراد أنه مرّ بواحد من هذا الجنس من غير قصد لصفاته التي يعرف بها، وإنما تأتي عرضاً.⁴ ويتضح الفرق بينهما أكثر مما ذكره ابن يعقوب المغربي في التمييز بينهما بقوله: "المحلى [أي المحلى بالألف واللام] وضع للحقيقة مع الإشعار بوجودها في الذهن، واسم الجنس موضوع لها من غير اعتبار إشعار الذهن. فالذهن في اسم الجنس مصاحب للوضع غير معتبر الإشعار به، وعدم اعتبار الذهن في اسم الجنس لا يقتضي عدم مصاحبة الوضع للذهن، لأن عدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه، فإنك إذا لم تعتبر زيدا أي لم تراعه لم يلزم منه انتفاؤه عنك أي عن صحبتك، وإنما انتفت مراعاته وإن اعتبرت عدمه ونفيه لزم انتفاؤه عن صحبتك."⁵ والذي نصل إليه من هذا كله هو أنه إذا لم

¹ - المصدر السابق : 698/3

² - نفسه : 698 /3 - 699

³ - شرح التصريح على التوضيح ،خالد الأزهرى،صححته وراجعتها لجنة من العلماء،بيروت،دار الفكر،د ط،د ت: 149/1

⁴ - ينظر : معاني النحو 117/1

⁵ - مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص، ابن يعقوب المغربي،مصر،مطبعة عيسى الحلبي وشركاه،د ط،937هـ : 329/1

يكن هناك فرق بينهما كان من الأخرى أن ندخل الألف واللام على اسم الجنس المنكر مطلقاً أو ننزعهما من المعرف بهما مطلقاً ما دام معنى التعريف والتنكير سواء. وإذا عرفنا الفرق بين معنى اسم الجنس المنكر والمعرف بالألف واللام نرجع إلى ما كنا بصدد بيانه، وهو وصف الرجل بمثلك الذي رأينا فيه تباين آراء كبار النحاة، ويلفت انتباهنا في هذا التباين هو أن سيبويه - فيما يبدو لنا- وقف إلى جانب الخليل في هذه المسألة، كما وقف أبو علي الفارسي إلى جانب الأخفش، والحجة في أن سيبويه مال إلى الخليل في هذه المسألة هو ذكره لقول الخليل وعدم تبنيه موقفه منه، وباعتبار هذه الحجة يرى بعض المحدثين أن الخلاف قائم بين سيبويه والأخفش.¹ وخير ما يحسم به هذا التباين بين أنصار الخليل وبين أنصار الأخفش، هو الحل الوسط الذي يكمن في أن الرجل وصف بمثلك لتقاربهما في المعنى، وهذا ما بينه السيرافي بما نصه أن "الرجل معرفة ومثلك نكرة وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معنهما، وذلك أن الرجل ... غير مقصود به إلى رجل بعينه، وإن كان لفظه لفظ المعرفة، لأنه أريد به الجنس، ومثلك وخير منك نكرتان، غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما، فاجتمعا في أنهما غير مقصود إليهما بأعيانهما. فحسن نعت أحدهما بالآخر."² ومما يوصف به المعرف بالألف واللام عند سيبويه، ويشبه "مثلك" "خير منك". وقد أشار السيرافي إلى الشبه بينهما في نصه الذي مر. أما سيبويه فقد أشار إلى الشبه بينهما بقوله: "ومن الصفة قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك."³ هذا فيما يخص ما يوصف به المعرف بالألف واللام. أما بخصوص وقوعه صفة لمعرفة ما، فإنه يقع - كما سبق - صفة للعلم الخاص والمضاف إلى المعرفة، وما كان مثله - أي ما كان معرفاً بالألف واللام - والمبهم .

¹ - خلاف الأخفش الاوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، هدى جنهو يتشي ، الأردن ، مكتب دار

الثقافة ، ط 1 ، 1993 : 137

² - شرح كتاب سيبويه : 346/2

³ - الكتاب : 13/2

صور صفة النكرة : تتعدد صور صفة النكرة عند سيبويه، ومن أهمها ما يلي :

الجملة : يذهب سيبويه إلى أن الجملة من المواضع التي توصف بها النكرة بدليل قوله : " وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة."¹ وبدليل قوله في موضع آخر : " الفعل في موضع الوصف."² واستشهد بقول الشاعر :³

أكل عام نعمٌ تحوونهُ يُلقحهُ قوم وتنتجونه.

الشاهد في البيت هو وقوع الجملة " تحوونه " صفة للنكرة " نَعَم. "

ما التعجبية : توصف النكرة بما التعجبية⁴ ، وفي وصفها يقول سيبويه : " ومنه [أي من النعت] ... مررت برجل ما شئت من رجل."⁵ ويفهم التعجب في " ما " من جعلها ضمن المصادر التي فيها معنى حسبك.⁶ وحسبك فيها معنى المدح عند سيبويه بدليل قوله : " وحسبك به رجلاً مثل نعم رجلاً في العمل والمعنى."⁷ والمدح فيه معنى التعجب، ويؤكد هذا ابن يعيش بقوله : "التعجب باب مبالغة مدح أو ذم."⁸ فقولوه هذا فيه إشارة إلى أن المدح فيه معنى التعجب بالمعنى العكسي.

أفعال العلاج : ونقصد بذلك ما يعرف بـ: أفعال الجوارح مثل: الضرب والقيام والقعود وغيرها.⁹ ويتضح هذا من قول سيبويه : " هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به، أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له ...، وذلك قولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلاً."¹⁰ فنجد أن فعل العلاج، وهو " ضارب " وقع صفة للنكرة، وهي " رجل. "

أفعال غير العلاج : ونعني بذلك " أفعال القلوب " مثل: العلم والفهم وغيرها، أو ما هو كأفعال القلوب كالأخلاق والطباع مثل : الكرم والظرافة.¹¹ ومثال ما جاء على أفعال غير العلاج عند

¹ - المصدر السابق : 131/1

² - نفسه : 129/1

³ - نفسه : 129/1

⁴ - ينظر نظام الجملة : 281

⁵ - الكتاب : 422/1

⁶ - ينظر المصدر نفسه : 422/1

⁷ - نفسه : 176/2

⁸ - شرح المفصل : 432/7

⁹ - ينظر : نظام الجملة : 603 . والأصول في النحو : 23 /2 والجمال في النحو ، عبد القاهر الجرجاني شرح ودراسة وتحقيق : يسري عبد الغني

عبد الله ، بيروت ، دار لكتب العلمية ، ط 1 ، 1990 : 99

¹⁰ - الكتاب : 18/2

¹¹ - ينظر نظام الجملة : 603 والأصول في النحو : 23/2 والجمال في النحو : 99

سيويه قوله: " فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررت برجل ظريف قبل." ¹ فنرى أن فعل غير العلاج، وهو "ظريف" جاء صفة للنكرة، وهي "رجل"، والفعل "ظرف" ليس من أفعال العلاج، وإنما هو خلق من الأخلاق منزل منزلة ما كان فعل غير علاج.

– **الحلية** : هي ما كان على هيئة ما كالطول والقصر وغيرهما، أو ما كان منزل منزلتها كالحمرة والسوداء وغيرهما²، ومما جاء على هذا الضرب عند سيويه، وإن لم يصرح بأنه حلية هو "مررت برجل طويل." ³

النسب : توصف النكرة بالنسب، ولم يشر إلى ذلك سيويه قاصداً إياه في وصف النكرة – فيما بدا لنا – وإنما هو مفهوم ومستنبط من شواهد في باب النسبة، وذلك حين قال: " وقال بعضهم : إبل حمضية إذا أكلت الحمض، وحمضية أجود." ⁴

أي الكمالية : ذكر سيويه نقلاً عن الخليل ما مفاده أن " أيما تكون صفة للنكرة وحالاً للمعرفة." ⁵ وفي وقوعها صفة للنكرة قال سيويه : " ومن النعت أيضاً: مررت برجل أيما رجل. فأيما نعت للرجل في كماله وبذو غيره، كأن قال : مررت برجل كامل." ⁶

– **المضاف إلى النكرة** : عدد سيويه مواضع كثيرة، يأتي فيها المضاف إلى النكرة صفة لها، ومن أهمها ما يلي :

ذو التي بمعنى صاحب المضافة إلى النكرة: ترد ذو التي بمعنى صاحب إذا أضيفت إلى النكرة صفة لها، ويتضح ذلك من قول سيويه: ومنه [أي من النعت] مررت برجل ذي مال أي صاحب مال. ⁷

كل الكمالية المضافة إلى النكرة : تجيء كل بمعنى الكمال المضافة إلى النكرة صفة لها، ويبين ذلك قول سيويه: " هذا رجل كل رجل." ⁸ وأشار سيويه إلى معنى الكمال فيها، في صفة المعرفة،

¹ – الكتاب : 421/1

² – ينظر الأصول في النحو : 23/2 والجمل في النحو : 99

³ – الكتاب : 08/2

⁴ – المصدر نفسه : 336/3

⁵ – نفسه : 180/2

⁶ – نفسه : 422/1

⁷ – نفسه : 430/1

⁸ – نفسه : 13/2

فقال: " ومن الصفة: أنت الرجل كل الرجل [إلى أن قال] : إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال." ¹ وبما أن كل تدل على الكمال في صفة المعرفة، فهي تدل عليه أيضاً في صفات النكرة، لأن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة كما يقول سيويه. ² مثل إذا أضيفت إلى النكرة : تكون مثل إذا أضيفت إلى النكرة، صفة للنكرة، وفي وقوعها صفة للنكرة يقول سيويه : " ومن النعت أيضاً: مررت برجل مثل رجلين. وذلك في الغناء والجزء." ³ المصدران " حق "، و"جدّ" الدالان على الكمال المضافان إلى النكرة: يأتي المصدران " حق"، و"جدّ" الدالان على الكمال المضافان إلى النكرة صفة لها، ومثل لهما سيويه ب: " هذا عالم حق عالم، وهذا عالم جدّ عالم." ⁴

المصدر المضاف إلى المقياس والمكيال والمثقال : يرى سيويه أن المصدر المضاف إلى المقياس والمكيال والمثقال - أي المضاف إلى المقادير - يكون صفة للنكرة، حيث يقول فيه : " ومن النعت ... مررت بْبُرِّ ملءٍ قدحين. فالذي يضاف إليه الملاء مقياس ومكيال ومثقال ونحوه، والأول [يريد بالأول الموصوف، وهو البر] موزون ومقيس ومكيل." ⁵

المضاف إلى المصدرين "صدق" و"سوء" : جعل سيويه ما أضيف إلى المصدرين "صدق"، و"سوء" من صفات النكرة، ويبدو ذلك من قوله : " ومنه [أي من النعت] مررت برجل صدق منسوب إلى الصلاح، كأنك قلت: مررت برجل صالح. وكذلك مررت برجل رجل سوء، كأنك قلت: مررت برجل فاسد؛ لأن الصدق صلاح والسوء فساد. وليس الصدق ههنا بصدق اللسان، لو كان كذلك لم يجز لك أن تقول: هذا ثوب صدق وحمار صدق، وكذلك السوء ليس في معنى سؤته." ⁶

العدد : يقع العدد صفة للنكرة، ونجد ذلك في تعليق سيويه على قول العرب: " أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً " بما نصه : " فجعلوا مائةً وصفاً." ⁷

¹ - المصدر السابق : 12/2

² - ينظر نفسه : 08/2

³ - نفسه : 434/1

⁴ - نفسه : 13/2

⁵ - نفسه : 434/1

⁶ - نفسه : 430/1

⁷ - نفسه : 28/2

- آخر : توصف النكرة بآخر، ومثل لها سيبويه بقوله: " ومنه [أي من النعت]: مررت برجل آخر فأخر نعت على نحو غير.¹"

سواء : توصف النكرة كذلك بسواء، ويتضح ذلك من قول سيبويه: " ومنه [أي من النعت]: مررت برجلين سواء على أنهما لم يزيدا على رجلين ولم ينقصا من رجلين.²"

تثنية مثل وسيّ : توصف النكرة أيضاً بتثنية مثل وسيّ، ويبين ذلك قول سيبويه: " ومنه [أي من النعت]: مررت برجلين مثلين فتفسير المثلين أن كل واحد منهما مثل صاحبه، ومثل ذلك سيان.³"

صور صفة بعض الأسماء المحايدة بين التعريف والتنكير: هناك أسماء محايدة بين التعريف والتنكير يصح أن تكون صفة للنكرة والمعرفة، وهي في هذا تحالف المطابقة من حيث التعريف والتنكير التي تلتزم في وصف النكرة بنكرة، والمعرفة بمعرفة. ولم يغفل سيبويه وصف هذه الأسماء، إلا أنه لم يصطلح عليه هذا المصطلح - أي مصطلح الحياد بين التعريف والتنكير - ومن أهم هذه الأسماء عند سيبويه ما يلي :

بعض المصادر الإضافية المبهمة :

مثلك : تأتي مثلك صفة للنكرة والمعرفة. فأما إتيانها صفة للمعرفة، فقد ذكر ذلك سيبويه في قوله: "ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك.⁴" وأما إتيانها صفة للنكرة، فيبينه قول سيبويه: " ومن النعت أيضاً: مررت برجل مثلك.⁵ ويلفت انتباهنا في مثلك التي وقعت صفة للنكرة أن سيبويه يقف عندها مبيناً ما تحتمله من معنى، فيقول: " فمثلك نعت على أنك قلت: هو رجل كما أنك رجل، وتكون أيضاً على أنه لم يزد عليك ولم ينقص عليك في شيء من الأمور ومثله: مررت برجل مثلك أي صورته شبيهة بصورتك.⁶"

غيرك : نقل سيبويه عن يونس والخليل أن غيرك تأتي صفة للنكرة، فقال: " وأما قولهم: مررت بغيرك مثلك، وبغيرك خير منك فهو بمنزلة: مررت برجل غيرك خير منك، لأن غيرك ومثلك

¹ - المصدر السابق: 423/1

² - نفسه: 431/1

³ - نفسه: 430/1

⁴ - نفسه: 13/2

⁵ - نفسه: 423/1

⁶ - نفسه: 423/1

وأخواتها يكن نكرة ... وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله.¹ وذكر سيويه أن غيرك تأتي معرفة، واستشهد على ذلك بشواهد منها قول لبيد:²

وإذا أقرضت قرضاً فاجزه
إنما يجزي الفتى غيرُ الجمل.

وموضع الشاهد وصف الفتى بـ: "غير" المضافة إلى معرف بالألف واللام، وهو "الجمل". ويرى سيويه في غيرك التي تقع صفة للنكرة أنها تدل على نفي المشابهة كما تدل على الجمع، وفي هاتين الداليتين يقول: "ومنه [أي من النعت] : مررت برجل غيرك، فغيرك نعت يفصل به بين من نعته بغير وبين من أضفتها إليه حتى لا يكون مثله، أو يكون مر باثنين."³

خير منك : جعل سيويه خير منك مما توصف به المعرفة بقوله: "ومن الصفة قولك : ... ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك."⁴ وفسر سبب وقوعها صفة للمعرفة بما فسر به الخليل بما نصه: "وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جر هذا [يعني خير منك] على نية الألف واللام ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام كما أن الجماء الغفير منصوباً على نية إلقاء الألف واللام."⁵ وكما جعل سيويه خير منك مما توصف به المعرفة، جعلها مما توصف به النكرة، ويبدو هذا من قوله: "ومنه [أي النعت] : مررت برجل خير منك فهو نعت له بأنه قد زاد على أن يكون مثله."⁶

إلا وما بعدها إذا كانت بمعنى غير : إذا وقعت إلا وما بعدها في الكلام وكانت بمعنى غير تجيء صفة للنكرة والمعرفة أي حسب ما قبلها، وفي وقوعها صفة للنكرة يقول سيويه: "هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت."⁷ يريد أن معنى "إلا" هنا معنى "غير"، ووقعت "إلا" صفة للنكرة التي هي "رجل". أما وقوعها صفة للمعرفة، فقد استدل عليه بقول ذي الرمة:⁸

¹ - المصدر السابق: 13/2 - 14

² - ديوانه: 141. وفي ديوانه: جوزيت بدل أقرضت، وليس بدل غير.

³ - الكتاب: 423/1

⁴ - المصدر نفسه: 13/2

⁵ - نفسه: 13/2

⁶ - نفسه: 423/1

⁷ - نفسه: 331/2

⁸ - ديوانه، مراجعة وتقديم وإتمام الشروح والتعليقات من قبل: زهير فتح الله، بيروت، دار صادر، ط1، 1995: 526

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها.

وفسر سيويه قول ذي الرمة بقوله: " كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها، إذا كانت " غيرٌ " غيرَ استثناء.¹ وموضع الشاهد في بيت ذي الرمة هو أن "إلا " بمعنى غير، ووقعت صفة للمعرفة التي هي "الأصوات".

بعض المشتقات العاملة عمل الفعل (اسم الفاعل، اسم المفعول) : نظراً لما تتمتع به أسماء الفاعلين والمفعولين من خصائص التعريف والتنكير، فإنه يصح أن تكون وصفاً للنكرة والمعرفة. فأما اسم الفاعل، فيتضح فيه هذا الأمر من الشواهد التي ساقها سيويه في وقوعه صفة للمعرفة أو النكرة على سواء، حيث قال في وقوعه صفة للنكرة: " ومما يكون مضافاً إلى المعرفة، ويكون نعتاً للنكرة الأسماء التي أخذت من الفعل فأريد بها معنى التنوين من ذلك: مررت برجل ضاربك، فهو نعت على أنه سيضربه كأنك قلت: مررت برجل ضارب زيداً. ولكن حذف التنوين استخفافاً.² وقال في وقوعه صفة للمعرفة حاكياً ذلك عن يونس والخليل بما نصه: " وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة [يريد بذلك مثل اسم الفاعل واسم المفعول وبعض الأسماء الإضافية المبهمة نحو: مثلك وغيرك]، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب. يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك.³ وأما اسم المفعول فلم نقف على شاهد فيه يبين لنا كيف يكون صفة للمعرفة والنكرة على سواء، ولكنه مفهوم من هذا القول السابق، ومفهوم أيضاً من جعل سيويه اسم المفعول بمنزلة اسم الفاعل في أحكامه.⁴ ومما يكمل فهم صورة التعريف والتنكير في الصفة، معرفة صورالقطع فيها باعتبار التعريف والتنكير.

صور قطع الصفة باعتبار التعريف والتنكير : ذكر سيويه في قطع الصفة عن موصوفها من حيث التعريف والتنكير صوراً كثيرة سواء تطابقا تعريفاً وتنكيراً أو اختلفا. ويتضح ذلك مما يلي :

¹ - الكتاب : 332/2

² - المصدر نفسه : 425/1

³ - نفسه : 428/1

⁴ - ينظر نفسه : 109/1 - 117

أ- قطع المتطابقين من حيث التعريف والتنكير

إفراد الصفة والموصوف : يجوز قطع الصفة عن موصوفها إذا كانا مفردين معرفين على الابتداء وعلى معنى المدح والذم، ويتجلى ذلك من قول سيبويه: " هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح. وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعت فابتدأته." ¹ وجعل سيبويه من هذا الضرب قول الأخطل: ²

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يوم باسل ذكر.

الخائض الغمر والميمون طائره خليفة الله يستسقى به المطر .

والشاهد فيه " الخائض " بقطعه عن "أمير المؤمنين" بالنصب على تقدير : أعني أو أمدح الخائض ، أو بالرفع على تقدير : هو الخائض. ولا يجوز قطع الصفة عن موصوفها في هذه الصورة إذا كانا منكرين لا على الابتداء ولا على غيره بدليل قول سيبويه : " ليس في قولك مررت برجل طويل إلا الجر." ³

تشية الموصوف والصفة : لا يجوز قطع الصفة عن موصوفها إذا كان مثنيين لا على الابتداء ولا على غيره، وهذا الحكم تستوي فيه المعرفة والنكرة. فأما النكرة فيشهد لها قول سيبويه بما نصه: "ومن النعت أيضاً: مررت برجلين مثلين." ⁴ وأما المعرفة فيشهد لها أيضاً قوله بما نصه: "واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة، وذلك قولك: مررت بأخويك الطويلين، فليس في هذا إلا الجر." ⁵ فما نراه من قوله هذين أن القطع لا يصح عنده في هذه الصورة، لأنه لم يشر إلى أن هذه النكرة تقطع، ولو كانت تقطع لأورد ذلك فيما أورده مما يصح فيه القطع في باب النعت هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن القطع في النكرة لا يصح مفهوم بالقياس على نظيرتها، وهي المعرفة، لأنه لا يرى في نحو: مررت بأخويك الطويلين غير الجر، أي بمعنى أن القطع لا يصح، وما دام لا يصح في المعرفة، لا يصح في النكرة. ومن هنا نكون قد بينا أن القطع لا يصح في هذه الصورة معرفة كانت أو نكرة.

¹ - المصدر السابق : 62/2

² - ديوانه، تقدم وشرح : كارين صادر ، بيروت ، دار صادر ، د ط ، د ت : 90 - 91 . وفي الديوان : البيت الثاني هو المقدم ، ثم تليه تسعة

أبيات ، ثم يليها البيت العاشر الذي هو الأول هنا ، وورد في الديوان : فهو بدل نفسى

³ - الكتاب : 08/2

⁴ - المصدر نفسه : 430 /1

⁵ - نفسه : 08/2

تشية الموصوف وتفريق الصفة : يجوز قطع الصفة عن موصوفها إذا كانت على هذه الصورة على الابتداء سواء وردا معرّفين أو منكرين. فأما النكرتان فيبين فيهما ذلك قول سيويه: " ومنه أيضاً [أي من النعت] : مررت برجلين مسلم وكافر. جمعت الاسم وفرقت الصفة ... وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال: فما هما؟".¹ وأما المعرفتان فيبين فيهما ذلك قوله أيضاً: " وتقول : مررت بأخويك الطويل والقصير ... ففي هذا البدل وفي هذا الصفة، وفيه الابتداء."²

جمع الموصوف والصفة : يصح قطع الصفة عن موصوفها إذا وردا مجموعين معرّفين على المدح والتعظيم، ومما استدل به سيويه في ذلك قول الخرنق:³

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر.

النازلين بكل معترك والطيون معاقد الأزر .

فقطعت الصفة المجموعة " النازلين " من موصوفها المجموع " قومي " على تقدير : اذكر النازلين. أما فيما يخص ورودها منكرين فلم نقف على شاهد في ذلك عند سيويه.

ب- قطع المختلفين من حيث التعريف والتنكير :

إفراد الموصوف والصفة : يجب قطع الصفة عن موصوفها إذا كانا مفردين غير متطابقين من حيث التعريف والتنكير، ويبين ذلك احتجاج سيويه بقول الخليل: " أستقبح أن أقول: هذه مائة ضرب الأمير، فأجعل الضرب صفة، فيكون نكرة وصفت بمعرفة، ولكن أرفعه على الابتداء كأنه تمثيل له ما هي؟ فقال: ضرب الأمير."⁴

تشية الموصوف وتفريق الصفة : يجب كذلك قطع الصفة عن موصوفها إذا ثبت وفُرق موصوفها، ولم يكن بينهما تطابق من حيث التعريف والتنكير - أي بين الصفة والموصوف - ونلاحظ ذلك من استشهاد سيويه بقول العرب: " مررت بأخويك مسلماً وكافراً. حيث جعل النصب هنا على الحال على حدّ الصفة في النكرة كما قال⁵، أي يعني لو كان الموصوف نكرة لصحت الصفة بجر مسلم وكافر، لكن لما كان معرفة انقلبت الصفة حالاً، ويؤكد هذا قوله في

¹ - المصدر السابق : 431/1 أي رفع " مسلم " على الابتداء، وهذا هو القطع

² - نفسه : 08/2 . أي رفع " الطويل " على الابتداء، وهذا هو القطع

³ - ديوانها، شرحه وحققه وعلق عليه : يسري عبد الغني عبد الله، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط1، 1990: 43

⁴ - الكتاب : 121-120/2

⁵ - ينظر المصدر نفسه : 09/2

موضع آخر قبله: "واعلم أن كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر." ¹ يقصد بالخبر هنا الحال. ² ونصب الصفة على الحال إذا لم توافق موصوفها تعريفاً وتنكيراً يعبر عنه بعض الدارسين المحدثين بالقطع ³ ويرى سيبويه في قول العرب السابق وجهين آخرين هما: الجر على البدل والرفع على الابتداء. ⁴ ويعيننا وجه الرفع على الابتداء، لأن الصفة فيه تقطع عن الموصوف برفعها على الابتداء. ومفهوم هذا من تفسيره لقول العرب السابق بما نصه: "ومن رفع في النكرة رفع في المعرفة." ⁵ يريد بالرفع قطع الصفة على الابتداء. وعلى اعتبار معنى القطع بالرفع على الابتداء يكون توجيه قول العرب السابق: "مررت بأخويك مسلمٌ وكافر أي بتقدير: أحدهما مسلم والآخر كافر. وقلنا بوجوب القطع في هذه الصورة - سواء أكان على الحال أم على الابتداء - لاختلاف الصفة عن موصوفها تعريفاً وتنكيراً.

تفريق الموصوف وتنشئة الصفة: يرجح سيبويه قطع الصفة المثناة المنكرة التي فرق موصوفها بين معرفة ونكرة بالنصب على الحال، ويجوز أن تكون صفة لهذا الموصوف بوجه مرجوح، لأنه عند بعض العرب وإن كان يبدو غير متكافئ من حيث التعريف والتنكير، فإنه ليس كذلك، لكون المعرفة فيه وقعت تالية للنكرة واشتملت على ضمير يعود عليها - أي على هذه النكرة - ومعنى هذه المعرفة مؤول بنكرة، ويتضح هذا كله من قول سيبويه: "وتقول: هذه ناقة وفصيلها راتعين. وقد يقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان. وهذا شبيه بقول من قال: كل شاة وسخلتها بدرهم إنما تريد كل شاة وسخلتها لها بدرهم. ومن قال: كل شاة وسخلتها فجعله بمنزلة كل رجل وعبد الله منطلقاً يقل في الراتعين إلا النصب وإنه إنما يريد حينئذ المعرفة، ولا يريد أن يدخل السخلية في الكل، لأن كل لا يدخل في هذا الموضع إلا على النكرة، والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين، لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب." ⁶ هذا إن وردت الصفة نكرة. أما إن وردت معرفة، فإن سيبويه يوجب فيها القطع على الابتداء، ويشير إلى هذا احتجاجه بقول الخليل: "واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة،

¹ - المصدر السابق: 2 / 08

² - ينظر المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، يحي عطية عابنة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط 2006، 1: 141

³ - ينظر نظام الجملة: 292

⁴ - ينظر الكتاب: 2 / 09 - 10

⁵ - المصدر نفسه: 2 / 10

⁶ - نفسه: 2 / 82

كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقة وفصيلها الراتعان. فهذا محال، لأن "الراتعان" لا يكونان صفة للفصيل والناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة.¹ يريد أن الراتعين ليست صفة، وإنما هي مقطوعة على الابتداء بتقدير مثلاً: هما الراتعان.

تفريق الموصوف وجمع الصفة: يوجب سيويه قطع الصفة على الحال إذا وردت مجموعة، وكان موصوفها مفرقاً، وروعي في المفرقين الإشراف في الصفة وعدم التطابق من حيث التعريف والتنكير، ويظهر هذا من قول سيويه: "هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة، وذلك قولك: هذان رجلان وعبد الله منطلقين، وإنما نصبت المنطلقين، لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله، ولا أن يكون صفة للثنتين، فلما كان ذلك محالاً جعلته حالاً صاروا إليها، كأنك قلت: هذا عبد الله منطلقاً. وتقول: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين إذا خلطتهم."² وما يلفت انتباهنا في هذه الصورة انطلاقاً من قوله هذا، هو أنه أوجب قطع الصفة على الحال لتغليب معنى المعرفة على معنى النكرة في الموصوف المفرق بينهما. والسبب الداعي إلى ذلك هو أن الحال تأتي منهما معاً، والصفة لا تأتي منهما معاً، إذ لا يصح وصف النكرة بالمعرفة، ويصح وقوع الحال من النكرة كما يصح وقوعه من المعرفة.³ وهذا كله لا يعتد به إذا لم يُراعَ في الموصوف المفرق بين معرفة ونكرة الإشراف في الصفة، لأن عدم الاعتداد بالشيء راجع إلى عدم الاعتداد بسببه، وقلنا فيما سبق في هذه الصورة لا بد أن يراعى في الموصوف المفرق الإشراف في الصفة وعدم التطابق من حيث التعريف والتنكير، وإذا لم يراعَ الإشراف في الصفة في الموصوف المفرق بين معرفة ونكرة، فيصح مجيء الصفة من هذا الموصوف، ويدل على ذلك قول سيويه: "وإن شئت هذان رجلان وعبد الله منطلقان، لأن المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلين فجزياً عليه... ومن قال: هذان رجلان وعبد الله منطلقان. قال: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقون، لأنه لم يشرك بين عبد الله وبين ناس في الانطلاق."⁴ وأيد المبرد سيويه في معنى قطع الصفة بالنصب على الحال، وفي معنى قطعها - أي في معنى إتباعها إذا لم يتوفر ما اشترط في قطعها بالنصب على الحال - ويبدو هذا من قوله: "تقول: هذا رجل وعبد الله منطلق. إذا جعلت المنطلق صفة لرجل، فإن جعلته صفة لعبد الله.

¹ - المصدر السابق : 59/2

² - نفسه : 81/2-82.

³ - ينظر نظام الجملة: 292

⁴ - الكتاب: 81/2-82

قلت: هذا رجل وعبد الله منطلقاً كأنك قلت: هذا رجل وهذا عبد الله منطلقاً. فإن جعلت الشيء لهما جميعاً قلت: هذا رجل وعبد الله منطلقين لا يكون إلا ذلك، لأنك لو قلت: منطلق لم يجز، لأنك لا تقول على معنى الحال: هذا عبد الله منطلق، ويجوز أن تقول: هذا رجل منطلقاً. فالحال يجوز فيهما، والنعته لا يصلح من أجل عبد الله. وتقول: هذان رجلان وعبد الله منطلقان، وهذان رجلان وعبد الله منطلقاً [أي إذا لم يشرك في الانطلاق بين عبد الله والرجلين]، فإن جمعتهما قلت: هذان رجلان وعبد الله منطلقين.¹

صور التعريف والتنكير في البديل : تدور صور التعريف والتنكير في البديل عنده حول ما يلي :

بديل المعرفة من المعرفة، وبديل المعرفة من النكرة، وبديل النكرة من المعرفة، وبديل النكرة من النكرة، ونلاحظ من هذه الصور صورتين تكافأتا تعريفاً وتنكيراً، وصورتين اختلفتا تعريفاً وتنكيراً.

المتكافئتان :

بديل المعرفة من المعرفة : أورد سيويه هذه الصورة في "باب بديل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة." ² ومثل لها بقوله: "وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة فهو كقولك: مررت بعبد الله زيد." ³

بديل النكرة من النكرة : لم يخصص سيويه لهذه الصورة باباً معيناً - حسب ما اطلعنا عليه في كتابه - وإنما أتى بها عرضاً في معرض حديثه عن تشبيه الموصوف وتفريق الصفة في "باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبديل على المبدل منه وما أشبه ذلك." ⁴ حيث قال: "ومنه أيضاً [أي من النعت]: مررت برجلين مسلم وكافر. جمعت الاسم وفرقت الصفة، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً." ⁵

المختلفتان :

بديل المعرفة من النكرة : أشار سيويه إلى هذه الصورة ضمن الباب الذي ذكر فيه الصورة الأولى، وذلك في قوله: "أما بديل المعرفة من النكرة، فقولك : مررت برجل عبد الله." ⁶ كما أشار أيضاً

¹ - المقتضب : 314/4

² - الكتاب : 14/2

³ - المصدر نفسه : 16/2

⁴ - نفسه : 431/1

⁵ - نفسه : 431/1

⁶ - نفسه : 14/2

مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾¹. وما يلاحظ من هذين الشاهدين أن الأول منهما وقع فيه بدل المعرفة، وهي "عبد الله" من نكرة محضة، وهي "رجل". وأما الثاني فقد وقع فيه بدل المعرفة، وهي "صراط الله" من نكرة مخصصة، وهي "صراط مستقيم".

بدل النكرة من المعرفة: لم يفرد سيبويه لهذه الصورة أيضاً باباً معيناً، وإنما ذكرها عرضاً في باب مجرى نعت المعرفة عليها، حيث قال: "وتقول: مررت بأخويك مسلماً وكافراً هذا على من جر وجعلهما صفة للنكرة، ومن جعلهما بدلاً من النكرة جعلهما بدلاً من المعرفة، كما قال الله عز وجل: ﴿لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾². وأنشدنا بعض العرب الموثوق بهم³:

فإلى ابن أم أناس أرحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف.
ملك إذا نزل الوفود ببابه عرفوا موارد مزيد لا ينزف.⁴

ويستوقفنا في قوله هذا تعليقه على الشاهد الأول، وهو قول العرب: مررت بأخويك مسلماً وكافراً بما نصه: "هذا على من جر وجعلهما صفة للنكرة، ومن جعلهما بدلاً من النكرة جعلهما بدلاً من المعرفة." وهذا التعليق يحتاج إلى شرح، ومفاده هو أن من جعل المسلم والكافر بدلاً من النكرة في نحو: مررت برجلين مسلم وكافر، جعلهما بدلاً من المعرفة في نحو: مررت بأخويك مسلم وكافر بجرهما بدل نصبهما⁵، لأن نصبهما - كما مر - يكون على الحال باعتبار معنى الصفة لا باعتبار معنى البدل، لأن الصفة تشترط فيها المطابقة من حيث التعريف والتنكير، ولا يشترط ذلك في البدل.

أغراض هذه الصور:

الصورة الأولى (بدل المعرفة من المعرفة): ذكر سيبويه غرضين لهذه الصورة هما: الغلط والإضراب، ويبدو هذا من تعليقه على: مررت بعبد الله زيد بقوله: "إما غلطت فتداركت، وإما بدالك أن تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر."⁶

¹ - الشورى : 52-53

² - العلق : 15-16

³ - الكتاب : 09/1

⁴ - المصدر نفسه : 09/2

⁵ - شرح كتاب سيبويه : 343-344 / 2

⁶ - الكتاب : 16/2

الصورة الثانية (بدل النكرة من النكرة): بين سيبويه أن الغرض من هذه الصورة هو الرد على تساؤل أو الجواب عنه، ويتضح ذلك من تفسيره لمعنى: مررت برجلين مسلم وكافر بما نصه: "كأنه أجاب من قال: بأي ضرب مررت؟".¹

الصورة الثالثة : (بدل المعرفة من النكرة) : يقترب غرض هذه الصورة من غرض الصورة الثانية عند سيبويه، لأن الغرض منها أيضاً الرد على تساؤل، أو الجواب عنه، أو اعتقاد ذلك. ونجد هذا عند تفسير سيبويه لمعنى: مررت برجل عبد الله بما نصه: "كأنه قيل له بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك".²

الصورة الرابعة (بدل النكرة من النكرة) : لم يذكر سيبويه فيما يبدو لنا أي غرض لذلك، وكأنه رأى أن الغرض مفهوم للقارئ، وأنه - كما سبق - الرد على تساؤل، أو الجواب عنه، وربما كان الغرض اختصاص النكرة بفائدة لا تشتمل عليها المعرفة كما يرى بعضهم.³

وبان لنا أن ندرج صور التعريف والتنكير في المنادى، وصور التعريف في الاسم المنصوب على الاختصاص ومعانيه وعله تعريفه ضمن صور التعريف والتنكير في القيود، لكونهما في المعنى منصوبين على معنى الفعل، أي كل منهما منصوب بتقدير فعل مناسب لمعناه، فالمنادى في المعنى منصوب على تقدير فعل هو "أدعو" وما أشبهه الذي نابت عنه أداة النداء.⁴ والاسم المنصوب على الاختصاص على تقدير فعل هو "أخص".⁵

صور التعريف والتنكير في المنادى : للمنادى صور في التعريف والتنكير، ويكون للإعراب دخل كبير في بعض صوره إذ يتوقف معناها من حيث التعريف والتنكير عليه، وتظهر صور التعريف والتنكير في المنادى مما يلي :

صور التعريف : يجيء المنادى معرفة في مواضع، تبدو مما يلي :

العلم المفرد : العلم في أصله معرفة، ولكن يبدو أن تعريفه إذا كان منادى يختلف عن تعريفه الأصلي من حيث الشكل، لأنه يبنى على الضم في النداء إذا كان معرفة، ولا يبنى إذا كان معرفة

¹ - المصدر السابق : 131/1

² - نفسه : 14/2

³ - ينظر شرح التصريح على التوضيح : 161/2

⁴ - ينظر المقتصد في شرح الإيضاح : 753/2

⁵ - ينظر الواضح في النحو : 221

في غير النداء لا على الضم ولا على غيره عدا الأسماء التي وضعت في الأصل مبنية إذا أريد التعريف، ومنونة إذا أريد التنكير كقولك : مررت بسيبويه وسيبويه آخر، بالبناء على الكسر في حالة التعريف، وعلى التنوين في حالة التنكير.¹ ويستند سيبويه في بناء العلم المفرد على الضم إذا كان منادى إلى ما ذهب إليه الخليل، وهو أن المنادى مشبه ببعض الظروف كقبل وبعد، إذ تبنى في حالة التعريف، وتنون في حالة التنكير، ويبدو هذا من قول الخليل: " ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك : يا زيدُ ويا عمرُ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل."² كما يبدو من قول آخر للخليل مكماً لما سبق، وهو أن: " كل اسم في النداء مرفوع معرفة."³

المضاف إلى المعرفة : ويظهر أن معنى التعريف في المنادى المضاف يكتسب من الإضافة وليس من النداء، بدليل أن المضاف إلى النكرة نكرة في النداء كما سيأتي. ومما جاء مضافاً إلى المعرفة - كما بين الخليل - مثل: " يا عبد الله ويا أخانا."⁴

الشبيه بالمضاف المقصود : هو ما يعرف عند بعضهم ب: " المنادى المشتق الشبيه بالمضاف."⁵ واحتج سيبويه لتعريفه بما احتج به الخليل، حيث قاسه الخليل على اسم التفضيل المنون المقرون بمنك إذا كان علماً لشخص كان معرفة، ثم إذا نودي كان على تعريفه مع بقاء التنوين فيه وإذا خفف التنوين بالإضافة بقي على تعريفه، لأنه يرى أن الإضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً ولا تنكيراً في غير النداء، ومن ثم فهي هنا كذلك ومن باب أولى. وأوضح الخليل هذا الذي أجهلناه بتفصيل، وذلك في قوله: " يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك: يا ضاربُ، ولكن التنوين إنما ثبت، لأنه وسط الاسم، ورجلاً من تمام الاسم، فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم. ألا ترى أنك لو سميت رجلاً ب: "خيراً منك" لقلت: يا خيراً منك فألزمته التنوين، وهو معرفة، لأن الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه ... فكما أن خيراً منك لزمه التنوين وهو معرفة، كذلك لزم ضارباً رجلاً ... وكذلك ضاربُ رجل إذا ألقيت التنوين تخفيفاً، لأن الرجل لا يجعل ضارباً نكرة إذا أردت معنى

¹ - ينظر المرجع السابق : 80-81

² - الكتاب : 183/2

³ - المصدر نفسه : 197/2

⁴ - نفسه : 182/2

⁵ - ينظر نظام الجملة : 507

التنوين، كما لا يجعله معرفة في غير النداء إذا أردت معنى التنوين وحذفته نحو قولك: هذا ضاربك قاعداً. ألا ترى أن حذف التنوين كثباته لا يغير الفاعل إذا كنت تحذفه وأنت تريد معناه.¹

النكرة المقصودة : ذهب سيبويه إلى أن النكرة المقصودة معرفة بالقصد والإشارة، واستند في ذلك على قول الخليل، حيث قال: "إذا قال يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة، لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك. وصار معرفة بغير ألف ولام، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغني به عنهما كما استغنيت بقولك: اضرب عن لتضرب."² وعلل التعريف في النكرة المقصودة بالنداء بأدلة أخرى مفادها ما يلي :

- اختصاص النكرة المقصودة المبنية على الضم بالنداء كاختصاص بعض الأسماء المبنية على الكسر على وزن فعال بالنداء وكاختصاص اسم العلم للجنس بأمة معينة.³
- وصف النكرة المقصودة بالمعرف بالألف واللام إذا سُمع ذلك عن بعض العرب، بدليل قول سيبويه: "أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول: يا فاسق الخبيث."⁴
- كونها شبيهة بأسماء الأعلام المركبة التي تشبه الأصوات، حيث أنها تبني عند تعريفها وتنون عند تنكيرها.⁵

ويستوقفنا في هذه الأدلة ما سمعه يونس عن بعض العرب، وهو أن النكرة المقصودة توصف بالمعرف بالألف واللام، و يبدو أن هذا قليل، ويتوقف فيه على الشواهد التي سمعت فقط، ثم إن ما عرف لا يفتقر إلى الوصف كما تفتقر إليه النكرات إلا إذا خيف أن يقع التباس بين المعارف، فيفرق بينها بالوصف،⁶ وليس موضع النكرة المقصودة من مواضع الالتباس في المعارف، فيحتاج إلى وصف يميّزه عن غيره. ومن ثم لم تكن لتفتقر إلى الوصف إلا ما جاء سماعاً كما سبق في قول

¹ - الكتاب : 229/2

² - المصدر نفسه : 1/197

³ - ينظر نفسه : 2/198

⁴ - ينظر نفسه : 2/199

⁵ - ينظر نفسه : 2/199

⁶ - ينظر الأصول في النحو : 2/23

يونس. ثم إن الشواهد التي ساقها سيبويه في النكرة المقصودة في باب النداء لتؤكد بأنها لا تفتقر إلى الوصف وإن جاء فيها ما يوهم ذلك. ومن أهم هذه الشواهد قول الطرماح:¹

يا دارُ أقوت بعد أصرامها عاماً وما يعينك من عامها

فأقوت ليست صفة لدار، وإنما هي استثناء وإخبار، وهذا ما ذهب إليه سيبويه معلقاً على هذا البيت بقوله: "فإنما ترك التنوين فيه، لأنه لم يجعل أقوت من صفة الدار، ولكنه قال: يا دار ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها، فكأنه لما قال: يا دار أقبل على إنسان فقال: أقوت وتغيرت. وكأنه لما ناداها قال: إنها أقوت يا فلان، وإنما أردت بهذا أن تعلم أن أقوت ليس بصفة."² وهناك شيء آخر له علاقة بصور التعريف في النداء يستوجب منا أن نقف عنده، وهو:

نداء المعرف بالألف واللام : لا يجيز سيبويه نداء المعرف بالألف واللام، ويؤكد ذلك قوله: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً في الألف واللام البتة."³ وعلل سبب عدم نداء المعرف بالألف واللام بقوله: "وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولم يجعلوه واحداً من أمة فقد استغنوا عن الألف واللام، فمن ثم لم يدخلوها في هذا [يريد اسم الإشارة]، ولا في النداء."⁴ واستثنى مما فيه الألف واللام لفظ الجلالة، وفسر سبب الاستثناء بأن الألف واللام فيه جعلت بمنزلة ما كان من أصل الكلمة، وما كان من أصل الكلمة لا يفارقها، ويبدو هذا من قوله: "قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقه وكثر في كلامهم، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف... وكأن الاسم - والله أعلم - إله، فلما أدخل الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها، فهذا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحروف."⁵ كما استثنى من ذلك أيضاً ما وقع صفة لأي وهذا وما أشبهه، وهو في استثنائه هذا تابعاً لرأي الخليل، ويؤكد هذا قوله: "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً، ولا يقع في موقعه غير المفرد، وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان،

¹ - الكتاب 200/2

² - المصدر نفسه : 200/2-201

³ - نفسه : 195/2

⁴ - نفسه : 198/2

⁵ - نفسه : 195/2

فأي ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك: يا هذا والرجل وصف له، كما يكون وصفاً لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أي ولا يا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل.¹ وذهب بعض المحدثين إلى أن يا رجل ويا أيها الرجل ليس على معنى واحد باعتبار أصلهما، لأن يا رجل نكرة في الأصل وعُرِّفَت بالقصد، ويا أيها الرجل معرفة في الأصل، ثم عُرِّفَت بالنداء. ونجد هذا في تعليقه على رأي الخليل السابق - الذي ساقه سيبويه - بما نصه: "والحقيقة أنه ليس معناهما واحداً. فإن المنادى في قولك: يا رجل نكرة في الأصل، فقصدته بنداك له. وأما المعرّف بال، فهو معرفة قبل قصده بالنداء، ف: (ال) هذه قد تكون ال الجنسية، أو العهدية ... إن الفرق بين هذين المناديين كالفرق بين قولك: يا رجل، ويا خالد، فرجل نكرة قبل نداءه وقد قصدته بالنداء، وأما خالد فهو معرفة قبل نداءه، فناديته."² هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد ألفت الرازي (ت 606هـ) إلى أن هناك فرقاً ثانياً بينهما في المعنى، وذلك في قوله: "قول القائل: يا رجل يدل على النداء. وقوله: يا أيها الرجل يدل على ذلك أيضاً، وينبئ عن خطر خطب المنادى له، أو غفلة المنادى."³ ونستنتج مما سبق أن الخليل لم يفرق بين التركيبين السابقين في الدلالة تفريقاً دقيقاً، لكونه كان يراعي وجه القرابة في معناهما لا غير، ومن ثم لم يلتفت إلى الدلالة المميزة لهما.

صور التنكير : تتضح صور التنكير في المنادى مما يلي :

النكرة غير المقصودة : أورد سيبويه شواهد كثيرة تبين معنى التنكير في النكرة غير المقصودة، منها قول عبد يغوث:⁴

فيا راكباً إما عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا.

فالشاهد فيه مجيء راكب منادى نكرة غير مقصودة، حيث لم يقصد راكباً معيناً، وإنما يريد أي راكب ليخبر أهله بأسفه لعدم لقائهم.

¹ - المصدر السابق : 2 / 188

² - معاني النحو : 4 / 330

³ - التفسير الكبير، الرازي، إشراف مكتب التوثيق والدراسات، بيروت، دار الفكر، ط 2005، 1 : 25 / 168

⁴ - الكتاب : 2 / 200

المضاف إلى نكرة : يرى سيبويه أن المضاف إلى نكرة، نكرة في النداء إن لم يكن شبيهاً بالمضاف، واحتج لذلك بالوصف في حالة التنكير، إذ لا يوصف إلا ما كان نكرة، وبَيَّن وجه الفارق بين المضاف إليه هنا، وبين المضاف إليه في المنادى الشبيه بالمضاف، وردّه إلى أمرين مفادهما أن :

- المضاف إليه في المنادى، الشبيه بالمضاف يدخله تنوين جديد، نحو قولك: يا ضاربُ رجلٍ إذا أردت يا ضارباً رجلاً. أما المضاف إليه في المنادى المضاف إلى نكرة لا يدخله أي تنوين جديد، بل يبقى على أصله.

- يكون المضاف إليه في المنادى الشبيه بالمضاف على معنى الألف واللام من غير إدخالهما، ولا يكون ذلك في المضاف إليه في المنادى المضاف إلى النكرة.

ونلمس هذين الأمرين أكثر وضوحاً في قوله: "وأما قولك: يا أخا رجل، فلا يكون الأخ ههنا إلا نكرة، لأنه مضاف إلى نكرة، كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة، ولا يكون الرجل هنا بمنزلة إذا كان منادى، لأنه ثم يدخله التنوين، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام، ولا تلفظ بهما، وهو هنا غير منادى، وهو نكرة، فجعل ما أضيف إليه بمنزلة".¹

صور التعريف في الاسم المنصوب على الاختصاص ومعانيه وعله تعريفه : إذا تتبعنا الشواهد التي استدل بها سيبويه في صور تعريف الاسم المنصوب على الاختصاص، وجدناها تنحصر - فيما يبدو لنا - في ثلاث صور هي :

المعرّف بالإضافة : نحو : "إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المرؤة".²

العلم الخاص : نحو : "إني زيداً أفعل".³

المعرّف بالألف واللام : نحو : "بي المسكين كان الأمر، أو بك المسكين مررت".⁴

ويأتي الاسم المنصوب على الاختصاص - كما ذكر سيبويه - لإفادة بعض المعاني، تتضح مما يلي:
الافتخار : نحو قول الفرزدق:⁵

ألم تر أنا بني دارم زرادة منا أبو معبد.

¹ - المصدر السابق : 229/2

² - نفسه : 235/2

³ - نفسه : 236/2

⁴ - نفسه : 74/2 وما بعدها

⁵ - ديوانه، تحقيق : كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط ، د ت : 173/1

وموضع الشاهد فيه " بني دارم " منصوب على الاختصاص، ويدل على الفخر، وأكد هذا سيويه بقوله: " فإنما اختص الاسم هنا ليعرف بما حُمِّل على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار.¹"

التعظيم: نقل سيويه عن الخليل أن الاسم المنصوب على الاختصاص يفيد التعظيم، ويبدو هذا من قوله: "وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم نصبه كمنصب ما قبله [يريد أنه منصوب على الاختصاص]. وفيه معنى التعظيم.²"

التصغير: ذهب سيويه إلى أن الاسم المنصوب على الاختصاص يدل على التصغير، وذلك في قوله: " وإذا صغرت الأمر، فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب، وذلك قولك: إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المرؤة.³"

الترحم: الترحم من المعاني التي يدل عليها الاسم المنصوب على الاختصاص، ويظهر هذا من قول سيويه: " والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ... فإذا قلت: بي المسكين كان الأمر، أو بك المسكين مررت، فلا يحسن فيه البديل [يريد لا يجوز جر المسكين على البديل من بي]، لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك، فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني، لأنك لست تحدث عن غائب، ولكنك تنصبه على قولك: بنا تميماً.⁴ واشترط سيويه في الاسم المنصوب على الاختصاص أن يكون معرفة عدا المبهم منها، لعل دافعة إلى ذلك، وهي أن الإتيان به يكون للتوضيح والتبيين والتوكيد، وهذه الأمور لا تقوم بها النكرة والمبهم من المعارف، وأشار إلى هذا كله في قوله: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول: إني هذا أفعل كذا وكذا، ولكن تقول: إني زيداً أفعل. ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً، لأن الأسماء إنما تذكرها توكيداً وتوضيحاً للمضمر وتذكيراً، وإذا أجهمت، فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة، فقلت: إنا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكن هذا موضع بيان، كما كانت الندبة موضع بيان، فقبح إذا ذكروا الأمر توكيداً لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهماً.⁵ ونذيل كلامنا عن صور التعريف والتنكير في قيود الإسناد بما له مساس بذلك، وهو :

¹ - الكتاب : 234 / 2

² - المصدر نفسه : 235 / 2

³ - نفسه : 235 / 2

⁴ - نفسه : 236 / 2

⁵ - نفسه : 236 / 2

مذهب سيبويه في الإضافة تعريفاً وتنكيراً وموقف بعض المحدثين منه : قصر سيبويه التعريف والتنكير في أحد قسمي الإضافة، وهو الإضافة المحضة (أي الحقيقية، أو المعنوية)، نحو : " هذا خاتم حديد " ¹، ونحو: " هذا حمار زيد، وجدار أخيك، ومال عمرو. " ² أما الإضافة غير المحضة (أي المجازية، أو اللفظية)، نحو : " هذا ضارب عبد الله. " إذا أريد " هذا ضارب عبد الله "، فلا يمسها التعريف والتنكير عنده، وإنما هي لغرض التخفيف، ويؤكد هذا قوله في إضافة اسم الفاعل: "واعلم أن العرب يستخفون، فيحذفون، التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ، لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل، وليس يغير كف التنوين إن حذفته مستخفاً شيء من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عز وجل : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ³ و﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾ ⁴ و﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ﴾ ⁵ و﴿غَيْرِ مُجَلِّي الصَّيْدِ﴾ ⁶ فالمعنى معنى ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ ⁷ ويزيدك هذا عندك بياناً قوله تعالى جده : ﴿هَدِيًّا بِالْبَعِ الْكَعْبَةِ﴾ ⁸ و﴿عَارِضٌ مُّطْرِنًا﴾ ⁹ فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة. ¹⁰ وفسر بعض النحاة المتأخرين وجه إفادة الإضافة اللفظية للتخفيف فقط، بأنها لما كانت في نية الانفصال روعي فيها الأصل، وهو التخصيص بالعمل في معمولها، ولم يلتفت إلى تخصيص الإضافة، ويبين هذا قوله بما نصه: " أصل قولك: ضاربٌ زيد، ضاربٌ زيداً، فالاختصاص موجود قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف. " ¹¹ وعارض بعضهم ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه في ذلك، من أن الإضافة اللفظية تفيد التخفيف بأمرين : أحدهما: هو أن

¹ - المصدر السابق : 23/2

² - نفسه : 420 / 1

³ - آل عمران : 185

⁴ - القمر : 27

⁵ - السجدة : 12

⁶ - المائة : 01

⁷ - المائة : 02

⁸ - المائة : 95

⁹ - الأحقاف : 24

¹⁰ - الكتاب : 166/1

¹¹ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 362 / 2

الإضافة دلالتها احتمالية، فهي تحتل الزمن الماضي، والحاضر، والمستقبل والمستمر، والإعمال يدل على الزمن الحاضر والمستقبل فقط. والآخر: هو أن الإضافة توحي بمعنى الاسم وتشير إليه، بخلاف الإعمال فإنه يوحي إلى معنى الحدث ويدل عليه، وتتضح معارضته لسبويه في الإضافة اللفظية أكثر من قوله بما نصه: " لو كان التخفيف هو الغرض لاستعمل كذلك مطلقاً وامتنع الإعمال، في حين نرى الاستعمالين جاريتين الإضافة والإعمال. قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبَلْتَهُمْ﴾¹ بالإعمال. وقال: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾² بالإضافة ... فلماذا لم يخفف دوماً ... والتحقق أن لكل تعبير غرضاً لا يؤديه الآخر، فالإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال. والإضافة ليست نصاً في ذلك. فإنك إذا قلت: أنا ضارب محمداً كان ذلك دالاً على الحدث في الحال أو الاستقبال. قال تعالى: ﴿إِنِّي خَالِقُ بَشَرًا مِنْ طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾³، فهو للاستقبال. أما الإضافة، فليست نصاً في هذا المعنى، بل تحتل الماضي والاستمرار والحال والاستقبال، فإنك إذا قلت: أنا مكرم محمد احتمال ذلك الماضي والحال والاستقبال والاستمرار. قال تعالى: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁴ وهو ماضٍ، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾⁵ وهو استمرار. فالإضافة تعبير احتمالي يحتمل أكثر من معنى بخلاف الإعمال، فإنه تعبير قطعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أنه في الإعمال يكون الوصف ملحوظاً فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية، في حين أنه في الإضافة يكون ملحوظاً فيه جانب الاسم، وذلك أن الإضافة من خصائص الأسماء. أما أخذ الفاعل والمفعول، فالأصل فيه الفعل. فأنت تقول: هذا بائع السمك بمعنى (بييع). وتقول: رأيت محمداً آكلاً التفاحة بمعنى يأكلها، فإذا قلت: هذا بائع السمك وآكل التفاح بالإضافة دل على الذات كما تقول: بائع الدار.⁶

1- البقرة: 145

2- آل عمران: 09

3- ص: 71-72

4- الشورى: 11

5- الأنعام: 95-96

6- معاني النحو: 131-132

الفصل الثاني

جهود عبد القاهر في التنكير والتعريف وبلاغتهما

التعريف بعبد القاهر الجرجاني:

نسبه: قال صاحب "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"¹ في نسبه ما نصه هو:

"عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني... أبوبكر."

شيوخه ومذهبه ومناقبه: ذكر صاحب "بغية الوعاة" أنه:

"أخذ العلم عن ابن أخت أبي علي الفارسي، ولم يأخذ عن غيره، لأنه لم يخرج عن بلده، وكان من كبار أئمة العربية و البيان."

ووصفه الذهبي² بقوله: "كان آية في النحو، وكان شافعيًا، عالمًا، أشعريًا، ذا نسك و دين."

و مدَّحُه السلفي بقوله: "كان ورعًا، قانعًا دخل عليه لصّ، فأخذ ما وجد، وهو ينظر، وهو في الصلاة، فما قطعها."

مصنفاته: له مصنفات عدة منها ما يلي:

إعجاز القرآن الكبير والصغير، المغني في شرح الإيضاح (يحتوي ثلاثين مجلدًا)، المقتصد في شرحه (يحتوي مجلدين)، العوامل المئة، الجمل، العمدة في التصريف، تفسير الفاتحة، دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة.³

شعره: مما قال من الشعر:

كبرّ على العلم يا خليلي

ومل إلى الجهل ميل هائم.

وعش حماراً تعش سعيداً

فالسعد في طالع البهائم.

وفاته: قيل: توفي في سنة إحدى وسبعين وأربعمئة، وقيل: سنة أربع وسبعين. رحمه الله.

¹ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2004: 136/2

² - العقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي (ت 748 هـ)، تحقيق: يحي مراد، القاهرة، دار الحديث، ط 1، 2004: 127-128.

³ - الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط7، 1986: 48/4 وما بعدها.

أولاً: مفهوم التنكير والتعريف وقضايهما:

مفهوم التنكير وقضايها:

مفهومه: عرّف عبد القاهر التنكير - عرضاً - لدى كلامه عن الاسم، بقوله: "النكرة ما عم شيئين فأكثر، وما أريد به واحد من جنس لا بعينه."¹

قضايها:

مميزاته: أشار عبد القاهر إلى جملة من المميزات التي تدل على الاسم النكرة، وجمع عدداً منها في موضع واحد، وذلك في قوله: "ألا ترى أن أحداً لا يقول: مررت برجل ذي عمرو الظريف، وجاءني زيد ذو خالد العاقل، لأن العَلَمَ أول أحواله التعريف، فإن نكرته جاز ذلك فيه نحو: مررت برجل ذي زيد عاقل، وبامرأة ذات عمرو ظريف، وكم من زيد قد لقيت، ورب خالد قد جاءني، كما تقول: رب ذي غلام."² فيفهم من قوله هذا أن: إضافة العلم الخاص من دلائل التنكير، وكذلك دخول كم (لعله يقصد بها نوعيها "الخبرية والاستفهامية")، ورب على الاسم، علماً كان أو غيره.

ومن مميزات التنكير عنده ما دخلت عليه لا النافية للجنس، ويوضح ذلك قوله: "اعلم أن "لا" موضوعة للنكرة، إذ أصلها النفي الشائع، وذلك لا يتأتى مع التعريف.³ ومنها أيضاً: التنوين في أسماء الأفعال، ويبين ذلك كلامه عن بعض أقسام التنوين، بأنه: "تنوين يكون فاصلاً بين المعرفة والنكرة، نحو: صه، ومه، ورويد، فإذا قلت: صه يا رجل مجرداً من التنوين، كان المعنى: أفعال السكوت، فإذا قلت: صه، كان المعنى: أفعال سكوتاً، وعلى هذا قوله:⁴

نزلنا فقلنا أيه عن أم سالم ومابال تكليم الديار البلاقع.

كأنه قصد أن يقول: هات الحديث، فحذف التنوين من أيه، وأجراه مجرى قولك: صه، وإذا قلت: أيه، كان المعنى: هات حديثاً."⁵ ومما ورد من مميزات التنكير أيضاً عنده في موضع آخر تثنية العلم الخاص وجمعه.⁶

¹ - أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد الفاضلي، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية، د ط، 2003: 194.

² - المقتصد في شرح الإيضاح: 907/2 - 908.

³ - المرجع نفسه: 818/2.

⁴ - البيت لذي الرمة: 317.

⁵ - المقتصد في شرح الإيضاح: 73 - 74.

⁶ - ينظر المرجع نفسه: 206/1.

موقعه من التعريف باعتبار الأصلية والفرعية: ذهب عبد القاهر إلى أن التنكير أصل للتعريف، ويبدو ذلك من قوله: "التعريف فرع على التنكير."¹ ووجه فرعيته عنده، مستنداً إلى آراء السابقين، يظهر فيما نصّه: "إذ الشيء إنما يعرف بعد أن يكون مجهولاً"²، ويظهر أيضاً من قوله: "والعموم سابق للخصوص."³

مفهوم التعريف و قضاياه:

مفهومه: عرف عبد القاهر "التعريف" - عرضاً - لدى كلامه عن الاسم، بقوله: "المعرفة ما أريد به واحد بعينه، أو جنس بعينه على الإطلاق."⁴

قضاياه:

ضروبه: تتراوح ضروب التعريف عند عبد القاهر بين خمسة ضروب، ونجد ذلك في قوله: "المعرفة خمسة أضرب: الأول: المضمّر، نحو: أنت والتاء في ضربت، الكاف في غلامك (و الياء في غلامي)، والثاني: العلم، نحو: زيد وعمرو. فكل اسم وضع في أول أحواله لشيء بعينه، لا يقع على كل ما يشبهه، فهو علم. ألا ترى أن زيدا وُضِعَ في أول ما وضع للرجل المعين، ثم ليس كل ما يكون مثل زيد يسمى زيداً. والثالث: ما فيه الألف واللام، نحو: الرجل و الفرس، ولام التعريف تكون للعهد كقولك: فعل الرجل كذا تريد واحداً بعينه قد عهده المخاطب وعرفه بأمر، وللجنس نحو: الرجل خير من المرأة. والرابع: المبهم، وهو نوعان: أحدهما: أسماء الإشارة، نحو: هذا، وهؤلاء، وكذا كل اسم إشارة. وثانيهما: الموصولات، وهي: الذي، والتي وفروعهما، و"من" و"ما" إذا كانا بمعنى الذي، والألف واللام بمعنى الذي، نحو: الضارب والقائم، بمعنى الذي ضرب، والذي قام، وأي بمعنى الذي، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾.⁵

والخامس: المضاف إلى واحد من هذه الأربعة، نحو: غلام زيد وغلامك، وكل مضاف إلى معرفة معرفة، وما عدا هذه الخمسة فهو نكرة.⁶

¹ - المرجع السابق: 2/ 964.

² - نفسه: 2/ 965.

³ - نفسه: 2/ 964.

⁴ - أسرار البلاغة: 194.

⁵ - مرصم: 69.

⁶ - الجمل في النحو: 96 - 97. يستوقفنا في قوله هذا، هو أنه لم يبيّن سبب التعريف في المعارف عدا العلم الخاص والمعرف بالألف واللام، كما يستوقفنا فيه قوله: وكل "مضاف إلى معرفة معرفة"، حيث أن لا يحمل على العموم، لأن هناك أسماء تضاف إلى معرفة ولا تتعرف بها أحياناً كغيرك ومثلك، ومعرفة ذلك بالتفصيل، ينظر: 120 - 121 من البحث.

مراتبه:¹

الضمير: يرى عبد القاهر أن الضمير أعرف المعارف، بدليل أنه لا يوصف ولا يقع صفة لشيء.

العلم الخاص: يأتي بعد الضمير من حيث الرتبة في التعريف، لكونه لا يقع صفة لشيء، ويوصف بالمعارف الثلاثة الباقية (المضاف إلى المعرفة، المبهم، المعرف بالألف و اللام). وتلحق به الكنية في رتبة التعريف.²

المضاف إلى المعرفة: يساوي العلم الخاص من حيث الرتبة في التعريف، لأنه يوصف بالعلم الخاص، والمبهم، والمعرف بالألف واللام، ويقع صفة للعلم الخاص فقط.

المبهم: يحتل المرتبة الرابعة من حيث التعريف، لأنه يوصف بالمعرف بالألف واللام فقط، ويقع صفة للعلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة عدا ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام.

المعرف بالألف واللام: يجيء في المرتبة الخامسة من حيث التعريف، لكونه يوصف بما كان مثله، أو ما أضيف إليه، ويقع صفة للعلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة والمبهم.

¹ - سيأتي ذكر أقوال عبد القاهر التي استندنا إليها في ترتيبه للمعارف حسب قوة التعريف في صور وصف المعارف عنده من البحث.

² - ينظر المقتصد في شرح الإيضاح : 786/2

ثانياً: إسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتهما:¹

إسناد اسم الفاعل وإضافته:

إسناد اسم الفاعل المنكر وإضافته:

إسناده: لا يسند اسم الفاعل المنكر عند عبد القاهر إسناد الفعل ويعمل عمله إلا بتوفير شرطين: أحدهما: الدلالة على الحال والاستقبال، والاعتماد على شيء قبله. فأما الدلالة على الحال والاستقبال، فيفسرها عبد القاهر من العلاقة التي تجمع بين اسم الفاعل، والفعل المضارع، ويتضح هذا مما نصَّ عليه بأن: "الأفعال دخلت على الأسماء في الإعراب، والأسماء على الأفعال في العمل، فكما لم يؤخذ للماضي إعراب من الاسم، فلم يُقَل: ضَرَبَ، وضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ، كذلك لم يُعْطَ اسم الفاعل إذا كان بمعناه [أي إذا كان بمعنى الفعل الماضي] عمله، فلم يُقَل: هذا رجل ضارب أبوه زيداً أمس، كما يقال: ضرب أبوه زيداً أمس. وكما أُخِذَ للمضارع الإعراب من الاسم، فقليل: يضربُ، ولن يُضْرَبُ، ولم يضربُ، كذلك أعطي اسم الفاعل إذا كان بمعناه [أي بمعنى الفعل المضارع]، وهو أن يكون للحال والاستقبال عمله، فقليل: هذا رجل ضارب أبوه زيداً الآن أو غداً كما يقال: يضرب أبوه غداً."²

وأما الاعتماد، فيعني به أن يسبق اسم الفاعل المنكر: استفهام، أو نفي، أو أن يكون خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال.³ والآخر: - أي من الشرطين - أن تكون إضافته لفظية (غير حقيقية)، ووجهها أن يكون معنى اسم الفاعل على الأعمال، وأن يقع صفة للنكرة، ويظهر هذا من قوله: "اعلم أن اسم الفاعل إنما يعمل لمشاهدة الفعل، فلا يكون إذا عمل إلا نكرة، ولا يجوز فيه الإضافة الحقيقية، كما لا يجوز ذلك في الفعل، وإنما تجيء فيه الإضافة لفظية من حيث أنه اسم ممنون، فيحذف منه التنوين، ويضاف إلى ما انتصب به، والمعنى على ثبات التنوين، فيقال: هذا رجل ضاربُ زيدٍ غداً، والمعنى: ضاربُ زيداً غداً، ولذلك وصفت به النكرة، وذلك أن الإضافة لو كانت حقيقية، لو جب أن يكون ضاربُ زيدٍ بمنزلة غلام زيد في التعريف، فلما قيل: هذا رجل ضارب زيد غداً، علمت أن الإضافة لا معنى لها، وأن حكمها متعلق باللفظ فقط.⁴ والعلة في عدم

¹ - ما سنقوله عن إسناد اسم الفاعل وإضافته (منكراً ومعرفاً)، يصدق على اسم المفعول في غالبته. ينظر المرجع السابق: 512 / 1

² - نفسه: 515 / 1.

³ - ينظر: نفسه: 508 / 1 وما بعدها.

⁴ - نفسه: 516 / 1.

مجيء الإضافة الحقيقية في الفعل - فيما يبدو لنا - هي أن الفعل خبر، والخبر باعتبار أصله لا يكون إلا نكرة، ويؤكد ذلك عبد القاهر بقوله: "الفعل خبر، والخبر لا يكون إلا نكرة، ألا ترى أنه إذا وجد في الكلام تعلق به الفائدة، فإذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة أمام بكر، لم تستفد من جميع ذلك شيء غير ضرب، لأن هذه الأشياء معلومة، وإنما الذي لا يعلم التباس الفعل بها، وحقيقة التنكير أن يكون الشيء مجهولا، فلو كان للفعل حظ في التخصص والتعري من التنكير، وجب أن لا يستفاد، لأن المعلوم لا يفاد، وإنما توجد الفائدة في غير المعلوم." ¹ وزاد عبد القاهر وجهاً آخر لهذه الإضافة اللفظية، وهو عدم صحة إدخال الألف واللام على المضاف مع الاستغناء عن المضاف إليه المعرف، ويوضح ذلك أوضح بيان قوله: "ولو كانت [أي هذه الإضافة] معنوية، لوجب الإتيان بالألف واللام، لأن كل مضاف كانت إضافته حقيقية، وكان المضاف إليه معرفة، جاز فيه أن تترك الإضافة، ويدخل الألف واللام على المضاف، ألا ترى أنك لو قلت بدل قولك: مررت بـغلام زيد، مررت بالـغلام جاز، ولو قلت: مررت بزيد ظريف القوم، كان الإتيان بالألف واللام، نحو: مررت بزيد الظريف جائزاً. فلما لم يجز أن تقول: عارضاً المستقبل²، علمت أن الإضافة غير حقيقية، وأن المعنى على التنوين، نحو: مستقبل أوديتهم." ³

إضافته: تأتي لفظية ومعنوية⁴، وله - أي اسم الفاعل المنكر - في اللفظية صور، تبدو مما يلي:

المفرد: من صور إضافته عند عبد القاهر:

إضافته إلى المعرف بالألف واللام، نحو: قول جرير:⁵

ظللنا بمستن الحرور كأننا لدى فرس مستقبلِ الريحِ صائم.

فقد وقع اسم الفاعل المنكر المفرد "مستقبل" مضافاً إلى معرف بالألف واللام، وهو "الريح" إضافة لفظية، لأن الأصل لدى مستقبلِ الريح.

¹ - المرجع السابق: 171/1

² - يقصد قوله تعالى: "فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أُوْدِيَتِهِمْ". الأحقاف: 24.

³ - المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 516-517.

⁴ - سبق الكلام عنها في إسناد اسم الفاعل المنكر من وجهين: من وجه دلالة على الماضي، و من وجه صحة إدخال الألف واللام عليه والاستغناء عن المضاف إليه المعرفة، ومن صورها: إضافة اسم الفاعل إلى العلم الخاص. كذلك اللفظية سبق الكلام عنها في إسناد اسم الفاعل.

⁵ - ديوانه، بيروت، دار صادر، د ط، د ت: 454

إضافته إلى العلم الخاص: نحو: هذا رجل ضاربٌ زيدٌ غداً¹، حيث أضيف اسم الفاعل المنكر المفرد، وهو "ضارب" إلى العلم الخاص، وهو "زيد" إضافة لفظية، والأصل "ضاربٌ زيداً غداً".
 إضافته إلى المضاف إلى المعرفة: كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُّسْتَقْبِلَ أُوْدِيَتِهِمْ ﴾². ف جاء اسم الفاعل "مستقبل" مضافاً إلى مضاف معرفة، وهو "أوديتهم". والأصل: مستقبلأ أوديتهم.
 إضافته إلى الضمير: كقوله تعالى: ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّطْرِنَا ﴾³. فوقع اسم الفاعل "مطر" مضافاً إلى ضمير المتكلم، وهو "نا". والأصل: مطر لنا.
 المثنى و المجموع: من صور إضافتهما:

إضافتهما إلى العلم الخاص: يبدو ذلك من قول عبد القاهر: "اعلم أن حكم النون حكم التنوين، لأنه يحذف للإضافة، كما يحذف التنوين، فنقول: هذان رجالان ضاربا زيد غداً، وهؤلاء رجال ضاربو زيد غداً، فتصف به النكرة، لأن التقدير: ضاربان زيداً، وضاربون زيداً، والنون مكفوف لفظاً، كما كان التنوين كذلك في قولك: هذا رجل ضاربٌ زيد."4

إسناد اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام وإضافته:

إسناده: لا يُشترط في عمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان معرّفاً بالألف واللام، الشروط التي اشترطت في عمل اسم الفاعل المنكر(منوناً ومضافاً) ونقصد بالمضاف ما كانت إضافته لفظية"، بل يعمل مطلقاً، لأن الألف واللام هنا موصولة بمعنى الذي عند عبد القاهر، ويتضح هذا من قوله: "اعلم أنك إذا ألحقت الألف واللام تغيير الحكم، وذلك أن الضارب بمعنى الذي ضرب، فيعمل في كل حال، تقول: هذا الضارب زيداً أمس و هذا الضارب زيداً غداً و الآن."5 وقد بيّن عبد القاهر السبب الذي دعا إلى أن تكون الألف واللام في اسم الفاعل، ولا تكون في الفعل، وهو أن الفعل في أصله خبر، والخبر في أصل الكلام لا يكون إلا نكرة - كما يرى عبد القاهر - وأما الألف واللام، فيكونان في أصلهما للتعريف، كيفما ما كان نوعه، وبالتالي إذا دخلتا على الفعل وقع الجمع بين ضدين، والضدان لا يجتمعان إلا في الأضداد، ولدفع هذا الأمر اختير أن تدخل الألف واللام على ما كان فرعاً من الفعل - لا الفعل نفسه - وهو اسم الفاعل، ونلمس هذا في قوله: " وإنما عدلوا عن

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 516.

² - الأحقاف: 24.

³ - الأحقاف: 24.

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 526.

⁵ - المرجع نفسه: 1/ 527.

لفظ الفعل إلى اسم الفاعل كراهية أن يدخل الألف واللام على لفظ الفعل، وإن كان قد تنزل منزلة "الذي"، لأن كونه بمنزلة "الذي" فرع، وأصله أن يكون للتعريف أو للجنس، فلما لم يصح ذلك في الفعل - أعني التعريف والجنس - من حيث كان الفعل خبراً مجهولاً، لا يتصور تعريفه... لم يُجَبَّأ أن يدخل على لفظه، وإن كان قد تنزل منزلة ما يصح دخوله على الفعل معنى وهو "الذي"، لتكون حال الفرعية، تابعة لحال الأصلية.¹ والذي نستنبطه من جعل عبد القاهر حال الفرعية في الألف واللام التي هي كونه بمعنى الذي كما في اسم الفاعل تابعة لحال الأصلية فيهما التي هي التعريف، هو عمله بمقتضى قول سيبويه: "وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله."²

إضافته:

أ- المفرد: لا يجيز عبد القاهر الإضافة في اسم الفاعل المفرد المعرف بالألف واللام لا الإضافية اللفظية، ولا الإضافة المعنوية، وردّ سبب ذلك إلى أن الإضافة اللفظية فيه لا تصح، لأنه ليس كالمنون الذي يحذف منه التنوين وتعقبه الإضافة اللفظية. وأما الإضافة المعنوية، فإنه يراها أيضاً لا تصح، لأن الاسم عنده لا يعرف تعريفين. ويبين عدم صحة الإضافة بنوعيتها وسببها في اسم الفاعل المفرد المعرف بالألف واللام عنده قوله: "ولا يجوز الإضافة في ذا [أي في اسم الفاعل المعرف بالألف و اللام]. نحو أن تقول: هذا الرجل الضارب زيد، لأجل أن الإضافة إما أن تكون لفظية أو معنوية. فلا تجوز اللفظية، لأجل أن الغرض فيها أن يحذف التنوين، فيحصل في اللفظ اختصار وتخفيف بسقوط التنوين، ويعاقبه المفعول المنصوب، فيجر لقيامه مقام التنوين في اللفظ، وليس في الضارب تنوين فيُحذف. لذلك إذا قلت: الضارب زيد، كنت قد عدلت عن الأصل الذي هو النصب لغير غرض لفظي ولا حقيقي. وأما الإضافة المعنوية، فاستحالتها في قولك: الضارب واضحة، وذلك أن الضارب معرفة من حيث أنه بمنزلة الذي ضرب، والمعرفة لا تضاف، ألا تراك لا تقول: جاءني الرجل، ولا مررت بالغلام زيد."³ يقصد "بالغلام زيد" وجه إضافة الغلام لزيد لا غير.

المثنى و المجموع: في اسم الفاعل المثنى والمجموع المعرف بالألف واللام أجاز عبد القاهر الإضافة اللفظية، لا المعنوية. وعلل سبب ذلك، بأن الإضافة اللفظية تنوب عن النون المحذوفة من المثنى والمجمع في الاسم الظاهر المضاف. أما المعنوية، فلا تصح بوجه من الوجوه عنده ويبدو هذا أكثر من قوله

¹ - المرجع السابق: 1/ 527.

² - الكتاب: 1/ 182.

³ - المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 528.

عن إضافته بنوعيتها بما نصه: " فإن ثبت أو جمعت، فقلت : الضاريان زيداً، والضاريون زيداً، جاز الإضافة في اللفظ. نحو: الضاربا زيدٍ، والضاريو زيدٍ، وذلك أن ههنا نوناً تسقط، ويعاقبه المضاف إليه، فيكون في الإضافة فائدة لفظية، كما في قوله: ضاربا زيدٍ، وضاريو زيدٍ. وأما المعنوية، فلا سبيل إليها بوجه.¹"

إسناد الصفة المشبهة وإضافتها:

إسنادها: يشترط عبد القاهر في إسناد الصفة المشبهة إسناد الفعل وإعمالها عمله، الشروط التي اشترطها في اسم الفاعل المنكر العامل عمل الفعل، وهي: اعتمادها على نفي، أو استفهام، أو أن تكون خيراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لصاحب حال. ونستشف هذا من قوله: " وهذه الصفات بمنزلة أسماء الفاعلين في أنها لا تعمل إلا بعد أن تعتمد على شيء، فلا تقل: حسن غلامك، وظريف أخوك، وشديد ساعدك، كما لم تقل: قائم أخوك، وإنما يجب أن تقول : أحسن أخوك، وهذه أولى من أن لا يكون لها عمل الفعل غير معتمدة على شيء، لأجل أنها أضعف من أسماء الفاعلين، إذ هي بعدها في المرتبة ومشبهة بها، وليست جارية على الفعل، ويكون اعتمادها على الهمزة...، وعلى نحو: ما حسن غلامك، وعلى الموصوف نحو: مررت برجل حسن غلاماه، والمبتدأ نحو: زيد حسن غلاماه، وعلى ذي الحال نحو: هذا عمر قوياً غلاماه، وجاءني زيد حسناً ثيابه.² أما ما يخص ما اشترط في اسم الفاعل في إسناده إسناد الفعل وإعماله عمله إذا كان نكرة من دلالاته على الحال والاستقبال، فلا يشترط فيها، لكونها تدل على اللزوم، أو الثبوت، أو الدوام، أو الاستمرار - واسم الفاعل قد يكون فيه معنى الاستمرار-³ وهذه الشروط التي تشترط في إسنادها تخص ما كان منكراً منها. أما المعرف بالألف واللام منها، فلا تشترط فيه، بل يعمل من دونها، وتختلف ألفه ولامه عن ألف ولام اسم الفاعل، لكونهما هنا ليسا بمعنى الذي كما في اسم الفاعل، بل هما حرف تعريف.⁴

إضافتها : يُعدُّ عبد القاهر ما يضاف إلى الصفة المشبهة من قبيل الإضافة اللفظية، سواء أكانت معرفة بالألف واللام أم منكرة. فأما المعرفة، فقد أشار إليها في قوله: "اعلم أنه إذا كان لا يتعرف [أي الاسم إذا كان صفة مشبهة] بالإضافة، فليس إلا أن تعرفه بالألف واللام إذا أردت وصف المعرفة به،

¹ - المرجع السابق: 1/ 528.

² - نفسه: 1/ 539

³ - ينظر الواضح في النحو: 160

⁴ - ينظر جامع الدروس العربية : 1/ 117-118

فتقول: مررت بزيد الحسن الوجه، لأن المعنى الحسن وجهه، فهو مضاف لفظاً، وغير مضاف تقديراً¹. وأما المنكرة، فقد ذكرها في قوله: "اعلم أن الإضافة في قولك: حسن الوجه إذا كانت لفظية من حيث أن المعنى حسن وجهه كان وجودها كلا وجود. فكما تقول: مررت برجل حسن وجهه فتصف به النكرة، لأنه عار من أسباب التعريف، كذلك تقول: مررت برجل حسن الوجه، فتصفه به، لأن هذا السبب الذي هو الإضافة لا تأثير له في المعنى، والتعريف يتعلق بالتأثير المعنوي دون اللفظي². وللصفة المشبهة المعرفة بالألف و اللام، و غير المعرفة بهما، مع معمولهما صور، تبدو مما يلي:

المفردة:

غير المعرفة بالألف واللام:

غير المضافة إلى معمولها، ومعمولها معرف بالألف واللام: يأتي معمولها منصوباً على التشبيه بالمفعول به، وهو ما عبر عنه عبد القاهر بقوله: "حسن الوجهة بالنصب على التشبيه بالضارب الرجل".³

غير المضافة إلى معمولها (منونة)، ومعمولها نكرة: يكون معمولها منصوباً على التمييز، ويتضح ذلك من قول عبد القاهر: حسن وجهاً على التمييز.⁴

غير المضاف إلى معمولها (منونة)، ومعمولها مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف: نحو: "هذا رجل حسن وجه أخيه".⁵ برفع معمولها، وهو "وجه" على الفاعلية وإضافته إلى "الأخ" الذي تضمن هو الآخر إضافة إلى ضمير الموصوف، وهو "الهاء".

غير المضافة إلى معمولها (منونة)، و معمولها مضاف إلى ضمير الموصوف: يجيء معمولها - في هذه الصورة - عند عبد القاهر على وجهين: أحدهما: الرفع على الفاعلية، وهو ما قصده عبد القاهر بقوله: "وفي حسن الوجه وجوه أحدها: مررت برجل حسن وجهه... لأن الحسن للوجه".⁶ والآخر: النصب على التشبيه بالمفعول به قياساً على حسن الوجهة، المقيس هو الآخر على "ضارب الرجل". ومثال هذا الوجه ما ذكره عبد القاهر بقوله: "تقول: مررت بامرأة حسنة وجهها بالنصب

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 547.

² - المرجع نفسه: 1/ 546.

³ - نفسه: 1/ 548.

⁴ - نفسه: 1/ 548.

⁵ - نفسه: 1/ 550.

⁶ - نفسه: 1/ 548.

على التشبيه بالمفعول، كما قلت: حسنُ الوجهَ بالنصب مثل: ضاربِ الرجلِ.¹ وعَدَّ عبد القاهر هذا الوجه قليلاً في كلام العرب وشبهه في ذلك بالصفة المشبهة غير المعرفة بالألف واللام المضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، ويتضح هذا من قوله: "و هذا مثل حسنة وجهها في القلة."² المضافة إلى معمولها المضاف إلى معرف بالألف واللام: نحو: هذا رجل حسنٌ وجهه الأخ.³ وهذه الصورة فرعية فيما يبدو - عن صورة أخرى - وهي: هذا رجل حسنٌ وجهه أخيه.

المضافة إلى معمولها المعرف بالألف واللام: تأتي الصفة المشبهة مضافة إلى معمولها، المعرف بالألف واللام، لتحقيق التماثل والتجانس بينهما وبين الأصل الذي تحولاً عنه، ومثال ذلك: حسنُ الوجهِ المحول عن "حسن وجهه"، ويؤكد ذلك قول عبد القاهر: "لما كان الأصل: مررت برجل حسن وجهه، وكان وجهه معرفة بالإضافة أحبوا أن يكون الذي يقوم مقامه معرفة بالألف واللام، ليقع المعرفة موقع المعرفة، ويحصل التشاكل من جهة اللفظ."⁴

المضافة إلى معمولها النكرة: نحو: "حسن وجهه". أجازه عبد القاهر، ووصفه بالقلة.⁵

المضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف: نحو: "مررت بامرأة حسنة وجهها". ويرى عبد القاهر أن هذه الصورة مقيسة على "حسنة الوجه"، وجعل ورودها قليلاً في كلام العرب، وأشار إلى تضعيف سيوييه لهذه الصورة، ويظهر ذلك من قوله: "قولهم: مررت بامرأة حسنة وجهها بإضافة حسنة إلى وجهها، كما تقول: حسنة الوجه، وهو قليل، وقد حكم عليه صاحب الكتاب بالرداءة."⁶ وذكر عبد القاهر السبب في كون هذه الصورة ضعيفة بما حكاه عن شيخه⁷ بما نصه: "قال شيخنا رحمه الله، ووجه ضعفه أنك إذا نقلت الضمير من الوجه في قولك: بامرأة حسن وجهها إلى الصفة فقلت: بامرأة حسنة، لم تحتج إلى كونه في الوجه."⁸ وحلل عبد القاهر وجه ضعف هذه الصورة تحليلاً أكثر تبسيطاً: فقال: "وبين ذلك [أي وجه ضعف حسنة وجهها] أن الفعل كما عرفت للوجه في الأصل، فإذا كان مضافاً إلى ضمير الموصوف [أي المرأة] الذي هو صاحبه [أي الموصوف صاحب

¹ - المرجع السابق: 1/ 550.

² - نفسه: 1/ 551.

³ - نفسه: 1/ 550.

⁴ - نفسه: 1/ 541.

⁵ - ينظر: نفسه: 1/ 541.

⁶ - نفسه: 1/ 548.

⁷ - يقصد به: أبو الحسين بن محمد بن عبد الوارث (ابن أخت أبي علي الفارسي) (ت 321 هـ). ينظر: بغية الوعاة: 1/ 80.

⁸ - المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 548.

الضمير]، كان على صفة يمكن معها رفعه و إجراؤه على أصله وحقيقته، فلا يحسن جزؤه بالإضافة وجعل الفعل لصاحبه [أي المرأة] الذي هو مستعار له من جهته، لأنه إذا كان متهيئاً لأن يرتفع بفعله كان هو أولى به من المرأة التي إذا رفع ضميرها به فعلى سبيل الاستعارة والتوسل بدالة [أي بدلالة كما في بعض النسخ] ¹ أنه من سببها². ونرى من هذا القول، أن عبد القاهر يقدم الوجه القوي، وهو أن تقول: مررت بامرأة حسنٍ وجهها يرفع الوجه على الفاعلية بالصفة المشبهة "حسن" على الوجه الضعيف، وهو أن تقول: مررت بامرأة حسنة وجهها بجر الوجه بالإضافة إلى الضمير العائد على الموصوف، أي على "المرأة"، ورفع الضمير المستتر في المرأة على الفاعلية على تقدير: مررت بامرأة حسنة وجهها هي، وهذا التقدير لا يخفى ضعفه واستكراهه، لأن الضمير العائد إلى المرأة، وهو الهاء في "وجهها" أغنى عن أن يكون فعل الصفة المشبهة "حسن" عاملاً بالرفع في ضمير المرأة المقدر كما مرّ، ويذهب ضعف هذه الصورة - أعني مررت بامرأة حسنة وجهها بالإضافة "الصفة" إلى "الوجه" - إذا حوّلت إلى صورة أخرى، وهي: "مررت بامرأة حسنة الوجه"، لأن فعل الصفة المشبهة "حسن" هنا يكون لضمير المرأة، أي بمعنى: مررت بامرأة حسنة الوجه هي، ويوضح هذا عبد القاهر بقوله في تصحيح هذه الصورة الضعيفة: "والصحيح المستحسن أن يقال: ... هذه امرأة حسنة الوجه بترك الإضافة إلى الضمير إذا أريد إضافة الصفة إليه [أي إضافة الصفة إلى الوجه] وجعل الفعل للأول [أي للمرأة]³.

المعرفة بالألف و اللام:

غير المضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف: نحو: "مررت بزيد الحسن وجهه"⁴. يرتفع معمولها بها على الفاعلية.

غير المضافة إلى معمولها النكرة: نحو: "الحسن وجهاً" بالنصب على التمييز، وألزم عبد القاهر نصب "الوجه" على التمييز في هذه الصورة، ومنع إضافة الصفة المشبهة التي هي "الحسن" إلى معمولها، وهو "وجهها"، لأن العرب لا تجيزه في مثل هذه الصورة، ونستشف هذا من قوله: "ولا يجوز الحسن

¹ - ينظر المرجع السابق في الهامش: 1/ 549.

² - نفسه في المتن: 1/ 548 - 549.

³ - نفسه: 1/ 550.

⁴ - ينظر نفسه: 1/ 551.

وجه كما جاز حسن وجه [لأنهم]¹ كرهوا أن يضاف المعرفة في اللفظ إلى النكرة.²
 غير المضافة إلى معمولها المعرف بالألف واللام: نحو: "الحسن الوجه"³. ويكون معمولها في هذه
 الصورة منصوباً على التشبيه بالمفعول به.
 المضافة إلى معمولها المعرف بالألف واللام: نحو: "الحسن الوجه"⁴. وأصل هذه الصورة "الحسن
 وجهه".

المثناة والمجموعة:

غير المعرفة بالألف و اللام:

المضافة إلى معمولها النكرة: نحو قول عمرو بن شأس:⁵

ألكني إلى قومي السلام رسالة بآية ما كانوا ضعافاً و لا عزلاً.
 و لا سيئي زي إذا ما تلبسوا إلى حاجة يوماً مخيسة بزلاً.

والشاهد فيه هو مجيء الصفة المشبهة المجموعة، وهي "سيئي" مضافة إلى معمولها النكرة، وهو "زي"،
 والأصل فيه - كما يرى عبد القاهر - أن يكون معرفاً بالألف واللام أي "الزي"، ولكن إحلال النكرة
 هنا محل المعرفة لا يغير المعنى المراد.⁶ وما قيل في الصفة المشبهة المجموعة يقال في المثناة في هذه
 الصورة.

المضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف: نحو قول الشماخ:⁷

أمن دمنتين عرس الركب فيهما بحقل الرخامى قد عفا طلالهما
 أقامت على ربيهما جارتا صفاً كميتا الأعالي جونتنا مصطلاهما.

والشاهد فيه هو مجيء الصفة المشبهة المثناة، وهي "جونتنا" مضافة إلى معمولها، وهو "مصطلاهما"
 الذي هو في حد ذاته فيه إضافة، وذلك بإضافة المصطلى إلى ضمير الموصوف، وهو "هما"، والموصوف
 الذي يعود إليه الضمير "هما" هو "جارتا صفاً". وهذه الصورة ضعيفة، سبقت صورة في الصفة المشبهة

¹ - هذه الزيادة غير موجودة في "المقتصد" و يقتضيهما السياق.

² - المرجع السابق: 1/ 551.

³ - نفسه: 1/ 551.

⁴ - نفسه: 1/ 551.

⁵ - نفسه: 1/ 541.

⁶ - ينظر نفسه: 1/ 541.

⁷ - نفسه: 1/ 549.

غير المعرفة بالألف واللام تشبهها، وهي حسنة وجهها بإضافة " حسنة " إلى " وجهها ". ووجه الضعف فيها هو أن فعل الصفة المشبهة "جوتنا" جعل لضمير "جارتا صفاً" المقدر بـ: "هما" عاملاً فيه بالرفع على الفاعلية، أي بمعنى: أقامت على ربيعهما جارتا صفاً كميتا الأعالي جوتنا مصطلاهما "هما". وكان من الأفضل والمقدم جعل فعل الصفة المشبهة "جوتنا" لمعمولها وهو "مصطلاهما"، فيقال: "جون مصطلاهما"، فتكون عاملة فيه بالرفع على الفاعلية. وإذا أُريد أن يكون فعل الصفة المشبهة، وهو "جوتنا" للموصوف، وهو "جارتا صفاً"، فالوجه أن يقال: جارتا صفاً جوتنا المصطلى أي جوتنا المصطلى هما.¹ وما قيل في الصفة المشبهة المثناة يقال في الصفة المشبهة المجموعة في هذه الصورة.

غير المضافة إلى معمولها النكرة: نحو: "حسنين وجوها". فنجد أن الصفة المشبهة المجموعة "حسنين" لم تضاف إلى معمولها النكرة، وهو "وجوها" الذي نصب - في هذه الصورة - بها على التمييز.²

المعرفة بالألف واللام :

غير المضافة إلى معمولها النكرة: نحو: قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾.³ فوردت الصفة المشبهة المجموعة "الأخسرين" غير مضافة إلى معمولها النكرة، وهو "أعمالاً" الذي نصب بها على التمييز.

إسناد المصدر و إضافته :

إسناده: يسند المصدر عند عبد القاهر إسناد الفعل ويعمل عمله، إذا كان فيه معنى الفعل، وهو ما عبر عنه عبد القاهر بـ: "حروف الفعل"، أو أن يكون مؤولاً بالفعل المسبوق ببعض الحروف المصدرية، ويبين ذلك قوله: "اعلم أن المصادر فروع عن الأفعال في العمل، كما أن الأفعال فروع عليها في الاشتقاق، وذاك أن المصادر أسماء مُعلّقة على أشياء، فهي كالغلام والرجل والثوب والدار في أنها لا أصل لها في العمل، وإنما تعمل لمشابقتها للأفعال في تضمن حروفها. فلفظ ضَرَبَ موجود في الضرب... تقول: أعجبنى ضربُ زيدٍ عمراً، كما تقول: أعجبنى أن ضَرَبَ زيدٌ عمراً."⁴ ويشترط

¹ - ينظر المرجع السابق: 1/ 549-550.

² - نفسه: 1/ 548.

³ - الكهف: 103.

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 553. وهذه الشروط يستوي فيها ما كان نكرة، أو معرفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى معرفة .

أيضاً عبد القاهر في المصدر العامل عمل الفعل أن لا يفصل بينه وبين معموله فاصل، وهو ما اصطلاح عليه عبد القاهر بـ: "الأجنبي"، ونجد هذا في قوله: "ولا يجوز أن يفصل بين بعض الصلة، وبعض بما هو أجنبي من المصدر، والأجنبي ما لم يعمل فيه، فلا تقول: أعجبنى ضربٌ زيدٌ إعجاباً شديداً عمراً، لأجل أن إعجاباً منصوب بأجنبي ولا حظ للمصدر فيه، وعمراً الواقع بعد "إعجاباً" منصوب بالمصدر الذي هو ضرب، ومن المحال أن تترك ما هو من جملة المصدر وتأتي بشيء لا يلابسه فتوقعه بينهما."¹

إضافته: ذهب عبد القاهر إلى أن إضافة المصدر المنكر العامل عمل الفعل لفظية، لا تؤثر في المعنى، ويؤكد ذلك قوله: "اعلم أن الإضافة هنا [أي في باب المصدر المنكر العمل عمل الفعل] فرع على التنوين، والأصل ذاك، كما أن اسم الفاعل كذلك، فكما قلت: هذا رجل ضاربٌ زيدٌ و عمراً، كذلك تقول: أعجبنى ضربٌ زيدٌ وخالداً عمرو، لأن زيد في موضع نصب. والأصل ضربٌ زيداً."² أما المصدر المعرف بالألف و اللام، فلا يتصور فيه الإضافة، لا الإضافة اللفظية ولا المعنوية - فيما يبدو لنا و إن لم يشر عبد القاهر إلى ذلك في كلامه عن إضافة المصدر -³ لسببين: أحدهما: أن المصدر المعرف بالألف واللام شبهه بالأفعال ضعيف جدا عند عبد القاهر⁴، ومن ثم فهو أقرب إلى الأسماء منه إلى الأفعال، والتعريف بالألف واللام في الأسماء غير العاملة عمل الفعل لا يجتمع مع الإضافة⁵، لأن الإضافة عند النحاة إما للتعريف إن كان المضاف إليه معرفة، وإما للتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة⁶، والتعريف أقوى مراتب التخصيص.⁷ ولا يجتمع تعريفان في كلمة واحدة، بل ذلك كالكتابة على السواد كما قال عبد القاهر في بعض عباراته.⁸ والآخر: هو أن عبد القاهر لا يميز في اسم الفاعل المفرد المعرف بالألف واللام لا الإضافة اللفظية ولا الإضافة المعنوية⁹، وهو أقرب

¹ - المرجع السابق: 1/ 557.

² - نفسه: 1/ 561.

³ - ينظر: نفسه: 1/ 553 و ما بعدها.

⁴ - ينظر نفسه: 1/ 565.

⁵ - ينظر نفسه: 2/ 873.

⁶ - ينظر نفسه: 1/ 171، 2/ 872-873.

⁷ - ينظر همع الموامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، القاهرة، عالم الكتب، د ط، 2001:

268/4

⁸ - ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 873.

⁹ - ينظر المرجع نفسه: 1/ 528.

من المصدر إلى الفعل من حيث العمل¹، ومن ثم فمن باب أولى أن لا تجوز الإضافة المعنوية واللفظية في المصدر المعرف بالإلف واللام.

ومما له صلة بإسناد المصدر وإضافته من حيث التعريف والتنكير كلام عبد القاهر عن أقسام المصدر العامل عمل الفعل باعتبار التعريف والتنكير التي قسمها إلى ثلاثة أقسام، ورجح بعضها على بعض من حيث العمل، ويتضح ذلك مما يلي:

القسم الأول: المصدر المنون: نحو: قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾²، والشاهد فيه هو أن المصدر "إطعام" جاء منونا (أي نكرة) وعمل في "يتيماً" بالنصب على المفعول به. ويعتبر عبد القاهر هذا القسم من أقوى المصادر العاملة عمل الفعل، لأن التنكير يلازمه شكلاً ومضموناً. ويبدو لنا هذا من قوله: "المرتبة الأولى [أي في عمل المصادر عمل الفعل] للمنون، وذلك أنه إنما يعمل المصدر عمل الفعل للتشبيه به، فيجب أن يكون نكرة مثله، والمنون نكرة لفظاً ومعنى؛ أما اللفظ، فهو عار من أسباب التعريف. وأما المعنى، فظاهر، إذ ليس باسم علم يراد به شيء بعينه كزيد وعمرو."³

القسم الثاني: المصدر المضاف: نحو: عجبت من ضربك زيداً⁴ والشاهد فيه، هو أن المصدر "ضربك" جاء مضافاً - بإضافة "ضرب" إلى "الكاف" - وعمل عمل الفعل في "زيداً" بالنصب على المفعول به. ويأتي هذا القسم عند عبد القاهر القسم الأول في الترتيب من حيث عمله عمل الفعل، لأن التنكير لا يلازمه في الشكل، لإضافته، وإنما يلازمه في مضمونه. ويتجلى هذا في قول عبد القاهر. والمرتبة الثانية [أي في عمل المصدر عمل الفعل] للمضاف...، لأجل أن هذا مشبه للفعل معنى من حيث كانت الإضافة في تقدير الانفصال، ومخالف لفظاً، لأن ظاهره مشاكل لما يكون إضافة حقيقية نحو: غلام زيد، ولا شبهة في المشاكلة الجامعة لجهتي اللفظ والمعنى أبين وأتم من المشاكلة الكائنة من جهة المعنى دون اللفظ.⁵ وللمصدر المضاف عند عبد القاهر صور منها: إضافته إلى فاعله وإبقاء مفعوله منصوباً به نحو: عجبت من ضربك زيداً.

¹ - ينظر الواضح في النحو: 154

² - البلد: 14-15 عمل المصدر أيضا بالرفع على الفاعلية - في الآية - في فاعل يقدر ب: هو أي بمعنى أو أن يطعم هو في يوم ذي مسغبة يتيماً.

³ - المقتصد في شرح الإيضاح: 564/1

⁴ - ينظر نفسه: 564/1. عمل المصدر أيضا - في الشاهد - في الكاف بجعلها في محل الرفع على الفاعلية.

⁵ - نفسه: 564/1.

إضافته إلى مفعوله وإبقاء فاعله مرفوعاً به نحو: عجبت من ضرب عمرو خالد¹.

القسم الثالث : المصدر المعرف بالألف واللام نحو: "عجبت من الضرب زيد عمراً." والشاهد فيه، هو أن المصدر "الضرب" جاء معرفاً بالألف واللام، وعمل في "زيد" بالرفع على الفاعلية، وفي "عمراً" بالنصب على المفعولية. ويعد هذا القسم من المصادر عند عبد القاهر من أضعف المصادر العاملة عمل الفعل، ويؤكد هذا قوله: والمرتبة الثالثة [أي من حيث عمل المصادر عمل الفعل] للداخل عليه الألف واللام، نحو: عجبت من الضرب زيداً عمراً، وذلك أن الألف واللام لا يزداد في أسماء الأجناس²، فيقال: أن دخولها كلا دخول... وإذا كان كذلك كان الألف واللام يخرج المصدر من شبه الفعل، فلذلك لا يكاد يوجد المصدر معملاً وفيه الألف واللام، ولكن يتعدى بحرف الجر، نحو أن تقول: عجبت من الضرب له والإعطاء له، فتجريه مجرى ما لا أصل له في العمل فيحتاج أن تعدّيه³.

إسناد اسم التفضيل وإضافته :

إسناده : يرى عبد القاهر أن اسم التفضيل يعمل عمل الفعل برفع الفاعل فقط، وعد ذلك قليلاً، ويبين ذلك ما نقله عن بعض النحاة بما نصه : " ومنهم من يقول : مررت برجل خيرٍ منه أبوه ... وليس بالأكثر⁴."

إضافته : ذهب عبد القاهر إلى أن إضافته تكون محضة وغير محضة باعتبار المعنى المقدر في الإضافة، وبين ذلك بأن جعل ما أضيف من اسم التفضيل إلى ما عرف بالألف واللام وكان على معنى "من"، كانت إضافته غير محضة وكان نكرة؛ ومن لم يكن على معناها، كانت إضافته محضة وكان معرفة، ويوضح ذلك بالتفصيل قوله : "اعلم أنك إذا قلت: زيد أفضل القوم كانت الإضافة على وجهين: أحدهما: أن تقول: زيد أفضل من القوم، ثم تحذف من وتضيف أفعل إليه، فهذا من الإضافة التي ليست بمحضة، لأن المعنى على ثبات "من"، و" من" في قولك : زيد أفضل القوم لابتداء الغاية، لأن

¹ - ينظر المرجع السابق: 1/ 559.

² - يقصد باسم الجنس "النكرة المحضة" إذا أدخل عليها الألف واللام كرجل ونحوه. أما المصدر المعرف بالألف واللام عنده، فيخرجه من شبه الفعل - فيما يبدو لنا - أن المصدر المعرف بالألف واللام قد يتضمن معنى لا يوجد في الفعل، ويبدل على ذلك تمثيله بكلمة الضرب المعرفة بالألف واللام وغير المعرفة بها، إذ ذهب إلى أن المنكرة تفيد فعل الضرب فقط، بينما المعرفة تفيد فعل الضرب وزيادة في معناه، وهو ما عبر عنه بـ: الضرب المستحق لأن يكون ضرباً. ينظر نفسه: 1/ 584-585.

³ - نفسه: 1/ 564-565.

⁴ - نفسه : 1/ 536.

المعنى أن فضله ارتقى في مراتب الزيادة من هذا الموضع، وإذا كانت الإضافة غير محضة كان نكرة، فتقول : هذا رجل أفضل القوم، كما تقول: أفضل من القوم. والضرب الثاني: أن يكون التقدير في قولك: أفضل القوم أنك تقول: زيد الأفضل بمعنى أنه الذي عرف بالفضل، ثم تضيف فتقول: أفضل القوم بمنزلة قولك: زيد فاضل القوم ولا يجب في هذا الوجه أن يكون زيد مفضل على القوم وأن يكونوا قد شاركوه في الفضل، بل يجوز أن يكون قد فضل على غيرهم، وعرف بذلك فقيل هو الأفضل كما تقول: هو الفاضل.¹

¹ - المرجع السابق : 884/2-885

ثالثاً: صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد:

صور التعريف والتنكير وأغراضهما في المبتدأ والخبر: يرى عبد القاهر أن المبتدأ والخبر من ناحية التعريف والتنكير يجئان على صور مختلفة، كما يرى أن لكل صورة من هذه الصور غرضاً كان وراء مجيئها، ويتضح هذا كله مما يلي:

الصورة الأولى (اجتماع معرفة ونكرة): نحو: "زيد منطلق، وعمرو حسن."¹

الغرض: يذهب عبد القاهر - تبعاً للنحاة السابقين له - إلى أن الغرض في مجيء المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، هو أن أصل الكلام في الإخبار يقتضي ذلك، وجريان العادة يكون على هذا النمط ويتضح هذا أكثر من قوله: "...زيد معرفة، لأنه اسم معروف، ومنطلق اسم شائع يكون لكل واحد. وهذا هو الأصل في الإخبار، لأجل أن الإخبار بما يعرف عما لا يعرف عكس العادة، ألا ترى أنك إذا ذكرت للمخاطب نكرة لم يعرف شيئاً، فإذا أتيت بمعرفة، كنت ذاكرةً ما يعرفه، وذلك أن تقول: منطلق زيد، فتزعم أن منطلقاً مخبراً عنه [أي مبتدأ] وزيد خبر، فتجعل ما يعرفه خبراً عما لا يعرفه، وهذا محال لا يتصور، وإنما الصحيح أن تخبره بما لا يعرفه، وهو منطلق عما يعرفه، وهو زيد فاعرفه."² وأشار عبد القاهر إلى هذا الغرض أيضاً في موضع آخر، أوضح مما سبق، وذلك حينما جعل الفائدة توجد في الخبر المجهول لا المعلوم، وهي الغرض في مجيء هذه الصورة على هذا النمط - أي معرفة و نكرة - ويظهر هذا من قوله: "إنما الإفادة في الإخبار عما يعرف بما لا يعرف."³ إذاً يتبين لنا من هذا القول وما سبقه أن الغرض في كون هذه الصورة يجيء فيها المبتدأ معرفة والخبر نكرة هو وجود الفائدة في النكرة، لا المعرفة في الكلام المخبر به، وعلى هذا الأمر يجري أصل الكلام وتجري العادة.

الصورة الثانية (اجتماع معرفتين): نحو: "زيد أخوك، وبكر غلامك"، و "زيد زيد."⁴

¹ - ينظر المرجع السابق: 305/1.

² - نفسه: 305-306/1.

³ - نفسه: 306/1. وقد قال ابن مالك (ت 672 هـ) في غرض هذه الصورة كلاماً يستحق التسجيل، وهو قوله: "لما كان الغرض بالكلام

حصول فائدة، وكان الإخبار من غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة، فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل، لأنه إذا كان معرفة مسبوقة بمعرفة توهم كونهما موصوفاً وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلاً، وأيضاً، فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحاً تنكيهه على تعريفه. "شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون هجر، جيزة - أرض اللواء - إمبابة (القاهرة)، ط1، 1990: 289-290.

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح: 306-307/1.

الغرض: ذكرنا في الصورة السابقة أن أصل الكلام أن يتركب من معرفة ونكرة في باب الإخبار، لأن الفائدة فيما كان مجهولاً، لا فيما كان معلوماً، ولكن في هذه الصورة تتركب الكلام من معرفتين، وهو مخالف لأصل الكلام وجريان العادة، وهذا ما وقف عنده عبد القاهر، وذلك باستنكاره أن تحمل هذه الصورة على ظاهرها، حيث قال: "ولا يصح في الظاهر أن يكون كل واحد من المبتدأ والخبر معرفة، لأن الإخبار عما يعرف بما يعرف لا يفيد، وإنما الإفادة في الإخبار عما يعرف بما لا يعرف."¹ إذاً هذه الصورة لا تحمل على ظاهرها، بل تحمل على غرض يكون من وراء مجيئها على هذا الشكل، ويتجلى هذا الغرض في أن الإفادة تكونت من مجموع المعرفتين، وفسر عبد القاهر ذلك بما نصه: "إلا أن قولهم: زيد أخوك، وعمرو غلامك، إنما جاز على أن يكون المخاطب قاصداً للإعراض عن شأن زيد ومراعاة حقه على ما يوجب اشتباك النسبة بينهما، فينبه على ذلك ويقال: زيد أخوك. أو يكون قد بعد عهده به حتى لا يثبت، ثم يحضره فيعرفه بهذا الاسم، إلا أنه لا يعرف أنه أخوه الذي غاب عنه، فيقال له: زيد أخوك أي هذا الذي عرفته الآن هو الأخ الذي فارقك."² وما نلاحظه من قول عبد القاهر هذا، هو أن الغرض من تركيب الكلام على هذا النحو الإفادة الحاصلة من مجموع المعرفتين - أي اجتماع زيد مع الأخ - والتي تجلت في كون المخاطب ينكر أخوة زيد له أو نسبتها، فذكر بها في الحالتين، والإفادة كما سبق لا تكون إلا فيما كان مجهولاً، وتحققت هنا، لأن المخاطب جهل أخوة زيد له، أو تجاهلها، فجاء الكلام على هذا النحو ليحقق الغرض المراد منه. والذي نصل إليه من هذا كله، هو أن "أخوك" في نحو "زيد أخوك" معرفة عند المتكلم، ونكرة عند المخاطب، لأنه يستحيل أن يتركب الكلام من معرفتين عند المتكلم والمخاطب من غير تأويل يتضمن فائدة ما، ويؤكد ذلك عبد القاهر بقول مفصل جاء فيه: "فحصول الفائدة على الجملة من تنكير وجد في الكلام كما ترى [أي في الكلام المركب من معرفتين]، لأن المخاطب لو كان يعلم أن زيدا أخوك، ثم أخبرته فقلت: زيد أخي كنت مُخَيلاً؛ إذ الإخبار بما أحاط علمه به خارج عن الصواب، ولهذا لم يجز أن يقول: "الثلج بارد، والسماء فوقنا"، لأن ذلك معلوم. وأما قولهم: "الله إلهنا، ومحمد نبينا" فعلى وجهين: أحدهما: أن تذكر تقرباً وتعبداً. والثاني: أن يقال للجاحد الذي يعرف بجهل ذلك، فينزل منزلة من يخبر بشيء لا

¹ - المرجع السابق: 1/306.

² - نفسه: 1/306.

يعرفه.¹ هذا فيما يخص التركيب المكون من معرفتين مختلفتين. أما فيما يخص التركيب المكون من معرفتين متماثلتين - أي تكرير المعرفة نفسها - فإن الغرض الدافع إلى ذلك أيضاً هو الإفادة الحاصلة من مجموعهما، كنعو: "زيد زيد"، فزيد الثانية ليست بمعنى الأولى، لأن الأولى يراد بها ذات الشخص أو اسمه، والثانية يراد بها خصاله أو صفاته المعروف بها، وكأن المعنى زيد بقي على خصاله ولم يتغير، ويؤكد هذا ما ذهب إليه عبد القاهر بقوله: "وقد يأتي ما يكون في الظاهر كالمستحيل، فيصح لغرض، وذلك قولهم: زيد زيد. فهذا تكرير لاسم واحد، وليس يتصور في الظاهر أن يكون المخبر عنه و الخبر شيئاً واحداً، غير أن المعنى زيد على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة، فصار تكريره لاسم بمنزلة أن تقول: زيد على ما عرفته، وهذا مفيد متضمن بما ليس في الجزء الأول، وعلى ذلك قوله:²

أنا أبو النجم و شعري شعري

أي شعري كما أبلغت وعرفت.³

الصورة الثالثة (اجتماع نكرتين): نحو: "رجل من قبيلة كذا عالم."⁴

الغرض: نعيد مرة أخرى ما كررناه في بداية كلامنا عن غرض الصورة الثانية من صور التعريف والتنكير في المبتدأ والخبر، وهو أن أصل الكلام، أن يتركب من معرفة ونكرة، إلا أنه عدل عنه وركب من نكرتين في هذه الصورة لغرض دفع إلى ذلك، وهو أن الإفادة حصلت بتخصيص المبتدأ، وهو "رجل" بالوصف الظاهر⁵، وهو من قبيلة كذا " أي من قبيلة معينة، لأن المخاطب قد لا يعلم أن رجلاً من قبيلة معينة موصوفاً بالعلم، وإن كان يعلم أن الدنيا لا تخلو من أن يكون فيها عالماً. ويرى عبد القاهر أن هذا الغرض يتنوع بين أغراض عدة أهمها - عدا تخصيص المبتدأ بالوصف الظاهر - ما يلي:

¹ - المرجع السابق: 1/ 306 - 307.

² - ديوانه، جمعه و حققه و شرحه: سجع جميل الجبيلي، بيروت، دار صادر، ط1، 1998: 106.

³ - المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 307.

⁴ - المرجع نفسه: 1/ 308.

⁵ - أطلقنا عليه الوصف الظاهر على سبيل التجوز، لأن "من قبيلة كذا" متعلقة بمحذوف يقدر بكائن أو ما هو بمعناه. و هذا المحذوف هو الذي يصدق عليه الوصف الظاهر.

تخصيص الخبر بالوصف الظاهر : ذهب عبد القاهر إلى أن الخبر هو أيضاً إذا خصص بوصف ظاهر¹ يتضمن فائدة جاز الابتداء به، ويتضح هذا من قوله : " فإن قلت: رجل ذاهب من داري أو ذهب من داري جاز، لأن ذلك لا يعرفه كل أحد."²

وقوع النكرة في سياق الحصر: يعد عبد القاهر النكرة الواقعة في سياق النفي من أغراض الابتداء بالنكرة، لأن الحصر يجوي فائدة، وجعل من ذلك قوله: " وقالوا في المثل: شر أهرّ ذا ناب، فابتدأوا بالنكرة، لأنه يتضمن معنى النفي كقولك : ما أهرّ ذا ناب إلا شر."³ فالفائدة حصلت في المثل بنفي أن يكون هناك أمر جعل ذا ناب - وهو الكلب - يهر غير شر حدث، فالفائدة حصلت من مجموع النكرتين الواقعتين في سياق الحصر، والسياق لا يخفى دوره في فهم المعنى وسلامته، ويؤكد ذلك قول عبد القاهر : " ولا يغرنك قولنا في نحو : " لا رجل في الدار؛ إنها لنفي الجنس، فإن المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس، ولو كان يتصور تعلق النفي بالاسم المفرد، لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من أن التقدير فيها: " لا إله لنا، أو في الوجود، إلا الله". فضلا من القول، وتقديراً لما لا يحتاج إليه.⁴ وزاد عبد القاهر في تفسير غرض الابتداء بالنكرة في قول العرب "شر أهرّ ذا ناب"، حيث قال في موضع آخر: "إنما حسن الابتداء بالنكرة في قولهم: شر أهرّ ذا ناب، لأنه أريد به الجنس."⁵ ويظهر أن معنى قوله هذا - حسبما فهمناه - أن وجود جنس ما في الكلام ينفي نقيضه، وبنفي النقيض يقع الاختصاص، ومن ثمّ فإن معنى المثل: شر لا خيراً أهرّ ذا ناب، ويبين هذا قوله: " وقول العلماء إنه إنما يصلح [يريد بذلك أن قول العرب: شر أهرّ ذا ناب يصلح للابتداء بالنكرة]، لأنه بمعنى ما أهرّ ذا ناب إلا شر بيان ذلك، ألا ترى أنك لا تقول: ما أتاني إلا رجل إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة، ذلك لأن الخبر ينقض النفي يكون حيث يراد أن يقصر الفعل على شيء، وينفي عما عداه."⁶

¹ - لم يطلق الوصف عليه على سبيل التجوز، وإنما هو وصف حقيقة.

² - المرجع السابق: 308 / 1.

³ - نفسه: 308 / 1.

⁴ - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، صحح أصله: محمد عبده ومحمد محمود التركي، علق عليه: محمد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، ط3، 2001: 17.

⁵ - المصدر نفسه: 105.

⁶ - نفسه: 105.

التخصيص بتقديم الخبر: يطلق بعض النحاة على هذا التخصيص، التخصيص بالسياق - أي سياق التقديم¹ - واعتبره عبد القاهر من الأغراض التي تجيز الابتداء بالنكرة لإفادته، ويبدو هذا من قوله: "عندي مال، فيكون مال مبتدأ مع كونه نكرة، لأجل حصول الاختصاص في الخبر، إذ كل واحد لا يعلم أن عندك مالاً."²

العطف على نكرة موصوفة: وهو مفهوم من تفسير عبد القاهر قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾³ بما نصه: "ويجوز أن يكون طاعة مبتدأ محذوف الخبر، فيكون التقدير: طاعة وقول معرف أجمل."⁴

الصورة الرابعة (اجتماع نكرة ومعرفة): نحو: "مررت برجل خيرٍ منه أبوه" بمفهوم المخالفة، أي من غير أعمال خير منه في الأب، فيصير الشاهد على نحو: "مررت برجل خيرٍ منه أبوه"، ومن ثم يكون "خير منه" مبتدأ، و"أبوه" خبره، وقلنا بمفهوم المخالفة، لأن عبد القاهر يعد أعمال خير منه في الأب ليس بالأكثر على حد قوله كما سبق.⁵

الغرض: سبق بيانه عند ذكرنا لهذه الصورة عند سيبويه، وهو أن تخصيص النكرة التي هي هنا "خير" تم بإعمالها في "منه"، فقربها من المعرفة.

صور التعريف والتنكير وأغراضهما في معمولي كان وأخواتها: تجيء صور التعريف والتنكير وأغراضهما في معمولي كان وأخواتها مثل ما جاءت عليه في المبتدأ والخبر، لأن أصل ما دخلت عليه كان وأخواتها مبتدأ وخبر، ومن ثمَّ ما قيل هناك يقال هنا، إلا أن هنا زيادة ذكرها عبد القاهر تستوجب أن نقف عندها، وفحوى هذه الزيادة هو ما نصطلح عليه بما يلي:

الصورة المعكوسة: ونعني بذلك أن تجيء الصورة المركبة من (اجتماع معرفة ونكرة)⁶ معكوسة يجعل النكرة اسماً لكان وأخواتها، والمعرفة خبراً لها ولأخواتها (أي اجتماع نكرة ومعرفة)، نحو قول حسان بن ثابت الذي مر بنا من قبل:⁷

¹ - ينظر الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي خصائصه واستعمالاته: 82

² - المقتصد في شرح الإيضاح: 308.

³ - محمد: 21

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح: 301/1

⁵ - ينظر: 155 من البحث

⁶ - سبق بيانها في صور التعريف والتنكير وأغراضهما في معمولي كان عند سيبويه. ينظر: 54 من البحث

⁷ - ولا نعني بهذا الكلام الصورتين اللتين استثنيا من هذه القاعدة، وهاتان الصورتان: أن تجيء المعرفة خبراً، والنكرة مخصصة: إما بالعمل كما

في: "خير منك زيد"، وإما بتعين الاستفهام كما في: كم جريباً أرضك. ينظر الكتاب: 25 / 2 - 160.

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء.

الغرض: جعل عبد القاهر لهذه الصورة المعكوسة غرضاً يدفع إليها، وهو ضرورة الشعر، ويبين ذلك قول حسان بن ثابت الذي استشهدنا به فيها، حيث وردت المعرفة (مزاجها) خبراً لكان، ووردت النكرة (عسل) اسماً لها، وإنما الأوضح أن تكون المعرفة اسماً لها، والنكرة خبراً لها إذا اجتمعا، ومن ثم فإن الأوضح في قول حسان أن يجيء على مثل: يكون مزاجها عسلاً وماءً، ولكن الضرورة الشعرية - كما قلنا من قبل - هي التي قلبت الصورة. وأضاف عبد القاهر غرضاً آخر لجيء هذه الصورة معكوسة. حكاها عن بعض النحاة السابقين له، وهو أن معنى النكرة في البيت كمعنى المعرف بالألف واللام للجنس، لأن كليهما يدل على الجنس، ومن ثم فإن معنى "عسل" المنكرة في بيت حسان كمعنى المعرفة بالألف واللام أي بمعنى العسل. وردّ عبد القاهر هذا الغرض مبيناً وجه ضعفه بأن العسل بالألف واللام يوصف به المعرفة من جنسه، وأن عسلاً من غير ألف ولام لا توصف به المعرفة - ولو كانت للجنس - لخُلِّوهُ من التعريف.¹ وما ذهب إليه عبد القاهر من التفريق بين معنى المعرف بالألف واللام الجنسية، وبين معنى اسم الجنس ردّاً لهذا الغرض، وقف عنده بعض النحاة مبيناً وجه الفارق بينهما بعبارة أخرى يقول فيها: "فإذا قلت: (الأسد أجراء من الثعلب) فكأنك قلت: الحيوان الذي أمره كذا أو المشهور بكذا أجراء من الحيوان الذي أمره كذا أو المعروف بكذا. ونحو قولك (خلق الإنسان من الطين) فالطين ههنا جنس، وهو معرف بآل، أي من هذه المادة المعروفة التي من أمرها كذا، فإذا قلت: (من طين) كان المعنى أنه خلق من مادة هذا اسمها، ولست تشير إلى استحضار صفتها، وإنما يكون عرضاً غير مقصود. فتعريف الجنس القصد منه استحضار ما عرف عن الجنس في الذهن، والتنكير ليس القصد منه ذلك."² إذن فالفرق بين معنى المعرف بالألف واللام الجنسية وبين معنى اسم الجنس [ويراد باسم الجنس: النكرة] دقيق جداً، قلما يلتفت إليه، ويكمن في أن المعرف بالألف واللام الجنسية يراد به تعيين الشيء بتذكر خصائصه أو مميزاته أو صفاته. أما اسم الجنس، فيراد به تعيين الشيء من غير تذكر لخصائصه أو مميزاته أو صفاته، أو بعبارة أخرى يكمن الفرق بينهما فيما عبر عنه بعضهم بأن المعرف بالألف

¹ - ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 403-404. ويبدو أن رد عبد القاهر على من ساوى بين المعرف باللام الجنسية والخالي منها من الجنس، كان يقصد بها ابن جني و من جرى مجراه، أو من سبقه كالأخفش. ينظر المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د ط، 2004: 1/ 279. وينظر معاني القرآن: 1/ 166.

² - معاني النحو: 1/ 117 .

واللام الجنسية "يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على الحقيقة لا باعتبار قيد."¹

وتتبعنا كلام عبد القاهر عن معمولي "إن" وأخواتها فلم نقف إلا على صورة واحدة، وهي اجتماع نكرتين نحو:²

إن شواء ونشوة وخبب البازل الأمون.

والغرض الدافع لها هو وقوعها جواباً للنفي، وهو ما أشار إليه عبد القاهر - حسبما بدا لنا - في قوله: "ومما تصنعه "إن" في الكلام أنك تراها تهيء النكرة وتصلحها لأن يكون لها حكم المبتدأ أعني أن تكون محدثاً عنها بجديت من بعدها، ومثال ذلك قوله:

إن شواء و نشوة وخبب البازل الأمون.

قد ترى حسنها وصحة المعنى معها، ثم إنك إن جئت بها من غير إن فقلت: شواء ونشوة وخبب البازل الأمون لم يكن كلاماً.³ يظهر لنا أن عبد القاهر ما كان ليستحسن دخول إن على النكرة لو لم تكن جواباً للنفي، وإن لم يبين ذلك، وكأن أصل الكلام قول قائل: ما شواء ونشوة وخبب البازل الأمون من لذة العيش، فرد عليه الشاعر: إن شواء ونشوة وخبب البازل الأمون من لذة العيش. وإذا كان عبد القاهر استحسن دخول "إن" على النكرة غير الموصوفة، وجعل ذلك سبباً لحسن الابتداء بها، فإنه يستحسن ذلك أكثر مع النكرة الموصوفة، لأن الفائدة تكثر، والتخصيص يقوى، ويدل على ذلك قوله: "فإن كانت النكرة موصوفة، وكانت لذلك تصلح أن يُبتدأ بها، فإنك تراها مع "إن" أحسن و ترى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن، أفلا ترى إلى قوله:⁴

إن دهرأ يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالإحسان.

ليس بخفي، وإن كان يستقيم أن تقول: دهر يلف شملي بسعدى دهر صالح. أن ليس الحالان على سواء، وكذلك ليس بخفي أنك لو عمدت إلى قوله:⁵

¹ - شرح التصريح على التوضيح: 1/ 149

² - دلائل الإعجاز: 212

³ - المصدر نفسه: 212. خبر إن في البيت التالي له، وهو:

من لذة العيش والفتى للدهر، والدهر ذو فنون.

ينظر نفسه، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني - مصر، مطبعة المدني، ط3، 1992: 320

⁴ - البيت في ديوان بشار بن برد، قراءة وتقديم: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط 1، 2000: 428/2

⁵ - دلائل الإعجاز بتصحيح: محمد عبده ومحمد محمود التركي وتعليق: محمد رشيد رضا: 212

إن أمراً فادحاً عن جوابي شغلك.

فأسقطت منه "إن" لعدمت منه الحسن والطلاوة والتمكن الذي أنت واجده الآن، ووجدت ضعفاً وفتوراً.¹ ومما يدخل في صور التعريف والتنكير في ركني الإسناد وأغراضهما:

صور التعريف في فاعلي المدح والذم الظاهرين وأغراضه:

صور التعريف في فاعل المدح الظاهر وأغراضه: ذكر عبد القاهر من هاته الصور صورتين هما:²
المعرف بالألف واللام: نحو: "نعم الرجل زيد"، و"نعم الرجلان زيد وعمرو"، و"نعم الرجال إخوانك".

المضاف إلى معرف بالألف واللام: نحو: "نعم غلام الرجل زيد".

الغرض: يرى عبد القاهر أن الغرض الذي يكمن وراء هاتين الصورتين، هو إفادة معنى استغراق الجنس، وبين ذلك قوله بالتفصيل بما نصه: "قولك: نعم الرجل زيد لا تريد رجلاً دون رجل، وإنما تقصد الرجل على الإطلاق، فالألف واللام لإفادة الشيع على الجنس، يدلك على ذلك أنك لو قلت: نعم الرجل الذي تعلم زيد، تريد واحداً بعينه لم يَجْزُ، ولو كان اللام فيه للعهد، لوجب أن يجوز وقوع سائر المعارف هنا كقولك: نعم زيد، ونعم هو، وذلك لا يقوله أحد. وإن كان الاسم مضافاً إلى ما فيه الألف واللام الكائن بهذه الصفة جاز، وذلك قولك: نعم غلام الرجل زيد، فقد أفاد هذا كل غلام رجل كما أفاد قولك: نعم الرجل زيد كل رجل. فإذا قلت: نعم الرجلان زيد وعمرو، كنت قد قصدت كل رجلين، ولم تقل: نعم الرجل زيد وعمرو، وإن كان المراد باللام استغراق الجنس، لأجل أنك أردت أن يكون في اللفظ دليل على أن المقصود اثنان، فكأنك قلت: رجلان ثم أدخلت عليه الألف واللام فاستغرقتا الجنس بمجموعهما. وكذا الجمع في قولك: نعم الرجال إخوانك، وهو بمنزلة قوله عز وجل: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾³. ولا شبهة في أن الغرض هنا الجنس لا رجال بأعيانهم."⁴

صور التعريف في فاعل الذم الظاهر وأغراضه: لم يذكر عبد القاهر في صور تعريف فاعل الذم الظاهر سوى صورة واحدة، وهي: المعرف بالألف واللام، نحو: بئس الرجل زيد. والغرض فيها

¹ - المصدر السابق: 212

² - ذكر سيبويه أن لهذا الفاعل المعرف صوراً. ينظر: 73 من البحث.

³ - النساء: 34.

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح: 363/1-364.

كغرض نظيرتها، وهو إرادة معنى استغراق الجنس.¹ وما لم يذكر هنا مفهوم بالقياس، ولعل هذا ما قصده عبد القاهر بقوله: " و حكم بئس حكم نعم في جميع ما ذكر.² وأردنا أن نلحق كلامنا عن صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد، سبب التنكير والتعريف في اسم لا النافية للجنس، ولكن يبدو أن عبد القاهر لم يشر إلى ذلك، وإنما أشار إلى أنها تكون لنفي الجنس في النكرات الشائعة، ولا تعمل في غيرها.³ ونلحق كلامنا عن صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد شيئاً له صلة مهمة بالملحوق به، وهذا الشيء هو ضمير الفصل، وسنقصر كلامنا فيه على شرطي صحة مجيئه باعتبار التعريف والتنكير عند عبد القاهر:⁴

شرطاً صحة مجيء ضمير الفصل باعتبار التعريف والتنكير عند عبد القاهر:

أن يكون بين معرفتين: نحو: زيد هو المنطلق.⁵

أن يكون بين معرفة وما قاربها، أو شابهها (مما تقدر فيه الألف واللام ولا يصح دخولهما عليه):
نحو: كان زيد هو خيراً منك.⁶

وباعتبار هذين الشرطين لا يميز عبد القاهر أن يكون الفصل بين معرفة ونكرة محضة، أو بين نكرتين محضتين، ويؤكد ذلك قوله: " ولو قلت: كان زيد هو منطلقاً لم يجز، لأن ما بعده نكرة ولا يقع هو إلا بين المعرفتين، وكذا إذا قلت: كان رجل هو منطلقاً، لأنه إذا لم يَجُزْ وقوعه بين نكرة ومعرفة، كان وقوعه بين نكرتين أبعد."⁷ يقصد بعدم جواز وقوعه بين معرفة ونكرة، أي بين معرفة ونكرة محضة. كما هو ملاحظ من الشاهد الذي استدل به في قوله هذا. أما النكرة المخصصة بالمعنى الذي اشترط من قبل - وهو ما قارب المعرفة وشابهها مما تقدر فيه الألف واللام ولا يصح دخولهما عليه - فيجوز أن يكون الضمير الواقع بينها وبين معرفة فصلاً، ويوضح هذا

¹ - ينظر المرجع السابق: 364/1.

² - نفسه: 364/1.

³ - نفسه: 799/2 - 809 - 818.

⁴ - أشار عبد القاهر في "الدلائل" إلى غرض من أغراض ضمير الفصل البلاغية، وهو التوكيد، حيث قال: " فإذا قيل لك: زيد المنطلق، صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز، معلوماً على جهة الوجوب، ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلاً بين الجزئين فقالوا:

زيد هو المنطلق". ينظر دلائل الإعجاز: 178.

⁵ - ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 414/1.

⁶ - ينظر المرجع نفسه: 414/1.

⁷ - نفسه: 414/1.

قوله: " وقالوا: ما كان زيد هو خير منك، ففصلوا، لأن خيراً قد تخصص بمنك، فصار يقارب المعرفة، ولا يجوز ذلك في النكرة المحضة البتة نحو قولك: كان زيد هو منطلقاً."¹

¹ - المرجع السابق: 1/ 414 .

رابعاً: الحياد العرضي بين التعريف والتنكير :

سبق أن تناولنا هذا المصطلح في الفصل الأول عند سيبويه، وقلنا بأنه يعني: أن يجيء اللفظ، أو التركيب لا بلفظه، أولاً بذاته محايداً بين التعريف والتنكير، كما قلنا بأنه يصطلح عليه بالتعليق، أو التقييد، أو التخصيص.¹

مفهوم التخصيص عند عبد القاهر: تناولناه كذلك في الفصل الأول، وقلنا بأنه يعني عند بعض النحاة: جعل الإسناد، أو طرفاً منه مقيداً بقيد من القيود (أي بمخصص من المخصصات) يزيل الإبهام والغموض الذي يعتريه، أو يقوم بتضييقه.² وهذا المفهوم موجود عند عبد القاهر في الدلائل في مواضع عدة منها قوله: " من حكم كل ما عدا جزئي الجملة "الفعل والفاعل"، و"المبتدأ والخبر" أن يكون تخصيصاً للمعنى المثبت أو المنفي.³ ومنها أيضاً قوله: " ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء إلا كان الغرض الخاص من الكلام والذي يقصد إليه، ويزجى القول فيه."⁴ والتخصيص عنده يقتضي أن نشير إلى أمر مهم فيه، وهو المخصصات التي بدورها تقتضي منا أن نشير إلى أمرين مهمين لدينا فيها هما: معانيها وصورها من حيث التعريف والتنكير.

معاني المخصصات عند عبد القاهر :

المفعول به (التعدية): تعرض عبد القاهر لمعنى التخصيص في المفعول به، مما يُعرف بـ: "التعدية"، ويبدو هذا من قوله: " حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل. فكما أنك إذا قلت: ضرب زيد فأسندت الفعل الفاعل، كان غرضك أن تثبت الضرب فعلاً له، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق، كذلك إذا عدت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمراً كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه."⁵ كما تعرض أيضاً إلى أمر آخر، وهو أن معنى التعدية في تخصيصه للإسناد يتفاوت من إسناد إلى آخر، فما عدى إلى مفعولين أحص مما عُدي إلى مفعول واحد، ويتضح هذا من الموازنة بين قوله السابق في تخصيص المفعول به للإسناد، وبين قوله اللاحق الذي علّق فيه على بيت الفرزدق:⁶

¹ - ينظر : 76 من البحث

² - ينظر : الصفحة نفسها من البحث

³ - دلائل الإعجاز: 346

⁴ - المصدر نفسه : 189

⁵ - نفسه : 111-112

⁶ - ديوانه: 2 / 361

وما حملت أم امرئ في ضلوعها أعق من الجاني عليها هجائياً .

بما نصه : " فقلوه في ضلوعها يفيد أولاً أنه لم يرد نفي الحمل على الإطلاق، ولكن الحمل في الضلوع، وقوله أعق يفيد أنه لم يرد هذا الحمل الذي هو حمل الضلوع أيضاً على الإطلاق، ولكن حملاً في الضلوع أعق من الجاني عليها هجاءه، وإذا كان ذلك كله تخصيصاً للحمل لم يتصور أن يعقل من دون أن يعقل نفي الحمل، لأنه لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا إثبات ولا ما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه."¹

الحال (الملايسة) : يجيء معنى التخصيص في الحال للإسناد مما يعرف بالملايسة، ويبين ذلك قول عبد القاهر: " فإذا قلت: جاءني زيد راكباً، كنت قد وضعت كلامك، لأن تثبت مجيئه راكباً أو تنفي ذلك، لا أن تثبت المجيء وتنفيه مطلقاً هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه."²

الصفة : يأتي معنى التخصيص في الصفة لطرف من الإسناد، ويكون ذلك بإزالة الاحتمال والحد من الإبهام فيه، ويتجلى هذا من قول عبد القاهر عن تخصيص الصفة مُستفهِماً: " وإذا نظرت في الصفة مثلاً فعرفت أنها تتبع الموصوف، وأن مثالها قولك : جاءني رجل ظريف ومررت بزيد الظريف، هل ظننتم أن وراء ذلك علماء وأن ههنا صفة تخصّص، وصفة توضح وتبين، وأن فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح، كما أن فائدة الشياخ غير فائدة الإبهام؟"³ ونلاحظ من هذا القول أن عبد القاهر دقيق في استعمال المصطلحات، حيث أنه يجعل صفة النكرة للتخصيص، وصفة المعرفة للتوضيح والتبيين، والسبب في ذلك هو أن المعرفة لا تحتاج إلى ما يخصص إبهامها كالنكرة، لكون المعرفة بحكم الأصل مخصصة، والإبهام عارض لها بسبب الاستعمال، أي بسبب استعمال شيء ما كثيراً.⁴

المفعول المطلق أو المصدر (التحديد) : يُلمَس معنى التخصيص في المفعول المطلق للإسناد مما يسمى ب: "التحديد"، ويتجلى ذلك بوضوح في ضربين منه: الأول: ما يعرف عند النحاة بالمفعول المطلق المبين للعدد، وهو ما عبّر عنه عبد القاهر بالمؤقت، ويبدو ذلك في قوله عن أقسام المصادر: " اعلم أن المصادر على ضربين: مبهم ومؤقت، فالمبهم نحو: قعدت قعوداً، وضربت ضرباً

¹ - الدلائل: 346

² - المصدر نفسه: 189

³ - نفسه : 39

⁴ - ينظر الأصول في النحو : 23 / 2

يفيد الشياخ، ولا تريد نوعاً دون نوع. والمؤقت كقولك: ضربت ضربة تريد المرة الواحدة، فليس هذا كالأول في الإبهام، ألا ترى أنه يدل على شيء منه محدود محصور بالعدد، وليس كذلك ضربت ضرباً، لأنه شائع مبهم لا يقتضي المرة الواحدة دون مرتين، كما لا يقتضي الضعيف دون القوي. فالمبهم تأكيد للفعل لا يتضمن فائدة تزيد على ما يدل عليه الفعل، لأن الفعل يدل على الحدث مطلقاً، والمؤقت يتضمن زيادة ليست في الفعل، وهي التحديد والاختصاص بالمرة والمرة. ¹ والثاني: ما يعرف عند النحاة بالمفعول المطلق المبين للنوع، ويبدو هذا الضرب من قول عبد القاهر: "اعلم أن قولهم: قعد القرفصاء... أن القرفصاء، وإن لم يكن من لفظ قعد، فإنه مجانس له في المعنى، إذ هو نوع من القعود، فإذا جاز أن تقول: قعد قعوداً، فتعديه إلى هذا الشائع الذي يتضمن القرفصاء وغيره، فلأن يجوز تعديته إلى هذا الذي هو بعض منه أولى." ² واقتصرنا هنا في بيان تخصيص المفعول المطلق للإسناد على الضربين السابقين، ولم نذكر ضرب التوكيد منه، لكونه كما ذكر عبد القاهر لا يحتوي على فائدة محددة كنظيره.

المفعول فيه (الظرفية): يظهر معنى التخصيص في المفعول فيه للإسناد مما يعرف بـ: "الظرفية" (زماناً ومكاناً)، ويقع معنى تخصيص الظرف بنوعيه (أي زماناً ومكاناً) ³ للإسناد بنوعيه (أي الاسمي والفعلي)، وقد أشار إلى ذلك كله عبد القاهر. فأما تخصيص ظرف الزمان للإسناد الاسمي، فيظهر من استشهاده بـ: "أنا خارج يوم الجمعة." ⁴ وأما تخصيص ظرف الزمان للإسناد الفعلي، فيبينه قوله بما نصه: "إذا قلت: ضرب دل صيغته على زمان ماض...، وإذا قلت: يضرب دل على زمان حاضر أو مستقبل." ⁵ وأما تخصيص ظرف المكان للإسناد الفعلي، فمفهوم من استشهاده بـ: "جلست خلفك." ⁶ وأما تخصيص ظرف المكان للإسناد الاسمي، فيوضحه

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح: 581/1-582

² - المرجع نفسه: 586/1

³ - تخصيص الظروف (زماناً أو مكاناً) للإسناد الاسمي يقع على جزء منه، وهو الخبر فقط لا غير إذا كان فيه معنى الحدث، وسبق ذكر ذلك عند تناولنا لمعنى الظرفية عند سيبويه بنظر: 80 من البحث.

⁴ - نفسه: 303/1

⁵ - ينظر نفسه: 632/1

⁶ - ينظر نفسه: 631/1

استشهاده بـ: " منازلهم يميناً وشمالاً " ¹، حيث نجد أن منازلهم وقعت هنا مبتدأً لخبر محذوف تقديره: " منازلهم مستقرة يميناً وشمالاً. " ²

تفاوت ظروف الزمان والمكان في التخصيص :

ظروف الزمان: نستشف تفاوت ظروف الزمان في التخصيص مما يعرف بـ: "الظروف المعدودة وغير المعدودة"، وقد أشار عبد القاهر إلى كليهما، ويبدو ذلك مما يلي:

الظروف المعدودة: سبق وأن عرفناها بأنها تعني الظروف التي يقع العمل أو الفعل فيها متصلاً، وتكون جواباً لكم. ³ وهذا المعنى أشار إليه عبد القاهر بقوله: "ينبغي أن يعلم أن كم تقتضي العدد، ألا ترى أنك إذا قلت: كم رجلاً عندك، كان المعنى عشرون أم ثلاثون؟، فإذا قلت: كم سرت، كان سؤالاً عن عدد مدة السير، فجوابه أن تقول: عشرين يوماً. فإذا قال ذلك كان المعنى أن السير استغرق هذه الأيام كلها. " ⁴ ومما يجري مجرى اليوم في الظروف المعدودة " الصيف والشتاء"، حيث يرى عبد القاهر أنها تدل على العدد، أي يقصد عدد أشهر الفصل، وهي ثلاثة أشهر. ⁵

الظروف غير المعدودة (المؤقتة): سبق تعريفها أيضاً، وقلنا بأنها هي الظروف التي يقع العمل، أو الفعل فيها منقطعاً، أو متصلاً - والأصل فيه الانقطاع فيما يبدو لنا - وتكون جواباً لمتى. ⁶ فأما وقوع الفعل أو العمل منقطعاً في هذا النوع من الظروف، فيبينه عبد القاهر بقوله عنه بأنه: " ما كان العمل في بعضه كقولك: قدمت يوم الجمعة، فالقدوم في بعض اليوم لا محالة. " ⁷ وأما كونه جواباً لمتى، فيتضح من قول عبد القاهر: "وأما متى" فإنه سؤال عن تعيين وقت السير، فلا يأتي في جوابه إلا المخصوص، كقولك: يوم الجمعة، ولو قلت في جواب السائل: متى سرت؟ يوماً أو حيناً كان محالاً، لأجل أنه يعلم هذا القدر، إذ لا يكون السير إلا في زمان ما، وإنما الذي لا يعرفه

¹ - ينظر المرجع السابق : 654/1

² - قدر عبد القاهر الخبر المحذوف العامل في الظرف بالفعل " استقرت " ينظر نفسه: 654/1 . ويصح كلا التقديرين، بدليل استشهاد عبد القاهر

على جواز ذلك بقول ابن السراج في الدلائل ينظر الدلائل بتعليق محمد رشيد رضا : 151

³ - ينظر : 80 من البحث

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح : 638/1

⁵ - المرجع نفسه: 638/1 وما بعدها

⁶ - ينظر : 82 من البحث

⁷ - نفسه: 638/1

التخصيص، فيجب أن تقول: يوم الجمعة.¹ ومثل "يوم الجمعة" في دلالته على الظرف غير المعدود: "شهر رمضان"، و"الصيف"، و"الشتاء"، ويدل على ذلك تشبيه عبد القاهر شهر رمضان الذي لا يراد به التعيين والتخصيص باليوم، كما يدل على ذلك تشبيهه الصيف والشتاء بيوم العيد.² وقد ترد الظروف غير المعدودة بمعنى المعدودة عند عبد القاهر، بدليل قوله: "وإن لم تقصد التعيين وقلت: خروج الحاج شهر رمضان، كان بمنزلة قولك: قمت يوماً من وجه، وهو أنك تريد زماناً محدوداً غير معين".³ ومما سبق نستنتج - حسب فهمنا - أن الظروف المعدودة من جهة أخص من نظيرتها غير المعدودة (المؤقتة)، لأن المعدودة محددة بعدد معين، وغير المعدودة تطلق على وقت ويراد بعضه، كما نستنتج أن الظروف غير المعدودة من جهة أخرى أخص من الظروف المعدودة، لأن غير المعدودة تعين الوقت ك: "يوم الجمعة"، والمعدودة تحده ك: "يوماً"، والتعيين أخص من التحديد.

ظرف المكان: نلاحظ تفاوت التخصيص في ظروف المكان من معرفة قسميها: المعدودة وغير المعدودة.

الظروف المعدودة: سبقت الإشارة إلى تعريفها، حيث عرفناها بأنها ما حددت مسافتها بعدد كالفرسخ والميل والبريد، وكانت جواباً "لكم"⁴، وتناولها عبد القاهر بقوله: "واستغراق العمل المكان كقولك: سرت فرسخاً، ألا ترى أن المعنى تحديد الموضع الذي سرت فيه، فلا تذكر فرسخاً إلا وقد استغرقه العمل".⁵

الظروف غير المعدودة: هي الأخرى سبق تعريفها، وقلنا فيه بأنها: ما كانت مسافتها غير محددة، أي مبهمه كخلفك وأمامك، وكانت جواباً لـ "أين".⁶ وأشار إليها عبد القاهر في قوله: "تقول: جلست عندك، كما تقول: جلست خلفك، لأنهما مبهمان غير محصورين".⁷ ومما سبق نرى أن التفاوت في ظروف المكان المعدودة وغير المعدودة يكون من وجهين: أحدهما: أن المعدودة أخص

¹ - المرجع السابق: 639/1

² - ينظر نفسه: 638/1 وما بعدها

³ - نفسه: 632-633/1

⁴ - ينظر: 84 من البحث

⁵ - نفسه: 638/1

⁶ - ينظر: 84 من البحث

⁷ - نفسه: 634/1

من المعدودة من حيث التحديد. والآخر: أن غير المعدودة أخص من المعدودة من حيث التعيين.¹
وهناك أمر آخر يقرب من التخصيص في الظرف هو ما اصطلحنا عليه ب :

الدلالة المعينة في ظرف الزمان المعرف والمنكر غير المتمكن :

المعرف : نحو: سحر إذا كان بمعنى الألف واللام، ويبين ذلك قول عبد القاهر: " وأما سحر فإنه إذا كان معرفة لم يكن فيه إلا النصب، كقولك: خرجت سحر، ولا يصرف، لأنه معدول عن الألف واللام، فالتقدير : خرجت السحر، فقد اجتمع فيه العدل والتعريف وهو كعمر."²

المنكر : نحو :ضحى، وبكرا، وعشية، وعممة، فهذه الظروف إذا دلت على معنى معين لزمتهما الظرفية، و تكون نكرة، كما يرى عبد القاهر، ويوضح ذلك أكثر قوله: " وأما بكراً في قولك: سرت بكراً، فلا يكون إلا ظرفاً، وهو كقولك : سرت بكراً يومي في المعنى فلا تقول: خرجت في بكر، ولا بكر موعداً ... وكذا ضحى إذا أردت ضحى يومك، لا تقول : عند ضحى موعداً، ولا وقتك ضحى، وإنما تقول : سرت ضحى، فتستعمله منصوباً البته، فإن أردت ... ضحوة من الضحوات، جازت الاسمى فيه، تقول: خرجت في ضحى، لا تريد ضحوة يوم بعينه، وأما عشية وعممة، فإنك إذا قصدت عشية يومك وعممة ليلك قلت: خرجت عشية وعممة. فنصبت على الظرف ولم تستعملها استعمال الأسماء غير الظروف، فإن لم ترد ذلك وأردت عشية من العشيات، وعممة من العتمات جاز لك أن تستعملهما اسمين، فتقول: هذه عشية طيبة وعممة باردة."³

المفعول لأجله (السببية) : يبدو معنى التخصيص في المفعول لأجله للإسناد مما يسمى ب: "السببية"، وأبان ذلك عبد القاهر بقوله: اعلم أن المفعول له عذر الفعل وعلته والمعنى الذي يقع من أجله، كما أن الحال تبين الهيئة، فإذا قلت: جئتك إكراماً لك، فالمعنى جئتك للإكرام، كأن قائلاً قال لك: لم جئت؟ أو ما سبب المجيء؟، فقلت: للإكرام جئت، كما أنك إذا قلت: جئتك راكباً كان بياناً لهيئتك في المجيء."⁴

¹ - هذا التفاوت في التخصيص يقع إذا لم تكن الظروف غير المعدودة بمعنى المعدودة .

² - المرجع السابق: 636/1

³ - نفسه : 637-636/1

⁴ - نفسه : 666 /1

التمييز (التفسير) : يظهر معنى التخصيص في التمييز للإسناد أو لطرف منه مما يعرف بـ: "التفسير، أو التبيين" ولقد أشار عبد القاهر إلى هذا كله. فأما تخصيص التمييز للإسناد، فيظهر من قوله: "إذا قلت: امتلاً الإناء احتمال كل ما يشمل عليه الأواني، فإذا قلت: ماء بينت."¹ وأما تخصيص التمييز لطرف من الإسناد، فيبدو من قوله: "التمييز يقصد به تبيين الجنس نحو أن تقول: عشرون. فلا يدري من أي جنس هو، فتقول: عشرون درهماً."² وكما أشار عبد القاهر إلى تخصيص التمييز لطرف من الإسناد في العدد أشار إلى ذلك أيضاً في كنياته ككم بنوعيتها (الخبرية والاستفهامية)، وكذا وكذا، وكأين، وأشار إلى ذلك أيضاً في الضمير المبهم الذي لا مفسر له³، وفي المقادير.⁴

الإضافة: يلحظ معنى التخصيص في الإضافة لطرف من الإسناد فقط مما يعرف بـ: "النسبة المباشرة"⁵، أي إضافة عن اسم إلى اسم مباشرة، نحو: غلام رجل، ويتضح معنى التخصيص في الإضافة لطرف من الإسناد عند عبد القاهر من قوله: "الإضافة على ضربين: إضافة بمعنى اللام كقولك: غلام زيد وإضافة بمعنى من قولك: خاتم فضة، فالإضافة اللامية قد أفادت صفة تعريفاً. ألا ترى أن قولك: غلام يصلح لكل واحد من أمته، فإذا أضفته قلت: غلام زيد اختص بواحد وصار بحيث تضع اليد عليه، وإن أضفت إلى نكرة فقلت: غلام رجل أفادت تخصيصاً من حيث يدل على أنه ليس غلام امرأة، وكذا الإضافة الكائنة بمعنى من تفيد تخصيصاً، ألا ترى أن قولك: خاتم فضة ليس بمنزلة قولك: خاتم، لأن الإضافة تقصره على نوع واحد."⁶

الجار والمجرور: يتضح معنى التخصيص في الجار والمجرور للإسناد أو لطرف منه مما يعرف بـ: "النسبة غير المباشرة"، أي إضافة فعل إلى اسم، أو اسم إلى اسم بما يسمى "أدوات الإضافة أو حروف الجر."⁷ وتناول عبد القاهر معنى التخصيص في الجار والمجرور للإسناد مما يعرف بـ: "الوصل" حيث قال: "تقول: مررت فلا يصل إلى نحو زيد وعمرو، فإذا قلت: يزيد أو على

¹ - المرجع السابق: 676/1

² - نفسه: 676/1 وقفنا في تخصيص التمييز للإسناد على تخصيصه "للإسناد الفعلي" فقط عند عبد القاهر كما يبدو من الشاهد الذي أوردناه

³ - ينظر نفسه: 747/2 - 751 - 752 - 833 - 902

⁴ - الدلائل: 17

⁵ - ينظر قوا عدا النحو في ضوء نظرية النظم: 237 وما بعدها

⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح: 171/1

⁷ - ينظر قوا عدا النحو في ضوء نظرية النظم: 243 وما بعدها

وجدته قد وصل بالباء أو على.¹ كما تناول أيضاً معنى التخصيص في الجار والمجرور لطرف من الإسناد في الشواهد التي ساقها في تسويغ حسن الابتداء بالنكرة، ويظهر ذلك من استشهاده بقول العرب: "رجل من قبيلة كذا عالم." فالشاهد فيه هو أن المبتدأ طرف من الإسناد (أي ركن منه) وخصص بالوصف، وهو شبه الجملة "من قبيلة كذا"، لكن الوصف جاء على صيغة الجار والمجرور.

عطف البيان : يُدرك معنى التخصيص في عطف البيان لطرف من الإسناد فقط مما يعرف بـ: "التوضيح للمبين"، ونلمس ذلك في قول عبد القاهر: "اعلم أن عطف البيان ما كان اسماً محضاً كزيد وعمرو وأبي عبد الله، فإذا قلت: مررت بزيد أبي عبد الله كان في الكنية بيان، ألا ترى أن المخاطب يعلم أن الذي يعنيه ممن وسم بهذه اللفظة هو الذي يكنى أبا عبد الله، وكذا إذا قلت: مررت بأبي عبد الله زيد، علم أنك تريد من جملة من يكنى أبا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد، ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به."²

المفعول معه : يتحدد معنى التخصيص في المفعول معه مما يعرف بـ: "المصاحبة والاقتران"، ويستفاد هذا المعنى من حرف يدل عليه، وهو "واو المعية والمصاحبة": وقد أشار إلى ذلك عبد القاهر بقوله: "قولك: ما صنعت وزيداً، وجاء البرد والطيالسة، يفيد معنى ما صنعت مع أبيك، وجاء البرد مع الطيالسة."³ وأشار إلى ذلك أيضاً في قوله: "إذا قلت: جاء البرد والطيالسة، علم أنك تقول: اقترنا وتصاحبنا، ولو قلت: جاء البرد والطيالسة بالرفع على العطف، لم يكن في نفس اللفظ دلالة على الاقتران والتصاحب."⁴

المستثنى : يكون معنى التخصيص في المستثنى فيما يعرف بـ: "الإخراج"، والإخراج، إما أن يكون بنفي كلام مثبت، وهو الاستثناء الموجب، وإما أن يكون بإثبات كلام منفي، وهو الاستثناء غير الموجب. ومن أهم الحروف التي تقوم بهذا العمل "إلا"، وقد وقف عبد القاهر عند هذين النوعين من الاستثناء. فأما الاستثناء الموجب فيبدو من قوله: "اعلم أنك إذا قلت: خرج القوم إلا زيداً. كان زيد المستثنى من القوم، لأنك قد أخرجته من جملتهم، وزعمت أنه لم يشاركهم في

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح : 308/1

² - المرجع نفسه : 927/2

³ - نفسه : 660/1

⁴ - نفسه : 661/1

الخروج، والمستثنى منصوب، ونصبه بالفعل الذي قبله بوساطة المعنى الذي هو إلا، فإذا قلت: خرج القوم، لم يكن الفعل بنافذ إلى شيء، فإذا أتيت بإلا أوصلته إلى زيد، وكان فيه هذا المعنى الذي هو إخراجهم من جملتهم، كما أنك تقول: مررت فلا يتعدى، فتأتي بالباء، فتقول: مررت بزيد فتوصل الباء الفعل إلى زيد، ويكون فيه المعنى الذي تراه.¹ وأما الاستثناء غير الموجب، فيظهر من قوله: "قولك: جاءني زيد، لا يدل على أن غيره لم يأتك، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيد كانت إلا دالة على تخصص المجيء بزيد."²

التوكيد: يرد معنى التخصيص في التوكيد لطرف من الإسناد فقط، فيما نسميه: "دفع الشك حول شيء ما وتثبيته" ويشير إلى ذلك عبد القاهر في قوله: "فإن التوكيد ضرب من التقييد. فمتى نفيت كلاماً فيه تأكيد، فإن نفيك ذلك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً، ويقع له، فإذا قلت: لم أر القوم كلهم، أولم يأتني كل القوم، أولم أركل القوم كنت بنفيك إلى معنى كل خاصة...، وإذا كان النفي يقع لكل خصوصاً فواجب إذا قلت: لم يأتني القوم كلهم، أولم يأتني كل القوم أن يكون قد أتاك بعضهم."³

البدل: يكون معنى التخصيص في البدل فيما يعرف بـ: "البيان"، ويؤكد ذلك عبد القاهر بما نصه: "فقولك: مررت به زيد، يُبين فيه الإثبات بالبدل أن الضمير لمن اسمه زيد ويرفع لبساً."⁴

صورها من حيث التعريف والتنكير:

صور التعريف والتنكير في بعض التوابع (الصفة): قبل أن نبين صور التعريف والتنكير فيها، نبين شيئاً مهماً لا يجب إغفاله في صورها من هذا الوجه، وهو المطابقة من حيث التعريف والتنكير، وعلى هذا الأساس يرى عبد القاهر أن الصفة لا بد أن تكون مطابقة للموصوف، أي لا يكون الموصوف نكرة، والصفة معرفة أو العكس، بل يجب أن يكون الموصوف والصفة معرفتين أو نكرتين، ويؤكد ذلك قوله في عدم وصف المعرفة بالنكرة بما نصه: "لا يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة، لأجل أنك إذا قلت: جاءني رجل كان شائعاً غير مخصوص بزيد دون عمرو، وإذا قلت: زيد، والرجل كان مقصوراً على واحد بعينه عارياً من الشيعاء، كذلك لا يجوز أن تقول جاءني

¹ - المرجع السابق: 699/2

² - نفسه: 702/2

³ - الدلائل: 188

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح: 932/2

الرجل ظريف، لأن الرجل إذا كان يدل على واحد مخصوص وظريف على الشيع والعموم لم يكن أحدهما موافقاً لصاحبه.¹ كما يؤكد ذلك قوله في عدم وصف النكرة بالمعرفة بما نصه: "لا يجوز أن تصف النكرة بالمعرفة فتقول: جاءني رجل الظريف، لأن رجل شائع في أمته غير مخصوص بواحد، والمعرفة من حقها أن تختص بواحد بعينه، فإذا جعلت المعرفة صفة النكرة، نحو: جاءني رجل الظريف الذي تعلم كنت جعلت المخصوص الشائع وذلك محال، لأن الذي يكون شائعاً لا يكون مخصوصاً في حال واحدة."² وانطلاقاً من هذين القولين نرى أن الدافع الذي دفع عبد القاهر إلى القول بعدم وصف المختلفين من حيث التعريف والتنكير، بجعل أحدهما صفة للآخر، هو أن الصفة والموصوف شيء واحد في المعنى، ويبين هذا قوله: "اعلم أن الصفة هي الموصوف في المعنى، فإذا قلت: جاءني زيد الظريف لم يكن الظريف غيره، وإنما الظريف عبارة عن قولك محل الظرف، فلا شبهة في أن صفة زيد لا تكون في غيره، وإذا كانت الصفة الموصوف وجب أن يدخلها ما دخل الموصوف من التعريف والتنكير."³ إذن يتبين لنا مما سبق أن عبد القاهر يشترط أن تكون الصفة مطابقة للموصوف من حيث التعريف والتنكير، وإلا لم يصح أن تكون صفة، وإذا لم تكن صفة له كانت حالاً، ويبدو هذا من قول عبد القاهر: "فكل ما كان صفة للنكرة، كان حالاً للمعرفة، وتقول: هذا زيد قائماً، كما تقول: مررت برجل قائم"⁴ وإذا كان الكلام يجزّ بعضه بعضاً، فإن الكلام عن المطابقة من حيث التعريف والتنكير في الصفة يجزّنا إلى الكلام عنها فيما بقي من التوابع عدا عطف النسق والبدل، ويتضح ذلك مما يلي :

عطف البيان : يذهب عبد القاهر إلى أن عطف البيان يجب أن يكون موافقاً لما يعطف عليه، وهذا ما يبدو لنا من الشواهد التي ساقها فيه، إلا أنه لم يبين كيف يجيء من النكرة في كلامه عنه في كتابيه: "الجمل في النحو"، و"المقتصد في شرح الإيضاح"، وإنما اقتصر على بيان مجيئه من المعرفة فقط، ويتبين هذا من قوله في "المقتصد": "اعلم أن عطف البيان ما كان اسماً كزيد، وعمرو، وأبي عبد الله، فإذا قلت: مررت بزيد أبي عبد الله، كان الكنية بيان ... وكذا إذا قلت: بأبي عبد الله زيد علم أنك تريد من جملة من يكنى أبا عبد الله الرجل الذي يعرف زيد."⁵ كما يتبين من قوله

¹ - المرجع السابق: 901-900/2

² - نفسه: 901/2

³ - نفسه: 900 /2

⁴ - نفسه : 914 /2

⁵ - نفسه : 927/2

في " الجمل في النحو": "وعطف البيان، وهو الاسم الذي يكون الشيء به أعرف، فبين به غيره كقولك: مررت بأخيك زيد، بينت الأخ يزيد."¹

التوكيد: يشترط عبد القاهر في التوكيد شيئاً من قبيل المطابقة، وهو أن النكرات لا تؤكد بالمعارف، ونلمس ذلك في قوله: " ولا تؤكد النكرة، فلا يقال: جاءني رجلان كلاهما."² فهذا ما يتعلق بالمطابقة من حيث التعريف والتنكير في التوابع، وما يتعلق بأهميتها عند عبد القاهر - فيما بدالنا - أما ما يتعلق بصور التعريف والتنكير في الصفة - كما أشرنا إليه من قبل ولم نبيّنه - فيتضح مما يلي :

صور صفة النكرة: تجيء صور الوصف في النكرة عند عبد القاهر فيما يبدو لنا حسبما يلي:

الحلية : وهي أن يكون الشيء على هيئة ما كالتطول والقصر، والحسن والجمال إذا أريد بهما الملامح، أو ما هو منزل منزلتها كالحمرة والسوداء وغيرهما. وهذه الصورة مفهومة من قول عبد القاهر بما نصه: " تقول : مررت برجل جميل وبرجل جميل أبوه، لأن صفة ما هو سببه بمنزلة صفة نفسه."³

الفعل : نعني به ما كان فعل علاج أي ما جاء فعلاً من أفعال الجوارح مثل: الضرب والقيام وغيرهما، وهذه الصورة أيضاً مفهومة من قول عبد القاهر بما نصه: " تقول : مررت برجل قائم، وامرأة ذاهبة، فيكون في قائم وذاهبة ضمير يعود إلى الموصوف، وإذا كان كذلك، كان فعلاً لموصوف. وتقول: مررت برجل ذاهب أبوه، وامرأة قائم غلامها، فترفع الأب والغلام باسم الفاعل، وهو صفة للذي قبله، لأن الفاعل من سببه."⁴

الغريزة: نعني بها ما كان فعلاً غير علاج، أي ما جاء فعلاً من أفعال القلوب كالعلم والفهم وغيرهما، أو ما جاء خلقاً من الأخلاق كالكرم والظرافة وغيرهما، وهذه الصورة هي الأخرى أيضاً مفهومة من قول عبد القاهر بما نصه: " تقول : مررت برجل عالم، وامرأة ظريفة، فتصفه بما هو له. وتقول: مررت برجل ظريف غلامه، وامرأة عالم أبوها، وجارية جليل صاحبها، فتصف بما هو لغير الموصوف، لكون ذلك من سببه."⁵

¹ - الجمل في النحو: 100

² - المصدر نفسه: 98

³ - المقتصد في شرح الإيضاح : 902/2

⁴ - المرجع نفسه: 902/2-903

⁵ - نفسه : 905/2

النسب : ذكر عبد القاهر أن الأسماء المضاف إليها ياء النسبة تقع صفة للنكرة، ويبدو هذا بعبارة أوضح في قوله: "اعلم أن الاسم المحض إذا نسب إليه صار صفة تقول: هاشم وحاتم وزيد. فلا يصح الوصف به نحو أن تقول: مررت برجل زيد، وبرجل حاتم، وبرجل قريش، فإذا نسبت إليه فقلت: هاشمي وزيدي وقرشي صار بمنزلة سائر الصفات، فتقول: مررت برجل هاشمي ورجل بصري."¹

ذو التي بمعنى صاحب: يعتبر عبد القاهر "ذو" التي بمعنى صاحب مما توصف به النكرة. فأما الوصف بها، فيبدو من قوله بما نصّه: "اعلم أن هذه الكلمة [يريد بالكلمة " ذي "] إنما تذكر ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، وذلك أنك لا تقدر على أن تقول: مررت بامرأة سوار، ورجل ثوب، وغلام فرس، فإذا أتيت بذوي، فقلت: مررت بامرأة ذات سوار، ورجل ذي ثوب، وغلام ذي فرس، صح المعنى واللفظ جميعاً."² وأما معناها، فيظهر من قوله بما نصّه: "ومنزلة هذا [ريد بهذا "ذي"] في المعنى منزلة صاحب في قولك: مررت بامرأة صاحبة سوار، ومررت برجل صاحب فرس."³

الجملة: يعد عبد القاهر الجملة مما توصف به النكرة، واشترط فيها أن تكون إحدى الجمل الآتية:

- أن تكون مبتدأ وخبراً، وإخبارها محض، نحو: مررت برجل أبوه خارج .
- أن تكون فعلاً وفاعلاً، نحو : مررت برجل قام غلامه .
- أن تكون ظرفاً، نحو: مررت برجل في الدار .
- أن تكون شرطاً وجزاء، نحو: مررت برجل إن تكرمني يكرمك .

وخص عبد القاهر هذه الجمل الأربع التي تقع صفة للنكرة، بشيء جامع بينها - فيما يبدو لنا - هو أن تحوي ضميراً يعود إلى الموصوف، كما هو ملاحظ من الشواهد التي استشهدنا بها، ويلفت انتباهنا في هذه الجمل التي تقع صفة للنكرة، أن عبد القاهر ركّز في الجملة التي تكون مبتدأ وخبراً على شيء مهم، وهو أن يكون الإخبار محضاً احترازاً من الإخبار غير المحض كالأمر، والنهي، والاستفهام، ونحو ذلك، إلا ما أوّل بما يصرفه إلى الإخبار المحض كقول الشاعر.⁴

¹ - المرجع السابق: 905/2

² - نفسه: 906/2

³ - نفسه : 907/2

⁴ - الكامل، المبرد، تنقيح وتصحيح وإشراف: مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر، بيروت، دار الفكر، ط1، 1998: 3/ 532

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط.

فإننا نجد أن الجملة "هل رأيت الذئب قط" مصدرية باستفهام، والاستفهام لا يكون إخباراً محضاً، إذاً فالجملة هنا مؤولة بتقدير: جاءوا بمدق مقول فيه هل رأيت الذئب قط، وبهذا المعنى تكون هذه الجملة الاستفهامية صفة للنكرة.¹

صور صفة المعرفة: تقع صور صفة المعرفة بين ضروبيها الأربعة - أي عدا الضمير - ويتجلى ذلك فيما يلي:

العلم الخاص: يوصف العلم الخاص عند عبد القاهر بثلاث معارف هي: المضاف إلى المعرفة، والمعرّف بالألف واللام، والمبهم. ونستشف ذلك من قوله: "وإذا امتنع الوصف بالضمير، وكان العلم موصوفاً لم يبق إلا ثلاثة أضرب: المبهم، والمعرّف بالألف واللام، والمضاف، فتصف العلم بكل واحد منها. أما المضاف، فنحو: مررت بزيد صاحب عمرو، فصاحب معرفة بإضافته إلى عمرو، وإذا تعرّف كان مساوياً لزيد، فيصح أن يكون صفة له...، وأما ما فيه الألف واللام، فلا شبهة فيه، لأنه معرفة، نحو: مررت بزيد الطويل. وأما المبهم، نحو: مررت بزيد هذا، فإنما جاز الوصف به مع أنه اسم كزيد حملاً على المعنى، حتى كأنه قيل: مررت بزيد الحاضر.² ونلاحظ من هذا القول أن عبد القاهر أول المبهم الواقع صفة للعلم الخاص بمعناه، لأن الإبهام في لفظه وليس في معناه، كما نلاحظ منه أيضاً أن العلم الخاص لم يوصف بالضمير، لأنه مستثنى من الوصف الدائر بين المعارف كما قلنا، والسبب في ذلك هو أنه لا يحمل دلالة الوصف، ويبين ذلك عبد القاهر في قوله: "ولم يجز الوصف بالضمير، إذا ليس بمتضمن معنى الوصفية، وإنما هو قائم مقام الاسم، فإذا قلت: زيد ضربته، كان الهاء اسماً مثل زيد.³ إذاً هذا ما يتعلق بما يوصف به العلم الخاص، وما لا يوصف به. أما وقوعه صفة لمعرفة من المعارف، فلا يصح ذلك لجملة من الأمور عددها عبد القاهر بقوله: "واعلم أن الأعلام لا يوصف بها، لأنها ليست بحلية كالطويل والأحمر، ولا فعل كالقائم والقاعد، ولا قرابة ولا نسب كالهاشمي والبصري، ولا مبهم كهذا، وإنما يدل كل

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح: 911/2-912

² - المرجع نفسه: 922/2

³ - نفسه: 922/2

واحد منها على رجل بعينه، فإذا قلت : زيد ... عرفته بجميع أوصافه، ولا يصح أن تصف بما يدل على الشيء المخصوص.¹

المبهم : يوصف المبهم عند عبد القاهر بما كان فيه الألف واللام من اسم الجنس، ويشير إلى هذا قوله: "اعلم أن ما يقتضيه المبهم من الوصف هو اسم الجنس [يريد باسم الجنس]: "الاسم المعرف بالألف واللام الدال على الجنس]، فإذا قلت هذا، وكان بحضرتك أجناس خفت الالتباس، فذكرت اسم الجنس ليعلم أي نوع تقصد، وذلك قولك: هذا الرجل وهذا الغلام، لأن المخاطب قد كان عرف ذلك بقولك: "هذا " أنك تشير إلى شيء حاضر، فلما ذكرت اسم الجنس فقلت: هذا الرجل عرفه بعينه وانتفى عنه الالتباس.² كما يوصف بالصفات التي فيها معنى الجنس، ويوضح ذلك قول عبد القاهر: "ولاقتضاء المبهم الجنس لم يحسن مررت بهذا الطويل حُسْنَ قولك: بهذا العاقل، وهذا الكاتب، وذلك أن الصفة قائمة مقام الموصوف، والعاقل أشد مجانسة للرجل من الطويل، لأجل أن العاقل لا يكون لكل جنس، وليس كذلك الطويل، لأنه أعم، فلا يقارب الرجل في كونه مقصوراً على نوع مقارنة العاقل والكاتب.³ ونستنتج مما سبق أن الغرض عند عبد القاهر من وصف المبهم بالاسم والصفة اللذين فيهما الألف واللام بمعنى الجنس، هو إزالة الالتباس الموجود عند المخاطب، كما نستنتج أيضاً أن عبد القاهر يقدم في وصف المبهم بالصفة التي فيها الألف واللام بمعنى الجنس، الصفة التي تكون أكثر تجانساً للموصوف على الصفة التي تكون أقل تجانساً له، وهذا يدل على مراعاته للفروق الدقيقة بين معاني التعريف، وعدم جعل ما هو أقل تعريفاً صفة لما هو أكثر تعريفاً، ويعني هذا بعبارة أخرى، أخذ مراتب التعريف بعين الاعتبار في الوصف. ولم يُجْزَ عبد القاهر وصف المبهم بغيره - أي بغير ما فيه الألف واللام - لاعتبارين: أحدهما: أن الضمير والعلم الخاص لا يقعان صفة لشيء ما معرفة كان أو نكرة، لكونهما لا دلالة فيهما على الوصف، كما يرى عبد القاهر فيما سبق ذكره.⁴ والآخر: هو أن المضاف إلى المعرفة لا يلزمه التعريف، فقد ينكر، وذلك إذا أضيف إلى نكرة، هذا من ناحية.⁵ ومن ناحية أخرى، فلعدم التجانس بين الصفة والموصوف، حيث نجد أن المضاف والمضاف إليه شيئان

¹ - المرجع السابق: 926/2

² - نفسه: 923/2

³ - نفسه: 924-923/2

⁴ - ينظر: الصفحة السابقة من البحث

⁵ - ينظر المرجع السابق: 171/1، 766/2

لا شيء واحد بخلاف المعرف بالألف واللام، فإنه شيء واحد، ومن ثم فإذا وصف به المبهم كانا شيئين كالثيء الواحد، وليس ذلك في المضاف إلى المعرفة. ويؤكد هذا قول عبد القاهر: "وأما امتناعهم من أن يقولوا: مررت بهذا ذي المال، لأجل أن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من اتصالها بزيد ونحوه، وإذا كان كذلك، كنت جعلت ثلاثة أشياء: المبهم، والمضاف، والمضاف إليه شيئاً واحداً، ويوضح ذلك أنه لا يقع الفصل بين المبهم وصفته بحال، فلا يقول أحد: مررت بهذا - والله - الرجل، ولقيت هذا - والخطوب كثيرة - الخطب." ¹ كما يؤكد أيضاً قوله في موضع آخر: "ألا ترى أن الصفة هي الموصوف في المعنى، فإذا قلت: رجل ظريف كان ظريف رجلاً، وليس المضاف إليه المضاف في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: غلام رجل لم يكن الرجل الغلام، فلما كان كذلك، جاز أن تبني الصفة مع الموصوف ويجعلها اسماً واحداً كخمسة عشر...، ولم يَجْزُ في المضاف والمضاف إليه، لأن المضاف إليه ليس المضاف في المعنى." ² هذا فيما يخص ما يوصف به المبهم. أما وقوعه صفة، فإنه يقع صفة للعلم الخاص، كما مر. ويقع صفة للمضاف إلى المعرفة، كما سيأتي فيما يوصف به المضاف إلى المعرفة.

المعرف بالألف واللام : يوصف المعرف بالألف واللام عند عبد القاهر بما فيه الألف واللام، وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، ويبدو هذا من قوله: "اعلم أن المعرف بالألف واللام إذا وصف بمثله نحو: مررت بالرجل الطويل، وبالرجل العاقل فلا شبهة فيه، وكذا لو وصفت بما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: مررت بالرجل صاحب القوم، لأن ما أضيف إلى المعرفة بمنزلة في التعريف." ³ وتتنوع صفة المعرف بالألف واللام إذا كانت من جنسه - أي إذا كانت معرفة بالألف واللام - هي الأخرى إلى أربعة أنواع :

الحلية: كالطول والقصر وغيرهما، نحو: مررت بالرجل الطويل.

الفعل: كالقائم والقاعد، نحو: مررت بالرجل القائم.

الغريزة: كالعلم والفهم وغيرهما، نحو: مررت بالرجل العالم.

النسب: نحو: مررت بالرجل الهاشمي. ⁴

¹ - المرجع السابق : 924 / 2

² - نفسه : 809 / 2

³ - نفسه : 925 / 2

⁴ - ينظر الجمل في النحو : 99

ولا يوصف بغير ما سبق ذكره في وصفه، والسبب في ذلك هو: أن الضمير، والعلم الخاص، والمبهم، وما أضيف إلى هذه الثلاثة أعرف منه، بدليل أن عبد القاهر أجاز وقوع ما أضيف إلى المعرف بالألف واللام صفة له، لأنه في درجته من حيث التعريف حسب رأيه. وتفسير كون: الضمير، والعلم الخاص، والمبهم أعرف من المعرف بالألف واللام يرجع إلى أن الضمير والعلم الخاص لا دلالة للوصفية فيهما - كما سبق -¹ وأن المبهم معرّف بتعريفين: تعريف العين وتعريف القلب، بينما المعرّف بالألف واللام معرّف بالقلب فقط، وما عرّف بتعريفين أعرف مما عرّف بتعريف واحد، هذا على مذهب سيويه في عدم وصف المعرّف بالألف واللام بالمبهم الذي تبناه عبد القاهر ملامحاً له بما نصه: "وينبغي أن تعلم أن ما فيه الألف واللام لا يوصف بالمبهم، فلا يقال: مررت بالرجل هذا، نص عليه صاحب الكتاب."² هذا فيما يخص ما يوصف به. أما وقوعه صفة، فإنه يقع صفة لأي معرفة عدا الضمير.

المضاف إلى المعرفة: يوصف المضاف إلى المعرفة عند عبد القاهر بثلاث معارف هي: المضاف إلى مثله،³ والمعرّف بالألف واللام، والمبهم، ويتضح هذا من قوله: "وأما المضاف إلى المعرفة نحو: غلام زيد، وصاحب عمرو، فيوصف بما يوصف به العلم، فالأول: الألف واللام، نحو: مررت بغلام زيد الظريف، والثاني: المضاف، نحو: مررت بأخيك صاحب عمرو...، والثالث ما يوصف به المضاف: المبهم، نحو: مررت بأخيك هذا، كأنك قلت: مررت بأخيك الحاضر."⁴ ونرى من هذا النص أن عبد القاهر لم يذكر الضمير والعلم الخاص فيما يوصف به المضاف إلى المعرفة، لكونهما لا يحملان دلالة الوصف - كما سبق ذكره فيما مضى في أكثر من مرة - هذا فيما يتعلق بوصفه. أما وقوعه صفة، فإنه يقع صفة للعلم الخاص، والمعرف بالألف واللام إذا كان بمعناه - أي يعني أن المضاف إلى المعرفة يقع صفة للمعرف بالألف واللام إذا كان المضاف مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، وهذا كله سبق ذكره.⁵

الضمير: قلنا في بداية كلامنا عن وصف المعرفة أن الضمير مستثنى من وصف المعرفة به، وبيّنا أن السبب في ذلك، هو كونه لا يحمل دلالة الوصف شأنه في ذلك شأن العلم الخاص، وبقي أن نذكر

¹ - ينظر : 179 من البحث

² - المقتصد في شرح الإيضاح : 925/2

³ - أي المضاف إلى المعرفة .

⁴ - المرجع نفسه : 925/2

⁵ - ينظر:الصفحة السابقة من البحث

هنا أن الضمير مستثنى أيضاً من وصفه بالمعرفة، وذلك لاستغنائه عن الوصف، ولتحقيق غرض لغوي، وهو الاختصار، ويدل على كون الضمير مستغن عن الوصف، ومحقق للاختصار قول عبد القاهر بما نصه: "اعلم أن المضمّر لما كان ما يعرفه مصاحباً له، ومشتملاً عليه الحال، وذاك أن الشيء لا يضمّر إلا بعد جري ذكره، أعني نحو قوله عز وجل: ﴿ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾¹ لم يحتج إلى الصفة، لأنها تأتي للبيان، فإذا قلت: مررت بزيد الظريف ذكرت الصفة لئلا يلتبس من تعني بمن لا تعني، إذ يكون هذا الاسم لأكثر من واحد، ولأن المضمّر موضوع للاختصار والإيجاز، فإنما يقال: أخواك قاما، وزيد مررت به كراهية أن يقال: أخواك قام أخواك، وزيد مررت بزيد، والصفة أولاً يجري ذكرها مع المظهر نحو: زيد الظريف مررت به، وأخواك الظريفان قاما، وإذا كان القصد أن يوضع موضع الموصوف لفظ مختصر، ولا يوفي به كان ذكر الصفة نقضاً للغرض وإبطالاً في عجز الصنيع لما عقد صدره."²

صور صفة الأسماء التي تقع صفة للمعرفة والنكرة: أشار عبد القاهر إلى أن بعض الأسماء تقع صفة للمعرفة والنكرة على حد سواء، لكونها جمعت بين خصائص التعريف والتنكير، باعتبار السياق الذي ترد فيه، وهي بذلك مستثناة من المطابقة التي تشترط في الوصف من حيث التعريف والتنكير، وهذه الخصائص التي نجدتها في هذه الأسماء هي التي حدت ببعض الباحثين المحدثين أن يطلق على هذه الأسماء بالاسم المحايد بين التعريف والتنكير³، ومن أهم هذه الأسماء التي أشار إليها عبد القاهر ما يلي:

غيرك: ذهب عبد القاهر إلى أن غيرك تجيء صفة للنكرة، كما تجيء صفة للمعرفة حسب السياق الذي ترد فيه، والمعنى المراد منه. فأما مجيئها صفة للنكرة وإن كانت مضافة للمعرفة، فلإبهام الذي يكتنفها، حيث لا تقع على شخص بعينه، وأوضح ذلك عبد القاهر بقوله: "اعلم أن غيراً موضوعة على ما ينافي التعريف، وذاك أنك إذا قلت: مررت بغيرك، فكل من عدا المخاطب غيره...، وإذا كان موضعه على هذا الذي نراه لم تكن الإضافة معرفة له، فيوصف به النكرة، فيقال: مررت برجل غيرك، وبامرأة غيرك."⁴ وأما مجيئها صفة للمعرفة، فلتحديد الإبهام الذي

¹ - فاطر : 45

² - المقتصد في شرح الإيضاح: 920/2-921

³ - ينظر الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي، خصائصه واستعمالاته : 22

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح : 873/2-874

يوجد فيها، ومن ثم فإنها بهذا المعنى تقع على شيء بعينه، ولنلمس هذا من قول عبد القاهر: "ولو كان للمخاطب من يخالفه في شيء مخصوص، ويكون ذلك المخالف معروفاً بخلافه، فقلت: مررت بغيرك، كان معرفة بمنزلة قولك: مررت بالذي عرفته بخلافك، ولم يجوز أن تصف به النكرة، فتقول: مررت برجل غيرك، كما لا يجوز أن تقول: مررت برجل الذي عرفته بخلافك على أن تجعل الذي صفة لـ: "رجل" النكرة."¹ ومن هذا القول نفهم أن غيرك يجوز أن يقع صفة للمعرفة إذا كان بهذا المعنى الذي ذكره عبد القاهر، أي يصح أن نقول مثلاً: مررت بمحمد غيرك إذا كان معروفاً بخلافه ومغايرته له في شيء ما، أي بمعنى محمد المخالف لك في كذا وكذا.

مثلك: جعل عبد القاهر " مثلك " كغيرك في كونها تجيء صفة للمعرفة والنكرة على حد سواء باعتبار السياق الذي ترد فيه، والمعنى المراد منه. فأما مجيئها صفة للنكرة، فلالإبهام الذي يوجد فيها، شأنها في ذلك شأن غيرك، أي أنها لا تقع على واحد بعينه، ويؤكد هذا قول عبد القاهر: "فإذا قلت: مررت بمثلك لم يختص بواحد دون واحد، لأن كل من ماثله من أمره، فهو ذلك الذي عينت، فلذلك توصف به النكرة، فيقال: مررت برجل مثلك."² وأما مجيئها صفة للمعرفة، فلتحديد الإبهام الذي يوجد فيها، ويدل على ذلك قول عبد القاهر: "فإن كان للمخاطب من يشابهه بخصلة قد عُرف بها، ولم يكن ذلك لكل أحد، فقلت: مررت بمثلك تريد ذلك كان معرفة، ولم يجوز وصف النكرة به، نحو: مررت برجل مثلك، كما لا يجوز أن تقول: مررت برجل الذي عرف بمشابهتك."³ إذاً إذا كانت مثلك بهذا المعنى، فإنه يجوز أن تكون صفة للمعرفة، أي يصح أن تقول: مررت بمحمد مثلك إذا كان معروفاً بمشابهته أو مماثلته له في شيء ما، أي بمعنى محمد المماثل لك في كذا وكذا. وكذلك إلا وما بعدها إذا كانت بمعنى غير، فإنها تصح أن تكون صفة للنكرة والمعرفة.⁴

صور التعريف والتنكير في العدد وتمييزه:⁵ لما كان التمييز لا يجيء إلا نكرة عند عبد القاهر عدا تمييز العدد الذي يجيء معرفة ونكرة في أغلب صورته، رأينا أن نقصر كلامنا عن صور التعريف

¹ - المرجع السابق: 877/2

² - نفسه: 875 /2

³ - نفسه: 875/2

⁴ - ينظر نفسه: 711-712

⁵ - ذكرنا صور التعريف والتنكير في العدد من باب إتمام الفائدة لا غير، لأن تمييزه بيت القصيد، باعتباره من صور التمييز، والتمييز من مخصّصات الإسناد.

والتنكير على تمييز العدد فقط، ومن باب إتمام الفائدة سنشير إلى صور التعريف والتنكير في مميّزه، وهو العدد :

من **03 إلى 10**: بيّن عبد القاهر أن العدد من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى تمييزه. كما بيّن أنه يأتي مع تمييزه معرفة ونكرة، واستشهد في النكرة بـ: " ثلاثة دراهم ". وأول معناها بـ: "ثلاثة من دراهم"، أي بتنوين الثلاثة، واستشهد في المعرفة بـ: " ثلاثة الأثواب التي تعلم ". ولا يُجيز أن تدخل الألف واللام على العدد عند قصد تعريفه - أي لا تدخل على الثلاثة - لئلا تسقط إضافة "الثلاثة" إلى "الأثواب" حسب رأيه.¹ وما زاد على الثلاثة إلى العشرة حكمه حكم الثلاثة من حيث التعريف والتنكير.

من **11 إلى 19** : يرى عبد القاهر أن العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر يصح فيه التنكير، كما يصح فيه التعريف، بخلاف تمييزه الذي لا يصح فيه التعريف، وفصل في حكم كل من العدد وتمييزه من أحد عشر إلى تسعة عشر باعتبار التعريف والتنكير. فأما التمييز في هذه الصورة، فأوضح العلة في عدم مجيئه معرفة، وهي أن العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر مقدر فيه التنوين، ومثّل لذلك بـ: " أحد عشر، أي بمعنى أن الأصل: أحد وعشرة"²، ومن ثم لا يصح إضافة التمييز إلى العدد، وإنما يصح فيه النصب، والتمييز المنصوب لا يكون إلا نكرة. وأشار إلى هذه العلة إيجازاً في قوله بما نصه: "جعلوا ما قبل العشرة مضافاً إلى المميّز المجموع وما بعدها إلى العشرين اسمين جعلاً اسماً واحداً والمميّز منصوب."³ وموضع الشاهد في قوله هذا " وما بعدها إلى العشرين " إلى آخر القول. وأما العدد، فبيّن أنه يأتي نكرة، لأن التنوين منويّ فيه - أي مقدر - كما بيّننا في "أحد عشر"، ويأتي معرفة بإدخال الألف واللام في أول الاسم لا غير، ويتبين هذا من قوله: " وأما أحد عشر، فإنه بمنزلة اسم واحد [لأن أصله أحد وعشرة]، فإذا أردت تعريفه أدخلت الألف واللام على أوله، فقلت: الأحد عشر، والخمسة عشر، ولا تدخله على كل واحد منهما، فتقول : الأحد عشر، لأن الاسم الواحد لا يعرف من مكانين، وإن جاء ذلك، فعلى زيادة الألف واللام

¹ - ينظر المرجع السابق: 735/2

² - ينظر نفسه: 735 /2

³ - ينظر نفسه: 738/2

في الاسم الثاني، و[لا] تدخل الألف واللام في الثاني دون الأول، فتقول: خمسة العشر، لأن علم التعريف لا يكون في حشو الاسم.¹

من 20 إلى 90 : لم يَجْرِ ذكر لتعريف العدد من عشرين إلى تسعين عند عبد القاهر في الشواهد التي وقفنا عندها، والتي من جملتها " عشرون درهماً "، والذي نلاحظه من شواهد في العدد وتمييزه في هذه الصورة، هو أنهما يأتيان معاً نكرة فقط، وملخص تفسيره لتنكيرهما معاً، أنهما مشبّهان بـ: " ضاربون رجلاً." ²

100 و1000 ومضاعفاتهما: أجاز عبد القاهر في المائة والألف ومضاعفاتهما أن يجيئان معرفة ونكرة إذا أضيفا إلى تمييزهما الذي يصح فيه هو الآخر التعريف والتنكير بإدخال الألف واللام ونزعهما منه. فأما المائة، فمَثَل لها بـ: "مائة درهم" على التنكير، و"مائة الدرهم" على التعريف. وأما الألف، فمَثَل له بـ: "ألف ثوب" على التنكير، و"ألف الثوب" على التعريف. وتتبعنا كلام عبد القاهر عن الحال، لنحصى صور تعريفه وتنكيره كالتالي مرت بنا عند سيوييه، فما وجدنا - فيما بدا لنا - غير صورة واحدة هي: الاسم النكرة الدال على الأطوار، نحو: هذا بسرا أطيّب منه تمر.³ كما تتبعنا شواهد الحال عنده لمعرفة حكم صاحب الحال من حيث التعريف والتنكير، فبدا لنا منها أنه يرى فيه التعريف باعتبار الأصل، وأن التنكير شيء طارئ، وأشار إلى مسوغ واحد لتنكيره، وهو: تقديم الصفة على الموصوف، واستشهد له بقول الفرزدق:⁴

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ هم ما مثلهم بشر.

بنصب "مثلهم" على الحال، ولو أخرجت لكانت صفة لـ"بشر". ونضيف إلى صور التعريف والتنكير في المخصصات ماله صلة بها، وهو صور التعريف والتنكير في المنادى، ومذهب عبد القاهر في الإضافة من حيث التعريف والتنكير، وتتجسد هذه الصلة في كون المنادى منصوباً على تقدير فعل هو أدعو وما أشبهه، وكون الإضافة من مخصصات الإسناد، وهذا كله سبق ذكره.⁵

صور التعريف والتنكير في المنادى: للنداء صور في التعريف كما له صور في التنكير عند عبد القاهر، ويبدو ذلك مما يلي:

¹ - المرجع السابق: 739/2

² - نفسه: 731/2

³ - المقتصد في شرح الإيضاح: 681/1

⁴ - ديوانه: 185/1 وينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 433/1 - 434، 174/1 وما بعدها.

⁵ - ينظر: 129، 135-136 من البحث

صور التعريف:

العلم الخاص المفرد: من صور التعريف في المنادى عند عبد القاهر العلم الخاص المفرد، ويؤكد ذلك تسويته للعلم الخاص المفرد بالنكرة المقصودة في التعريف في هذا الباب، ونجد هذا في قوله: "اعلم أن المعرفة في غير النداء، نحو: زيد وعمرو، والنكرة، نحو: رجل وما أشبهه يستويان في التعريف إذا ضما كقولك: يا زيد، ويا رجل.¹ وهذه التسوية لها سببها عند النحاة الذين يقولون بها، ويتلخص في أن العلم الخاص يقدر فيه التنكير، ثم يُعرف بالنداء، شأنه في ذلك شأن النكرة المقصودة التي تُعرف به، ويتضح هذا أكثر من إشارة عبد القاهر إلى الخلاف في القول بهذه التسوية وعدم القول بها، وميله إلى القول بها وبسببها، وذلك في قوله: "وقد اختلف الناس في نحو: زيد وعمرو، هل يكون في حال النداء باقياً على علميته أم لا، فالذي يدل على أنه نُكر حتى جعل جنساً، نحو قولك: زيد من الزيدين، كما تقول: رجل من الرجال، ثم خُص بالنداء من بين الجنس، فقيل: يا زيد، كما تقول: يا رجل، أنا وجدنا "يا" يمتنع من أن يجتمع مع الألف واللام، نحو: يا الرجل كما يمتنع اجتماع حرفي تعريف، وإذا ثبت أن "يا" في قولك: يا رجل جار مجرى الألف واللام، وجب أن لا يدخل على نحو: زيد وعمرو مع بقاء التعريف فيه."²

النكرة المقصودة: سبق بيانها في الصورة التي قبلها، أي في العلم الخاص المفرد.

المضاف إلى المعرفة: ذهب عبد القاهر إلى أن المضاف إلى المعرفة من الصور المعرفة في المنادى، إلا أنه لا تأثير له في تعريفه، وإنما هو باق على تعريفه الأصلي، وهو تعريف الإضافة، واستند في مذهبه هذا إلى قول شيخه أبي علي الفارسي (ت377هـ)، ويوضح هذا قوله: "وأما المضاف كقولك: يا غلام زيد، فإنه وإن كان واقعا موقع أسماء الخطاب، فإن تعرفه بالإضافة دون الوقوع موقع المضمرات. هذا قول الشيخ أبي علي.³ وشرح عبد القاهر هذا الذي ذهب إليه أبو علي الفارسي من كون المضاف معرف بالإضافة لا بالنداء بما مفاده: أن المضاف إلى المعرفة بقي على أصله معرباً، بخلاف العلم الخاص المفرد، والنكرة المقصودة، فإنهما بنيا على الضم، ولا يغير من

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 755

² - المرجع نفسه: 2/ 755

³ - نفسه: 2/ 769

هذا الحكم - في نظره - أن المضاف إلى المعرفة يستوي مع العلم الخاص المفرد والنكرة المقصودة في كونهم جميعاً واقعين موقع أسماء الخطاب.¹

المضاف إلى النكرة المقصودة : عد عبد القاهر المضاف إلى النكرة المقصودة إذا أريد به واحد بعينه، من صور التعريف في المنادى، على اعتبار أن المضاف ليس كالنكرة المقصودة والعلم الخاص المفرد من حيث الشكل، ويبين هذا قول عبد القاهر بعبارة أخرى أكثر وضوحاً بما نصه: "فإن قلت... كيف لم يبين، نحو: يا رجل سوء إذا قصد قصد واحد بعينه، لأن تعرفه يكون بالنداء لا محالة، إذ ليس سوء بمعرفة فتعرفه، وكذا يا عبد مرة، فهو بمنزلة يا رجل في كونه متعرفاً بالنداء، فالجواب أنهم قد رجعوا في المضاف إلى الذي هو النصب، وطرّدوا ذلك في الباب كله، فلم يفرقوا بين المضاف إلى المعرفة، والمضاف إلى النكرة، لاتفاق النوعين في سقوط التنوين، واتصال الثاني بالأول، وليجري الباب على سنن واحد."²

الشبيه بالمضاف المقصود: يرى عبد القاهر أن الشبيه بالمضاف نحو: "يا خيراً من زيد" من صور التعريف في المنادى، وأعطى لتعريفه وجهين: أحدهما: أنه منزّل منزلة النكرة المقصودة إذا قصد بها واحد بعينه. والآخر: أنه اسم منزّل منزلة العلم الخاص المفرد في فقدان علميته بعد إدخال النداء عليه، وهو في كلا الوجهين منزّل منزلة المضاف في كونه معرباً.³ ونذكر شيئاً آخر له صلة بصور التعريف في المنادى وهو:

نداء المعرف بالألف واللام: لا يجيز عبد القاهر - تبعاً للنحاة السابقين له - أن ينادى ما كان فيه الألف واللام من غير فصل بين أداة النداء وبين المعرف بالألف واللام بأي لثلاً يجتمع تعريفان في اسم واحد، ويبين هذا قوله: "اعلم أنهم لما قصدوا نداء ما فيه الألف واللام، وكرهوا الجمع بين "يا"، و"الألف واللام"، نحو: يا الرجل، أتوا بـ"أي"، وجعلوه وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، من حيث جعلوا "أي" منادى مفرداً، كقولك: يا أي، كما تقول: يا عمرو، وجعلوا الرجل صفة له، فسرى فيه معنى النداء، حتى كأنه قيل له: يا رجل، فجعلوا "ها" فصلاً بينه وبين الرجل كأنهم جعلوه تنبيهاً على أن المقصود هو الرجل."⁴ واستثنى من نداء ما فيه الألف واللام لفظ

¹ - ينظر المرجع السابق: 769/2

² - نفسه: 780/2

³ - ينظر نفسه: 783-782/2

⁴ - نفسه: 778-777/2

الجلالة "الله"، حيث يُنادى من غير فصل بينه وبين أداة النداء مع قطع ألفه في الغالب، وفسر سبب الاستثناء بتفسير سيوييه الذي يرى أن الألف واللام في لفظ الجلالة تنوب عن همزة محذوفة، لأن أصل كلمة الله "إله"، ويتضح هذا بعبارة أدق من قوله: "قالوا يا الله، فقطعوا همزة الوصل عند النداء، حتى لم يُقَل: يا الله في الأعراف، وذلك أن صاحب الكتاب قال: إن الألف واللام في اسم الله عز وجل عوضٌ من الهمزة المحذوفة التي هي فاء الفعل في إله على وزن "فعال"، بدلالة أنه لا يجمع بين الألف واللام والهمزة في حال الاختيار، فلا يأتي الإله إلا في الشعر، كقوله:¹

معاذ الإله أن تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب.²

صور التنكير:

النكرة غير المقصودة: أشار عبد القاهر إلى أن النكرة غير المقصودة من صور التنكير في المنادى، وتنكيرها عنده يقتضي أن تكون مُعربةً بالنصب، لكونها ليست مثل النكرة المقصودة التي تقع موقع المضمورات من أسماء الخطاب، فتتعرف بذلك، ويظهر هذا من قوله بما نصه: "لا يختص الخطابُ إذا قلت: يا رجلاً بواحد من الأمة دون غيره، كما يكون إذا قلت: يا رجلاً، فلما لم يتعرف، لم يجر مجرى "أنت"، و"إياك"، فلم يُن كما بُني يا رجلاً لما وقع موقع "أنت" وتنزل منزلته."³

المضاف إلى النكرة غير المقصودة: يرى عبد القاهر أن المضاف إلى النكرة إذا لم يكن القصد إلى واحد بعينه من صور التنكير في المنادى، واستنبطنا هذا من كلامه عن المضاف إلى النكرة إذا قصد به واحد بعينه بمفهوم المخالفة، نحو: أن يُقال: يا رجل سوء، ولا يكون القصد إلى رجل بعينه، بل ورد في كلامه عن "المنادى الشبيه بالمضاف" - من غير استنباط منه - أن المنادى المضاف إلى نكرة إذا لم يقصد به واحدٌ بعينه، كان نكرة.⁴

الشبيه بالمضاف غير المقصود: ذكر عبد القاهر أن الشبيه بالمضاف يمكن أن يأتي على صور التنكير في المنادى إذا لم يكن القصد إلى واحد بعينه شأنه في ذلك شأن المضاف إلى النكرة، ويظهر هذا في قوله: "واعلم أنك إذا قلت: يا خيراً من زيد جاز أن يكون نكرة ومعرفة، فإن كان نكرة كان

¹ - المرجع السابق: 758/2

² - نفسه: 757-758/2

³ - نفسه: 768/2-769

⁴ - ينظر نفسه: 782/2

بمنزلة المضاف إلى النكرة، نحو: يا رجل صدق، ويا عبد مرة إذا لم ترد واحدا بعينه مقصودا بالخطاب.¹

مذهب عبد القاهر في الإضافة تعريفا وتنكيرا: يرى عبد القاهر كما يرى من سبقوه أن الإضافة قسمان: أحدهما: الإضافة المحضة، وهي إما للتعريف إن كان المضاف إليه معرفة، وإما للتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، وتقدر هذه الإضافة عنده بمعنى "اللام" الدالة على الملكية، كما تقدر بمعنى "من" الدالة على التبيين - أي تبيين الجنس - وهو ما عبر عنه عبد القاهر بـ: "النوع". ويتضح هذا كله من قوله عن هذه الإضافة بما نصه: "والإضافة على ضربين: إضافة بمعنى "اللام" كقولك: غلام زيد، وإضافة بمعنى "من"، كقولك: خاتم فضة. فالإضافة اللامية أفادت صفة تعريفا، ألا ترى أن قولك: غلام يصلح لكل واحد من أمته، فإذا أضفته، فقلت: غلام زيد اختص، وصار بحيث تضع اليد عليه، وإن أضفت إلى نكرة، فقلت: غلام رجل، أفادت تخصيصا من حيث يدل على أنه ليس غلام امرأة وكذا الإضافة الكائنة بمعنى "من" تفيد تخصيصا، ألا ترى أن قولك: خاتم فضة ليس بمنزلة قولك: خاتم لأن الإضافة تقصره على نوع واحد.²

والآخر: الإضافة اللفظية: وهي ما كان مضافا في اللفظ، منفصلا في المعنى عن الإضافة. وتنقسم هذه الإضافة عند عبد القاهر - تبعا لرأي أبي علي الفارسي - إلى أربعة أقسام:

- إضافة اسم الفاعل على معنى التنوين، نحو: مررت برجل ضارب زيد غدا، أي على معنى ضارب زيد غدا.

- إضافة الصفة المشبهة على معنى التنوين، نحو: مررت برجل حسن الوجه، أي على معنى حسن وجهه.

- إضافة أفعال التفضيل على معنى "من"، نحو: زيد أفضل القوم. أي على معنى أفضل من القوم.

- إضافة الاسم إلى الصفة، نحو: صلاة الأولى. أي على معنى صلاة الساعة الأولى.

وهذه الإضافة - في رأيه - لإفادة التحفيف لا غير.³

¹ - المرجع السابق: 782/2

² - نفسه: 171/1

³ - ينظر نفسه: 883/2 وما بعدها

خامسا: أغراض التعريف والتنكير البلاغية وبلاغتهما في النظم المعجز:

أ - أغراضهما البلاغية:

أغراض التعريف:

أغراض تعريف المسند (الخبر): أشار عبد القاهر إلى أغراض تعريف المسند (الخبر) في بعض المعارف فقط، ويبدو ذلك مما يلي:

التعريف بالألف واللام الجنسية: ذكر عبد القاهر أن الخبر المعرف بالألف واللام الجنسية يأتي في الكلام لأغراض منها:

قصر المعنى على المسند إليه للمبالغة والكمال: نحو: "زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع." ويبين هذا الغرض أكثر قول عبد القاهر: "واعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى لذلك وجوها: أحدها: أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع. تريد أنه الكامل؛ إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجواد أو الشجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال." ¹ ولما كان الخبر هنا فيه معنى القصر والاختصاص، لم يجوز عبد القاهر أن يعطف مبتدأ آخر على مبتدئه. وشبه الخبر هنا بالخبر في نحو: زيد المنطلق، ويظهر هذا من قوله: "فهذا كالأول [يريد بالأول زيد المنطلق] في امتناع العطف عليه للإشراك، فلو قلت: زيد هو الجواد، وعمرو كان خلفا من القول." ²

قصر المعنى على المسند إليه على دعوى الانفراد: يكون هذا الغرض إذا اختص الخبر، أو قيد بشيء من القيود تجعل معنى من المعاني مقصورا عليه وخصوصا به، ويوضح هذا قول عبد القاهر بما نصه: "والوجه الثاني: أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه، ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصه، ويجعله في حكم نوع برأسه، وذلك كنحو أن يقيد بالحال والوقت، كقولك: هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس

¹ - الدلائل: 127

² - المصدر نفسه: 127

خيراً، وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى، ثم اشترطت له مفعولاً مخصوصاً، كقول الأعرشى:¹

هو الواهب المئة المصطفاة إما مخاضاً وإما عشاراً.

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي فيه أحد نوعاً خاصاً من الوفاء، وكذلك تجعل هبة المئة من الإبل نوعاً خاصاً ... ، ثم إنك تجعل كل هذا خبراً على معنى الاختصاص، وأنه للمذكور دون من عداه.² وما يلفت انتباهنا في هذا الغرض هو أن عبد القاهر لم يذكر كل القيود التي تجعل الخبر خاصاً بالمخبر عنه، وإنما ذكر ضربين منها هما:

– **الظرف:** وذلك في قوله: "هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً." وموضع الشاهد فيه "حين لا تظن نفس بنفس خيراً"، وعبر عبد القاهر عن تخصيص الظرف للخبر في هذا الغرض بقوله: "أن يقيد بالحال والوقت."

– **المفعول به:** وذلك في قول الأعرشى الذي سبق :

هو الواهب المئة المصطفاة إما مخاضاً وإما عشاراً.

وموضع الشاهد فيه "المئة." وعبر عبد القاهر عن تخصيص المفعول للخبر في هذا الغرض بقوله: "وهكذا إذا كان الخبر يتعدى ثم اشترطت له مفعولاً." ومفهوم من ذكر عبد القاهر لهذين القيدتين المخصصتين للخبر في هذا الغرض لا غير، هو أنه يريد وجه التمثيل لا الحصر، ويبين ذلك قوله: "ولا يكون ذلك [أي لا يكون هذا الغرض] إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصه، ويجعله في حكم نوع برأسه." فهذه قاعدة عامة لم يحددها بقيد من القيود. وقوله: "نحو: أن يقيد بالحال والوقت" فيه دليل على التمثيل لا الحصر، كما قلنا في ما سبق.

إرادة الإقرار الظاهر غير المنكور: يركز عبد القاهر في هذا الغرض على أن معنى الألف واللام الجنسية في الخبر يجيء لإفادة أمر شائع لا يخفى على أحد، ومما يدخل ضمن هذا الغرض عنده قول حسان:³

وإن سنام من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد.

¹ – ديوانه: 84

² – الدلائل: 127-128

³ – ديوانه، تحقيق وشرح: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، ط، د ت: 89

فقال: ووالدك العبد، لأن العبودية صفة ظاهرة فيه لا ينكرها أحد، بخلاف إذا ما قال: ووالدك عبد، فإن العبودية قد يعرفها بعض الناس، وقد يجهلها بعضهم، وأثبت هذا عبد القاهر بقوله: "أراد أن يثبت العبودية، ثم يجعله ظاهر الأمر فيها معروفاً بها، ولو قال: وولدك عبد، لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة."¹

وورد هذا الغرض أيضاً في بعض قيود الإسناد، ونلمس ذلك في قول الخنساء:²

إذا قبح البكاء على قتيل رأيتُ بكاءك الحسن الجميلاً.

فهي ترى أن حسن البكاء وجماله على هذا القتيل لا يخفى على أحد، بل هو شائع معروف لدى الناس جميعاً. ويوضح هذا أكثر قول عبد القاهر بما نصه: "لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيد الحسن بشيء، فيتصور أن يقصر البكاء عليه، كما قصر الأعشى هبة المئة على الممدوح، ولكنها أرادت أن تُقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشك فيه شك."³

إرادة التخيل والوهم:⁴ يقرر عبد القاهر أن في هذا الغرض معنىً دقيقاً للألف واللام الجنسية التي في الخبر، ملخصه هو استحضر المخاطب في ذهنه بالتخيل والتصوير ما يعهده في شخص موصوف بصفة ما على سبيل الوهم، ونجد هذا في قوله: "واعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ما ذكرت لك [أي غير الأغراض السابقة]، وله مسلك ثم دقيق، ولمحة كالخلس، يكون المتأمل عنده كما يُقال: يعرف وينكر، وذلك قولك: هو البطل المحامي، وهو المتقى المرتجى، وأنت لا تقصد شيئاً مما تقدم [أي من الأغراض السابقة]...، ولكنك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه؟، فإن كنت قتلتها علماً وتصورته حق تصوره، فعليك صاحبك واشدد به يدك، فهو ضالتك وعنده بغيتك، وطريقه طريق قولك: هل سمعت بالأسد؟ وهل تعرف ما هو؟، فإن كنت تعرفه، فزيد هو هو بعينه."⁵ وتعرض عبد القاهر لدور السياق وقيمة النظم في إبراز معنى

¹ - الدلائل: 129

² - ديوانها، شرح وتحقيق: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط، 1963: 119

³ - الدلائل: 129

⁴ - هذا الغرض يجيء في الألف واللام التي للجنس والتي للعهد، كما سيأتي .

⁵ - المصدر نفسه: 129-130

هذا الغرض والكشف عنه ، ويُفهم هذا من قوله: "ويزداد هذا المعنى [أي معنى الوهم] ظهوراً، بأن تكون الصفة التي يريد الإخبار بها عن المبتدأ مجرأة على موصوف، كقول ابن الرومي:¹

هو الرجل المشرك في جل ماله ولكنه بالمجد والحمد مفرد.

تقديره كأنه يقول للسامع: فكر في رجل لا يتميز عفاته وجيرانه ومعارفه عنه في ماله، وأخذ ما شاءوا منه، فإذا حصلت صورته في نفسك، فاعلم أنه ذلك الرجل.²

وأشار عبد القاهر إلى هذا الغرض في بعض قيود الإسناد، ومثل له بقول ابن الرومي:³

أهدى إلي أبو الحسين يداً أرجو الثواب بها لديه غدا.

وكذاك عادات الكريم إذا أولى يدا حسبت عليه يدا.

إن كان يحسد نفسه أحد فلا زعمنك ذلك الأحدا.

والشاهد في الأبيات "الأحدا"، حيث نجد أن التعريف فيها للعهد الذكري، لأنه معروف ومعين سبق ذكره في اللفظ، إلا أنه وهمي، لأنه لا يوجد أحد يحسد نفسه، لكن الشاعر لما رأى أصالة الكرم في الممدوح، ورسوخ قدمه فيه تحيّل أنه مثل من يحسد نفسه. وفضل السياق هنا في الكشف عن معنى إرادة التخيل والوهم أبين مما جاء في شواهد الخبر التي سبقت. وكلام عبد القاهر عن هذا الشاهد - أي عن قول ابن الرومي - يؤكد ذلك، حيث قال بعد أن ساق عدة شواهد قبله دالة على معنى إرادة التخيل والتوهم ما نصه: "وإن أرادت أعجب من ذلك [أي أعجب من الشواهد السابقة] فقوله:

أهدى إلي أبو الحسين يدا أرجو الثواب بها لديه غدا.

وكذا عادات الكريم إذا أولى يدا حسبت عليه يدا.

إن كان يحسد نفسه أحد فلا زعمنك ذلك الأحدا.

فهذا كله على معنى الوهم والتقدير، وأن يصور في خاطره شيئاً لم يره ولم يعلمه، ثم يجريه

¹ - ديونه، شرح وتحقيق: عبد الأمير علي مهنا، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط 2، 1998: 115/2

² - الدلائل: 130

³ - ديوانه: 286/2. وفي الديوان: أسدى إلي بدل أهدى إلي، وأولى يداً بدل أسدى يداً.

مجرى ما عهد وعلم.¹ وورد هذا الغرض أيضاً في بعض قيود الإسناد في تعليق المأمون على قول أبي العتاهية:²

وإني لمشتاق إلى ظل صاحب يروق ويصفو إن كدرت عليه.

حيث قال بعد ما سمع قول أبي العتاهية هذا: "خذ مني الخلافة وأعطني هذا الصاحب."³ والشاهد في قول المأمون هو "الصاحب" الذي عرّف بالألف واللام العهدية الذكورية الوهمية، لأن "الصاحب" سبق ذكره في قول أبي العتاهية، فأصبح معهوداً ذهنياً، غير أنه وهمي، لأن الشاعر تمنى صاحباً تكون فيه صفات يحلم بها ولا تتحقق في واقع الناس، والخليفة جاره فيما ذهب إليه على سبيل الوهم وما نستنتجه من وقوف عبد القاهر عند الكلام عن التعريف بالألف واللام، وتفصيل القول في أغراضه، هو خطورة الدور الذي يقوم به التعريف بالألف واللام في معرفة كلام العرب وخدمته وإثرائه، ويؤكد هذا بعض الباحثين بما نصه أن: "للتعريف عند عبد القاهر وجوداً متميزاً إلى حد كبير، فهو يأتي وفاء بأغراض ثابتة، كالقول بالجنس والكمال في الصفة والعهد، ومن ثم يكون كل ما في اللغة والشعر من خصب إنما يرجع إلى استغلال مثل هذا التعريف، أو هذا النشاط اللغوي المتكرر استغلالاً لا يخرج به عن هذه المعاني الموجهة المحددة، ويصبح الأساس في تفهم بنية اللغة والشعر، هو وجود مثل هذه الخاصيات الدقيقة الثابتة، أو اللازمة للكلمات والصيغ."⁴

التعريف بالموصول: أشار عبد القاهر إلى غرضين من أغراض تعريف الخبر بالموصول، وذلك عند كلامه أغراض التعريف بالذي، ويتضح ذلك مما يلي:

مجيء الذي وصلة لجملة لم يعرفها السامع بالتفصيل (أي عرفها إجمالاً): يأتي هذا الغرض لإفادة السامع خبراً ما على جهة التعيين، لا على إفادته به ابتداءً، ويبدو هذا من كلام عبد القاهر حين أثار تساؤلاً، وأجاب عنه في الوقت نفسه بقوله: "فإن قلت: قد يؤتى بعد الذي بالجملة غير المعلومة للسامع، وذلك حيث يكون الذي خبراً، كقولك: هذا الذي كان عندك بالأمس، وهذا الذي قدم رسولاً من الحضرة، أنت في هذا وشبهه تعلم المخاطب

¹ - الدلائل: 130-131

² - ديوانه، تحقيق وشرح: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط: 464

³ - الدلائل: 131-132

⁴ - نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، تامر سلوم، سوريا، دار الحوار، 1 ط، 1983: 129-130

أمراً لم يسبق له به علم وتفيده في المشار إليه شيئاً لم يكن عنده، ولو لم يكن كذلك لم يكن الذي خبراً إذ كان لا يكون الشيء خبراً حتى يفاد به، فالقول في ذلك أن الجملة في هذا النحو، وإن كان المخاطب لا يعلمها لعين من أشرت إليه، فإنه لا بد من أن يكون قد علمها على الجملة وحدث بها.¹ وبين عبد القاهر ما ذهب إليه من أن "الذي" لا يأتي خبراً إلا بعد جملة معلومة للسامع إجمالاً بمثال أوضح فيه أكثر هذا الغرض، وذلك في قوله: "فإنك على كل حال لا تقول: هذا الذي قدم رسولاً لمن لا يعلم أن رسولاً قدم ولم يبلغه ذلك في جملة ولا تفصيل، وكذا لا تقول: هذا الذي كان عندك أمس لمن قد نسي أنه كان عنده إنسان وذهب عن وهمه، وإنما تقوله لمن ذاك على ذكر منه، إلا أنه رأى رجلاً يقبل من بعيد، فلا يعلم أنه ذاك، ويظنه إنساناً غيره."²

إرادة التخيل والوهم : سبق ذكر هذا الغرض في أغراض تعريف الخبر بالألف واللام³، ونعيده هنا، لأنه من أغراض تعريف الخبر بالذي، ويظهر هذا من قول عبد القاهر: "وليس شيء أغلب على هذا الضرب الموهوم من الذي، فإنه يجيء كثيراً على أنك تقدر شيئاً في وهمك، ثم تعبر عنه بالذي."⁴ ومن الشواهد التي استشهد بها عبد القاهر في تعريف الخبر بالذي ضمن هذا الغرض قول الشاعر:⁵

أخوك الذي إن تدعه لملمة يجيك وإن تغضب إلى السيف يغضب.

فالشاعر هنا يصور في وهم وخاطر الملتقي أن يفترض أن أخاه الحق هو الذي يواسيه في البأساء والضراء، ويقف إلى جانبه حين البأس، دون أن يحدّد له أخاً معيناً على سبيل الوهم. وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر حين فسّر هذا البيت، حيث قال: "فهذا ونحوه على أنك قدرت إنساناً هذه صفته وهذا شأنه، وأحلت السامع على من يعن في الوهم [أي يظهر له] دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة، فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة، هو ذلك

¹ - الدلائل: 140

² - المصدر نفسه : 140

³ - ينظر : 193 من البحث

⁴ - نفسه : 131

⁵ - نفسه : 131

الذي عرفه، حتى كأنك قلت: أخوك زيد الذي عرفت أنك إن تدعه لملمة يجبك.¹
 واستشهد عبد القاهر أيضاً في تعريف الخبر بالذي ضمن هذا الغرض بقول بشار بن برد:²
 أخوك الذي إن ربه قال: إنما أربئ، وإن عاتبته لان جانبه.

وإذا نظرنا إلى هذا البيت يتجلى لنا هذا الغرض في أن الشاعر يخيل للمتلقي، بل يدعوه إلى أن يتوهم أن الأخ الحقيقي الذي ينبغي أن يتخذه أحاً له، هو الذي يتصف بالعفو والصفح إذا بدر من أخيه ما لا يليق، وهو الذي يتصف باللين واليسر إذا وجد شدة من أخيه، وما دام هذا الأخ الذي يشير إليه الشاعر موهوماً، فهو أي أخ قدرته في وهمك ودار في خلدك. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقول بعض الأدباء³ نرى أن نذكر ما بقي من أغراض في التعريف بالذي في غير الخبر - ونقصد بغير الخبر بعض قيود الإسناد - ويتضح هذا مما يلي:

مجيء الذي وصلة لجملة عرفها السامع: يعد عبد القاهر مجيء الذي وصلة لجملة عرفها السامع غرضاً من أغراض التعريف بالذي في غير الخبر، وجعل هذا الغرض رداً على بعض النحاة الذين يرون أن الغرض من التعريف بالذي في بعض قيود الإسناد - أي في الصفة - هو مجيئوه وصلة لوصف المعارف بالجملة فقط، ويتضح هذا من قوله: "والقول البين في ذلك [أي في غرض التعريف بالذي في الصفة] أن يقال: إنه إنما اجتلب حتى إذا كان قد عرف رجل بقصة وأمر جرى له، فتخصص بتلك القصة، وبذلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه ذكر الذي، تفسير هذا أنك لا تصل الذي إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بما وأمر قد عرفه، نحو أن ترى عنده رجلاً ينشده شعراً، فتقول له من غد: ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس ينشدك الشعر؟ هذا حكم الجملة التي بعد الذي إذا أنت وصفت به شيئاً، فكان معنى قولهم: إنه اجتلب ليتوصل به إلى وصف المعارف بالجملة أنه جيء به ليفصل بين أن يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع له، وبين أن لا يكون الأمر كذلك."⁴

¹ - المصدر السابق: 131

² - ديوانه، قرأه وقدم له: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط1، 2000: 106/1

³ - الكامل: 520

⁴ - الدلائل: 140

أغرض تعريف المسند إليه : تناول عبد القاهر أغراض تعريف المسند إليه (المبتدأ، أو الفاعل) في بعض المعارف فقط، ويبدو ذلك مما يلي :

التعريف بالألف واللام: وقفنا على غرضين في تعريف المسند إليه بالألف واللام عند عبد القاهر يظهران مما يلي:

الاستغراق : نحو: " الشجاع مَوْقَى، والجبان مُلَقَى"، أي بمعنى كل شجاع موقى، وكل جبان ملقى، فالمعنى يعم كل شجاع وكل جبان، ويؤكد هذا عبد القاهر بقوله: " المعنى في قولك: " الشجاع موقى والجبان ملقى " أنك تثبت الوقاية لكل ذات من صفتها الشجاعة، فهو في معنى قولك : الشجاعان كلهم موقون. "¹

العهد: نحو: "فعل الرجل كذا" إذا قصد به رجل معين، أي رجل معهود.²

التعريف بالضمير: أشار فيه إلى غرض واحد فيما بدا لنا، وذلك عند كلامه عن ضمير القصة، حيث يرى أن الغرض الذي يفيد هذا الضمير هو :

التفخيم والتعظيم : يذهب عبد القاهر إلى أن ضمير القصة إذا جاء في الكلام دل على التفخيم والتعظيم، كما يذهب إلى أن الكلام الذي يوجد فيه هذا الضمير يكون متيناً وقوياً، ونلمس هذا من قوله: " ليس إعلامك الشيء بغتة غفلاً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام، ومن ههنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر، ثم فسر، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمية إضمار، ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾³ فخامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئاً في قولنا: فإن الأبصار لا تعمي، وكذلك السبيل أبداً في كل كلام كان فيه ضمير قصة، فقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾⁴ يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل: إن الكافرين لا يفلحون لم يفد ذلك. ولم يكن ذلك كذلك، إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمية وتنبيهه، أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد، ثم بنى ولوح، ثم صرح، ولا يخفى مكان المزية فيما

¹ - المصدر السابق: 137

² - الجمل في النحو: 97

³ - الحج: 46

⁴ - المؤمنون: 117

طريقه هذا الطريق.¹ وأشار صاحب الطراز إلى مزية حسنة في بلاغة ضمير القصة تستحق الذكر، وهي متممة لقول عبد القاهر السابق، ومفادها، هو أن النفس بما كلف معرفة المجهول والمبهم، ويوضح هذه المزية أكثر صاحب الطراز بما نصه: "فاعلم أن ضمير الشأن والقصة على اختلاف أحواله إنما يرد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصة وتفخيم شأنها، وتحصيل البلاغة فيه من جهة إضماره أولاً، وتفسيره ثانياً، لأن الشيء إذا كان مبهماً، فالنفوس متطلعة إلى فهمه، ولها تشوق إليه، فلأجل هذا حصلت البلاغة فيه، ولأجل ما فيه من الاختصاص بالإبهام لا يكاد يرى إلا في المواضع البليغة المختصة بالفخامة."² ونضيف إلى أغراض التعريف عند عبد القاهر في غير المسند إليه - أي في المسند - غرض التعريف باسم الإشارة، وهذا الغرض هو ما يسميه بعضهم بـ:

تجسيد المعنويات وإبرازها في صورة محسوسة:³ ألمح عبد القاهر إلى هذا الغرض عند تعليقه على قول ابن البواب:⁴

أيتك عائداً بك مند ك لما ضاقت الحيل.
وصيرني هواك وبى لحيني يضرب المثل.
فإن سلمت لكم نفسي فما لاقيته جلل.
وإن قتل الهوى رجلاً فإني ذلك الرجل.

بما نصه: "انظر إلى الإشارة والتعريف في قوله: فإني ذلك الرجل."⁵ فقوله "انظر" فيه تلميح لهذا الغرض، ودعوة للمتلقي أن يتأمل ليكتشف الغرض من التعريف بالإشارة، ولو لم يكن هناك غرض داع للتأمل ما قال: "انظر إلى الإشارة" والغرض من التعريف بالإشارة هنا هو - كما أشرنا من قبل - تجسيد المعنويات وإبرازها في صور محسوسة. وهذا ما فعله ابن البواب، بجعل اسم الإشارة يجسد شيئاً لا يرى أو لا يدرك بالحس، لأن قتل

¹ - الدلائل: 99

² - الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق : عبد الحميد هندواوي ، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2002: 76/2

³ - علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني ، بسيوني عبد الفتاح فيود، القاهرة، مؤسسة المختار، ط 2، 2004: 102

⁴ - الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني ، تحقيق : إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس، بيروت ، دار صادر، ط1، 2002:

119/6 - 120 . ذهب صاحب الأغاني إلى أن هذه الأبيات لمحمد الزبيدي الذي سرق معناها من سليم بن سلام الكوفي .

⁵ - الدلائل : 77

المهوى للإنسان لا يرى، أو لا يكون شيئاً محسوساً، وإنما هو شيء معنوي، ومع ذلك فقد صوره الشاعر شيئاً محسوساً ومشاهداً، أو صورته كالمحسوس. وهذا الغرض الذي ألمح إليه عبد القاهر من غير تبين أشار إليه بعض الذين جاءوا من بعده كالزحشيري، ويؤكد هذا بعض الدارسين له بما نصه: "وقد يرمز اسم الإشارة إلى تصوير المعاني حتى تكون كأنها مرئية فيشير إليها، وذلك في مواقف التأكيد والتقدير. يقول الزحشيري في قوله تعالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾¹: فإن قلت: هذا إشارة إلى ماذا؟ قلت: قد تصور فراق بينهما عند حلول ميعاده على ما قال موسى عليه السلام: ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾² فأشار إليه، وجعله مبتدأ وأخبر عنه كما تقول: هذا أخوك، فلا يكون "هذا" إشارة إلى غير الأخ."³

أغراض التنكير: أشار عبد القاهر إلى مجموعة من الأغراض التي تأتي من وراء تنكير الكلمة، سواء أوقعت هذه الكلمة مسنداً إليه، أم مسنداً، أم قيداً من قيود الإسناد. ويظهر هذا مما يلي:

أغراض تنكير المسند إليه:

التجاهل: ورد ذلك في قول إبراهيم بن العباس⁴:

فلو إذنبا دهر وأنكر صاحب	وسلطاً أعداء وغاب نصير.
تكون عن الأهواز داري بنجوة	ولكن مقادير جرت وأمور.
وإني لأرجو بعد هذا محمداً	لأفضل ما يرجى أخ ووزير.

وموضع الشاهد فيه هو قوله: "دهر" بالتنكير، ليبين بذلك أن الأيام لم تسعفه، ولم تقف إلى جانبه، ومن ثم قال: "دهر"، ولم يقل: "الدهر" لتناسب مقام استنكار الدهر له وتجاهله لقيمته، ويؤكد هذا أحد الباحثين بقوله: "نكر دهرًا ليشير بهذا إلى أنه دهر منكر مجهول، فليس هو الدهر الذي عهده الشاعر في أيام نعمته، وولايته على الأهواز وقد كان الشاعر

¹ - الكهف: 78

² - الكهف: 76

³ - البلاغة القرآنية في تفسير الزحشيري وأثرها في الدراسات البلاغية، محمد محمد أبو موسى، القاهرة، مكتبة وهبة، ط2، 1988:

312

⁴ - الدلائل: 73

عاملاً عليها من قبل الواثق بالله، ثم عزل في وزارة محمد بن عبد الملك الزيات، فهو ضائق ضجر بدهر غادر.¹ ووردت أغراض أخرى في أبيات إبراهيم بن عباس السابقة تتعلق بتنكير المسند إليه، تتضح مما يلي :

التحقير: نجد ذلك في موضعين: أحدهما: كلمة "صاحب" التي وردت نائب فاعل لفعل بني للمجهول، وهو "أنكر"، والسبب في إسناد الفعل "أنكر" على هذه الصيغة لكلمة "صاحب" المنكرة، هو كونه يراعي حقوق الصحبة حتى مع الذين لا يستحقون ذلك، ويبدو هذا من تعليق بعضهم على سبب ورود كلمة "صاحب" منكرة في أبيات إبراهيم بن عباس بما نصه: "وقد أراد بقوله: وأنكر صاحب، أنكرت صاحباً، ولكنه جاء على هذا الأسلوب حتى لا يسند إنكار الصاحب إلى نفسه صريحاً في اللفظ، وإن كان صاحباً لثيماً محتقراً غير معروف بالصحبة ولا مشهوراً بخلالها."² والآخر: كلمة "أعداء" التي هي الأخرى وردت نائب فاعل لفعل بني للمجهول، وهو "سلط". والغرض من مجيء كلمة "أعداء" منكرة ومرفوعة على أنها نائب فاعل لفعل بني للمجهول لإفادة معنى الاحتقار والسخرية، وهذا ما أكده بعضهم - عندما بين الغرض من مجيء كلمة الأعداء في قول إبراهيم ابن عباس منكرة - بقوله: "وتنكير الأعداء في قوله: "وسلط أعداء" فيه معنى التحقير وقلة الشأن، وأنهم ليسوا من مشاهير الرجال، ورمز ببناء الفعل للمجهول في قوله: "وسلط" إلى أنهم أداة في أيدي غيرهم لا يملكون من أمرهم شيئاً، فهم لا يستطيعون عداوتي إلا إذا دفعوا إليها من مجهول ساقط."³

التعظيم: نلمس ذلك في موضعين: أحدهما: كلمة "نصير" أي بمعنى غاب النصير العظيم الذي يفرغ ويلتجئ إليه من مكر الأعداء ودسائسهم ومكائدهم، والذي يركن إليه ويحتسب به عند تنكر الأصحاب وتقلب الزمان، ويوضح هذا قول بعضهم في سر تنكير كلمة نصير في أبيات إبراهيم بن عباس بما نصه: "أما تنكير "نصير" في قوله: "وغاب نصير" فلإشارة إلى تعظيمه وفخامته، وأنه لولا غيابه لما حدث للشاعر ما حدث."⁴ والآخر:

¹ - خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، القاهرة، مكتبة وهبة، ط4، 1996: 215

² - المرجع نفسه: 215

³ - نفسه: 215

⁴ - علم المعاني: 109

كلمة "أخ" أي أخ عظيم يستند إليه في الملمات وفي الشدائد وفي الأمور العظيمة، لأن الأخوة لا تعظم وتؤكد إلا وقت الشدة والحاجة، وإلا لسهل أن يدعي كل أحد الأخوة العظيمة.

النوعية: نلمس هذا الغرض في كلمة "مقادير" أي بمعنى أن هذه مقادير من نوع خاص غير معهودة ولا متوقعة، لأن الدهر لم يسعفه فيها بعد تبدل الأصحاب وشماتة الأعداء وانعدام الأنصار، وعدم تمكنه من مفارقة هذا الجو الكئيب المحزن الذي يأنف الحر من البقاء فيه. ويستوقفنا في أبيات إبراهيم بن عباس السابقة أمراً يتعلق بتنكير المسند إليه، وهو أن تنكير الكلمة قد يتكرر في البيت الواحد مع اختلاف الغرض الداعي إليه وإصابته الهدف في مرماه، ولعل هذا ما أشار إليه عبد القاهر في جملة ما أشار إليه حينما تعرض لسبب حسن النظم وجماله في أبيات إبراهيم بن عباس هذه، وذلك في قوله: "فإنك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة ومن الحسن والحلاوة، ثم تتفقد السبب في ذلك، فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو: "إذ نبا" على عامله الذي هو "تكون" وأن لم يقل "فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبا دهر، ثم أن قال: "تكون، ولم يقل كان، ثم أن نكر الدهر، ولم يقل: فلو إذ نبا الدهر، ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به بعد.¹ وموضع الشاهد في قوله هذا هو إشارته إلى تكرار التنكير في عدة مواضع من قول الشاعر مع حسن موقعه ولطافة معناه ودقته ولو لم يكن يُحس بحسن التنكير في قول العباس بن إبراهيم وبحسن تكراره فيه ما أشار إليه ضمن ما استحسنته من هذا القول، ويبدو أن استحسانه هذا، هو الذي دفع بعض الدارسين له أن يقول ما نصه: "ويكشف عبد القاهر عن الظواهر الأسلوبية في هذا النص، والتي تمثلت في ظاهري التقديم والتنكير اللتين أضافتا بعداً جمالياً للنص الشعري، فوصف بالرونق والطلاوة والحسن والحلاوة، ويحدد عبد القاهر حضور هاتين الظاهرتين على النحو التالي :

- تقديم الظرف الذي هو إذ نبا على عامله الذي هو تكون.
- ثم أن نكر الدهر، ولم يقل فلو إذ نبا الدهر.
- ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به بعد.

¹ - الدلائل: 73-74

والنقطة الثالثة تشير إلى الظاهرة الأسلوبية الأكثر انتشاراً في النص، وهي التنكير في دهر وصاحب وأعداء ونصير ونجوة ومقادير وأمور وأخ ووزير، فهذا التحليل الوصفي يكشف عن الوسائل التعبيرية التي استعان بها الشاعر ليحقق أكبر قدر من الحسن والجمال للنص ليضمن نفاذ الرسالة اللغوية إلى المتقبل.¹

التقليل : نحو قول الشاعر:²

يا من بدائع حسن صورته تثني إليه أعنة الحدق.
لي منك ما للناس كلهم نظر وتسليم على الطرق.
لكنهم سعدوا بأمنهم وشقيت حين أراك بالفرق.

فالشاهد في الأبيات هو تنكير " نظر " على معنى نظر قليل يلقاه من محبوبه، شأنه في ذلك شأن سائر الناس، وبالتالي هو غير سعيد وغير راض بهذا النظر، لكونه متم بلقياه ومغرم بوصاله، والسياق الذي يحيط بالبيت الذي جاء فيه التنكير يقوي ذلك ويؤكد، وهذا المعنى الذي قصده الشاعر لا يصح لو عرف الكلمة المنكرة وقال: النظر والتسليم على الطرق، ولذلك كان الأنسب في هذا المقام التنكير لا التعريف.³

غرض تنكير المسند : وقفنا على غرض واحد لتنكير المسند عند عبد القاهر وهو :

التكثير : نحو قول البحري:⁴

وسأستقل لك الدموع صباية ولو أن دجلة لي عليك دموع.

وبيت القصيد في هذا البيت هو تنكير كلمة "دموع" لكي تدل على الكثرة، أي بمعنى أن هذا المحب الهاوي يعد دموعه قليلة لفراق محبوبه، ولو كان نهر دجلة كله هو الذي يمد عينه بالدموع، ويظهر أن الشاعر لجأ إلى هذا الضرب من التعبير ليعبر على أن كثرة

¹ - التفكير الأسلوبي ، رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث ، سامي محمد عبابنة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2007: 323-324

² - مصارع العشاق، أبو جعفر بن أحمد السراج الملقب بالقارئ، تحقيق: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط، د ت : 267/1. في الدلائل: البيت الأول والثالث غير موجدين، ولكن أثبتناهما لإيضاح المعنى أكثر. ينظر الدلائل : 348

³ - من أغرض تنكير المسند إليه عند عبد القاهر " التنكير " ويكون ذلك في معمول كم الخبرية ورب ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 741/2

⁴ - ديوانه، بيروت، دار صادر، د ط، د ت : 320/1

الدموع تهون وتكون يسيرة إذا سالت على فراق المحبوب، ومن ثم فغرض تنكير دموع هو الكثرة، وهذا الغرض مستفاد من قرينتين في البيت هما: "سأستقل، ودجلة."

أغرض تنكير القيود :

التعظيم : نحو قول البحري :¹

بلونا ضرائب من قد نرى	فما إن رأينا لفتح ضربيا.
هو المرء أبدت له الحاد ثا	ت عزماً وشيكا ورأيا صليبا.
تنقل في خلقي سؤدد	سماحاً مرجى وبأسا مهيبا.

والشاهد في هذه الأبيات هو: تنكير كلمة "سؤدد" لإفادة معنى التعظيم، أي على التقدير التالي: تنقل في خلقي سؤدد عظيمين، والسياق يقوي ذلك بدليل تفسيره لهذين الخلقين بأتهما السماح المرجى والبأس المهيب، ولا يتصف بهذا الوصف إلا من كان على قدر من النباهة والفضل، ويبدو أن هذا الأمر قليل في الناس، وما دام قليلاً في الناس، فهو سر عظمته. وما يلفت انتباهنا في هذا التنكير، هو أن عبد القاهر لم يبين الغرض منه، وإن كان هو الذي دعا الملتقي أن يتأمل فيه، ليقف على سبب حسنه وجماله. ويؤكد هذا تعليقه على هذه الأبيات مرتين: مرة إجمالاً، ومرة تفصيلاً. فأما الإجمال، فهو قوله: "إذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازا في نفسك، فعد فانظر في السبب واستقص النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدم وأخر، وعرف ونكر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرر، وتوخى على الجملة وجهاً من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثم لطف موضع صوابه، وأتى مأتى يوجب الفضيلة."² وأما التفصيل، فهو قوله: "أفلا ترى أن أول شيء يروكك منها قوله: " هو المرء أبدت له الأحداثات"، ثم قوله: "تنقل في خلقي سؤدد بتنكير السؤدد وإضافة الخلقين."³ ومن الشواهد أيضاً التي استشهد بها عبد القاهر، وفيها معنى التعظيم - فيما يبدو لنا - قول أبي نواس:⁴

يا صاحبي عصيت مصطبحاً وغدوت للذات مطرحا.

¹ - المصدر السابق: 107/1

² - الدلائل: 73

³ - المصدر نفسه: 73

⁴ - ديوانه، تحقيق وشرح: اسكندر آصاف، القاهرة، دار العرب للبستاني، د ط، د ت: 246. في الديوان: كلمة مراقبة بدل

محادثة

فتزودوا مني محادثة حذر العصا لم يبق لي مرحا.

فوجد أن تنكير محادثة يفيد التعظيم، أي بمعنى: فتزودوا مني محادثة عظيمة ومهمة، والسياق من قبل ومن بعد يؤكد ذلك ويوضحه، لأن من أكثر من العصيان وأسرف فيها فيما مضى من عمره، لا بد أن يخشى العقاب جراء فعله هذا، وخشيته هذه تدعوه إلى أن ينصح الناس ويشفق عليهم، وألا يغتروا بما مضى من حاله وضاع في الفساد. وتضمن قول أبي نواس هذا - حسبما رأيناه - غرضين آخرين هما:

التكثير : نلمس ذلك في تنكيره ل: "مصطبحا" إذ تدل على كثرة تجنبه للصبوح، أي شرب اللبن في الصباح. لأن كثرة تجنبه لشراب اللبن في الصباح مما يدل على تركه للنزوات والشهوات، أو استخفافه بها بعد أن ظهرت له حقيقتها التي لا تعدو أن تكون ألباً في صورة لذة. كما نلمس دلالة التنكير أيضاً في تنكير كلمة "مطرحاً" أي بمعنى أنه أصبح يتباعد عن اللذات كثيراً ولا يكون هذا الفعل إلا ممن أدرك وأحس خطورة اللذات والإكثار منها ولو كانت من الحلال. أما إن كانت من الحرام، فخطورتها وعاقبتها أشد وأعظم.

التقليل : ويتضح ذلك من تنكيره ل: "مرحا" أي بمعنى أن حذر العصا لم يبق له مرحا قليلا، لأن من أفرط طول حياته في اللذائذ التي لا يؤمل مع تعاطيها التزام الأدب والوقوف عند بابه، لا بد أن يتوقى العاقبة ويحذر العقاب في الدارين إن أراد السلامة والنجاة فيهما، ويكون ذلك بتداركه فيما فرط فيه، وتباعده عما أفرط فيه. وهذه الإغراض الثلاثة التي تتعلق بالتنكير في قول أبي نواس توصلنا إلى فهمها من التأمل في سياق قوله، ولم يعنا عبد القاهر في فهمها ولا في تحديد موضع التنكير فيها، بل اكتفى بذكر اسمه فقط، وكأنه فيما يبدو لنا يريد أن يشارك الملتقي في التفاعل معه للوقوف على السر الذي يكمن وراء التنكير في قول أبي نواس.

التجاهل : ويتضح ذلك من أبيات إبراهيم بن العباس السابقة في قوله "نجوة" بالتنكير أي بمعنى نجوة مجهولة، والسياق الذي سبق هذه الكلمة المنكرة يوضح ذلك، لأنه تمنى أن تكون داره بعيدة عن الأهواز ومجهولة ما دامت هناك أمور كثيرة تجعل حياته فيها تعسة،

كتبدل الزمان ونذالة الأصحاب وتظاهر الأعداء وغياب الأنصار، وما دامت هذه الأمور في الأهواز فإن الحر يأنف أن يبقى فيها.

مجاراة كلام العرب (التنكير المجازي): ويكون ذلك فيما اصطاح عليه عبد القاهر بادعاء الحقيقة في الجاز ضمن التشبيه الخفي، حيث ذهب إلى أن بعض الكلمات استعملت في كلام العرب منكرة، وهي ليست كذلك - وهذا ما دعانا أن نصطاح عليها بالتنكير المجازي - فأما هذه الكلمات، فهي مثل بعض أسماء النجوم كالشمس والقمر والهلal. وأما ما استشهد به فيها، فهو كقول أشجع المعروف بأبي الشيص الذي رثى به الرشيد:¹

غربت بالمشرق الشم
س فقل للعين تدمع.

ما رأينا قط شمساً
غربت من حيث تطلع.

ف نجد أن الشاعر "نكر" الشمس في البيت الثاني، وكأنه يريد شمساً غير الشمس المذكورة في البيت الأول، وهذا من باب الإيهام لا الحقيقة، لأن المعنى لا يصح عند ربط البيت الأول بالثاني، وأشار عبد القاهر إلى هذا الأمر في تحليله لقول أبي الشيص بما نصه: "فبدأ بالتعريف، ثم نكر، فخلط إحدى الطريقتين بالأخرى ... فقوله: غربت بالمشرق الشمس على حد قول بشار: أتتني الشمس زائرة، في أنه خيل إليك شمس السماء. وقوله بعد: "ما رأينا قط شمساً" يفتر أمر هذا التخييل، ويميل بك إلى أن تكون الشمس في قوله: "غربت بالمشرق الشمس" غير شمس السماء، أعني غير مدعي أنها هي، وذلك مما يضطرب عليه المعنى ويقلق، لأنه إذا لم يدع الشمس نفسها لم يجب أن تكون جهة خرسان مشرقاً لها، وإذا لم يجب ذلك لم يحصل ما أراده من الغرابة في غروبها من حيث تطلع.² ودفعاً لهذا التعارض والتباعد في المعنى بين كلمة الشمس المعرفة والمنكرة اعتبر عبد القاهر أن كلمة الشمس المنكرة في البيت الثاني، هي نفسها كلمة الشمس المعرفة التي وردت في البيت الأول، ولا عبرة بالتنكير فيها، لأن العرب استعملتها منكرة، والقصد كان التعريف، ويبين هذا قوله: "وأظن الوجه فيه [أي في معنى تنكير الشمس في قول أبي الشيص] أن يتأول تنكيره للشمس في الثاني على قولهم: خرجنا في شمس حارة يريدون في يوم كان للشمس فيه حرارة وفضل توقد، فيصير كأنه قال: ما عهدنا يوم غربت فيه الشمس من حيث تطلع

¹ - الأغاني، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، بيروت - لبنان، دار الثقافة، ط5، 1981: 177 / 18

² - أسرار البلاغة، اعتناء: مصطفى شيخ مصطفى وميسر عقاد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 2007: 224 - 225

وهوت في جانب المشرق، وكثيراً ما يكون في كلام الناس ما يوهم ضرباً من التنكير في الشمس.¹ وما استشهد به أيضاً من هذه الكلمات قول بشار بن برد:²

أملني لا تأت في قمرٍ بحديثٍ واثق الدرعا.

وتوقّ الطيب ليلتنا إنه واش إذا سطعا.

والشاهد فيه أنه نكر القمر، وكأنه يريد قمرًا غير القمر المعروف، لدى الناس، وهذا من باب الوهم والخيال لا من باب الحقيقة.

ب - بلاغتهما في النظم المعجز : سنتناول في بلاغة التعريف والتنكير في النظم المعجز جملة من الأمور أهمها ما يلي :

- مفهوم النظم عند عبد القاهر : عرّف عبد القاهر النظم بقوله: " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نمت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها."³ هذا هو مفهوم عبد القاهر للنظم، الذي لا يخرج عن مراعاة معاني النحو داخل تركيب الكلام وانسجام بعضها ببعض، بحيث لو زحزحت واحدة من هذه المعاني النحوية عن مكانها لفسد النظم واحتل تركيب الكلام. ومن هذه المعاني النحوية التي لها مكانتها في حسن النظم وروعته إن وظفت توظيفاً لائقاً بها التعريف والتنكير، ويبين ذلك قول عبد القاهر بما نصه: "لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر وفروقه...، ويتصرف في التعريف والتنكير...، فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له."⁴

- علاقة النظم بالإعجاز : يرى عبد القاهر أن الشيء الذي أعجز العرب وبلغاهم عن الإتيان بمثله، والنسج على منواله، هو نظمه البديع وتأليفه الراقي، ويؤكد هذا الأمر كثرة إشارة عبد القاهر إليه في " الدلائل " في مواضع متفرقة، نكتفي بموضع واحد كشاهد على ذلك، وهو قوله في عجز المتطاولين على القرآن ومعارضته بما نصه: "أعجزهم مزايا ظهرت

¹ - المصدر السابق: 225

² - ديوانه: 386/2. في الديوان : سيدي بدل أملني، وراقب بدل واثق

³ - الدلائل: 70

⁴ - المصدر نفسه : 70

لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها...، وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعُشراً وعُشراً، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها، أو يرى أن غيرها أصلح هناك، أو أشبه، أو أخرى وأخلق، بل وجدوا اتساقاً بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاماً والتاماً، وإتقاناً وإحكاماً، لم يدع في نفس بليغ منهم، ولو حكَّ بيافوخه السماء، موضع طمع، حتى خرست الألسنة عن أن تدَّعي وتقول، وخذيت القُرُوم فلم تملك أن تقول.¹

– الرد على أنصار اللفظ والالتفات إلى النظم : رد عبد القاهر على من يعتقد أن الحسن في الكلام يكون بسبب تخير بعض الألفاظ من غير مراعاة لمعاني النحو في نظم الكلام، وعدّ اعتقادهم هذا مغلوطة، وبين وجه الغلط فيه في أقوال كثيرة له، نورد واحداً منها كشاهد، وهو قوله: "الفرق بين أن تكون المزية في اللفظ، وبين أن تكون في النظم باب يكثر فيه الغلط، فلا تزال ترى مستحسناً قد أخطأ بالاستحسان موضعه، فينحل اللفظ ما ليس له، ولا تزال الشبهة قد دخلت عليك في الكلام قد حسن من لفظه ونظمه، فظننت أن حسنه ذلك كله للفظ منه دون النظم، مثال ذلك أن تنظر إلى قول ابن المعتز:²

وإني على إشفاق عيني من العدى لتجمع مني نظرة ثم تطرق.

فترى أن هذه الطلاوة وهذا الظرف إنما هو لأن جعل النظر يجمع وليس هو كذلك، بل لأن قال في أول البيت: "وإني" حتى دخل اللام في قوله: "لتجمع" ثم قوله: "مني" ثم لأن قال: نظرة ولم يقل: النظر مثلاً ثم لمكان "ثم" في قوله: "ثم أطرق"، وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف، وهي اعتراضه بين اسم إن وخبرها بقوله: "على إشفاق عيني من العدى."³ وفي قوله هذا ما هو لصيق ببحثنا، وهو إشارته إلى حسن تنكير "نظرة"، وهذا الحسن لم يأت اعتباراً، وإنما أتى لغرض أو سر يكمن وراء حسنه، وهو دلالة على النوعية، أي على نوع معين من النظر، بدليل قوله: "وإني على إشفاق عيني من العدى"، فلولا أنه كان يخاف من أن يكتشف أمره الأعداء لكان نظره إلى محبوبه بلا إطراق، إذن

¹ – المصدر السابق: 44

² – ديوانه، شرح: يوسف شكري فرحات، بيروت، دار الجيل، ط1، 1995: 528

³ – الدلائل: 81

هو نظر من نوع خاص، وهو النظر مع الخوف من الأعداء، وشرح بعض الأدباء سرّ تنكير: "نظرة" في هذا البيت وأثرها في بلاغته ونظمه بعبارة أكثر تحليلاً ودقة تنص على أن الشاعر: "نكر النظرة التي جمحت منه جمحاً لا يستطيع معه حبسها مهما بلغ إشفاقه وخوفه من الرقباء، وانظر إلى قوله ثم أطرق وكيف أفادت كلمة ثم التي تفيد التراخي أن هذه النظرة الجامحة لم تعد إلا بعد زمن طويل مع هذه المراقبة الدقيقة ومع إشفاق الشاعر، وكأنه قد ذهل عن نفسه وعن الرقباء، ووراء هذا أن محاسنها قيد الجفون أو أنها تزيد حسناً إذا ما زادها نظر."¹

– قيمة التعريف والتنكير في بلاغة نظم القرآن : إن بحث عبد القاهر في قيمة معاني التعريف والتنكير لم تكن منعزلة عن السياق ونظم الكلام، وما يؤكد ذلك تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾²، حيث قال: "لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة عن الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولةً بغيرها ومعلقاً معناها بمعنى ما يليها، فإذا قلنا في لفظة "اشتعل" من قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾³ أنها في أعلى رتبة الفصاحة لم نوجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها الرأس معرفاً بالألف واللام ومقروناً إليها الشيب منكرًا."⁴ وقد فسر عبد القاهر شيئاً من هذه القيمة – أي قيمة التعريف والتنكير في بلاغة النظم – في هذه الآية في موضع آخر، وذلك بإشارته إلى سبب ورود كلمة "الشيب" منكرة وكلمة "الرأس" معرفة بالألف واللام داخل سياق الآية. فأما إشارته إلى سبب ورود كلمة الشيب منكرة، فبيّنه قوله: "فإن قلت فما السبب في أن كان اشتعل إذا استعير للشيب على هذا الوجه كان له الفضل؟ ولم بان بالمزية من الوجه الآخر هذه البيونة؟، فإن السبب أنه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى الشمول، وأنه قد شاع فيه وأخذ من نواحيه، وأنه قد استقر به وعم جملته حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلا ما لا يعتد به، وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل شيب الرأس، أو الشيب في الرأس، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على

¹ – خصائص التراكيب : 215 – 216

² – مریم : 04

³ – مریم : 04

⁴ – الدلائل : 259

الجملة.¹ "فإشارته هذه - فيما يبدو لنا - هي التي دعت أحد المفسرين المحدثين أن يرى أن تنكير الشيب في الآية يفيد معنى التعظيم.² وأما إشارته إلى سبب ورود كلمة الرأس معرفة بالألف واللام، فبيّنه قوله: "واعلم أن في الآية الأولى [يريد قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾³] شيئاً آخر من جنس النظم، وهو تعريف الرأس بالألف واللام وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة، وهو أحد ما أوجب المزية، ولو قيل: واشتعل رأسي فصرح بالإضافة لذهب بعض الحسن فاعرفه.⁴ وما نلاحظه من قوله هذا، هو أنه يرى أن تعريف الرأس بالألف واللام منسجم مع سياق نظم الآية ودلالاتها، وتعريف الرأس بالإضافة ليس كذلك، ولو لم يكن يراعي سياق نظم الآية ودلالاتها ما قال هذا الكلام - أي استحسان تعريف الرأس بالألف واللام على تعريفه بالإضافة - فإن قال قائل: ما دليلكم على هذه الدعوى؟، فنقول له: إن سياق نظم الآية قبل ذكرها يبين أن صاحب الرأس هو زكريا بلا إضافة - أي بلا إضافة الرأس إليه - والقرينة الدالة على ذلك هي قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾⁵ ولو لم تدل هذه القرينة على أن الرأس رأس زكريا لأعلمه بالإضافة، ولو أعلمه بالإضافة مع وجود القرينة لكان ذلك محلاً بالفصاحة والبلاغة. ومن الذين لمحاو دور السياق في سبب مجيء كلمة الرأس معرفة بالألف واللام، وذلك في قوله: "ولم يصف الرأس اكتفاء بعلم المخاطب أنه رأس زكريا."⁶ وعلى غرار قيمة التعريف والتنكير في بلاغة نظم هذه الآية، أشار عبد القاهر إلى القيمة التي شارك بها التعريف مع ضميمة من المعاني النحوية الأخرى في بلاغة نظم قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعُدُوُّ﴾⁷، ويبين ذلك قوله: "أفلا ترى أنه لا يقع في نفس من يعقل أدنى شك إذا هو نظر إلى قوله عز وجل: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعُدُوُّ فَاحْذَرُهُمْ﴾⁸ وإلى إكبار الناس شأن هذه الآية في الفصاحة أن يضع يده على كل كلمة منها فيقول: إنها فصيحة؟

¹ - المصدر السابق: 82-83

² - ينظر التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية، د ط، 1984: 64/16

³ - مريم: 04

⁴ - الدلائل: 83

⁵ - مريم: 04

⁶ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار الفكر، د م، د ط، د ت: 502/2

⁷ - المنافقون: 04

⁸ - المنافقون: 04

كيف؟ وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشك عاقل في أنها معنوية: أولها: أن كانت "على" فيها متعلقة بمحذوف في موضع المفعول الثاني. والثاني: أن كانت الجملة التي هي هم العدو بعدها عارية من حرف العطف. والثالث: التعريف في العدو وأن لم يقل: هم عدو. ولو أنك علقت "على" بظاهر، وأدخلت على الجملة التي هي "هم العدو" حرف عطف، وأسقطت الألف واللام من العدو، فقلت: يحسبون كل صيحة واقعة عليهم وهم عدو، لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها.¹

¹ - الدلائل: 259 - 260

سادسا: الفروق بين بعض معانيهما: وزيد بذلك ما وقع من فرق بين بعض معانيهما سواء أكان ذلك فيما بينهما معاً، أم في معانيهما على حدة، ويتضح ذلك مما يلي:

الفرق بين معنى تنكير المسند (الخبر) وتعريفه وزيادته في التعريف: فرّق عبد القاهر بين معنى الخبر المعرّف ومعناه المنكّر يجعل معناه المعرّف يخبر عن شيء خاص، ومعناه المنكّر يخبر عن شيء عام، ويظهر هذا من قوله: "اعلم أنك إذا قلت: زيد منطلق كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيد، ولا من عمرو، فأنت تفيد ذلك ابتداءً، وإذا قلت: زيد المنطلق كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد، وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره."¹ ثم أكد على هذا الفرق بين معنيهما بقولين آخرين: الأول منهما هو قوله: "والنكته أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: زيد منطلق فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو زيد المنطلق فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد فأفدته ذلك."² والثاني هو قوله: "فقد وافق الأول [أي وافق الأول الثاني] في المعنى الذي كان له الخبر خبراً، وهو إثبات المعنى للشيء، وليس يقدح في ذلك أنك كنت قد علمت أن انطلاقاً كان من أحد الرجلين، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو، وكان حالك في الحاجة إلى من يثبته لزيد، كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله."³ بل زاد قولاً ثالثاً أكد فيه الفرق بين معنيهما غاية التأكيد. وهو قوله: "وتمام التحقيق أن هذا [يريد بهذا: "زيد المنطلق"] كلام يكون معك إذا كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلاقاً من موضع كذا في وقت كذا لغرض كذا، فجوّزت أن يكون ذلك كان من زيد، فإذا قيل لك: زيد المنطلق، صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهة الوجوب."⁴ وقد يسأل سائل أين الفرق بين معنيهما في هذا القول، وهو لم يحقّق فيه سوى معنى "زيد المنطلق"، فنقول: إن الأشياء بأضدادها تتمايز، ومن ثم فالفرق بين معنيهما مفهوم من مفهوم "مفهوم المخالفة" أي بمعنى أن الإخبار في "زيد منطلق" إخبار لمن لا يعلم انطلاق زيد لا جوازاً ولا وجوباً، أي

¹ - المصدر السابق: 126

² - نفسه: 126

³ - نفسه: 126

⁴ - نفسه: 126

لا يعلم ذلك لا جملة ولا تفصيلاً. وكما فرق عبد القاهر بين معنى الخبر المنكر ومعناه المعروف، فرق أيضاً بين معناه المعروف ومعناه الزائد في التعريف، حيث ذهب إلى أن الزائد في التعريف يفيد ما يفيد المعرفة ويزيد عليه بالتأكيد¹، ويظهر هذا من قوله بما نصه: "فإذا قيل لك: زيد المنطلق، صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهة الجواب. ثم أنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلاً بين الجزئين فقالوا: زيد هو المنطلق."² والخلاصة التي نصل إليها من التفريق بين معنى تنكير الخبر وتعريفه وزيادته في التعريف هي أن معنى "زيد المنطلق" يفيد معنى "زيد منطلق" ويزيد عليه بجعله على جهة الوجوب على حد تعبير عبد القاهر، و"زيد هو المنطلق" يفيد معنى "زيد المنطلق" ويزيد عليه بالتأكيد. ويرى بعض الدارسين المحدثين أن تفريق عبد القاهر بين معاني هذا التراكيب الثلاثة، ليس من البلاغة في شيء، وأن إدخالها ضمن المجال النحوي أنسب لها وأليق بدل التكلف وإدراجها في مجال البلاغة³، ولا تتفق معه في رأيه هذا كله، وإنما نرى - فيما بدا لنا - أن هذه الفروق في المعنى لهذه التراكيب الثلاثة، هي قاسم مشترك للدارسين النحاة والبلاغيين، ويمكن أن نصلح على مثل هذه الدراسة بعلم النحو البلاغي إن صح الاصطلاح، لأن ارتباط النحو بالبلاغة وتداخله معها لا يمكن أن ينكر، وقد تفتن إلى ذلك أحد الدارسين فقال ما نصه أن: "العلمين متكاملان، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النحو أحلام طافية ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الانفرادي."⁴

الفرق بين معنى تقديم المسند على المسند إليه وتأخير عنه إذا كانا معرفتين: فرق عبد القاهر بين معنيي المعرفتين اللتين تقعان في تركيب الكلام مبتدأ وخبراً على سبيل البديل بينهما، إذ رأى أن مقام التقديم يختلف عن مقام التأخير، وهذا الاختلاف بينهما سببه المعنى المراد من كليهما، ومن ثم فقد يخطئ من لا يتأمل في مثل هذه التراكيب التي تدعو إلى التأمل والتفحص. ويؤكد هذا قول عبد القاهر عندما بيّن الفرق بين معنى "زيد

¹ - من أغراض التأكيد عند البلاغيين التقرير. ينظر في البلاغة: 219 وما بعدها وإذا كان من أغراض التأكيد التقرير، فإن التقرير فيه معنى التعريف، ومن ثم فإن التأكيد يزيد في تعريف الكلام.

² - الدلائل: 126

³ - ينظر في البلاغة العربية، رجاء عيد، أسبوط - القاهرة، مكتبة الطليعة - دار غريب، د ط، د ت: 74

⁴ - الأصول: 344

المنطلق"، ومعنى "المنطلق زيد" حيث قال: "وأما قولنا: "المنطلق زيد" والفرق بينه وبين أن تقول: "زيد المنطلق"، فالقول في ذلك أنك إذاً وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر، وبيانه أنك إذا قلت: زيد المنطلق، فأنت في حديث انطلاق قد كان، وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟ فإذا قلت: زيد المنطلق أزلت عنه الشك، وجعلته يقطع، بأنه كان من زيد، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز، وليس كذلك إذا قدمت المنطلق فقلت: المنطلق زيد، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك، فلم تثبته ولم تعلم أزيد هو أم عمرو. فقال لك صاحبك: المنطلق زيد أي هذا الشخص الذي تراه من بُعد هو زيد".¹ ولقد أولى عبد القاهر تبيين هذا الفرق اهتماماً بالغاً، وذلك بضرب أمثله كثيرة تُثبت كينونته وتؤكدها، وهذه الأمثلة منها ما شرحه، ومنها ما استدل به فقط، وترك للمتلقي أن يشرحه بنفسه، ليتفاعل معه ويشاركه في فهم المعاني المتداخلة للتراكيب والتمييز بينها. فأما الأمثلة التي شرحتها، فقد ذكرنا واحداً منها في قوله الذي سبق. وأما الأمثلة التي استدل بها ولم يشرحها، فنشير إلى واحد منها، وهو قوله: "إذا جئت بمعرفتين، فجعلتهما مبتدأ وخبراً، فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنى للأول، فإذا قلت: زيد أخوك كنت قد أثبت بـ: "أخوك"² معنى لزيد، وإذا قدمت وأخرت فقلت: أخوك زيد، وجب أن تكون مثبتاً بزيد معنى لـ: "أخوك"³، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبراً تغييراً للاسم عليه من غير معنى، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم "المبتدأ والخبر" فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك مما لا يشك في سقوطه."⁴ فإن قال قائل: ما الفرق بين معنى "زيد أخوك"، وبين معنى "أخوك زيد"، فنجيب بأن معنى "زيد أخوك" هو أنك تخبر السامع وتعلمه أن الشخص الذي يعرفه ويعرف اسمه ويجهل أخوته له، بأنه أخوه. وأما معنى

¹ - الدلائل: 132

² - قال: أخوك على سبيل الحكاية.

³ - قال: أخوك أيضاً على الحكاية.

⁴ - المصدر نفسه: 134

"أخوك زيد"، فهو أنك تخبر السامع الذي يعلم أن له أحياناً ويجهل اسمه، بأنه زيد.¹ فالأول يجهل الصفة، وهي "الأخوة"، والثاني يجهل الذات، وهي "زيد". وهذا الاهتمام البالغ لتبيين الفرق بين معنويي المعرفتين إذا قدمت إحداهما عن الأخرى وبين معنئيهما من غير تقديم وتأخير دعا عبد القاهر إليه عدم تفريق النحاة أو بعضهم بين معنئيهما تقديماً وتأخيراً، ومن غير تقديم وتأخير، ويظهر هذا من قوله: "واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأً وخبراً، لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، ومما يوهم ذلك قول النحويين في باب كان إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً، كقولك: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً، فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى، بأن تبدأ بهذا أو تثنى بذلك، وحتى كأن الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر يسقط إذا كان الجزآن معاً معرفتين."² وإذا كان هذا سبب اهتمام عبد القاهر بتبيين هذا الفرق، فإنه أوصله إلى نتيجة هي على حد تعبيره أن: المسند إليه (المبتدأ) مثبت له المعنى، والمسند (الخبر) مثبت به المعنى، ويبين هذا أكثر قوله: "وههنا [يريد بههنا التقديم والتأخير في الكلام المركب من معرفتين] نكتة يجب القطع معها بوجود هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأً، لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبراً، لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأً، لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبراً، لأنه مسند ومثبت به المعنى، تفسير ذلك: أنك إذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه، فزيد مثبت له، ومنطلق مثبت به. وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً فحكم واجب من هذه الجهة، أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له، المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند، ولو كان المبتدأ مبتدأً، لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأً، بأن يقال: منطلق زيد، ولوجب أن يكون قولهم: إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير محالاً."³

¹ - ينظر الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح وتعليق وتنقيح: عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الجيل، ط3،

1993 : 129/2 - 130

² - الدلائل: 132 - 133

³ - المصدر نفسه: 133 - 134

الفرق بين معنى التخصيص (القصر) في المعرف بالألف واللام الجنسية، والمعرف بالألف واللام العهدية : فرّق عبد القاهر بين معنى التخصيص في المعرف بالألف واللام الجنسية، وبين معنى التخصيص في المعرف بالألف واللام العهدية بما ملخصه هو: أن معنى التخصيص يتكرر في ما عرّف بالألف واللام الجنسية بخلاف المعرف بالألف واللام العهدية، فإنه لا يتكرر فيه ذلك، ويؤكد هذا قوله: "وربما ظن الظان أن اللام في هو الواهب المائة المصطفاة بمنزلتها في نحو: زيد هو المنطلق، من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة، كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص، وليس الأمر كذلك، لأن القصد ههنا إلى جنس من الهبة مخصوصة، لا إلى هبة مخصوصة بعينها، يدلك على ذلك أن المعنى على أنه يتكرر منه، وعلى أن يجعله يهب المئة مرة بعد أخرى. وأما المعنى في قولك: زيد هو المنطلق، فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدة لا إلى جنس من الانطلاق، فالتكرر هناك غير مقصود، كيف وأنت تقول: جرير هو القائل¹:

وليس لسيفي في العظام بقية .

تريد أن تثبت له قيلَ هذا البيت وتأليفه.² إلا أن الرازي خالف عبد القاهر في كون الألف واللام في: "زيد هو المنطلق" تفيد العهد فقط، بل يرى أنها تفيد العهد والجنس، ونستشف هذا من قوله: "وإذا قلت: زيد المنطلق، أو زيد هو المنطلق، فاللام في الخبر تفيد انحصار المخبر به في المخبر عنه مع قطع النظر عن كونه مساوياً له، أو أخص منه، ثم إنها إما أن تكون لتعريف المعهود السابق، وذلك إذا ما اعتقدت وجود انطلاق معين، ولكن لا تعلم أن المقصود به زيد أو عمرو، فإذا قلت: زيد المنطلق عينت أن صاحب ذلك الانطلاق المعين هو زيد، فقد أفاد حصر ذلك الانطلاق المعين في زيد، وإما لتعريف الحقيقة، فيكون بوصفه مفيداً للحصر مثلاً إذا قلت: زيد المنطلق وأردت به حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن شخصها وعمومها فأفاد الحصر."³ ونلاحظ في قول الرازي هذا شيئاً يستدعي التفصيل، وهو أن الحصر في الألف واللام التي للعهد يكون في قصر القلب لا

¹ - ديوانه: 501

² - الدلائل: 128

³ - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق: سعد سليمان حمودة، الأزارطة، دار المعرفة الجامعية، د ط،

غير، ويبين ذلك قول الدسوقي أن: "تعريف العهد لا يفيد الحصر [يريد حصر الأفراد] ...، لأن الحصر إنما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس، فينحصر في بعض الأفراد، والمعهود الخارجي لا عموم فيه، بل هو مساوٍ للجزء الآخر، فلا يصدق أحدهما بدون الآخر، وحينئذ فلا حصر، وهو ظاهر في قصر الأفراد. وأما قصر القلب، فيأتي في المعهود أيضاً، فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو "عمرو" والمنطلق "زيد" أي لا "عمرو" كما تعتقده.¹ وما نستخلصه من قول الدسوقي الذي سبق، هو أن دلالة الحصر في المعرف بالألف واللام الجنسية أوسع من دلالتها في أختها التي بمعنى العهد، ومن هذا الأساس كان الاهتمام كثيراً بدلالة الحصر في المعرف بالألف واللام الجنسية وبسط القول فيها لدى علماء اللغة ودارسيها، ومن استهواهم النظر في دلالة الحصر في الألف واللام الجنسية وبسط القول فيها - على سبيل التمثيل لا الحصر - أحد الدارسين المحدثين، هو محمد محمد أبو موسى، ويتضح ذلك من قوله: "يتولد معنى القصر في قولك: محمد الكاتب من شيء خفي ولطيف ليس هو في متن الكلمة، وإنما في حافتها، وذلك لأن التعريف باللام يفيد الجنسية، فقولك: الشجاع يفيد جنس الشجاع والكاتب يفيد جنس الكاتب، ولهذا اتسعت بها الكلمة، فاستغرقت الأفراد فرداً فرداً حتى زادت عن قولك: الكاتبون، لأنه يستغرق الجموع جمعاً جمعاً، أي أعني ابتداء من الثلاثة التي هي أقل الجمع، وهذا معنى قولهم: استغراق المفرد أشمل ... المهم أن هذه الأداة لما كانت تحمل هذا المعنى وتفرغ على الكلمة هذا العموم الواسع، كان الإخبار بها عن زيد يعني أن زيداً هو كل كاتب، وما دام كذلك فليس كاتباً سواه، وهذا هو معنى القصر."²

الفرق بين معنى تقديم النكرة على الفعل وتأخيرها عنه: ويكون ذلك في أسلوب الاستفهام والخبر، ويظهر ذلك مما يلي:

الاستفهام: ميّز عبد القاهر بين المعنى الذي يتضمنه التركيب في أسلوب الاستفهام إذا قدمت النكرة المحضة على الفعل، وبين ذلك المعنى إذا أخرجت تلك النكرة عن الفعل، وملخص هذا التمييز هو أن النكرة المحضة إذا قُدمت على الفعل كان المعنى المستفهم عنه

¹ - حاشية الدسوقي على شرح السعد بمامش شروح التخليص، الدسوقي، مصر، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، ط، 937 هـ :

² - دلالة التراكيب، دراسة بلاغية، محمد محمد أبو موسى، القاهرة، مكتبة وهبة، ط2، 1987: 92 - 93

هو إدراك جنس الفاعل، وإذا أُخِّرت عنه كان المعنى المستفهم عنه هو إدراك وقوع الفعل من أي أحد من جنس ما، ويتضح هذا أكثر من قوله بما نصه: "إذا قلت : أجدك رجل؟ فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيء من واحد من الرجال إليه، فإن قدمت الاسم فقلت: "أرجل جاءك؟" فأنت تسأله عن جنس من جاءه " أرجل هو أم امرأة؟" ويكون هذا منك إذا علمت أنه قد أتاه آت ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي، فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت: أزيد جاءك أم عمرو؟"¹ وأكد عبد القاهر على هذا التمييز بين هذين المعنيين في قول آخر نصه هو: "ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى [يريد في الجملة الأولى أجدك رجل؟]، لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه، أو عن جنسه ولا ثالث. وإذا كان كذلك، كان محالاً أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس، لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق، من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين. والنكرة لا تدل على عين شيء، فيسأل بها عنه."² وأشار عبد القاهر عند تقديم النكرة على الفعل في أسلوب الاستفهام إلى شيء مهم، وهو أن دلالتها التي هي الاستفهام عن جنس الفاعل قد يصرح بها ويُلَمَح معها دلالة أخرى، وهي الاستفهام عن عدد جنس الفاعل، وقد يقع العكس، أي بالتصريح بدلالة ما كان ملمحاً إليه، والتلميح إلى دلالة ما كان مصرحاً به، والدلالة المصرح بها في كل من الدالتين هي الدلالة القوية ويبين هذا أكثر قوله بما نصه: "إذا قلنا في قولهم: أرجل أتك أم امرأة؟ أن السؤال عن الجنس لم نُردْ بذلك أنه بمنزلة أن يقال: الرجل أم المرأة أتك؟ ولكننا نعني أن المعنى على أنك سألت عن الآتي أهو من جنس الرجال أم جنس النساء؟ فالنكرة إذن على أصلها من كونها لواحد من الجنس؛ إلا أن القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً، وإنما وقع إلى كونه من جنس الرجال وعكس هذا أنك إذا قلت: أرجل أتك أم رجلان؟ كان القصد منك إلى كونه واحداً دون كونه رجلاً فاعرف ذلك أصلاً، وهو أنه قد يكون في اللفظ دليل على أمرين، ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر؛ فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ."³ وما

¹ - الدلائل: 104

² - المصدر نفسه: 104

³ - نفسه: 105

نلاحظه من قوله هذا أنه يولي اهتماماً بالغاً دور السياق في تحديد الدلالة المقصودة من كلتا هاتين الدالتين، بدليل تقويته للدلالة التي صرح بها السياق على الدلالة التي لم يصرح بها. وهذا ما ألفت إليه الانتباه أحد الدارسين المحدثين بقوله بما نصه: "ولكون النكرة صالحة للدلالة على النوعية [أي الجنس] أو العدد، فإنك عندما تقدمها بعد الهمزة فتقول: أرجل جاءك يكون سؤالك عن الفاعل، ومرادك أن تعرف جنسه أو عدده أي أرجل جاءك أم امرأة، أو رجل جاءك أم رجلان، والسياق هو الذي يحدد النوعية أو العدد، وإذا ولي الفعل الهمزة فقول: أرجل؟ كان السؤال عن الفعل والمراد معرفة هل كان مجيء من أحد من الرجال."¹ وما قيل في النكرة المحضة فيما يخص الفرق بين معناها في أسلوب الاستفهام عند تقديمها على الفعل وبين معناها عند تأخيرها عنه، يقال في النكرة الموصوفة بمفرد أو جملة، ويبدو هذا من قول عبد القاهر من غير تفصيل بما نصّه: "فإن قلت أرجل طويل جاءك أم قصير؟ كان السؤال عن أن الجائي كان من جنس طوال الرجال أم من قصارهم؟ فإن وصفت النكرة بالجملة فقلت: أرجل كنت عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه؟ كان السؤال عن المعطي أكان ممن عرفه قبل أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفة."²

الخبر: ذهب عبد القاهر إلى أن الفرق بين معنى تقديم النكرة - محضة كانت أم موصوفة - على الفعل، وبين معناها عند تأخيرها عنه في أسلوب الخبر، كالفرق بين معنيها - اللذين سبقا - في أسلوب الاستفهام، وإن لم يفصل في الخبر كتفصيل الاستفهام، فقال في ذلك على سبيل المقايسة: "وإذ قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام فأبني الخبر عليه، فإذا قلت: رجل جاءني لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت، فإن لم ترد ذلك كان الواجب أن تقول: جاءني رجل فتقدم الفعل، وكذلك إن قلت: رجل طويل جاءني لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك قصير، أو أنزلته منزلة من ظن ذلك."³

¹ - دراسات بلاغية، بسيوني عبد الفتاح فيود، الجيزة(القاهرة)، مطبعة السعادة، ط1989، 1: 88

² - الدلائل: 104

³ - المصدر نفسه: 105

الفصل الثالث

موازنة

ستدور هذه الموازنة حول أمرين هما: ما اتفقا أو تقاربا فيه، وما تباعدا فيه.

مواضع التقارب أو الاتفاق:

- مفهوم التعريف والتنكير وقضايهما وإسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتهما.
 - صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد.
 - الحياد العرضي بين التعريف والتنكير.
 - بعض الأغراض البلاغية للتعريف والتنكير.
- هذا بشكل مجمل، وندخل في التفاصيل واحداً تلو الآخر.

مفهوم التعريف والتنكير وقضايهما وإسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتهما: فأما مفهوم

التعريف والتنكير، فيظهر التقارب بينهما فيه، في كون سيبويه يرى أن التعريف يعني ما وقع على شيء بعينه والتنكير بخلافه، لأن الأشياء بأضدادها تتمايز، ويؤيده عبد القاهر في ذلك، حيث يرى في تعريفهما ما ملخصه أن: المعرفة هي إرادة واحد بعينه من جنس ما، والنكرة بعكس ذلك. وأما قضايهما، فيبدو التقارب فيها بينهما في كونهما يتشابهان إلى حد كبير في مميزات التنكير، حيث كلاهما يعد الاسم المعمول لربّ، والاسم المعمول ل: "كم" بنوعيتها (أي الخبرية والاستفهامية)، والاسم المعمول ل: "لا" النافية للجنس، وتثنية العلم الخاص وجمعه، وأسماء الأفعال المنونة من دلائل التنكير في الاسم، ويبدو التقارب بينهما في قضايهما في موقع التعريف من التنكير باعتبار الأصلية والفرعية إذ ذهب كل منهما إلى أن التنكير أصل للتعريف، لأنه سابق له في الوجود والوضع، وكذلك يبدو التقارب بينهما في قضايهما في ضروب التعريف ومراتبه، إلا أن سيبويه كان أكثر تفصيلاً في بعض ضروبه كالذي رأيناه في الضمير، وكان أعمق تناولاً لبعض مراتبه، أو أكثر تفصيلاً لها كالذي رأيناه في العلم الخاص إذ جعل العلم بالغلبة بمنزلته في التعريف، وكالذي رأيناه في المبهم عند جعله المعرف بالنداء بمنزلته في التعريف، وكالذي رأيناه في تفسير كون المبهم أخص من المعرف بالألف واللام. وأما إسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتهما، فنجد التقارب بينهما فيهما إذا كانا اسم فاعل، ويبين التقارب بينهما في إسنادهما إسناد الفعل وإعمالهما عمله هو اشتراط كل منهما في المنكر أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال، وزاد سيبويه دلالة على الاستمرار في الحال، وكذلك اشتراط كل منهما فيه أن تكون إضافته يراد بها

معنى التنوين، وأن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو أن يقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال. وزاد سيبويه ألا يفصل بينه وبين معموله بوصف. ولا تشتت هذه الشروط عند كل منهما فيما كان معروفاً بالألف واللام، بل يعمل من دونها، لأنه في تقدير الفعل المسبوق باسم الموصول، والسبب في هذا التقدير مفهوم عند سيبويه من بعض أقواله وهو أنهم: "قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله." ومفهوم أيضاً عند عبد القاهر من قوله بما ملخصه وهو: كراهية إدخال الألف واللام على لفظ الفعل لئلا يجمع بين نقيضين وهما: التعريف في الألف واللام، والتنكير الملازم للفعل الذي عبر عنه عبد القاهر ب: "المجهول الذي لا يتصور تعريفه".

ويبين التقارب بينهما في إضافتهما هو أن كلاهما أشار إلى إضافة اسم الفاعل المنكر بنوعيهما (اللفظية والمعنوية)، واتفقا في أن اللفظية تكون على معنى التنوين، وتوصف بها النكرة، وزاد عبد القاهر شيئاً من مميزاتها، هو عدم إدخال الألف واللام على المضاف والاستغناء عن المضاف إليه إذا كان معرفة، كما اتفقا في أن المعنوية بخلافها، وذكر كل منهما صوراً لكلا الإضافتين لاسم الفاعل المنكر. أما إذا كان معروفاً بالألف واللام، فلا يميز كل منهما إضافته إضافة معنوية بخلاف إضافته إضافة لفظية إذا كان مثنى أو جمعاً، فإنها تصح عند كليهما فيما يبدو لنا باعتبار الشواهد التي وقفنا عليها، وزاد سيبويه أن إضافته تصح على ضعف إذا كان مفرداً وأضيف إلى اسم معرف بالألف واللام.¹ ووجدنا عند سيبويه شيئاً مهماً يتعلق بإسناد اسم الفاعل المعرف والمنكر، وهو جواز تقديم المفعول به لاسم الفاعل عليه إذا كان منكرًا، وعدم جواز ذلك إن كان معروفاً. أما تقديمه على الفاعل لاسم الفاعل المعرف أو المنكر، فيجوز. ولم نجد شيئاً يتعلق بهذا التقديم والتأخير عند عبد القاهر. ونجد التقارب بينهما أيضاً في إسناد الوصف المعرف والمنكر وإضافتهما إذا كانا صفة مشبهة، حيث يرى كل منهما أنها تسند إسناد الفعل وتعمل عمله بالشروط التي سبق ذكرها في اسم الفاعل المنكر إذا كانت نكرة، وزاد سيبويه ألا يفصل بينها وبين معمولها بوصف. أما إن كانت معرفة، فلا يشترط فيها شيء مما اشترط في المنكرة، وهذا مفهوم من بعض شواهد سيبويه، ومن سكوت عبد القاهر عن اشتراط أي شيء في عملها إذا كانت معرفة. وأما إضافتها، فيرى كل منهما أنها لفظية لا غير، وذكر كل منهما صوراً لها مع معمولها مضافة كانت أم غير مضافة. ووجدنا عند سيبويه في الصفة المشبهة ما له علاقة بإسنادها من حيث التعريف والتنكير، وهو عدم

¹ - ينظر الكتاب: 1/ 193

جواز تقديم ما عملت فيه عليها سواء أكانت معرفة أم منكراً، ولم نجد ذلك عند عبد القاهر. ونجد التقارب بينهما أيضاً في إسناد الوصف المعرف والمنكر وإضافتهما إذا كانا مصدرًا، حيث ذهب كل منهما إلى أن المصدر المعرف أو المنكر لا يسند إسناد الفعل ويعمل عمله إذا لم يكن فيه معنى الفعل أو مؤولاً بالفعل المسبوق ببعض الحروف المصدرية، وزاد عبد القاهر ألا يفصل بينه وبين معموله بالوصف، ويرى كل منهما أن إعمال المصدر المعرف بالألف واللام قليل. فأما عبد القاهر، فقد ذكر ذلك. وأما سيبويه، فمفهوم من استشهاده. هذا فيما يخص إسنادهما. أما فيما يخص إضافتهما. فيرى كل منهما أن المصدر المنكر يضاف إذا كان مسنداً إسناد الفعل إضافة لفظية. وأشار سيبويه إلى إضافته المعنوية إذا لم يكن مسند إسناد الفعل، ولم نقف على إشارة لعبد القاهر إلى هذه الإضافة. أما المصدر المعرف بالألف واللام، فلا يقرّ أي واحد منهما بها حسبما وقفنا عليه من نصوص لهما في هذا الباب. ووقع التقارب بينهما في إسناد الوصف المنكر فقط وإضافته إذا كان اسم تفضيل، حيث ذكر كل منهما أن إسناده إسناد الفعل وإعماله عمل قليل، ويوضح ذلك أن سيبويه لا يعلمه إلا في النكرة المنصوبة على التمييز غالباً، وأن عبد القاهر بيّن أن بعض النحاة يعملونه في الفاعل وعدّ ذلك قليلاً. وأما إضافته فهي محضة عند كل منهما وزاد عبد القاهر أنها تأتي غير محضة إذا كان اسم التفصيل مضافاً إلى معرف بالألف واللام وقدّرت الإضافة على معنى "من".

صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد : تناول كل منهما صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد سواء كان ذلك في المبتدأ أو الخبر أو ما هو بمنزلةتهما (أي معمولي كان وأخواتها، ومعمولي إن في بعض صورهما). فأما المبتدأ والخبر فقد تقاربا في كل الصور التي وقفنا عليها فيهما وهي: (اجتماع معرفة ونكرة)، و(اجتماع نكرة ومعرفة)، و(اجتماع ومعرفتين)، و(اجتماع نكرتين)، ثم نجد أن هذا التقارب امتد إلى أغراض هذه الصور. فأما الغرض في اجتماع المعرفة مع النكرة عند كل منهما فهو اقتضاء أصل الخطاب لذلك، ودل على ذلك سيبويه بما مفاده أن " أصل الكلام يتطلب الابتداء بالأعرف "، ودل عبد القاهر على ذلك بما ملخصه أن "الأصل في الإخبار أن يكون بالمجهول عن المعلوم." و"جريان العادة يكون على هذا النمط" - أي على نمط الإخبار بالمجهول عن المعلوم - و"الإخبار عن النكرة المجهولة بمعرفة من المحال". و"كون الفائدة في الإخبار بالمجهول عن المعلوم". وأما الغرض في اجتماع النكرة مع المعرفة

عند كل منهما فهو كون النكرة مخصصة فقريت بذلك من المعرفة. وأما الغرض في اجتماع المعرفتين عند كل منهما فهو تنكير الثانية من حيث المعنى، إلا أن عبد القاهر كان أكثر تبييناً لهذا التنكير، ويشهد لذلك تحليله العميق لقولهم: "زيد أخوك" حيث عد أن الأخ هنا نكرة عند المخاطب وأعطى لتنكيره معنيين أحدهما: هو أن المخاطب يجهل أخوة زيد له. والآخر: هو تجاهله لهذه الأخوة استصغاراً له وانتقاصاً منه. وهذا الفارق بينهما في التبيين فيما يبدو لنا يقتصر على المعرفتين المختلفتين. أما المعرفتان المتماثلتان نحو: زيد زيد، فقد اشتركا في بيان وجه التنكير في الثانية منها، حيث ذكر كل منهما أن المراد بها خصال صاحب الذات وصفاته التي يتميز بها عن غيره. وأما الغرض في اجتماع النكرتين عند كل منهما فهو الفائدة التي تكمن فيهما معاً، وقد شرح كل منهما كيف تكون، واتفقا في بعض من ذلك، كتخصيص النكرة بالوصف، وعطفها على نكرة موصوفة، وتخصيصها بالتقديم، ووقوعها في سياق الحصر، وهذا يدل على أن كلاهما كان يراعي دور السياق ووظيفته في فهم المعنى وخدمته. وزاد سيوييه على عبد القاهر في كيفية حصول الفائدة بأن تدل على الفعل كالدعاء والنهي أو أن تكون بعد موصوف نكرة وليست بصفة له (أي أن تكون اسم جوهر أو اسم جنس)، أو أن تكون في سياق الحال، أو تكون خبراً محضاً لا غير. وأما معمولاً كان وأخواتها فيظهر لنا مدى التقارب بينهما فيهما من الصور نفسها التي سبق ذكرها في المبتدأ أو الخبر، إلا أن تناول سيوييه لبعض هذه الصور كان عميقاً، والدليل على ذلك أنه في الصورة التي تجتمع فيها المعرفة والنكرة لم يقصرها على الجملة الإخبارية بل جعلها ترد أيضاً في الجملة الاستخبارية - أي الاستفهامية - ثم أنه جعل هذه الصورة ترد أيضاً في كلام سبيل التقديم والتأخير، ولم نقف عند عبد القاهر على ذكر منه لذلك. والأمر نفسه فيما يخص الصورة التي تجتمع فيها المعرفتان، حيث نجد أن سيوييه تناولها بعمق، وذلك يجعلها ترد سواء تقدمت كان على معموليها أو توسطت أو حصر أحد معموليها، أو كانت في جملة الاستفهام، أو في جملة الخبر. وهذا كله في إيراد هذه الصورة عدا الجملة الخبرية لم نقف عليه عند عبد القاهر. وكما تقاربا في صور معمولي كان وأخواتها تقاربا أيضاً في أغراض صورهما التي تشبه هي الأخرى أغراض صور المبتدأ والخبر عدا بعض الزيادة هنا تستوجب أن نشير إليها، وهي أن الغرض في اجتماع النكرة مع المعرفة هو الضرورة الشعرية، وزاد سيوييه في غرضها شيئاً آخر مبيناً لها، وهو أن هذه الصورة لا تكون إلا في الكلام الضعيف الذي يدرك منه أن هذه الصورة معكوسة بالتأمل

- في معناه. ومما يدخل في هذه الزيادة التي تستوجب الإشارة إليها، تناول سيبويه لبعض الأمور في الصورة التي تجتمع فيها نكرتين ولم نقف عند عبد القاهر على ذكر منه لها، وهذه الأمور هي :
- جواز الخيار في جعل إحدى النكرتين المخصصتين اسماً لكان والأخرى خبراً لها، بقلب التركيب الذي وردتا فيه إذا اتضح المعنى.
- تفضيل تقديم الظرف المخصص للخبر المذكور على الاسم مع جواز تأخيره عنه أو توسطه بين الاسم وبين مخصصه، أي بين الاسم وبين مخصصه.
- تفضيل تأخير الظرف المخصص للخبر المحذوف عن الاسم مع جواز تقديمه ما لم يرد مانع معنوي يقتضي تقديمه.
- وأما معمولاً إن في بعض صورهما، فيبدو التشابه بينهما في صورة واحدة، وهي اجتماع نكرتين، حيث تناولها كل منهما، وتوافقاً في الغرض الداعي إليها، وهو الإفادة، وزاد سيبويه في غرض هذه الصورة أمرين يتبعانه لم نقف عليهما عند عبد القاهر وهما :
- تفضيل تقديم الظرف المخصص للخبر المذكور على الاسم مع جواز تأخيره عنه أو توسطه بين الاسم وبين مخصصه أي مخصص الاسم.
- تفضيل تأخير الظرف المخصص للخبر المحذوف عن الاسم مع جواز تقديمه.
- ومما تقاربا فيه واقتصر فيه التقارب على ركن من ركني الإسناد في صور التعريف لا غير، صور التعريف في فاعلي المدح والذم الظاهرين، حيث جعل كل منهما أن لهذا الفاعل بعض الصور، لا تخرج عن المعرف بالألف واللام الجنسية، أو ما أضيف إليها، ولا تقتصر هذه الألف واللام الجنسية المعرفة لفاعلي المدح والذم الظاهرين على المفرد، بل تعم كذلك المثني والجمع - حسب نظرهما - وأضاف سيبويه إلى الصورتين السابقتين ما يشابههما أي ما أضيف إلى مضاف إلى معرف بالألف واللام، أو ما أضيف إلى ضمير يعود إلى المعرف بالألف واللام. وكما تقاربا في بعض صورته تقاربا في الغرض منها، وهو إفادة معنى الاستغراق. ونلحق بصور التعريف والتنكير في ركني الإسناد شيئاً له صلة بهما وتقاربا فيه، وهو شرطاً صحة مجيء ضمير الفصل باعتبار التعريف والتنكير، وهذان الشرطان هما:

- أن يكون بين معرفتين.

- أن يكون بين معرفة وما قاربها من النكرات التي يقدر فيها الألف واللام ولا يصح دخولهما عليها مثل: خير منك وأخواتها، ومثلك. وعبر سيبويه عن النكرة القريبة من المعرفة بـ: " ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام"، وعبر عن ذلك عبد القاهر بما ملخصه: " ما تقدر فيه الألف واللام ولا يصح دخولهما عليه ".

الحياد العرضي بين التعريف والتنكير (أي ما يصطلح عليه بالتخصيص أو التقييد) : يظهر التقارب فيه بينهما في ثلاثة أمور هي: المفهوم، والمعاني، والصور. فأما المفهوم فنجد أن كلا منهما تناولوه، وإن كان عبد القاهر في تناوله أنضج وأوضح، لكون سيبويه فيما بدا لنا تناوله له مفهوم من ذكره لمعاني التخصيص أو لمعاني المخصصات التي تخصص الإسناد أو طرفاً (ركناً) منه، بخلاف عبد القاهر الذي نجد عنده أن هذا المصطلح أصبح مؤسساً ومقنناً، والدليل على ذلك أقواله في الدلائل التي أثبتنا منها قولين فيما سبق، ونضيف هنا قولاً آخر تناول فيه مفهوم التخصيص بالتفصيل وعبر عنه بمفهوم التعليق أو النظم، ويبدو هذا أكثر مما نص عليه بأنه: " معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث : اسم، وفعل، وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه، أو حالاً منه، أو تابعاً له صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً، أو عطفاً بحرف، أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول ...، أو بأن يكون تمييزاً قد جلاه منتصباً عن تمام الاسم ...، أو أن يكون قد أضيف إلى شيء فلا يمكن إضافته مرة أخرى وأما تعلق الاسم بالفعل: بأن يكون فاعلاً له، أو مفعولاً فيكون مصدرراً قد انتصب به ...، أو مفعولاً به ...، أو مفعولاً فيه (زماناً أو مكاناً) ...، أو مفعولاً معه ...، أو مفعولاً له ...، أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها، والحال، والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ...، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاث أضرب: أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء.... والضرب الثاني: من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف، وهو أن تدخل الثاني في عمل

العامل في الأول.... والضرب الثالث: تعلق بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي، والاستفهام، والشرط، والجزاء بما يدخل عليه.¹ فهذا القول المفصل والممنهج يبين لنا أن تناول عبد القاهر لمفهوم التخصيص، أو التقييد كان أنضح وأوضح من تناول سيويه له، كما يبين لنا أيضاً أن تناول عبد القاهر لهذا المفهوم كان أعمق مما تناولناه في هذه الدراسة .

وأما المعاني - أي معاني المخصصات - فقد تقاربا فيها عموماً عدا قليل من التفاصيل، ويتضح هذا مما يلي:

- **التعدية (المفعول به):** أشار إليها كل منهما وذكرنا أن معنى التخصيص الذي تقوم به يقوى إذا تعدى الفعل إلى مفعولين .

- **التحديد (المفعول المطلق):** تناوله كل منهما، وبيننا أنه يكون على نوعين هما : المبين للنوع، والمبين للعدد.

- **التوكيد :** ذكره كل منهما، وإن كان عبد القاهر أوضح عبارة وتفسيراً له.

- **الظرفية (المفعول فيه):** وقف عندها كل منهما، وفصلاً فيها القول تفصيلاً، حيث يرى كل منهما أن معنى التخصيص في الظرفية سواء أكانت زماناً أم مكاناً يقع على الإسناد الفعلي أو على طرف من الإسناد الاسمي إذا كان فيه معنى الفعل، كما يرى كل منهما فيما بدا لنا أن الظروف الزمانية والمكانية من حيث كونها معدودة وغير معدودة تتفاوت في التخصيص، حيث تكون الظروف المعدودة أخص من غير المعدودة من حيث الحصر والتحديد، وتكون الظروف غير المعدودة أخص من المعدودة من حيث التعيين، وهذا التفاوت عندهما لا يخص الظروف غير المعدودة إذا كانت بمعنى المعدودة. وتناولوا في الظرفية شيئاً له صلة بها من حيث التعريف والتنكير، وهو الدلالة المعينة في ظرف الزمان غير المتمكن معرفة كان أو نكرة، إلا أن سيويه كان أعمق تناولاً لذلك من عبد القاهر، ومما يبين ذلك النصوص التي وقفنا عليها في هذه المسألة، حيث وقف سيويه عند دلالاتي "بكرة وغدوة" المعينتين إذا كانتا معرفتين، وهذا ما لم نقف عليه عند عبد القاهر.

¹ - الدلائل: 17

- **الملايسة (الحال)** : بين كل منهما معنى التخصيص فيها في الإسناد الفعلي، وانفرد سيبويه ببيان ذلك المعنى في الإسناد الاسمي.
- **الإخراج (الاستثناء)** : يرى كل منهما أن الإخراج من معاني التخصيص في الإسناد الفعلي، وبيننا ذلك في الاستثناء بنوعيه أي الموجب وغير الموجب.
- **التفسير (التمييز)** : نجد أن كلا منهما يقرر، بأن التفسير من معاني التخصيص في الإسناد الفعلي، وانفرد سيبويه ببيان ذلك في الإسناد الاسمي. أما كون معنى التفسير يخص طرفاً (ركناً) من الإسناد، فقد أشار إليه كلاهما وفصلاً فيه القول تفصيلاً، وذلك بذكر مواضع عدة يكون فيها كالعدد، وكنائاته ("كم" بنوعيتها الخبرية والاستفهامية، و"كذا وكذا"، و"كأين")، والمقادير، والضمير المبهم الذي لا مفسر له قبله.
- **السببية (المفعول لأجله)** : ذهب كل منهما إلى أن معنى السببية من مخصصات الإسناد، وعبر عنه سيبويه بـ: "الموقع له"، و"العدر لوقوع الأمر" في حين عبر عنها عبد القاهر بـ: "عذر الفعل وعلته والمعنى الذي يقع لأجله".
- **المعية (المفعول معه)** : وقف كل منهما عند معنى المعية وبيننا أنه من مخصصات الإسناد.
- **الصفة** : أشار كل منهما إلى معنى التخصيص في الصفة سواء في النكرات أم في المعارف مع اعتبار أنه في النكرة يراد لذاته، وفي المعرفة لا يراد لذاته، بل يراد للتوضيح.
- **البيان (عطف البيان، البدل)** : تناول كل منهما البيان في عطف البيان والبدل، وبيننا أنه من مخصصات الإسناد.
- **الإضافة المباشرة (إضافة اسم إلى آخر) وغير المباشرة (الجار والمجرور)** : بين التقارب بينهما في معنى التخصيص في الإضافة المباشرة، هو أن سيبويه يجعل المضاف معرفة، أو نكرة بحسب ما يضاف إليه، ومفهوم من جعله هذا أن المضاف إلى النكرة ليس كالحالي منها وإن لم يبين ذلك فيما وقفنا عليه من نصوص، ويؤيده عبد القاهر في ذلك وإن كان أكثر تفصيلاً وتوضيحاً بدليل جعله ما أضيف إلى النكرة يفيد التخصيص (أي التقليل من الإبهام)، وما أضيف إلى المعرفة يفيد التعريف، وما عبر عنه عبد القاهر تبعاً للنحاة السابقين له بأن الإضافة إلى النكرة للتخصيص، والإضافة إلى المعرفة للتعريف لا يتعارض مع ما ذهبنا إليه، وهو كون الإضافة فيها معنى

التخصيص، لأننا نقصد بمعنى التخصيص معنى النسبة، والنسبة تشمل ما كان معرفة وما كان نكرة. ويبين التقارب بينهما في معنى التخصيص في الإضافة غير المباشرة هو أن كلا منهما أشار إلى أن الجار والمجرور يخص الإسناد أو طرفاً (ركناً) منه.

وأما الصور - أي صور هذه المخصصات - من حيث التعريف والتنكير، فيظهر فيها التقارب بينهما في مواضع منها :

صور التعريف والتنكير في الصفة وما هو لصيق بها، وهو مراعاة المطابقة من حيث التعريف والتنكير بين بعض التوابع ومتبوعاتها، وقبل أن نبين وجه التقارب بينهما في صور التعريف في الصفة، نبين وجه التقارب بينهما في ما يجب أن تراعى فيه هذه المطابقة حيث نجد أن كلاً منهما يشترط المطابقة بين التابع ومتبوعه إذا كان صفة أو توكيداً أو عطف بيان، إلا أننا نقف على شاهد عند عبد القاهر يبين فيه المطابقة من حيث التعريف والتنكير في عطف البيان إذا كان نكرة. ثم نمر إلى تبين التقارب بينهما في صور التعريف والتنكير في الصفة، وهو أنه يرى كل منهما أن صور صفة المعرفة تكون بين ضروبها الأربعة أي بين العلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة، والمبهم، والمعرف بالألف واللام، واستثني الضمير من ذلك لكونه في نظرها يستغني عن الوصف، ومن ثم لا يكون صفة ولا يوصف به. أما باقي المعارف، ففيها ما يوصف ولا يكون صفة نحو: العلم الخاص الذي يوصف بالمضاف إلى المعرفة، والمبهم، والمعرف بالألف واللام، ولا يكون صفة لأي واحد من هذه الثلاثة؛ وفيها ما يوصف ببعض المعارف ولا يكون صفة للبعض الآخر نحو: المضاف إلى المعرفة الذي يوصف بالمضاف إلى مثله، والمعرف بالألف واللام، ولا يكون صفة للمبهم، ولا للمعرف بالألف واللام ولا إلى ما أضيف إليه، ونحو: المبهم الذي يوصف بالمعرف بالألف واللام فقط، ولا يكون صفة له ولا إلى ما أضيف إليه؛ وفيها ما يوصف ببعض المعارف ولا يوصف ببعضها الآخر، نحو: المعرف بالألف واللام الذي يوصف بما كان مثله، وما أضيف إليه، ولا يوصف ببقية المعارف. ويرى كل منهما أن صور صفة النكرة تظهر في مواضع عدة منها: الجملة، وأفعال العلاج، وأفعال غير العلاج، والحيلة، والنسب، وذو التي بمعنى صاحب المضافة إلى النكرة، وانفرد سيبويه بذكر صور قطع الصفة من حيث التعريف والتنكير وتوسع في ذلك كل التوسع. ووردت أسماء وقعت صفة للنكرة والمعرفة، مثل: خير منك، ومثلك، وإلا وما بعدها إذا كانت بمعنى غير، وبعض المشتقات العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل أشار إليها كل

منهما. ومن مواضع هذه الصور التي تقاربا فيها أيضا تقاربهما في صورة من صور التعريف والتنكير في الحال هي: الاسم النكرة الدال على الأطوار نحو: هذا بسراً أطيب منه تماًراً. وزاد سيويه صوراً عديدة للحال من حيث التعريف والتنكير ذكرناها فيما سبق. ومما له صلة بهذا التقارب تقاربهما في مسوغ من مسوغات مجيء الحال من النكرة، وهو تقديم الصفة على الموصوف. ومن مواضع هذه الصور أيضاً التي تقاربا فيها: صور التعريف والتنكير في تمييز العدد، حيث ذهب كل منهما إلى أن تمييز العدد من الثلاثة إلى العشرة يأتي معرفة أو نكرة حسب المضاف إليه، لأنه ملازم للإضافة. أما تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر فلا يريان فيه إلا التنكير، وكذلك تمييز العدد من عشرين إلى تسعين لا يريان فيه إلا التنكير وإن اختلفت صورة القياس عندهما، إذ نجد أن سيويه قاسه على " اسم التفضيل"، وعبد القاهر قاسه على " ضاربون رجلاً". وأما تمييز العدد للمائة والألف ومضاعفاتهما، فيصح فيه التعريف والتنكير عند كل منهما. وألحقنا بمواضع هذه الصور التي تقاربا فيها صور التعريف والتنكير في المنادى حيث هي الأخرى ورد التقارب فيها عند كل منهما. ويتضح هذا التقارب في كون كل منهما يرى أن من صور التعريف في المنادى العلم الخاص المفرد، والمضاف إلى المعرفة، والنكرة المقصودة، والشبيه بالمضاف المقصود، وزاد سيويه في الشبيه بالمضاف ما أضيف إضافة غير محضة وأريد به معنى التنوين، وزاد عبد القاهر إلى هذه الصور ما أضيف إلى نكرة مقصودة. كما يرى كل منهما أن صور التنكير في المنادى تكون إذا كان نكرة غير مقصودة، أو مضافاً إلى نكرة، وزاد عبد القاهر الشبيه بالمضاف غير المقصود، إلا أنه مفهوم من كلام سيويه عن الشبيه بالمضاف بمفهوم المخالفة. وتقاربا في شيء لصيق بصور التعريف في النداء، وهو نداء المعرف بالألف واللام الذي لا يقران فيه أن ينادى مباشرة، بل لا بد من فصله عن أداة النداء، واستثنا من ذلك لفظ الجلالة. كما تقاربا في مذهب الإضافة باعتبار التعريف والتنكير، حيث يذهب كل منهما إلى أن الإضافة التي يمسها التعريف والتنكير الإضافة المحضة، بخلاف غير المحضة التي تفيد التخفيف لا غير حسب رأيهما.

بعض الأغراض البلاغية للتعريف والتنكير :

- أغراض التعريف: تقاربا في غرض وحد وهو التعريف بالألف واللام سواء أكان ذلك مسنداً (خبراً)، أم مسنداً إليه (فاعلاً). فأما غرض التعريف بالمسند (الخبر)، فقد تشابها فيه فيما عبر

عنه عبد القاهر بما ملخصه: " قصر المعنى على المسند إليه للمبالغة والكمال"، وعبر عنه سيبويه بما مفاده "إرادة معنى الكمال"، وانفرد عبد القاهر بأغراض أخرى في تعريف الخبر بالألف واللام، وهي قصر المعنى على المسند إليه على دعوى الانفراد، وإرادة الإقرار الظاهر غير المنكور، وإرادة التخيل والوهم. وأما غرض تعريف المسند إليه (الفاعل)، فقد تقاربا فيه في إفادته معنى الاستغراق وانفرد عبد القاهر بإفادة هذا المعنى أيضا في المبتدأ.

- أغراض التنكير : وقع التقارب بينهما في بعض أغراضه، سواء تعلق التنكير بالمسند إليه، أو بقيود الإسناد. فأما المسند إليه، فيكون التقارب بينهما في أغراضه، في الأغراض الآتية: التعظيم، وإرادة معنى الجنس، وإرادة معنى الوحدة، وإرادة معنى العموم في النفي عند سيبويه وفي الاستفهام عند عبد القاهر، وإرادة معنى التقليل. وألمح عبد القاهر إلى بعض الأغراض في تنكير المسند إليه ولم نقف عليها عند سيبويه، وهذه الأغراض هي: التحقير، والتجاهل، والنوعية. وأما القيود، فيظهر لنا التقارب بينهما في أغراضها في غرض واحد وهو: التكثر في ما دخلت عليه كم بنوعيتها الخبرية والاستفهامية، وزاد عبد القاهر في تنكير القيود أغراضاً أخرى وهي :

التعظيم، والتجاهل، ومجازاة كلام العرب أو ما اصطلاحنا عليه بالتنكير المجازي.

مواضع التباعد:

- أغراض التعريف باسم الموصول وغرض التعريف باسم الإشارة وضمير القصة.
- صور التعريف والتنكير في البدل وأغراضهما.
- الاسم المنصوب على الاختصاص وصوره ومعانيه.
- الحياد الوضعي بين التعريف والتنكير.

فهذه هي مواضع التباعد بينهما في الذي تناولناه في هذه الدراسة. فأما الموضع الأول، فيخص عبد القاهر. وأما ما بقي، فيخص سيبويه، وهذا التباعد بينهما له تفسيره - فيما بدا لنا - وهو أن عبد القاهر انفرد عن سيبويه بتناوله للموضع الأول، لكونه يبحث في البلاغة البحتة للتراكيب غالباً والتي أراد من منطلقها أن يبين وجه الإعجاز في القرآن في كثير من الأحيان هذا من جهة، ومن جهة أخرى التزم عبد القاهر في الجانب التقعيدي للمواضع ذات العلاقة بموضع التعريف والتنكير بمنهج شيخه أبي علي الفارسي وتقيده به، لكونه كان يشرح

كتابه المعنون بـ: "الإيضاح في النحو"، ومن ثم لم يقف عند هذه المواضع التي تناولها سيبويه بالبحث والتفصيل، هذا فيما يتعلق بسبب تباعد عبد القاهر عن سيبويه في مواضع التباعد بينهما. أما فيما يخص سبب تباعد سيبويه عن عبد القاهر في هذه المواضع، فهو لا يخفى في كون سيبويه كان مهتماً بالجانب التقعيدي للنحو وغيره، ومن ثم كان عليه أن يقف عند ذلك كثيراً.

الختامة

بعد هذا الجهد المتواضع الذي قمنا به في دراستنا لموضوع بلاغة التعريف والتنكير بين سيبويه وعبد القاهر الجرجاني وصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

الخاتمة

أولاً: كان تناول سيويه لبلاغة التعريف والتنكير أقل من تناول عبدا لقاهر لها، لكون سيويه كان مهتما كثيرا بالجانب التقعيدي لقضية التعريف والتنكير الذي يتجلى في كثير من المواضيع النحوية كالمبتدأ، والخبر، أو ما هو منزل منزلتهما (أي معمولي النواسخ)، واسم لا النافية للجنس، وفاعلي المدح والذم، والحال، والتميز، والنعته، والبدل، والتوكيد، وعطف البيان، والمنادى، والاسم المنصوب على الاختصاص. أما عبد القاهر فقد كان منشغلا غالبا بالجانب البلاغي لهذه القضية، كما كان منشغلا بالجانب البلاغي لبقية القضايا البلاغية الأخرى كالفصل والوصل، والتقديم والتأخير، والحذف، والتكرار، والإظهار والإضمار، والفروق بين وجوه الخبر، أو الحال، أو الشرط والجزاء، وما تناوله من مواضيع نحوية فيما يخص التعريف والتنكير لا يزيد في غالبته عن أن يكون شرحا، أو تبسيطا، أو تأكيدا لكلام من سبقه من النحاة فيها.

ثانياً: تابع عبد القاهر سيويه في بعض الأغراض البلاغية للتعريف والتنكير مثل متابعتة له في غرض التعريف بالألف واللام إذا كانت للعهد، أو كانت للجنس الدال على الاستغراق بنوعيه - أي الحقيقي والمجازي - ومثل متابعتة له في بعض أغراض التنكير كالتكثير، أو التقليل، أو إرادة الجنس، أو الواحد منه، أو إرادة العموم، أو التعظيم؛ إلا أن سيويه يغلب عليه الطابع المعياري في تناوله لهذه الأغراض، بينما عبد القاهر يغلب عليه الطابع التحليلي الذي له صلة بالذوق وله صلة أيضا بالإحساس بمواطن الجمال، وقليل ما نجد عبد القاهر يبنه إلى غرض ما من غير أن يقف عنده ويبين وجه الحسن فيه والبلاغة جملة، أو تفصيلا، وهذا التمايز بينهما في نظرهما إلى أغراض التعريف والتنكير تتطلبه المدة الزمنية المتباعدة بينهما، والتي تقارب ثلاثة قرون من الزمن.

ثالثاً: كان لكل منهما اهتمام بفضل السياق ودوره في تبين بلاغة معنى الكلمة باعتبار معنى التعريف والتنكير، ويبين ذلك عند سيويه استحسانه الابتداء بالنكرة إذا دلت على فائدة، حيث أن هذه الفائدة لا يمكن أن تدل عليها الكلمة المنكرة بنفسها منعزلة عن السياق، بل لابد أن تكون مضمومة إلى أخواتها ومقترنة بهن، وهذا ما اصطلحنا عليه في بحثنا هذا غرض الابتداء بالنكرة والذي يتنوع بين أغراض كثيرة كوقوعها في سياق النفي،

الخاتمة

أو تخصيصها بالوصف، أو يكون فيها معنى الفعل كالنكرة الدالة على النهي أو الدعاء، أو أن تكون محصورة أو مخصصة بالتقديم إلى غير ذلك من الأغراض.

أما عبد القاهر، فلا يخفى احتفاؤه بالسياق وبقيمته باعتبار ذلك المعنى، ويتجسد ذلك في تنويهه بقيمة النظم الذي لا يعدو أن يكون توحي معاني النحو فيما بين الكلم كما يقول في بعض تعبيراته. وهذه المعاني التي من جملتها معنى التعريف والتنكير، لا تستحسن في نظره ولا يكون لها وقع في النفس إذا لم تستعمل ضمن السياق المناسب، وأي خلل بمعنى منها سيؤثر سلبا في بلاغة النظم، ويكون سببا في جعلها مهزوزة إن لم نقل ضعيفة وواهية.

رابعا: خدم كل منهما بلاغة القرآن الكريم وأسلوبه في تناوله لموضوع التعريف والتنكير، ويوضح ذلك عند سيبويه تعليقه على بعض آي القرآن الكريم، عندما ذكر الغرض الذي جعل الجار والمجرور المخصص للخبر المنكر يتقدم عليه وعلى الاسم المنكر، هو كون هذا الجار والمجرور قدم للمقام الذي ورد فيه، ولولا هذا المقام لآخر، لأن مثل هذا الجار والمجرور إذا لم يكن مستقرا بتعبير سيبويه، فالأفضل فيه التأخير، وأنكر سيبويه على الذين آخروه إذا كان المقام يتطلب تقديمه و جعلهم من العرب الجفافة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن سيبويه كان صاحب ذوق وبلاغة كما كان صاحب نحو. أما عبد القاهر، فيوضح ذلك عنده تعليقاته وشروحه المستفيضة لعدة آي للقرآن الكريم وتبينه في كل منها أن لكل من التعريف والتنكير مقاما يختلف عن الآخر، ولا يحسن أي واحد منهما في نظره إذا خولف به عن سبيله الموضوع له واللائق به. ومن ثم كانت خدمة عبد القاهر لبلاغة القرآن وأسلوبه من حيث التعريف والتنكير أكبر من خدمة سيبويه لهما، ويشهد لذلك الآيات العديدة التي وقف عبد القاهر عندها مطولا شارحا معناها كوقوفه مطولا عند تفسير التنكير في كلمة "حياة" في موضعين في سورة البقرة، حيث أشبعها بحثا، وتجنبنا الإشارة إلى ذلك في هذا البحث، لكون بعض الدارسين للقرآن الكريم وبلاغته أغنوا عن ذلك هذا من جهة، ومن جهة أخرى أحببنا أن نلفت الأنظار إلى بعض الآيات الأخرى التي وقف عندها عبد القاهر فيما يخص التعريف والتنكير وقلت الإشارة

الخاتمة

إليها، كالغرض من مجيء كلمة الرأس معرفة بالألف واللام، ومجيء كلمة الشيب منكراً في سورة مريم، وكالغرض من مجيء كلمة العدو معرفة بالألف واللام في سورة المنافقون.

خامساً: نجد أن عبد القاهر و سيبويه تناولوا في أبحاث التعريف والتنكير شيئاً يقرب من بلاغتهما، وهو ما سميناه ب:مصطلح الحياد بين التعريف والتنكير، أو ما يعرف بالتخصيص، أو التعليق بمفهوم أوسع. وقد تقاربا في تناولهما لهذا المصطلح إلى حد كبير، وتفاوتا في كون تناول عبد القاهر له أبين وأنضج من تناول سيبويه له، بدليل أن عبد القاهر كان أكثر ترتيباً لمعانيه وأوضح تعريفاً له، إلا أن تناول سيبويه كان أكثر دقة في تفصيل صور بعض معانيه.

سادساً: كان سيبويه في أبحاثه النحوية للتعريف والتنكير- فيما يبدو لنا - يشير إلى أمور لها صلة ببداية البلاغة وشرارتها، كتفبيحه لبعض الصور واستحسانه للبعض الآخر كالذي فعله في صور الصفة المشبهة باعتبار التعريف والتنكير، حيث قبح أن تضاف الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف في نحو: مررت بامرأة حسنة وجهها، وفي المقابل استحسنت أن تضاف الصفة المشبهة إلى معمولها المعرف بالألف واللام نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه.

سابعاً: انتهج عبد القاهر في كلامه عن الأغراض البلاغية للتعريف والتنكير منهجين: أحدهما: الشرح أو التحليل المستفيض، والمدقق أحياناً للغرض المتناول كالذي فعله في أغراض تعريف الخبر المعرف بالألف واللام الجنسية، إذ ميز بين هذه الأغراض، لكون بعضها يوهم بالتداخل مع بعضها الآخر، وكلام عبد القاهر نفسه عن بعض هذه الأغراض يوحى بذلك.

والآخر: الإشارة إليه فقط بذكر موضعه في النص من غير ذكر أو شرح أو تحليل له، مثل إشارته إلى مواضع أغراض التنكير في قول إبراهيم بن العباس ، ومثل إشارته إلى بعض مواضع أغراض التعريف في قول ابن البواب من غير ذكر لها فضلاً عن تفسيرها أو تحليلها. ويقصد من وراء انتهاج كل منهما مقصداً. فأما الأول، فالقصد منه التفهيم والتعليم. وأما الثاني، فالقصد منه التحريب والتطبيق.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

- 1- الإتيقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا (بيروت)، المكتبة العصرية، د ط، 1988، ج 2.
- 2- أساس البلاغة، الزمخشري، بيروت، دار صادر، د ط، 1965.
- 3- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد الفاضلي، صيدا (بيروت)، المكتبة العصرية، د ط، 2003.
- 4- أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود، بيروت، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم، ط 1، 1999.
- 5- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، صيدا (بيروت)، المكتبة العصرية، ط 1، 1999، ج 2.
- 6- الأصول، دراسة إيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي (النحو-فقه اللغة-البلاغة)، تمام حسان، الدار البيضاء (المغرب)، دار الثقافة، د ط، 1991.
- 7- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 4، 1999، ج 2.
- 8- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط 7، 1986، ج 4.
- 9- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، - تحقيق: إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس، بيروت، دار صادر، ط 1، 2002، ج 6.
- تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، بيروت (لبنان)، دار الثقافة، ط 5، 1981، ج 18.
- 10- الأمالي، أبو علي القالي، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال وسيد بن عباس الجميلي، صيدا (بيروت)، المكتبة العصرية، ط 1، 2001، ج 1.
- 11- الأمالي الشجرية، ابن الشجري، د ط، د ت، ج 2.
- 12- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط 1، 1961، ج 2.

- 13- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح وتعليق وتنقيح: عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الجليل، ط 3 ، 1993 ، ج2.
- 14- الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي، خصائصه و استعمالاته، أحمد عفيفي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، د ط، 2003.
- 15- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، عناية: زهير جعيد، بيروت، دار الفكر، د ط، 1992، ج5، ج9.
- 16- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، بيروت ، دار الكتاب العربي، د ط، د ت، ج1.
- 17- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، صيدا (بيروت)، المكتبة العصرية، د ط، 1994، ج1، ج2.
- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1 ، 2004، ج1، ج2.
- 18- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، محمد محمد أبو موسى، القاهرة، مكتبة وهبة، ط2 ، 1988 .
- 19- تاريخ الأمم و الملوك، ابن جرير الطبري، راجعه وصححه وضبطه نخبة من العلماء الأجلاء، القاهرة، مطبعة الاستقامة، د ط، 1934 ، ج3..
- 20 - تاريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنسون (أبودؤيب)، مصر، مطبعة الاعتماد، ط 1، 1929.
- 21 - تحفة الأطفال في التجويد، سليمان الجمزوي، بيروت، دار المشاريع، ط 1 ، 2001.
- 22 - التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، إشراف مكتب التوثيق والدراسات بدار الفكر، بيروت، دار الفكر، ط 1، 200، ج25.
- 23 - تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، بجي عطية عبابنة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2006.
- 24 - التطور النحوي للغة العربية، برجشستراسر، ترجمة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 2، 1994.
- 25 - تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية، د ط، 1984 ، ج16.
- 26 - التفكير الأسلوبية (رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي في ضوء علم الأسلوب الحديث)، سامي محمد عبابنة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1 ، 2007.

- 27 - جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ضبطه وخرج آياته وشواهد الشعرية: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت (لبنان)، دار الكتب العلمية، ط 1، 2000، ج 3.
- 28 - الحمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني، شرح ودراسة وتحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1990.
- 29 - حاشية الدسوقي على شرح السعد لـ "تلخيص مفتاح العلوم للخطيب القزويني"، مصر، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، د ط، 937هـ، ج 1.
- 30 - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرؤوف طه سعد، د م، المكتبة التوفيقية، د ط، دت، ج 2.
- 31 - الخصائص، ابن جني، حققه: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 2006، ج 2.
- 32 - خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل المعاني)، محمد محمد أبو موسى، القاهرة، مكتبة وهبة، ط 4، 1996.
- 33 - خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، هدى جنهويتشي، الأردن مكتبة دار الثقافة، ط 1، 1993.
- 34 - الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي)، تصدير: محمد مهدي علام وجورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، بيروت (لبنان)، ط 1، 1990.
- 35 - دراسات بلاغية، بسيوني عبدالفتاح فيود، الجزيرة (القاهرة)، مطبعة السعادة، ط 1، 1989.
- 36 - دراسات لغوية مقارنة، إسماعيل أحمد عمايرة، الأردن، دار وائل، ط 1، 2003.
- 37 - دراسات نقدية في اللغة والنحو، كاصد الزيدي، الأردن، دار أسامة، ط 1، 2003.
- 38 - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، - تصحيح: محمد عبده ومحمد محمود المركزي، تعليق: محمد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، ط 3، 2001.
- قراءة وتعليق: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، مطبعة المدني، القاهرة، ط 3، 1992.
- 39 - دلالة التراكيب (دراسة بلاغية)، محمد محمد أبو موسى، القاهرة، مكتبة وهبة، ط 2، 1987.
- 40 - ديوان أبي العتاهية، تحقيق وشرح: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط، 1980.
- 41 - ديوان أبي النجم، جمعه وحققه وشرحه: سجع جميل الجبيلي، بيروت، دار صادر، ط 1، 1998.

- 42 - ديوان أبي نواس، تحقيق وشرح: اسكندر آصاف، القاهرة، دار الغرب للبستاني، د ط، د ت.
- 43 - ديوان الأخطل، تقديم وشرح: كارين صادر، بيروت، دار صادر، ط 1، 1999.
- 44 - ديوان الأعشى، تحقيق: كرم البستاني، بيروت، دار بيروت، د ط، 1980.
- 45 - ديوان ابن الرومي، شرح وتحقيق: عبد الأمير علي مهنا، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط 2، 1998، ج 2.
- 46 - ديوان ابن المعتز، شرح: يوسف شكري فرحات، بيروت، دار الجيل، ط 1، 1995.
- 47 - ديوان امرئ القيس، جمعه وشرحه وقدم له ووضع حواشيه وفهارسه: ياسين الأيوبي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط 1، 1998.
- 48 - ديوان بشار بن برد، قراءة وتقديم: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط 1، 2000، ج 1، ج 2.
- 49 - ديوان البحري، بيروت، دار صادر، د ط، د ت، ج 1.
- 50 - ديوان جرير، بيروت، دار صادر، د ط، د ت.
- 51 - ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وشرح: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط، د ت.
- 52 - ديوان الخرنق بنت هفان، شرحه وحققه وعلق عليه: يسري عبد الغني عبد الله، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1990.
- 53 - ديوان الخنساء، شرح وتعليق: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط، 1963.
- 54 - ديوان رؤبة بن العجاج (ضمن مجموع أشعار العرب)، اعنتى بتصحيحه وترتيبه: وليم ابن الورد البروسي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط 2، 1980.
- 55 - ديوان الزمخشري، تحقيق: عبد الستار ضيف، القاهرة، مؤسسة المختار، ط 1، 2004.
- 56 - ديوان زهير، - تحقيق: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط، د ت.
- تحقيق: كرم البستاني، بيروت، دار بيروت، د ط، 1979.
- 57 - ديوان شعر ذي الرمة، راجعه وقدم له وأتم شروحه وتعليقاته: زهير فتح الله، بيروت، دار صادر، ط 1، 1995.
- 58 - ديوان العجاج، قدم له وحققه: سعدي ضناوي، بيروت، دار صادر، ط 1، 1997.
- 59 - ديوان عمرو بن قميئة، عني بتحقيقه وشرحه: خليل إبراهيم العطية، بيروت، دار صادر، ط 2، 1994.

- 60 - ديوان عنتره، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، بيروت، دار المعرفة، ط 2 ، 2004.
- 61 - ديوان الفرزدق، تحقيق: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط، د ت، ج 1، ج 2.
- 62 - ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت (لبنان)، دار الثقافة، د ط، 1971.
- 63 - ديوان ليبد، بيروت، دار صادر، د ط، د ت.
- 64 - ديوان النابغة، شرحه وحققه: كرم البستاني، بيروت، دار بيروت، د ط، 1980.
- 65 - سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: محمد أحمد الداني، قدم له: شاكر الفحام، بيروت، دار صادر، ط 2، 1995.
- 66 - شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، - قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، بيروت، الكتب العلمية، ط 1، 1996.
- غير محقق، القاهرة، دار الطلائع، د ط، 2004.
- 67 - شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، جيزة، هجر، ط 1، 1990، ج 1.
- 68 - شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، صححته وراجعتها لجنة من العلماء، بيروت، دار الفكر، د ط، د ت، ج 1، ج 2.
- 69 - شرح كافية ابن الحاجب في النحو، الرضي، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 2000، ج 4.
- بلا تحقيق، بيروت، دار الكتب العلمية، د ط، 1995، ج 2.
- 70 - شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي، شرح وتحقيق: أحمد حسن مهدي علي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1 ، 2008 ، ج 2.
- 71 - شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د ط، د ت، ج 5.
- 72 - شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمان بن صالح المكودي، الجزائر، دار رحاب، د ط، د ت.
- 73 - الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، صيدا (بيروت)، المكتبة العصرية، ط 1 ، 2002، ج 2.

- 74 - الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب، ط 1، 2006.
- 75 - العقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي، تحقيق، يحيى مراد، القاهرة، دار الحديث، د ط، 2004.
- 76 - علم المعاني (دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني)، بسيوني عبد الفتاح فيود، القاهرة، مؤسسة المختار، ط 2، 2004.
- 77 - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز عبد الله ابن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 2، 1997، ج 3.
- 78 - فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، دم، لجنة البيان العربي، ط 6، 1968.
- 79 - فن البلاغة، عبد القادر حسين، القاهرة، دار غريب، د ط، 2006.
- 80 - في البلاغة العربية، رجاء عيد، أسيوط (القاهرة)، مكتبة الطليعة - دار غريب، د ط، د ت.
- 81 - فيض نشر الانشراح من روض طي الانشراح (وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي)، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجال، الإمارات المتحدة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط 1، 2000، ج 1.
- 82 - قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، الأردن، دار وائل، ط 1، 2003.
- 83 - الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تنقيح وتصحيح وإشراف مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر، بيروت، دار الفكر، ط 1، 1998، ج 2، ج 3.
- 84 - الكتاب، سيوييه، - تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ط 1، د ت، ج 1، ج 2، ج 3.
- 85 - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل، الزمخشري، دم، دار الفكر، د ط، د ت، ج 2.
- 86 - الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي، قابل نسخه وأعدده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1998.
- 87 - اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، الدار البيضاء (المغرب)، دار الثقافة، د ط، 2001.
- 88 - اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النجار، مراجعة وتقديم: عبده الراجحي، الإسكندرية (القاهرة)، دار الوفاء، د ط، د ت.

- 89 - مجيب الندّا في شرح قطر الندى، الفاكهي، دراسة وتحقيق: مؤمن محمد البدارين، عمان (الأردن)، الدار العثمانية، ط 1، 2008.
- 90 - محاضرات في فقه اللغة، عصام نور الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 2003.
- 91 - المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د ط، 2004، ج 1.
- 92 - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 2، 1985.
- 93 - المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، أبو السعود حسنين الشاذلي، إسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 1، 1990.
- 94 - مصارع العشاق، أبو جعفر بن أحمد بن الحسين السراج (القارئ)، تحقيق: كرم البستاني، بيروت، دار صادر، د ط، د ت، ج 1.
- 95 - المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 1981.
- 96 - معاني القرآن، الأخفش الأوسط، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمير الورد، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 1985، ج 1.
- 97 - معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، الأردن، دار الفكر، ط 1، 2000، ج 1، ج 2، ج 3، ج 4.
- 98 - المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فؤال بابتي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 2، 2004، ج 2.
- 99 - معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دم، د ط، 1980، ج 4.
- 100 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، - تحقيق: صلاح عبد العزيز السيد، القاهرة، دار السلام، د ط، د ت، ج 2.
- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا (بيروت)، المكتبة العصرية، د ط، 1995، ج 1.
- 101 - المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، د ط، 1982، ج 1، ج 2.

- 102 - المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د ط، د ت، ج 4.
- 103 - مواهب الفتاح (أحد شروح "تلخيص مفتاح العلوم للخطيب القزويني")، ابن يعقوب المغربي، مصر، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، د ط، 937 هـ، ج 1.
- 104 - نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، الرياض، دار الرياض، ط 2، 1984.
- 105 - النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، مصر، دار النشر للجامعات، ط 1، 2007، ج 1.
- 106 - النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط 14، 1999، ج 1، ج 2.
- 107 - النحو والدلالة، (مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي)، محمد عبد اللطيف حماسة، القاهرة، دار غريب، د ط، 2005.
- 108 - نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مصطفى جطل، حلب، منشورات جامعة حلب، د ط، 1979.
- 109 - نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، تامر سلوم، سوريا، دار الحوار، ط 1، 1983.
- 110 - نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، غراتشيا غابوتشان، ترجمة: جعفر دك الباب، دمشق، مؤسسة الوحدة، د ط، 1980.
- 111 - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق: سعد سليمان حمودة، الأزاريطة، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2003.
- 112 - الواضح في النحو، محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث، ط 5، 1997.
- 113 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، - تحقيق: عبد الحميد هندراوي، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د ط، د ت، ج 1، ج 2.
- تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 2، 2006، ج 2.
- تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، القاهرة، عالم الكتب، د ط، 2001، ج 1.

الفهرس

المادة.

الصفحة

أ.....	مقدمة.....
01.....	المدخل: التنكير والتعريف في اللغة وأدواتهما في اللغات السامية.....
02.....	مفهومهما في اللغة وأقسام الكلمة باعتبارهما.....
04.....	بعض المصطلحات المستعملة فيهما.....
05.....	أهميتهما في اللغات.....
06.....	أدواتهما في اللغات السامية.....
11.....	خصائص أدواتهما في العربية.....

الفصل الأول:

جهود سيبويه في التنكير والتعريف وبلاغتهما.

13.....	التعريف بسيبويه.....
15.....	أولاً: مفهوم التنكير والتعريف وقضايهما وأغراضهما البلاغية.....
15.....	مفهوم التنكير وقضايه.....
15.....	مفهومه.....
15.....	قضايه:.....
15.....	- مميزاته.....
17.....	- موقعه من التعريف باعتبار الأصلية والفرعية.....
19.....	مفهوم التعريف وقضايه.....
19.....	مفهومه.....
19.....	قضايه:.....
19.....	- ضروبه.....

- 20.....مراتبه -
- 22.....أغراضهما البلاغية:
- 22.....أغراض التنكير
- 23.....أغراض التعريف
- 27.....ثانيا:إسناد الوصف المعرف والمنكر وإضافتهما:
- 27..... - اسم الفاعل
- 34..... - الصفة المشبهة
- 45..... - المصدر
- 46..... - اسم التفضيل
- 48..... ثالثا:صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد:
- 48..... - المبتدأ والخبر
- 53..... - معمولا كان وأخواتها
- 64..... - معمولا إن وأخواتها
- 74..... رابعا: الحياد الوضعي والعرضي بين التعريف والتنكير
- 74..... الحياد الوضعي:
- 74..... - مفهومه
- 74..... - تفسير معناه في اسم العلم للجنس
- 76..... الحياد العرضي:
- 76..... - مفهومه
- 78..... - معانيه
- 94..... - صور التعريف والتنكير في بعض ما يقوم بهذه المعاني

الفصل الثاني:

جهود عبد القاهر في التنكير والتعريف وبلاغتهما.

- 139.....التعريف بعبد القاهر الجرجاني

140.....	أولاً: مفهوم التنكير والتعريف وقضاياهما
140.....	مفهوم التنكير وقضاياه
140.....	مفهومه
140.....	قضاياه:
140.....	- مميزاته
141.....	- موقعه من التعريف باعتبار الأصلية والفرعية
141.....	مفهوم التعريف وقضاياه
141.....	مفهومه
141.....	قضاياه
141.....	- ضروبه
142.....	- مراتبه
143.....	ثانياً: إسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتهما
143.....	- اسم الفاعل
147.....	- الصفة المشبهة
152.....	- المصدر
155.....	- اسم التفضيل
157.....	ثالثاً: صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد
157.....	- المبتدأ والخبر
161.....	- معمولا كان وأخواتها
167.....	رابعاً: الحياد العرضي بين التعريف والتنكير
167.....	- مفهومه
167.....	- معانيه
175.....	- صور التعريف والتنكير في بعض ما يقوم بهذه المعاني
191.....	خامساً: أغراض التعريف والتنكير البلاغية وبلاغتهما في النظم المعجز
191.....	- أغراض التعريف البلاغية
200.....	- أغراض التنكير البلاغية

- 207..... - بلاغتهما في النظم المعجز.....
- 212..... سادسا: الفروق بين بعض معانيهما.....

الفصل الثالث:

موازنة

- 221..... مواضع التقارب والاتفاق:.....
- 221..... - مفهوم التعريف والتنكير وقضائيهما وإسناد الوصف المنكر والمعرف وإضافتهما.....
- 223..... - صور التعريف والتنكير وأغراضهما في ركني الإسناد.....
- 226..... - الحياد العرضي بين التعريف والتنكير.....
- 230..... - بعض الأغراض البلاغية للتعريف والتنكير.....
- 231..... مواضع التباعد:.....
- 231..... - أغراض التعريف باسم الموصول وغرض التعريف باسم الإشارة وضمير القصة.....
- 231..... - صور التعريف والتنكير في البدل وأغراضهما.....
- 231..... - الاسم المنصوب على الاختصاص وصوره ومعانيه.....
- 231..... - الحياد الوضعي بين التعريف والتنكير.....
- 233..... الخاتمة.....
- 237..... قائمة المصادر والمراجع.....
- 245..... الفهرس.....

الملخص : تعد قضية التعريف والتنكير من أهم قضايا اللفظ والمعنى، ولذا لقيت اهتماما من النحاة والبلاغيين، وعلى رأس كل من الطائفتين سيبويه و عبد القاهر الجرجاني، حيث نجد أن هذين العلمين كانا سباقيين إلى تبيان الوظيفة التي يقوم بها كل من التعريف والتنكير في بلاغة الكلام وفصاحته، وإن كان عبد القاهر أيقن في الكلام عن ذلك وأكثر تحليلا من سيبويه، لكون سيبويه كان يضع اللبنة الأولى لبلاغة التعريف والتنكير، وعبد القاهر كان يكمل ما وضعه سيبويه ويزيد بيناته للصرح الذي يمكن أن ينتهيا إليه حسب جهده وعمله. وكان لكل منهما التفاتة إلى دور السياق في تبيان البلاغة التي يحدثها الكلام باعتبار التعريف والتنكير، وإن كان عبد القاهر أكثر التفاتا من سيبويه إلى ذلك، والتفاتتهما هذه إلى السياق تقودنا إلى مدى الخدمة التي قدمها كل منهما إلى أسلوب القرآن وبلاغته، فما أعظمها من خدمة وأجلها!

الكلمات المفتاحية: البلاغة، التعريف، التنكير، التخصيص، النظم.

Résumé :

« définissant » et « non-définissant » sont considérés comme étant l'une des questions les plus importantes dans le domaine de la lexis et de la sémantique, particulièrement par les grammairiens traditionnels : Sibawayh et Djurdjani, comme pionniers pour montrer la fonction des deux aspects pendant que l'utilisation et l'usage de la langue sont consternés. Cependant, Djurdjani est vu à la bave beaucoup plus détaillé et a analysé l'idée que Sibawayh qui plocas les plénières pierres à ce domaine de recherche.

D'une part, les deux ont considéré le rôle du contexte et ont montré l'exactitude de la langue produite par le discours lié aux aspects du « définissant » et « non-définissant ». A cet égard, une attention particulière et honorable devrait être accordée à ces deux savants dans le sens qu'ils ont cruciallement contribué à l'arrangement du style et du modèle Quaranic!

Mots-clés : « Définissant »-« Non définissant »- Spécifications, Exactitude-Systèmes.

Summary:

Defining and non-defining are considered as one of the most important issues in the field of lexis and semantics, particularly by the traditional grammarians Sibawayh and Djurdjani, As pioneers to show the function of both aspects as far as language use and usage are concerned. However, Sibawayh and Djurdjani, is seer to Bave much more detailed and analyzed the idea than Sibawayh who used to set the first stones to this area of research. On the other hand, both of them considered the role of context to display language accuracy produced by speech related to defining and non-defining aspects. In this respect, an honorable consideration should be given to them in the sense that thy crucially contributed to the understanding of the Quranic style!

Key-words: Accuracy- defining- non-defining- Specification – Systems.